BOBST LIBRARY
3 1142 01909 2306

GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY

New York University
Bobst Library
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

DUE DATE	DUE DATE	DUE DATE

* ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL *

Bobst Library
MAY 27 1997

Bobst Library
JUN 18 1997

106385

al-Kayyālī, ʿAbd al-Rahmān.
"
/al-Marāhil/

الدكتور
عبد الرحمن الكيالي

المراحل

في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني

عهد دي مارتل من عام ١٩٣٤ الى عام ١٩٣٦

الجزء الثالث

V.3
front
S

حلب - سوريا

الجمهورية العربية المتحدة

١٩٦٠

قال احد الرجال :

« ان ابطال الحرب ليسوا أولئك الذين ينتقلون من ظفر الى ظفر ، بل أولئك الذين يصبرون حين تشتد الخطوب، ويثبتون حين تهتز القلوب . أولئك الذين يطلبون عزّ الموت هرباً من ذل الحياة » .

وقال مروان الحمار آخر ملوك بني أمية :

أذلّ الحياة وذلّ الممات وكلاً اراه طعاماً وبيلا
فانْ كانَ لا بُدّ احداهما فسيري الي الموت سيراً جميلا

N.Y.U. LIBRARIES
B

مطبعة الضاد - حلب

Near East
DS
98
.K3
v.3
c.1

المقدّمة

في الجزء الأول من «كتاب المراحل» بينتُ حوادث المراحل الخمس التي قضاها بونسو في سوريا، الى ان رحل عنها نهائياً.

وفي الجزء الثاني، ذكرت القسم الأول من دور دي مارتل الواقع بين مجيئه الى سوريا في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ وعام ١٩٣٤.

وفي الجزء الثالث، الذي اقدم له هذه المقدمة، سأذكر القسم الثاني من دور دي مارتل الواقع بين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٦، وسأقسمه الى مرحلتين فقط «التاسعة والعاشرة»، واضيفها الى المراحل السابقة.

ولتصوير وقائع هاتين المرحلتين، وما جرى فيها من احداث وتطورات، وامور هامة، سميت الأولى: «مرحلة سياسة الخبز والعيش» وسميت الثانية: «مرحلة الارهاب والتنكيل».

وسيتضح للقارىء الكريم، ان دي مارتل حاول في المرحلة التاسعة لستر فشله، ان يقوم باعمال انشائية ومشاريع اقتصادية، لم تكن الغاية منها ارضاء الشعب السوري، ولكن ارضاء الشركات الاستعمارية الفرنسية، باعطائها حق تنفيذ المشاريع المذكورة والاستفادة منها، فيستريح من التعب وتربح هي وتدعم مركزه، وتؤيد سياسته.

هكذا تصور، وعمل بتصوره الخاطىء، ظناً منه ان الشعب السوري تهمه تلك الانشاءات والمشاريع فقط، فينصرف عن الشغب والاضطراب، والمطالبة بحقوقه واستقلاله، وتأييد الثائرين على الانتداب، والخونة العاملين معه، «كأن الانسان يعيش بالخبز والماء وحده، لا بالكرامة والحرية والاستقلال».

ولاصراره وتماديه على الخطأ ، كان من المحتم ان يخفق ، لأن كل ما يبنى على الفساد فاسد ، وكل عمل يقوم على جهل الحقائق ، فمصيره الخسران والبوار .

وسيتضح ايضاً ان المرحلة العاشرة ، مرحلة « النكاية والارهاب » أصابها الفشل ، كما اصاب التي تقدمتها للأسباب ذاتها .

ويظهر ان دي مارتل لما شعر بخسرانه ، لجأ الى تطبيق سياسة الارهاب والنكاية والتنكيل ، ليرهب الشعب ، ويشل حركتنا ، ويوهن عزمنا ، ولكن الوسائل التي اصطنعها ، لم تقلل من اندفاع الشعب وراء قادته ، ولا نالت من نشاط الوطنيين وعزيمتهم على دوام الكفاح .

وكان من عناية الباري تعالى ونصرته ان نبقى احياء سالمين ، ويمتد بنا العمر ونؤدي واجبنا الى ان شاهدنا باعيننا زوال الانتداب ، وسقوط راياته ، وارتحال قواته ، ونيل سوريا استقلالها الناجز ، وتحررها من الاستعمار .

ولما كانت الاجزاء الثلاثة يتمّ بعضها بعضاً ، وتصوّر المراحل تصويراً ايجابياً وواقعياً ، خلال السنين السبع التي مرت ، وكان ضرورياً أن نقص على الاجيال حقائق الوقائع ، والحوادث والاحداث ، وما كان لكل منها من نتائج ، وان نبين التطورات القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتصوير ما كان يدور في خلد المستعمر للقضاء على الحركة الوطنية ، واخماد شعلة الوعي القومي ، وتعطيل القوى العاملة ، والقضاء على مقومات الامة . وحيث ان ما جرى في هذا السبيل جدير بالذكر والتدوين ، تعمدت نشر البرقيات والتقارير والاحتجاجات ، ومقالات الصحف ، وبيانات الوطنيين ، واخبار البلاد دون تحريف ، ولا اختصار حفظاً لها ولتأثيرها ومعناها ، حتى لا تشوه صحائف نضالنا ، ولا تختفي اسماء شهدائنا .

واذا كانت كثرتها تستدعي الاستغراب ، فمن اليسير على ذوي الرأي والبصيرة ادراك انها مدلولات تبرهن على قوة الوعي والشعور وصدق الايمان ، وقوة الفعالية ، التي تثيرها ثورة المجاهدين ضد قوى الاحتلال ورجال الاستعمار ، عدا عن كونها استكمالاً لتاريخنا السياسي ، الذي يجب ان لا يضيع فيه جهد المجاهدين ولا اجر المناضلين .

وكان القصد الآخر من نشر كل ما استطعت الحصول عليه من المدلولات المذكورة ، اقامة الحجة على ان استقلالنا لم يكن هبة ولا عطية نُمنّ بها علينا ، بل كان ثمرة دماء شهدائنا وضحايا اولادنا ، وان الاستقلال في كل حال يؤخذ ولا يعطى ، وقد اخذناه بالحديد والنار ، وبالرغم من عصبة الامم ، وممن أقروا الانتداب .

وليس هذا كل ما يفيده الاطلاع على الوثائق ، بل سوف يرى قادة الشعوب ما كان يفعله معنا المستعمرون ، وماذا كانت نتائج ظلمهم وتنكيلهم واضطهادهم ، وقتلهم وسياستهم ، بل من المؤكد سيثبت لهم ان الباطل لم يكن يوماً من الايام اساساً للحكم ودوامه ، لأن سلطان الدولة مهما امتدت ايامه فمصيره للزوال ، ولا بد ان يزول بقوة الحق والوعي والايمان والعزم والارادة .

ولعل من يسأل : هل كان هنالك تجاوب بين الشعب وقادته ؟

وهل كان للقادة فلسفة معلومة ؟

وهل كان لهم فكرة محدودة في العمل ، والخطة ، والغاية ؟

ان الجواب على السؤال الاول ، دليله استمرار النضال من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٦ دون توقف . اما ماهية الأعمال فشواهدها ما اكتفينا بذكره في الاجزاء الاربعة .

والجواب على السؤال الثاني ، دليله نظرتنا الى الشعب وتعاوننا معه وتقديسنا لارادته ، واستمدادنا القوة منه ، واعتبارنا إياه دائماً انه كائن حي ، له غرائزه وميوله ، وطبائعه ومقوماته وذهنيته ، وعقائده وحاجاته ، واهدافه وايمانه ، تحكم قوانين الطبيعة ، وترسم خطاه الوراثة والبيئة والتربية ، وتحركه الدوافع الحيوية ، والعوامل العقائدية ، وتدفعه المثل العليا ، التي يستمدها من تاريخه وتعاليمه ، مستهدفاً بها نيل الحرية والاستقلال والسيادة ، والوحدة العربية الشاملة . ولولا نظرتنا اليه بهذه الروح ، لما لجأنا اليه في السراء والضراء ، وفي الشدائد والرخاء . ولولا عقيدته فينا لما تجاوب معنا ، ولا سلم زمامه الينا ، ولا وثق بخططنا .

والجواب على السؤال الثالث، فأقول نعم كانت لنا فكرة في الوسيلة والغاية والهدف، سأذكرها في الجزء الرابع من «كتاب المراحل».

ومع هذا كنا نعلم ان الجماعات الذين تجمعهم الطبول وتستهويهم التظاهرات وتفرقهم العصا، وتحركهم المطامع الهوجاء، لا يركن اليهم ولا يعتمد على هتافاتهم، ولا يرجع الى آرائهم. وكان جل اعتمادنا على الاخيار من ذوي الرأي والاعتبار، واصحاب الماضي النظيف والعلم الصحيح، وذوي القلوب المليئة بحب الوطن والعروبة، والمؤمنة بحق الشعب، والمدركة للمسؤولية، فالى هؤلاء مددنا الايدي، ومعهم سرنا في طريقنا، وعليهم كان جل اعتمادنا، فما خيبوا املنا، وكانوا صفوة المؤيدين وخير المخلصين.

واما من يقول، لقد احتل الفرنسيون سوريا بجيوش جرارة، وصرفوا لاجل بقائهم الاموال الطائلة، وجاءوا بمئات الموظفين، وعدة من المفوضين: غورو، وويغاند، وساراي، وكانوا عسكريين، ودي جوفنيل، وبونسو، ودي مارتل وكانوا مدنيين، فما هو سبب خذلانهم وافلاس انتدابهم؟ واضطرار فرنسا لترك انتدابها، والرحيل عنها بعد ست عشرة سنة، ثم اعلانها امام عصبة الامم، ان الانتداب عملية فاشلة، ونظام لا يقبله السوريون، ولا بد من عقد معاهدة معهم؟

هل كان الفشل من طبيعة الانتداب لانه صورة عن الاستعمار، أم لأن عقلية الفرنسيين استعمارية متحجرة، لا تتطور مع الزمن، ولا تعرف غير الحديد والنار في حل قضاياها الخارجية، ولأن المفوضين ومن جاء معهم من الموظفين الفرنسيين لم يكونوا من اصحاب العقول الراجحة، والقلوب المخلصة والنيات الصالحة، يفهمون حقيقة العرب ونفسيتهم وتاريخهم، واسباب ثورتهم وتطورهم وآمالهم، بل كانوا جميعاً من المستعمرين تأخرت مداركهم، وفسدت قلوبهم، وتغلبت على اذهانهم المطامع والاهواء، وتحكمت في ارادتهم الانانية والغطرسة، فجهلوا حقائقنا وتنكروا لمثلنا، وازدروا كرامتنا، ولذا ظلموا وافلسوا، وخسروا الاموال، والسمعة والارواح.

هل لأن الحركة الوطنية في دنيا العرب قد اتسع مداها ؟ والقومية العربية نمت جذورها ، واستيقظ وعيها ، وزاد نشاطها وفعاليتها ، والتهبت بنيران حماسها ، بعدما علقت المشانق واستشهد احرارها ، وتوالت المصائب ، وفرض الانتداب ، وقسمت البلاد ، وظهرت مطامع الاستعمار ، فثارت شعوبها ونثرت حروبها ، وشعر افرادها ، بأن حقهم في الحياة لا ينال بالوعود والعهود ، والحديد لا يفله إلا الحديد ، وبناء على هذا قاوموا الانتداب وحاربوه ، ولم يذعنوا لقرارات عصبة ولا لمؤامرات الدول الغربية ، فكان جزاؤهم ان طردوا الانتداب والمنتدبين . وهذا ما ساعد على تحرير سوريا ولبنان والعراق ومصر وشرقي الاردن وليبيا وتونس ومراكش ، وسيساعد على تحرير بقية البلاد العربية ، مهما تأخر بها الزمن ، وحاربتها جيوش الاستعمار .

اما والاسباب كما بينا ، والانتداب بحد ذاته كما عرّفناه وعرفناه « لصوصية مقنعة » ، و « استعمار مستتر » تديره دول سياستها « فرق تسد » ، « وبكم وبدونكم سأتمم عملي » كما قال بونسو : « ونحن هنا ومن لا يقبل بانتدابنا ، فليذهب الى صحاري الجزيرة » كما قال غورو : « والحرب لمن يريد الحرب ، والسلم لمن يريد السلم » كما قال دي جوفنيل : « ونحن جئنا الى فلسطين لنكمل عمل الصليبيين » كما قال الجنرال اللنبي فمصيره اينما كان ومهما كان العاملون على تنفيذه ، ليس إلا الانهيار والزوال ما بقي العرب في دنياهم احياء .

وفي كل حال ، سيثبت الجزء الثالث مراحل ما كان في هذا الشأن ، فعسى ان اكون موفقاً في الادلة والبرهان ، وبيان الاسباب والنتائج ، والنصر بيد الله يؤتيه من يشاء ، وما مات حق ووراءه طالب ، والعرب قوة متى انطلقت من عقالها لا تقف امامها الصعاب ولا الموانع والسلام .

الدكتور عبد الرحمن الكيالي

المرحلة الثانية

« سياسة الخبز والمعيشة »

كان من المنتظر بعد ان اعلن دي مارتل عن مشاريعه الاقتصادية ، وقال عنها بأنها لاجل تأمين الخبز والمعيشة وزيادة الثروة ، وايجاد التوازن المالي ، وتخفيف الضائقة الاقتصادية ، الى آخر ما عناه من شتى الغايات ، ان لا يغل الايدي العاملة عن العمل والكسب وتأمين المعيشة ، بل يفسح المجال للعمال وارباب الزراعة والصناعة ، واصحاب التجارة ، فيعملوا وينهضوا بالاعمال النافعة والمشاريع المثمرة ذات الانتاج المفيد كزراعة التبغ وصناعته ، وزراعة القطن وصنع الخيوط والمنسوجات وسواها .

ولكن يظهر ان غاياته لم ترم الى هذا الهدف ، بل كان يريد « الاصطياد من المقلاة » كما يقول المثل العامي ، فيستثمر امواله واموال المستعمرين الفرنسيين ويعطي زراعة التبغ وصناعته وبيعه ، وتصريفه الى شركة اجنبية ذات رأسمال عظيم وسيطرة قوية ، دون ان ينظر الى ما يحدثه الاحتكار من الاضرار ، إذ يشل الايدي العاملة ، ويزيد العطالة ويسوق خمسين الفاً من العمال الى الفاقة ، باعطاء مؤسسة « البندرول » الى شركة فرنسية تتولاها حصراً لنفسها ، مدة سبعين أو خمسين سنة ، على ان تتناول الحكومة من صافي ربح الشركة نسبة معينة . ويكون هو مساهماً في الشركة ومشرفاً عليها . وتنفيذاً لما هيأه عاد من باريس مسرعاً ، وبوصوله اغلق المجلس النيابي ، الذي له وحده حق اعطاء الامتيازات والتصديق على المعاهدات والاتفاقات ، واغلق جريدة « القبس » الى اجل غير مسمى .

١ ــ قرار المفوض السامي بفرض نظام البندرول

وفي ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ أصدر قراراً بتحويل مصلحة البندرول « أي نظام التمغة أو الرسم » الى مصلحة المونوبول « أي الحصر والاحتكار » .

وفي ٢٩ من الشهر المذكور ، أمر مندوبي الانتداب في سوريا واللاذقية ، وجبل الدروز ، والاسكندرونة « حيث كانت حكومات شبه مستقلة » ان يهيئوا التقارير بتناقص واردات التبغ ، ولزوم تطبيق نظام الحصر ، وأمر رؤساء تلك الدول المصطنعة ، المسخرين بأن يوافقوا على التقارير ويبينوا لزوم الحصر والتحكير ايضاً ، وان النظام المذكور أضمن لمصالح الحكومة ، فتم له ما اراد . ثم جمع المندوبين والرؤساء ، وعقدوا بحضورهم مجلساً خاصاً ، وبلغهم أمره السامي ، فأجابوا بالقول والطاعة .

وفي اليوم التالي ، اعطى قراره بالحصر دون ان يبالي ما يتضمنه من اضرار وما يتأتى عنه من محاذير تغلق ابواب الرزق عن الزراع والمزارعين ، وعن ارباب المصانع وتعطل العمال عن الكد والكسب ، ويتحمل الشعب ضريبة جديدة من حيث لا يشعر ، تضاف الى التكاليف التي ينتج عنها ارتفاع اسعار الحاجيات وغلاء المعيشة .

وكأنه لم يعلم ما كانت تقاسيه البلاد من ظلم « شركة انحصار الدخان » ايام الحكم العثماني ، وكم قتلت هذه الشركة من الاهالي لتسلطها عليهم ، وكم ضربت من بيوت كانت تتعاطى بيع التبغ وتتخذه مداراً لمعيشتها . وكم ابتهج الناس يوم انتهى امتيازها ، وابدل به نظام « التمغة » ، وابيح زرع التبغ وعمله وانشاء المعامل لصنعه . وكان كل من يجد في نفسه الاهلية والكفاءة ، واراد انشاء معمل ، تقدم بطلب الرخصة الى الحكومة فتمنحه إياها ، ويباشر عمله منافساً غيره في جودة التهيئة والصنع وتحسين النوع والملف ، فتألفت عدة شركات ومعامل لهذه الغاية ، وراجت الصناعة .

ولعله كان يعلم هذه الحقائق ، ولكن لغايات في نفسه تجاهلها ، وتعامى عن تقرير مصلحة الشعب إزاء مصلحته هو ومصلحة الشركة الفرنسية ، فأصدر قراره ، وهو يتسلح بالمادة ١١ من صك الانتداب التي تقول « تستطيع السلطة المنتدبة ، أن تتخذ أو أن تعمل على اتخاذ التدابير التي من شأنها ضمان تعزيز الموارد الطبيعية لسوريا ولبنان ، والمحافظة على مصالح سكانها » .

ولكن اين الضمانات التي تعزز الموارد الطبيعية ؟

واين المحافظة على مصالح السكان ؟

ثم ان الفقرة الرابعة من المادة المذكورة تقول :

« ان الامتيازات التي من شأنها تعزيز هذه الموارد الطبيعية ، يجب ان تمنح من غير فارق بين جنسيات الشعوب المشتركة في جامعة الامم ، شرط ان لا تمس سلطة الحكومة المحلية . ولا يجوز ان يعطى امتياز له صفة الاحتكارات ، ذات مورد يعود بالفائدة على سوريا ولبنان ، ويمكن ان يجني من ورائها هذان البلدان ـ سوريا ولبنان ـ موارد هي احسن من الضرائب ، وما يتفق مع الحاجات المحلية ، أو في ظروف استثنائية لانعاش الموارد الطبيعية ، سواء أجاءت من الحكومة المحلية مباشرة ، أو بواسطة مصلحة تحت رقابتها ، على شرط ان لا ينتج عنها أي احتكار للموارد الطبيعية ، يكون في مصلحة المنتدب أو مواطنيه ، ولا اية افضلية لا تتفق مع التناسب الاقتصادي والتجاري والصناعي المضمون فيما سبق » .

فهذه الفقرة الشاملة لمنافع البلاد ، الصريحة بمضمونها وحدودها وشروطها ونصوصها تمنع المفوض السامي ، ان يوجد احتكاراً لمورد ما يضر بالزراعة أو بالتجارة أو بالصناعة ، ثم يمنحه الى شركة اجنبية تتعدى سلطاتها سلطة الحكومة المحلية .

ونصت المادة الاولى من صك الانتداب ، على ان الدولة المنتدبة « بانتظار وضع النظام الاساسي موضع التنفيذ ، تسير الادارة في سوريا ولبنان وفقاً لروح صك الانتداب هذا » . فدلت على ان المفوض السامي ، لا يملك حق اتخـــاذ القرارات ما دام صك الانتداب لم ينفذ ، والنظام الاساسي لم يوضع بعد .

ولما كانت البلاد رفضت الانتداب رفضاً باتاً ، ورأت السلطة ان تنشىء مجلساً تشريعياً يكون وحده صاحب الحق في التشريع ، واقامت حكومة وطنية تستند الى هذا المجلس ، ان اولاها ثقته ، فلم يشذ عما قرره ، ويخرج من صلاحيته ؟

ولماذا يصدر قراراً تشريعياً مع وجود مجلس تشريعي ؟

أليس باغلاقه المجلس وتعطيله الدستور ، واصداره القرار المذكور ، قد ناقض نفسه بنفسه ؟

يقولون ان الدستور معلق في كلا البلدين ، ولكن التعلق جزئي وليس الغاء تاماً . واذا كان التعليق هو التعطيل ـ مع انه غيره في العرف الحقوقي ـ فلماذا يصدق نواب لبنان الميزانية ؟ ولماذا يسنون القوانين ؟ ثم عندما يريد العميد تنفيذ مقصد لمصلحة الفرنسيين يشرع لنفسه بنفسه ؟

وما معنى هذا التناقض ، وهذا التعطيل ؟ وهم يدعون الارشاد والتمدن والقانون وبئس ما يدعون ؟.

٢ ــ عدم رضاء البلاد السورية واللبنانية

وكدليل عن ان البلاد لم تكن راضية عن هذا الحصر ، وان المشروع بذاته لم تراعَ فيه مصلحة السوريين واللبنانيين ، ننشر القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في لبنان ، المؤلفة من ارباب الزراعة ، ومن العمال ، ومن اصحاب المعامل ، وقدمته الى المجلس النيابي اللبناني ، آملة ان تقوم الحكومة اللبنانية بما يجب عليها .

٣ ــ تقرير اللجنة الخاصة على مشروع الحصر « المونوبول »

فخامة رئيس مجلس النواب وحضرات نواب الامة المحترمين

لو رجعنا الى تاريخ النهضة الزراعية والصناعية في لبنان ، نجد ان اللبناني اعتمد زراعة الدخان منذ عصور قديمة . ولقد نشأت في سفوح الجبل الاشم ، صناعة الدخان وتجارته ، فباتت زراعة هذا الصنف وصنعه وتصريفه ، عاملاً رئيسياً من عوامل الانتاج ، بفضل الحرية المطلقة التي كان يتمتع بها ابناء الجبل . اما الولايات العثمانية ، فكان يسودها نظام حصر الدخان ، وبعد اعلان استقلال لبنان الكبير ، استمر الحصر في الولاية ، وظلت الحرية المطلقة في متصرفية جبل لبنان .

وبعد تجربة تسع سنوات ، أي منذ ١٩٢١ لغاية ١٩٢٩ تقرر الغاء نظام الاحتكار ، واستبداله بنظام البندرول .

ومنذ الاحتلال حتى ١٩٢٩ عكف ارباب المصانع على تكبير اعمال صناعة الدخان وتنظيم تجارته ، مع تشجيع زراعته ، وانفقوا مئات الوف الليرات في هذا السبيل ، فلم يطل عليهم نظام البندرول في عام ١٩١٩ حتى تضاعفت عزائمهم ، واندفعوا في طريق التحسين والابداع .

وهكذا تخصصت رؤوس اموال طائلة لتنفيذ الاعمال التأسيسية ، وتنفيذ مناهج الصناعة الوطنية الحديثة للدخان اللبناني ، باستجلاب احدث الفبارك واتباع افضل الاساليب الفنية ، لرفع مستوى هذه الصناعة .

فاذا كان المجلس النيابي يود ان ينفع البلاد ، فان في استطاعته ان يقوم بهذا الواجب ، شرط ان يسرع في التناقش واتخاذ المقررات قبل ان تجتمع اللجنة وتبت في الموضوع ، ويسدل الستار على الرواية .

ان هذا المورد الحيوي ، الذي اصبح مورد البلاد الوحيد ، بعد بوار المحاصيل وكساد التجارة ، لا يجوز ان ينتقل من ايدي الوطنيين الاجانب ، وان يقف النواب مكتوفي الايدي ، يتفرجون على اللقمة تنتزع من افواه الفقراء والعمال ، ليستولي عليها اصحاب الرساميل الاجنبية . فهلا أتى جماعة النواب عملاً يبررون فيه دعواهم ، انهم نواب الشعب ، وما يتقاضونه من الخزينة ، مقابل هذه النيابة ؟

ونزلت الى ميدان العمل شركات اجنبية ، لها الحول والطول والسمعة الكبرى في الاسواق الدولية . ونشب عراك خطير بين المعامل الوطنية والشركات الاجنبية . وبالرغم من عدم تعهد السلطه بحماية الصناعة الوطنية ، فقد بذل ارباب المصانع الوطنية كلّ ما يستطيعون بذله . وبفضل جهادهم وتضحياتهم ، كتب لهم الفوز واندحرت تلك الشركات الاجنبية .

وهكذا تأمن المورد الزراعي والصناعي للدخان اللبناني ، فضحى اصحاب المعامل الوطنية بكل غالٍ على امل النجاح والتعويض . وبينما هم ينتظرون فاتحة الخير والحصول على الارباح ، إذا بفخامة المفوض السامي يستدعي مندوباً عن سوريا ومندوباً عن لبنان ومندوباً عن بلاد العلويين ، ويتلو عليهم بياناً بالغاء البندرول

وباعادة نظام الاحتكار ، فيصدقه ممثلو الدول الثلاث ، وهكذا تنقض الصاعقة على صناعة الدخان اللبناني ويهدد الموت الاحمر زراعته .

فيا نواب الامة

ان معامل الدخان في لبنان ، يرجع عهدها الى ما قبل بروتوكول جبل لبنان . والنظام الذي الغي قد در الخيرات على ميزانية الدولة ، وعلى المزارع اللبناني ، وعلى العامل .

وبينما نرى الحكومة والشعب ، يفتشان عن ايجاد عامل من عوامل الانتاج لتأمين التوازن بين مصاريفنا ومداخيلنا ، وبينما نسمع المسيو روبير دي كه يصرح امام لجنة الانتدابات في جامعة الامم ، بأن صناعة الدخان اللبناني تقدمت تقدماً خطيراً وشرع بتصدير قسم من المصنوعات الى الخارج ، ويقول هذا ليأخذ منه حجة على وجود نهضة صناعية ، نعم بينما نرى كل هذا ، نستغرب ويستغرب العالم المتمدن كيف تقتل هذه الصناعة في مهدها ، وكيف تنحر هذه الصناعة في صميمها .

وعلى كل ، فالقضية قضية عدل وحق ، فلا سمح الله ان يقدم ممثل فرنسا العادل على اضاعة حقوقنا .

نتكلم ووراءنا صناعة وزراعة ، ويد عاملة وطنية ، وشعب تمتع باطيب المصنوعات وارخصها بآن واحد .

فالذي نطلبه مبدئياً ، هو بقاء نظام البندرول ، واذا كان الأمر مقضياً ، فلا حول ولا ...

لكن ، بفرض المثابرة على تنفيذ قرار احداث لاحتكار ، نطلب الى نواب الامة ان يقفوا بجانب بلادهم ، وان يدافعوا عن حقوق صناعة بلادهم ، وان يعملوا لتأمين حقوق المزارع ، وذلك بوجوب تأسيس شركة وطنية لتنفيذ نظام الحصر .

ومن أحق منا بذلك ؟ لنا افضلية تقرنا عليها الارض والسماء ، فنحن ارباب هذه الصناعة في جبلنا منذ نحو قرن كامل ، ولقد ضحينا بكل غال في سبيل

ازدهار هذه الصناعة ، وفوق هذا فتفيد نظام الحصر بواسطة شركة وطنية مؤلفة من اصحاب المعامل توفر للبلاد المنافع الآتية :

اولاً ـ تعويض على ارباب المصالح خسائرهم ورؤوس اموالهم .

ثانياً ـ تؤمن تشغيل اليد العاملة الوطنية دون سواها .

ثالثاً ـ تتعهد باستهلاك جميع محصولات زراعة الدخان الوطني ، وشرائه باسعار موافقة .

رابعاً ـ دفع ما يترتب للخزينة مع تقديم الضمانات اللازمة لذلك .

خامساً ـ تجنب وقوع اعمال الفوضى والتهريب من جراء ابدال البندرول بالاحتكار نظراً لخبرة اصحاب المعامل .

وفي الختام نقول ان جعل شركة الحصر وطنية ، تنفي تلك الشائعات التي نترفع عن تصديقها ، والقائلة بأن هذا الانقلاب ، انما جعل ليعطي الحصر الى شركة اجنبية .

ان فرنسا بشخص ممثلها النبيل ، لا تقدم على مثل هذا العمل ، فهي باعتقادها تحافظ على مصلحة الصناعة والزراعة اللبنانية ، بقدر محافظتها في ارضها على الصناعة والزراعة الفرنسية .

وفي الختام ، نكل امرنا اليكم يا نواب الامة . ونطلب اليكم ان تسارعوا الى معالجة القضية قبل فوات الاوان ، ولن تضيع حقوقنا بفصل وطنيتكم وجرأتكم والسلام عليكم .

٤ ـ مقال جريدة « الاحرار » بصدد الموتوبول

وقالت جريدة الاحرار بصدد واردات الحصر والمصالح المشتركة وتصرف المفوضية بواردات هذه المصلحة :

قضي الأمر ، وحل الموتوبول محل البندرول ، واتضح ان وزير المالية الذي قال في تصريحه يوم امس الاول ، ان قضية التبغ لا يبت فيها إلا في الاجتماع

الذي يعقد يوم ١١ كانون الاول ، اتضح ان معالي وزير المالية ، لم يكن عالماً بالقرار الذي وضعه فخامة المفوض السامي باعادة المونوبول .

واذا كان الكثيرون وجدوا في اعادة المونوبول خسارة فادحة تصيب اصحاب مصانع الدخان الوطنية ، واذا كان اصحاب المصانع انفسهم صخبوا وتذمروا واخذوا منذ الساعة يرقبون الشركة ، التي ستمنح امتياز الحصر ، نقول اذا كان الكثيرون قابلوا المونوبول بالاستياء ، فقد قابل الاهلون بشيء من الحذر والحيطة تشكيل لجنة فرعية من مجلس المصالح المشتركة ، لتباشر درس شكل نظام المونوبول وطرق تطبيقه ، وهم يخشون ان يكون تأليف هذه الشركة ، ممهداً لحصر واردات المونوبول كلها أو بعضها بمجلس المصالح المشتركة ، على حين ان خزانة الحكومات فارغة ، وهي في حاجة ماسة الى موارد جديدة ، كموارد التبغ تعوضها ما فقدته من تأثير الازمة الشديدة .

هذا ما ارتاب منه الناس ، وعسى ان لا يكون هناك ما يحقق هذه المخاوف التي ساورت النفوس .

٥ – بيان الكتلة الوطنية عن الاحتكار واحتجاجها

وقالت الكتلة الوطنية معلقة على هذا المشروع ، وهي العليمة بما يخفيه ، والمطلعة على ما يقاسيه الشعب من مظالم الاحتكار ، ومن تسلط الشركات الاجنبية على مرافق الدولة ، واستبدادها بحق الناس وبحقوق العمال ، وازدرائها بسلطان الحكومة كلما اراد موظفوها تفتيش دوائرها والاطلاع على مواردها ، ما يأتي :

« ان الكتلة الوطنية التي اعلنت في كثير من بياناتها السابقة خطر المشاريع الاقتصادية الموهومة ومقدار ما تحمله في تضاعيفها من غبن واجحاف للبلاد ، صناعة وتجارة وزراعة ، وابانت في كثير من المناسبات ، ان المقصود من هذه السياسة ، ارهاق البلاد بنفقات وقروض ، لا تؤمن لها مصلحة ولا تحقق لها نفعاً ما ، تعلن الآن احتجاجها واستنكارها لهذا القرار ، الذي يخالف مصالح البلاد الاقتصادية ، ويخالف صك الانتداب الذي لم تعترف به البلاد حتى الآن ، وهو صريح في عدم جواز اقامة احتكارات على هذا الشكل المجحف » .

وتجاه التحدي الواقع لم تقف وفود البلاد مكتوفة الايدي ، بل ارسلت عدة احتجاجات صاخبة ، وقابلت المراجع العليا ، ولما اراد المعيد ان يطمئنهم ، قال لهم : « انه سوف يحافظ على حقوق البلاد ، ويفضل الوطنيين على غيرهم » . اجل ، انه سيحافظ ، ولكن محافظة « الذئب على قطيع الغنم » ، وهذا ما فعل وبئس ما فعل .

وكان ممن ارسلوا الاحتجاجات ، مزارعو قضاء جسر الشغور ، وقضاء حارم وسلقين ، وقضاء ادلب ومحافظة دير الزور ، ثم مطارنة حلب ، وجمعية اتحاد النساء العربي .

٦ ــ بيان لجنة النواب واحتجاجها على مشروع الاحتكار

وتضامناً مع المحتجين ، واستجابة للرأي العام ارسلت اللجنة البرلمانية في ٥ كانون الاول ١٩٣٤ البيان الآتي :

« لقد قبلت البلاد بنظام الاحتكار والحصر على يد « شركة الريجي » سنين طويلة ، فما جنت منه إلا مر الثمرات ، ولم تكد الامة تغتبط بزوال كابوس تلك الشركة ، التي كانت لا تفتأ تستعمل اسوأ الوسائط في سبيل اشباع نهمها ، والتي كانت لا تستنكر ان تصارح الشعب بأس العداء ، في سبيل جر مغنم اليها ، حتى فوجئت بهذا النبأ المفزع ، وكيف لا تفزع البلاد من قرار كهذا ، يقضي على البقية الباقية من ثروة البلاد ؟ فهو سيدك صرح معامل التبغ الوطنية دكاً ، وسيقتل كل امل في نفس ذلك العامل والمزارع البائس .

ومن العجب العجاب ، ان يصدر قرار المفوض السامي بالاحتكار والحصر بين صخب جرائد الداخل والخارج ، التي هي لسان حال الامة والشعب واحتجاجها واستنكارها دون ان يقام لآراء اصحابها وزن .

وعلى اثر ذلك قامت مظاهرات كبرى في دمشق واجتمعت في جامع امية ، وارسل النائب السيد فخري البارودي ، بلسان الوف المحتجين برقيته الآتية :

٧ ــ برقية فخري البارودي الى المفوض السامي :

بيروت فخامة العميد السامي :

« ان الالوف المحتشدة في جامع بني امية اليوم ، يرفعون احتجاجهم على ارجاع نظام حصر الدخان الذي أضر بالبلاد ضرراً بليغاً ، ان كان بالنفوس ، وان كان بالمال .

ان البلاد السورية من اقصاها لاقصاها ، تنفر من هذا النظام ، ولا تريد الرجوع اليه ، وان سوريا لها دستور وبرلمان ، ولا يجوز أي مقاولة مع أي شركة دون ان يصدقها المجلس النيابي ، ولهذا فان الامة تحتج على هذا العمل ، وتطلب اليكم رفع هذا الاحتجاج الى جمعية الامم ووزارة الخارجية الفرنسية .

فخري البارودي

٨ ــ ذهاب لجنة برلمانية عن المجلس النيابي لمقابلة العميد

وفي ٠ــ كانون الاول سنة ١٩٣٤ ، ذهبت لجنة منتخبة من نواب المجلس النيابي اللبناني لمقابلة العميد فقابلها ، وشكت اليه اضرار نظام الاحتكار ، وفي اليوم الثاني اصدرت المفوضية بياناً عن هذه المقابلة ونتائجها ، نشرته الصحف وعلقت عليه ، ونحن ننشره بنصه مع احدى التعليقات الواردة عليه .

قالت المفوضية :

استقبل المفوض السامي يوم الاثنين الواقع في ١٠ كانون الاول ، اللجنة التي انتخبها مجلس النواب لتتبع درس نظام التبغ الاميري .

عرضت اللجنة وشرحت المطالب ، التي قدمت للمجلس بمستندات من عرائض وبرقيات ومذكرات الخ ... وألفتت النظر بالحاح ، الى النقط الجوهرية التالية :

١ ــ الدفاع عن اليد العاملة .

٢ ــ حماية الزراعة .

٣ ــ الدفاع عن حقوق اصحاب المعامل .

٤ ـ الدفاع عن حقوق الرأسمالي اللبناني في استثمار احتكار التبغ أياً كان شكله.

٥ ـ المحافظة على حقوق الدولة في التصرف بالاموال التي تنتج لها من هذا الاستثمار تصرفاً حراً.

٦ ـ اشتراك اللجنة النيابية في اعمال لجنة الدرس المشكلة في المفوضية العليا.

وقد أبدى احد اعضاء اللجنة تحفظاً مبدئياً وافق عليه سائر زملائه، وصرح المفوض السامي ان المجلس كان ينتظر ان يعرض عليه مشروع تنظيم الاحتكار قبل اتخاذ اي تدبير نهائي، وقد طلب من المفوض السامي، ان يحال المشروع للمجلس قبل نشره.

اما المفوض السامي، فانه احتفظ لنفسه بحق البت في هذا الصدد، واكد انه لن يهمل شيئاً في سبيل تأمين المصالح المختلفة التي عرضت عليه والمحافظة عليها وانه لم تفته في حين من الاحيان.

واضاف المفوض السامي انه لم يخطر بباله قط ان يحرم الخزائن المحلية من واردات استثمار الاحتكار، وان اللجنتين: النيابية والادارية ستكونان على اتصال دائم محكم، وان كل اختلاف نظر بين اللجنتين، سيعرض على تحكيمه ويتخذ بشأنه قراراً نهائياً.

٩ـ الاحتكار امر مقرر نهائياً

فيستفاد من هذا البلاغ ان الاحتكار امر واقع لا يفكر العميد بالعدول عنه، وان احالة المشروع الى المجلس النيابي امر مستحيل، لأن خاتمة الكونت دي مارتيل يتشبث بحقه في البت في قضية الاحتكار.

اذن فما هي وظيفة اللجنة النيابية بعد ذلك؟ وما الفائدة من تبادل الآراء بينها وبين اللجنة الخاصة؟.

لقد طالبت البلاد بالرجوع عن الاحتكار، والمحافظة على اطلاق زراعة الدخان وتجارته وصناعته، وبعثت اوساطها المختلفة ببرقيات وعرائض الاحتجاج الى المجلس والسلطات تلتمس العدول عن الاحتكار، فالنواب مجبرون على التقيد

بارادة الشعب ، وقد اظهر رأيه دون ما خشية ، وما دام العميد اعلن انه متشبث بالاحتكار وبحقه في استصدار التشريع ، فلم يبق للجنة النيابية من عمل تقوم به ، لأن مهمتها اصطدمت بهذه العقبة الكأداء .

ولقد كانت هذه النتيجة منتظرة يوم ألف المجلس لجنة خاصة لتتصل بالعميد واللجنة الادارية . ولهذا انتقدنا قرار المجلس وعارضنا الفكرة معارضة شديدة . غير ان البعض يعتقدون ان هذه الوسيلة ان لم تصل بهم الى نتيجة فعلية ، فقد تكون من قبيل ذر الرماد في عيون الناس بأنهم سعوا ولم يتوفقوا ، مع ان طريقة السعي معكوسة وقد كان محكوماً عليها بالفشل التام ، فضلاً عن ان هذه « الوسائل » لم تعد تجوز على احد .

وقد روت الزميلة « الاتحاد » عن اجتماع النواب بالعميد ما يلي :

سأل حضرة الاستاذ ميشال زكور احد اعضاء اللجنة فخامة العميد عما اذا كان المجلس لا يملك التقرير في هذه القضية فأجاب سلباً ، وقال ان اللجنة المنتدبة من المجلس تستطيع ان تعلن آراءه في صدد الحصر والبندرول في اجتماعها مع لجنة المصالح المشتركة ، ويكون القول الفصل لفخامته كما تقدم ، فقال الاستاذ زكور انه سبق فأعلن لزملائه النواب والصحف انه اذا لم يكن للمجلس النيابي صلاحية التقرير في قضية الحصر فهو يستقيل من اللجنة وانه مضطر الى القيام بوعده

فألقى العميد السامي نظره في ما على مكتبه من اوراق ، ثم تناول ورقة بيضاء ووجه بها الى الاستاذ زكور كأنه يقول له هذه ورقة بيضاء لتكتب استقالتك فيها .

وضحك سائر اعضاء اللجنة وتدخلوا في ايقاف القضية عند هذا الحد ...

وبعد ثلاثة ايام عادت « الاحرار » فنشرت تتمة الحديث كما رواه محدثها وفيه ما يدل على خلق نواب لبنان واستكانتهم وعلى هزء العميد بهم وفيه دليل آخر على كبريائه ، وانه رجل لا يبالي بالمجلس النيابي ولا بالنواب . وهذا ما روته جريدة الاحرار في ١٠ كانون الاول ١٩٣٤ :

استقبل فخامة العميد السامي يوم الاثنين صباحاً حضرة رئيس مجلس النواب والنواب الثلاثة : الامير خالد شهاب ، والاستاذين جبرائيل خباز ، وميشيل زكور ، اعضاء اللجنة الخاصة ، وراح يناقشهم في مشروع استثمار الدخان ، وقد جاء النواب يعالجون القضية ويقنعون العميد بوجوب عرض المشروع على المجلس . فرفض الكونت دي مارتيل اجابة طلبهم بقوله انه سيتولى بنفسه البت في الامر .

قال الراوي :

وأحب حضرة رئيس المجلس ان يعيد الكرة على فخامة العميد بشأن عرض المشروع على النواب فخاطب فخامته بقوله ان المجلس يود ان يظهر اخلاصه وتعلقه بالسلطة المنتدبة ومعاونتها في الشؤون الخطيرة العامة، ولذلك يطلب ان يحال اليه مشروع استثمار الدخان للمناقشة .

فقاطعه فخامة العميد بقوله : انه لا يشك في اخلاص المجلس ولا في تعلقه بالسلطة المنتدبة ولكنه يريد ان يبت في الامر لوحده .

قال الراوي :

وما هي إلا بضع ثوان حتى أجال الكونت دي مارتيل نظره في جلاسه ، ثم بادرهم بقوله :

— أنا لو كنتُ اشك في اخلاص المجلس وتعلقه بالسلطة المنتدبة ، لكنت صرفته حالاً وبعثت بالنواب الى النزهة ، لا سيما وهذا الامر لا يكلف سوى اربعة او خمسة أسطر . .

قال الراوي :

ووجم النواب حيارى لا يدرون ماذا يقولون ، وساد صمت غير طويل كانت له معانٍ ومعانٍ ... انتقلوا بعده الى البحث في اساس المشروع ، وقد تخلل هذا البحث شيء غير قليل من المداعبة .

وغادر الرئيس والنواب ديوان العميد وتأثير تلك « الصدمة » لا يزال آخذاً

منهم كل مأخذ ، فرأوا ان يسدلوا على « الصدمة » الستار وان يعتبروها في خبر كان ، وان يصبروا باعتبار ان الله مع الصابرين !.

***

هذا ما رواه الراوي تعليقاً على اجتماع العميد بالنواب ، اثبتناه على علاته وعلى عهدته ، ليقف الرأي العـــام على ما استتر من الاحاديث وحاولوا كتمانه عن الجمهور .

ابعد هذه « الصدمة » ان لم نستعمل غير هذه الكلمة ، يجوز أن يقال ان النواب يقومون بواجبهم وان يزعموا انهم يمثلون البلاد ، وهو زعم باطل وهم الذين وصلوا الى الندوة على اكتاف المستشارين — ما عدا نواب بيروت طبعاً ؟.

نحن نروي الرواية على عهدة ناقلها كما سبق وقلنا دون تعليق ، لانها وحدها كافية للتدليل على قيمة المجلس في نظر اولياء الامور فضلاً عن الرأي العام ...

ولا نستغرب ما صدر عن المسيو « دي مارتل » فلقد قرأنا ان المسيو « دومرغ » رئيس جمهورية فرنسا السابق ورئيس الوزارة اللاحق حمل على نواب أمته ، ووصف شبان فرنسا « شباب الحكومة والمجلس النيابي » بأنهم « في نظره » بعيدون عن الغاية النبيلة وحسن السياسة ، وانهم لا يهمهم من المقام الذي استولوا عليه الا ارضاء مطامعهم وتدارك الاموال بدلاً عما انفقوه ايام انتخاباتهم واملوا جيوبهم قبل انتهـــاء المدة ، فاذا كان نواب فرنسا في مجلس امتهم هم على هذه الصورة ، وهذه اعمالهم وكافرنسيين هذه مبادئهم فهل المسيو « دي مارتل » الفرنسي طينة ووطنية ، وخلقةً غير هؤلاء ؟ وهل هو خير منهم ؟

ولو كانت فرنسا حكومة ، ومجلساً ، وقضاءً ، وادارة ، من الامم التي تمتاز باخلاقها ويفاخر بنزاهة موظفيها ، وعدالة قضاتها وقضائها ، وسمو مبادئها وشريف معاملاتها ، لما وقعت تلك الفضائح التي ملأت اذان العالم كسرقة « ستافسكي » وسرقة « بنك الاندوشين » ، وما تكشّف من خيانات ، وارتكابات في وزارات الداخلية ،

والحربية ، والخارجية ، وفي مجلسي النواب والشيوخ ، وفي القضاء ، وفي ادارة الامن ، وكادت تجر ذيولها الى حدوث ثورة في فرنسا والى انقلاب في حكومتها لولا ان القوم خشوا ان لا يبقى موظف لم تتلوث يداه في هاتين الحادثتين فاسدلوا الستار اولاً وثانياً ، وقتل المدعي العام لمحكمة التمييز الموسيو « برنس » ورئيس لجنة التحقيق الذي كانت تجله فرنسا . ويعتقد الرأي العام بعفته ونزاهته ، واذ هو اسقط رجل من حيث الاستقامة والنزاهة ، واسفل رجل من حيث الاخلاق والآداب ، قتله شركاؤه وتواروا ولم يعرفهم الا الذين كانوا معه .

فلو كان في الفرنسيين وحكومتهم رجال صالحون لتمثيل امتهم خير تمثيل بحريتها وآدابها واخلاصها ، فهل كان يتجاسر « دومرغ » ويحمل على نواب امته ويتهمهم بأشنع التهم ؟ وهل كانت فرنسا تصاب بهـــذه السرقات التي دلت على سقوط الاخلاق ؟ وهل كان مفوضها السامي في سوريا يتواطأ على سلب اموال السوريين لمصلحته ومصلحة الشركات الفرنسية ؟ وهل كان يقوم امثال «دي جوفنل» وشارل هنري ويمدحان خطة هذا العميد الاقتصادية كما ذكرت ذلك « لا ريفو دي ليبان » .

١٠ـ ما قاله العميد للنائب « زكور »

ان العميد في محادثته مع النائب « زكور » لم يخفِ عواطفه بل افصح عما في قلبه لا حباً بالصراحة الشريفة ، ولكن من قبيل الاستهزاء والاستخفاف بالمخاطب ، ولذا قال له في حديثه الذي نشرته جريدة « النداء » في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٣٤ كتتمة للحديث الذي نشرناه :

النائب « زكور » : ان المسألة التي ابحثها يا حضرة السفير ليست مسألة مفاضلة بين المونوبول والبندرول بل هي مسألة مبدأ وحق فاننا استناداً الى القرار الدستوري الذي اصدرته في ٢ كانون الثاني نطالب بحق المجلس في مناقشة كل مشروع او قانون يتعلق بمصلحة البلاد اللبنانية ولما كان المشروع المتعلق بالتبغ هو من المشاريع التي تهم اللبنانيين كثيراً ، فاني اطالب بحق المجلس في درسه

والاقتراع عليه قبل ان يصار الى نشره . هذا كل ما اجيز لنفسي ان اقوله كنائب، فاذا رأى حضرة السفير ان يوافقني على طلبي شكرته، والا فاراني مضطراً الى ان اقف عند هذا الحد ، وان انسحب من « اللجنة الحاضرة » .

فابتسم المفوض وقال :

ــ اتريد ان تستقيل الان ؟.

ومد يده الى الاوراق امامه ، فاجابه الاستاذ زكور .

ــ بل اقدم استقالتي الى حضرة رئيس المجلس .

فقال المفوض :

ــ انا اعرف يا استاذ زكور انك تطالب ايضاً بدستور عام ١٩٢٦ ، انك حقاً ولد المجلس الرهيب .

L'enfant terrible de la chambre

فاستدرك رئيس المجلس وقال :

ـ ولكن زميلي الاستاذ زكور ليس رهيباً الى هذا الحد ...

فقاطعه المسيو دي مارتيل قائلاً :

ـ بلى بلى ! وانا اجله واحترمه لأنه ولد رهيب .

فقال الاستاذ زكور .

ـ إذن لا ريب انك كنت ايضاً ولداً رهيباً يا حضرة السفير .

فضحك جنابه واجاب :

ـ اجل : وما برحت كذلك .

١١ ـ ما قالته جريدة « لاريفو دي ليبان »

واما ما قالته « لاريفو دي ليبان » في ١٤ كانون الاول ١٩٣٤ فهذه ترجمته :

« افضى المسيو هنري دي جوفنيل مفوض فرنسا السامي السابق في سوريا بتصريحات الى محرر مجلة « لا ريفو دي ليبان » تكلم فيها عن رجائه في اسراع

سورية الى الخروج من ازمتها الحاضرة قبل جميع الشعوب التي طحنتها الازمة العالمية ، وقال ان انتصار الكونت دي مارتيل في هذا المضمار ثابت واكيد ، ولكني لا اعلم اذا كان السوريون واللبنانيون يحفظون له هذا الصنيع ، ومع هذا كله فان الكونت دي مارتيل ، اهل لان يعترف بفضله ولا اظن الذين يهتمون بشؤون لبنان وسورية يترددون في الترحيب بمشروعاته .

وأفضى المسيو شارل هنري رئيس غرفة المسيو بانلفه السابق بتصريح عن مشروعات الكونت دي مارتيل قال فيه : ان تقديم الشؤون الاقتصادية على غيرها من الشؤون الاخرى قد اقتضته ضرورات الزمن وضرورات الحياة فاذا رأينا رجال السياسة يعملون بهذا المبدإ ، فذلك لأن هؤلاء قد ملوا الاساليب البيزنطية . وقال المسيو شارل هنري : ان الكونت دي مارتيل لم يفضل الشروع في الاعمال الاقتصادية الا رغبة منه في الوصول الى الحلول الاخرى في اقصى السرعة وارى ان سياسة الاعمال العظيمة التي بدأ بها المفوض السامي متفقة تماماً مع رغبات السوريين واللبنانيين .

وقال : ان سورية ستعيد نشاطها متى انجزت الاعمال الكبيرة كانشاء مرفأ بيروت وتوسيعه ، وتنظيم وسائل الري وتطبيقها على الاصول الحديثة وفتح الطرق وتمديد الخطوط الحديدية . وقال المسيو شارل هنري في ختام حديثه : ولا ينبغي ان ننتظر تحقيق المعجزات من الكونت دي مارتيل ، ولكن دروس التاريخ علمتنا ان النجاح في الاعمال الكبيرة ، انما كانت ثمرة الرجال الذين اشتهروا بالحزم والعزم والجسارة .

والآن نقول المسيو دي جوفنيل ، والمسيو شارل هنري النائب الفرنسي ، وربما كان من الذين عناهم « دومرغ » في اي علم من علوم الحقوق السياسية ، وفي اي علم من العلوم الاقتصادية والادارية . وجدتم ان المسائل الاقتصادية تحل وتتقدم على المسائل السياسية في وطن لم يستقر كيانه ؟ وفي اي بند من بنود الانتداب ، وجدتم ان للعميد الفرنسي الحق في فرض الاحتكار وتقرير المشاريع الاقتصادية دون ان يكون للأمة صاحبة العلاقة رأي شرعي ؟ وفي اي شريعة من شرائع

العالم الاجتماعية ، والاخلاقية وجدتم ان للفرنسيين الحق المطلق في استثمار مرافقنا واستخدام وارداتنا واعطائها ضمانات لشركات اجنبية ذات امتياز ؟ او لتغطية المصاريف الناتجة عن الانتداب الذي قبلته فرنسا بعشق وغرام ونحن رفضناه باباء واباء ؟

ان خطة فرنسا في بلادنا معلومة ، واعمال دي مارتيل مكشوفة لنا غاياتها فمدحكما اياه يحتم علينا ان نضمكم جميعاً في صف واحد مع من اصاب قلوبهم المرض – مرض الاستعمار – وأعمى ابصارهم الغرض – غرض المطامع والمنافع – فقالوا ما قالوه دفاعاً عن مرضهم ومطامعهم ، ولكن للباطل جولة ثم يضمحل ، واضمحلاله سيكون قريباً، يوم نستطيع ان ندفع حجتكم بالقوة ، ونقضي على مطامعكم بالنار لا بالمنطق والبرهان .

اتريدون منا ان نؤمن بكم وان نخلص لكم ودي مارتيل يقول للنائب زكور في محادثته عن الحصر : « اذا لم اجد من المجلس النيابي اخلاصاً للانتداب ارسلكم الى النزهة كما ارسلت نواب المجلس النيابي السوري عندما ابوا التصديق على المعاهدة » و « هذا لا يكلفني اكثر من اربعة او خمسة اسطر » ؟ اجل ! سوف تعلمه النزهة يوم نخرجه هو وجنوده وانتدابه من هذه البلاد بالحراب .

ان نواب لبنان اكثرهم لا ينتظر منهم الجرأة والجسارة في الدفاع والمطالبة لما فيه صالح امتهم ، ولا هم يرفضون الانتداب ليرفضوا وقاحة ممثل الانتداب ولكن امتهانهم لهذه الدرجة وسكوتهم عن الاهانة ، لا يجوز ان نتغاضى عنه بوجه من الوجوه ، لأن ما نعلمه عن معظم اللبنانيين يجعلنا نعتقد بأن هؤلاء النواب لا يمثلون إلا انفسهم وما خنوعهم وسكوتهم إلا نتيجة استسلامهم لمنافعهم وشهواتهم فلم تبق لهم الجرأة الحرة ليقفوا موقف الوكيل الصادق المخلص فيردّوا الاهانة بمثلها ويثبتوا للعالم انهم أباة الضيم .

١٢ – ما قاله « لويس جالابير » عن الشرق وعن سورية ولبنان

كنا ذكرنا بعض فقرات للمسيو « جالابير » الكاتب الاستعماري الذي

استقدمته المفوضية واستخدمته لينشر لها المقالات في جرائد فرنسا عن الانتداب واعماله، وعن البلاد المنتدب عليها. وكان مما كتبه المقال الآتي وهو من اقبح المقالات :

« كل شيء سهل ... الا ان تفهم الشرق ؟! فالشرق سر عميق ، لم يستطع احد ادراكه حتى الان !

اما هؤلاء « السياح » الذين يحتذون « البوابيج » ويزورون المساجد ، ويجوبون الاسواق ، ويبتاعون الطرابيش، ويستمعون الى بعض الاحاديث على المائدة ، ثم يعودون الى فرنسا ، مؤكدين انهم فهموا الشرق حق الفهم ، وفي وسعهم ان يحكموا عليه فليسمحوا ان نقول لهم انهم مخطئون واهمون ! فروح الشرق ليست في المساجد ولا في الاسواق ... ولا بالطرابيش !

وكل من يعتقد ان في وسعه ان « يضع » الشرق ، كما « يضع » سويسرا ، او الجزر الايطالية ، فهو واهم !

ان مطالعة « دليل السياح » والقاء نظرة على الخارطة ... ومحادثة الحمالين او الاولاد ، لا تكفي لدرس الحالة في سورية .

ولهذا فان كل ما صدر عن سورية من كتب ومقالات ، لا يستند شيء كثير منه الى الواقع .

ان الواجب — الواجب الصحفي ، والوطني — يحتم علينا ان ندرس الحالة في سورية درساً وافياً ، وان نعود للتنقيح والتصحيح قبل ان نؤلف الكتب وقبل ان ننشر المقالات !

يجب ان نحب الشرقيين

ان الطريقة الوحيدة لفهم سورية هي ان نتصل اتصالاً وثيقاً بها ، وان نحب سكانها .

فاذا كنا لا نحب السوريين ، فليس هناك اي امل في فهم وادراك السوريين .

اما هؤلاء الكتاب الذين يظنون انهم يخدمون مصلحة فرنسا ، في الحملة على

السوريين ، فانهم لايشعرون بالضرر الذي تؤدي اليه حملاتهم :

ان من يدرس سورية كما درستها الان خلال اعوام طويلة ، لا يستطيع الا ان يعجب بسرعة تقدم الشعب السوري ، ونشاطه ، وحماسه الوطني !

فالشعب السوري ، ذكي نبيه ، رقيق في حماسه الوطني ... وهو ينظر الينا نظرات « تضريع » ولكنه يؤثر الصمت !..

ومع هذا فان الهوة ليست عميقة ... والخلاف ليس عظيماً ، والقلوب لا تزال تحتفظ لبعضها بشيء من ذكريات الماضي !

ليس في بلاد العالم كلها بلاد « تحب الضيوف » كسوريا .

فالسوريون يستقبلون الجميع : البولونيين ، والروس ، والارمن ، والاشوريين بكل صدر رحب وبكل لطف .

ففي سوريا قاعدة تقليدية ، لا يحيدون عنها قيد شعرة .

وهذه القاعدة هي قاعدة : « بيتي بيتك ، تفضل .. »

والسوريون يفتحون لك قلوبهم .. كما يفتحون لك ابوابهم ..

انما ما هو حظ فرنسا من هذه القاعدة ؟ ..

ان لبنان هو ـ تقريباً ـ فرنسا ، فالفرنسي يشعر في دور لبنان وقصوره انه في « داره » .

أما سوريا ، فهي تستقبلهم استقبالاً تقليدياً ، ولو انها لا تعاملهم ، كما يعاملهم لبنان ، فالسوريون مشهورون باللطف .

ومن يطوف سوريا ، ويجتمع الى الدمشقيين ، والحلبيين ، والحمصيين ، والحمويين ويرى لطفهم ورقتهم ، لا بدّ ان يتساءل : « كيف يمكن ان يحدث خلاف بين الفرنسيين والسوريين ، وكل شيء يدل على ان التعاون والثقة والمعاملة ، تدلّ كلها على ان الخلاف بعيد .

هذا سر !

ثم كيف تنقلب دمشق ، وحلب ، وحمص ، وحماة الى « بركان » لمجرد هبوب نسمة واحدة ، وهي التي كانت هادئة وادعة ، تسير على قاعدة « بيتي بيتك » ولا تحيد عنها .

« ان الروح السياسية » الجديدة على ما يظهر هي التي تثير كل هذا .

وهذه الروح السياسية تجدها في سوريا ، ولكنك لا تجدها في لبنان . فلبنان راضٍ بكل شيء ..

اما سوريا ، فانها تطلب اشياء كثيرة ، فهل نستطيع ارضاءها يوماً من الأيام والاستفادة من غناها الطبيعي بهدوء ؟ .

... لا تكاد الشمس تودع العالم في بيروت ودمشق وحمص وحماة وحلب ، حتى تقف حركة الناس والاعمال ، ويسود الهدوء كل مكان !

فمتى انقضى النهار وجاء الليل ... دخلت « ساعات الكيف » ... ساعات الأحلام الشرقية العميقة ... ساعات السياسة ... ويا للأسف ! . .

فبين جرعات القهوة المرة او الحلوة ، وبين « قرقعة » النراجيل ... يتحدث السوريون في الشؤون السياسية ، ويجدون لها الحلول السريعة غير الناضجة !..

وهذا الموقف هو الذي يؤدي الى « تعقيد » الامور في سوريا . فقد تكون الشؤون السياسية المبحوث بها خطيرة .. فتؤثر « ساعة الخيالات » في هذه السياسة فتجعلها « سياسة خيالية » لا يمكن تحقيقها !..

ومصيبة سورية الوحيدة ... هي في بحث الشؤون الحيوية الهامة في « ساعات الكيف » وشرب القهوة وتدخين النارجيلة .

فنحن نشكو دوماً من « الخيال الواسع » في مطالب السوريين وسياستهم ، ولا ندري ان السبب الرئيسي في هذا الخيال السياسي ، هو بحث الشؤون السياسية في ساعات الكيف !

ومن يقول لنا ان المعاهدة لم تبحث وتدرس في ساعات الكيف ؟ » .

الا يجد القارىء في هذا المقال عقلية بعيدة عن ادراك الحقائق ؟ اليس ما استنتجه الكاتب من نسج الواهمة ومن وحي الخيال ؟ ليس الخيال وحده هو الذي اوحاه ، ولكن المال الذي استحوذ على قلبه فجعله يكتب هذا الهذيان ؟

١٣ ـ ما قالته جريدة الاتحاد اللبناني في ٢١ كانون الاول ١٩٣٤ عن يهود الالزاس وشرائهم اراضي في لبنان

وفي ٢١ كانون الاول سنة ١٩٣٤ كتبت « جريدة الاتحاد اللبناني » مقالاً مفاده ، ان يهود الالزاس قد اشتروا « ١٢٠٠٠ » دونم من الاراضي في البقاع « لبنان » بخمسة وعشرين الف ليرة ذهباً لاستعمارها ، وانه تألفت شركة فرنسية يهودية صهيونية لانشاء مستعمرتين اخريين في قضاء « عكار » . ما معنى هذا ؟ الا يكون العميد قد نفذ رأيه السابق بأنه يرحب بالصهيونيين في سورية ولبنان على شريطة ان لا يحدثوا حركة سياسية ؟ الا يكون الصهيونيون قد افتتحوا باب الاستعمار اليوم في البقاع وعكار ، وغداً في الجزيرة والعمق ؟ الا يكون المال الموعود قد دفع لصاحب المشروع وعملت الكونتس اليهودية بما يرضي ابناء دينها ؟!! ويؤيد الخبر ما نقلته جريدة « الهدى » عن مراسلها في باريس .

١٤ ـ جريدة « الهدى » وتأييدها الخبر

ان دعوة اليهود الى الهجرة الى سورية ولبنان هي نتيجة مفاوضات طال عهدها بين اليهود وحكومة فرنسا صاحبة الانتداب على سورية ولبنان .

« وقد قدم في الآونة الاخيرة الكونت دي مارتيل المفوض الفرنسي السامي في بلاد الانتداب مذكرة في وصف حالة سورية بازاء ما يجري من التقدم السريع في فلسطين ، واوضح في هذه المذكرة ان تجارة سورية تتضاءل وتصير الى الانحطاط امام نمو فلسطين وازدهارها . ولم يقتصر الامر على نقص فادح في ما تصدره سورية من منتجاتها الى الاقطار العربية المجاورة ، بل تناول تجار سورية انفسهم فاخذ كثيرون منهم يغلقون ابواب متاجرهم وفروعهم في بيروت ودمشق وينزحون

الى فلسطين حاملين معهم اموالهم ليتعاطوا بها التجارة .. » .

١٥ ما قاله مراسل جريدة « دورا هايوم » عن مقابلته للعميد

وقال مراسل جريدة « دورا هايوم » ما يأتي :

تصريحات خطيرة للعميد السامي

شروط الهجرة الصهيونية الى البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي

قابل مراسل « دورا هايوم » الصادرة في القدس ، فخامة العميد السامي الكونت دي مارتيل في بيروت وتحدث الى فخامته عن الهجرة الصهيونية ، فصرح له فخامة العميد بحديث مستفيض نذكر منه ما يأتي :

« ان نظام الانتداب ، لا يخول فرنسا حق السماح بانشاء وطن قومي يهودي في البلاد المشمولة بالانتداب .

« ان الهجرة الاجنبية بصورة عامة ، تتطلب درساً وافياً في كل ظرف خاص. وفي جميع الاحوال ، يجب ان نهتم بالفائدة الاقتصادية وحفظ النظام والامن في البلاد .

« وبعد درس اهم المسائل المعروضة يمكن السماح بالهجرة اليهودية في بلاد الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي على اساس الشروط التالية :

ا — عدم السماح بدخول اية فئة مهاجرة .

ب — السماح للمهاجرين اليهود وحدهم بصفة شخصية ، ولا يمكن الاقامة الا لمن بفضل رؤوس اموالهم ومعارفهم الاختصاصية يبعثون في البلاد حركة نشاط جديدة .

ج — عدم مزاحمة الصناعات الموجودة والاختصاصيين والعمال الوطنيين » .

١٦ تعليق « دورا هايوم » على تصريحات دي مارتيل

وقالت الجريدة نفسها تعليقاً على هذه التصريحات :

ان التصريح الذي ادلى به المندوب السامي الفرنسي الكونت دي مارتيل لمندوبنا الخاص وايده كثير من كبار الموظفين الذين يطلق عليهم عادةً اسم « مصادر موثوقة » كان كما يقول هؤلاء الموظفون مختصراً وصغيراً ولكنه شمل اشياء كثيرة وعبر عنها بوضوح وجلاء .

ولقد كانت مقابلة الكونت دي مارتيل لمندوبنا كبقية المقابلات السياسية الرسمية العملية ، وكان التصريح محاطاً بشيء كثير من الحذر حتى لا يقال اكثر من « اللازم » وقد تمكن ذلك السياسي الفرنسي اللبق الخطير من التفوه بجميع الآراء التي اراد افهامها للشعب ومن الاشارة الى بعضها الآخر في قوله :

« ان انشاء وطن قومي لليهود في لبنان لم يرد بشأنه اي ذكر في تعهدات الانتداب الفرنسي » .

ان هذه الجملة التي فاه بها المندوب الفرنسي يمكن تفسيرها وتأويلها تأويلات شتى . وكان من المعقول ان تكون هذه الجملة بصيغة التهكم لو لم يوضحها نخامة المندوب باقواله التالية :

ومفهوم ان الحكومة الفرنسية في سورية تحاذر دائماً التفوه بشيء يثير سخط الشعب السوري عليها ، وانها مضطرة الى نفي تهمة انشاء الوطن القومي اليهودي في تلك البلاد عن نفسها. ولعله من الخير ان نذكر بان اكثرية المسيحيين في سورية تحبذ فكرة الهجرة اليهودية الى بلادها !! ولكن المسلمين يعارضونها في ذلك .

ومسألة تقسيم المهاجرين الى عناصر مفيدة في بلاد يتدفق اليها سيل المهاجرين بصورة دائمة كالولايات المتحدة وفلسطين ، ولكن الحال يختلف في سوريا عن هذا ، فسوريا لا يمكن ان تقبل المهاجرين على حسب عناصرهم واجناسهم لانها

تريد كما صرح المندوب السامي الفرنسي، ان تحفظ لنفسها حق اختيار المهاجرين الذين يفيدون البلاد باموالهم واعمالهم .

وعلى ذكر الاموال والاعمال اتضح لنا من حديث جرى لمندوبنا الخاص ايضاً مع المسيو كيفير احد مستشاري المندوب السامي الفرنسي ان الاستعمار الزراعي والصناعي لا يهتم له إلا لبنان ، لان السكان في بقية الانحاء ، ما عدا لبنان غير متكاتفين .

على ان اهم ما يفيد سوريا ، هو هجرة اصحاب رؤوس الاموال اليها لان رؤوس الاموال مطلوبة في كل مكان !! وبخاصة رؤوس الاموال اليهودية التي ثبت انها تمنح الآن الخير والبركة لفلسطين !

والصناعات في سوريا قليلة وفقيرة جداً ، واكثر الصناعات الموجودة الان حديثة العهد ولا ينتظر لها ان تنافس المصنوعات الاجنبية بالرغم من رخص اسعارها ، والحكومة الفرنسية لا تحمي المصنوعات الوطنية ولا تشجعها ، ولكنها تقبل فيما ظهر لنا ان ترقي هذه الصناعات وان تنظم المشروعات الجديدة !

وسوريا ليست في حاجة الى اصحاب المهن الحرة لانها تتحمل منهم الويلات الكثيرة لكثرتهم وانتشارهم ، والبلاد اليوم تعج بحاملي الشهادات العالية من الاطباء والمحامين وغيرهم ، وليس من المستغرب ان تقاوم الحكومة الفرنسية مهاجري المانيا اليهود وتمنعهم من الدخول الى سوريا لان اكثر هؤلاء من اصحاب المهن الحرة والشهادات العالية ، فبدخولهم يزيدون الطين بلة ويكونون مع ابناء البلاد من اصحاب المهن الحرة ضغثاً على ابالة .

اليس في هذه التعليقات على تصريحات العميد ما يكشف الستار عن مطامع الصهيونيين وعن موافقة المستعمرين على استيطانهم وافساح المجال لاموالهم تتسرب للبلاد في مشاريع ظاهرية ثم تعقبها الهجرة ! وهل لا تدلنا على ان لبنان يوافق ايضاً على استيطانهم وقبول استثمار اموالهم ؟ فهل لسوريا ان تنتبه للخطر وتعمل على درئه ولو قاومنا الفرنسيون ؟

ان الصهيونية جرثومة قتالة ، اينما حلت افسدت وهدمت ، والتصقت بجسم الحي حتى تهلكه . فهل نرضى ان نموت وراء سياسة الخبز والمعيشة ونترك العميد ينفذ مشاريعه الاقتصادية ومنها ادخال اليهود بشكل من الاشكال ؟ اللهمَّ لا ! والف لا ! والويل لمن يثور ضدها ، ويقاتل حتى يقضي عليها .

١٧- اعطاء الصلاحيات التشريعية لرئيس الجمهورية السورية

وفي ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٣٤ منح دي مارتيل لرئيس الجمهورية السورية حق اصدار المراسيم التشريعية بالاتفاق مع مجلس الوزراء ، وبذلك يكون قد قضى على المجلس النيابي وعلى صلاحياته لتمشية سياسة « الخبز والمعيشة » وليتسنى له ولمستشاريه تنفيذ الانتداب كما يريدون والويل لهذه الحكومة المسخرة ! ولسان حالها ينطق بقول الشاعر :

من يهنْ يسهلِ الهوانُ عليهِ ما لجرحٍ بميتٍ إيلامُ

★

لتنظيم الموازنة ، مرسوم له قوة القانون

اصدرت المفوضية العليا قراراً رقم ١٧٦ ل.ر تنفيذاً لصك الانتداب وتنظيم ممارسة السلطة التشريعية موقتاً في الدولة السورية كما يلي :

١ — ان لرئيس الجمهورية بصورة موقتة وبالاتفاق مع مجلس الوزراء صلاحية اتخاذ مراسيم لها قوة القانون لا سيما فيما يتعلق بامور الموازنة .

تتخذ المراسيم ذات الصفة التشريعية بمعاونة المفوض السامي الذي يجعلها نافذة .

٢ — امين السر العام في المفوضية العليا مكلف بتنفيذ هذا القرار .

التواقيع : امين السر العام بالوكالة شوفيل

المستشار التشريعي مازاس المفوض السامي دي مارتيل

١٨- مرض محمد علي العابد واصابته بالشلل وتوكيل مجلس الوزراء باصدار المراسيم

وفي ١١ كانون الثاني ١٩٣٤ اصيب رئيس الجمهورية محمد علي العابد بشلل نصفي ناتج عن نزف دماغي افقده التكلم واوقف حركة يده اليمنى. وتضاربت الاشاعات عن سبب مرضه فمن قائل انه حدث عن تخمة معدوية لان الرئيس نهم في اكله، ومن قائل ان السلطة عندما كلفته الاستقالة انفعل واحتقن دماغه، وانفجرت احدى شرايينه فأصيب بالفالج النصفي، ومن قائل ان خبراً ساءه لما بلغه هبوط اسعار الاسهم المالية والاوراق المالية التي عنده فكانت خسارته بالهبوط خمسين الف ليرة ذهبية فاستاء واصيب بما اصيب به. والحقيقة ان الرئيس مصاب بتصلب الشرايين من القديم، وان سنه تفوق السبعين فيجوز ان يكون انفعاله زاد في ضغطه الدموي فانفجرت الاوعية الدموية من الشدة واصابه الشلل، وبقي عشرة ايام لا يواجه احداً ولا يستطيع عملاً. ثم ان العميد وجدها فرصة سانحة لتحقيق ما يسعى اليه من منح السلطة الواسعة لصنيعه الشيخ تاج فاصدر قراراً يقول فيه: «بسبب حالة رئيس الجمهورية الصحية يكلف مجلس الوزراء بممارسة السلطة التنفيذية وكالة وفقاً للمادة ٨٤ من الدستور السوري» وهذا المجلس يجتمع ويقرر طريقة اصدار المراسيم الاشتراعية التي لها علاقة بالميزانية والمراسيم التي لها علاقة بالتشريع. والحال ان المادة المذكورة ليس فيها ما يبرر هذا العمل، واذا كان مرضه عضالاً لا يشفيه دواء فعليه ان يعتبر حياة الرئيس انتهت فيجمع المجلس النيابي ويكلفه القيام بانتخاب رئيس الجمهورية وفاقاً للمادة المذكورة.

١٩ - بيان المطبوعات عن شروط احتكار التبغ «المونوبول» ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥

وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥ اصدرت دائرة المطبوعات في المفوضية العليا شروط اخذ «المونوبول» وهاك بيانها:

انتهت اعمال اللجنة الفرعية التي وكل اليها جمع المصالح المشتركة درس صيغة وشروط تنفيذ حصر التبغ والتنباك.

ويمكن اختصار اهم احكام النظام الجديد بما يلي:

١ ـ تستثمر هذا الحصر ادارة ريجي ذات انتفاع مشترك حتى غاية ٣١ كانون الاول سنة ١٩٦٠ ويحق للسلطة التي تمنح الامتياز ان تشتريه بعد مدة خمس عشرة سنة .

يعين المفوض السامي صاحب امتياز الريجي في اجتماع يعقده مجمع المصالح المشتركة بعد اخذ رأي اللجنة الفرعية المشار اليها اعلاه .

وتراقب صاحب امتياز الريجي هذا في جميع اعمال ادارته لجنة دائمة تتألف من ممثلين عن الدول برئاسة مستشار الشؤون المالية في المفوضية العليا .

٢ ـ يمكن زرع التبغ والتنباك ليجري بيعهما لادارة الحصر وتصديرهما ، اما التصدير فيبقى حراً . ويفرض على صاحب امتياز الريجي ان يشتري جميع الحاصلات التي قدم بها تصريح انها معدة للبيع لادارة الحصر . وتعين اللجنة الدائمة مساحات الزرع وتوزع على الدول وتعين ايضاً كل سنة اسعاراً للبيع تؤمن للزراع ربحاً عادياً يضمن لهم عدم سقوط الاسعار الناجم عن المضاربة غير المنتظمة .

لا يجوز لصاحب الريجي ان يستورد من اوراق التبغ والتنباك الاجنبيين الا على نسبة ٥ بالمئة من التبغ ، اما فيما يتعلق بالتنباك فيحق له ان يستورد ما لزم له ضمن حدود احتياجات الاستهلاك كما تقدرها اللجنة الدائمة .

٣ ـ يكون للزراع ادلاء مرشدون فنيون يعينهم صاحب الريجي ، وبهذا تتحسن اصناف التبغ المحلي فيزيد التصدير ويطلب من صاحب الريجي ان يعمل على توسيع التصدير على اكثر قدر مستطاع .

٤ ـ ان اسعار بيع مصنوعات الحصر الى المستهلكين تضعها اللجنة الدائمة وتصادق هذه اللجنة على تعرفة الخصم الذي يعطى للبائعين بالمفرق حسب المدن والاحياء وحسب الظروف الخاصة لغاية ١٠ بالمئة على الاكثر .

٥ ـ يجب على صاحب الريجي ان يستخدم اهالي الدول على نسبة ٦٨ بالمئة من مجموع مأموريه .

يوظف مستخدمو اصحاب المصانع السابقة وعمالهم ومأمورو مصالح البندرول في الادارة الجديدة على اكبر قدر يستطاع . اما الذين لا يمكن ابقاؤهم في مراكزهم فتنظر اللجنة الدائمة في حالتهم .

٦ - يشتري صاحب الريجي التبغ والتنباك الموجودين الآن ورقاً عند الزراع والتجار والصناع على اساس الاسعار التي بيعت بها محصولات سنة ١٩٣٤ .

ان اشياء مكنات المصانع وآلاتها والمصنوعات التي تم صنعها او التي قيد الصنع يأخذها صاحب الامتياز بعد تخمينها حسب الشروط التي تعينها اللجنة الدائمة .

٧ - يكون الريجي ذو الانتفاع المشترك شركة مغفلة تتبع جنسيتها احدى الدول وتخضع انظمتها للقوانين المحلية النافذة ويكون مركز مجلس الادارة في اراضي الدول .

يحدد رأس مال الشركة بـ ١،٣٥٠،٠٠٠ ليرة لبنانية سورية ويكتتب به حسب الشروط التالية :

٦٠ ٪ تخصص باصحاب المصانع الموجودة الان في البلاد ويجوز لهؤلاء ان يخصصوا لاكتتابهم القيمة التي تحصل عن بيع المكنات والآلات والمصنوعات التي لديهم او قسماً منها .

و ٣٠ ٪ تخصص بصاحب الامتياز .

و ١٠ ٪ تطرح للاكتتاب العام وتخصص لاهالي الدول .

يستهلك رأس مال الشركة سنة فسنة بما فيه الفائدة بنوع ان جميع موجودات الحصر وعقاراته وانشاءاته ومؤنه تعود مجاناً للدول في نهاية مدة الريجي .

٨ - قبل توزيع الارباح يؤخذ مبلغ يوازي معدل مدخول البندرول اي ٢٢ مليون فرنك ويعطى للدول ولا يشترك صاحب الريجي في توزيع الربح الا فيما يفيض عن ذلك وبنسبة مئوية تتناقص اعتباراً من ١٥ ٪ .

تدفع حصة الدول الى خزينة كل منها رأساً .

ينتظر ان يبلغ مدخول الحصر منذ السنة الاولى على اساس المقطوعية الحالية مبلغاً يزيد عن معدل مدخول البندرول الصافي ٥٠ ٪ ويمكن ان يبلغ ضعفي ذلك بعد نهاية مدة التنظيم .

ويقول العاملون ان معظم اموال الشركة المؤلفة لهذه الغاية ـ ولا يوجد من يزاحمها ـ تعود لابناء عم « عقيلة » دي مارتيل من يهود فرنسا . وقد تعمد العميد اعطاءهم الامتياز لقاء مال وافر . ويقولون ان قضية الاحتكار تحمل في ظاهرها العطف وحسن النية وتبطن المطامع والاستعمار . ومن هذا ما قاله المسيو هنري « ليمري » عن سياسة فرنسا في سوريا بتاريخ ٢٤ كانون الاول سنة ١٩٣٤ .

٢٠ ـ ما قاله هنري « ليمري » عن سياسة فرنسا في سوريا

لقد كانت مصر ، تتمتع في كل الازمات بعطف فرنسا وحبها .

واذا أحبت فرنسا مصر ، فلا تحبها لغاية سياسية او اقتصادية ، لان فرنسا لا تطمع باية فائدة من القطر المصري ، بل تحبها سيراً وراء موقفها التقليدي وبقاء « نفوذها الثقافي » فيها .

اما الروح الاستعمارية ، او التجارية ، فلا شأن لها قط في علاقاتنا مع مصر .

وهنا يجب ان اقول ان الاتراك اقرب الجميع الى التفاهم مع فرنسا ، في جميع المناسبات والظروف .

ولا يزال محاربونا في الشرق يحملون عنهم اجمل الذكريات ، فقد كان الاتراك خصومنا ، ولكنهم كانوا خصوماً شرفاء ، مخلصين ، جديرين بكل اعجاب وتقدير .

فالاتراك يحافظون على التقاليد الحربية القديمة ـ منذ عصر الفروسية ـ ولا يحيدون عنها . وقد كانت حروبنا معهم حروباً ليس فيها شيء من فظائع الحروب البغيضة ! واستطيع ان اؤكد هنا ، ان ما من شيء يفصلنا عن تركيا .

اما سوريا فانني احفظ عنها ذكرى فاتنة . وانني لاعجز عن ابداء شكري للحفاوة التي لقيتها في سوريا ، من مختلف الطبقات والاديان والمذاهب . لقد قبلت فرنسا بالانتداب على سوريا ، ولبنان ، لا على سبيل ارضاء رغائبها ، بل على سبيل القيام بالواجب ، واجب الوصي في ارشاد القاصر ، باسرع وقت للوصول الى درجة تمكنه من حكم نفسه بنفسه .

ان المفوضين السامين ، الذين تعاقبوا على سوريا لم يدركوا جميعاً ـ وكما يجب ـ الدور الذي يحتم عليهم القيام به في سوريا ، وقد صرحت بذلك في ظروف مختلفة للحكومة ، وللجمهور الفرنسي .

ان فرنسا لا تريد شيئاً في سوريا ، الا ان تفوز بشكر السوريين وتعلقهم بالتعاليم الحرة .

لقد كانت آسيا ، امّ اوروبا ، ومنها انتقلت الى اوروبا الاشعار الصوفية ، الرائعة والاعتقادات التي خففت من آلام العالم !..

٢١ ـ ما قاله « بول بونكور » عن المعاهدة

ويصرح المسيو « بول بونكور » الى « اوريان باري » عن المعاهدة في ذات التاريخ :

ـ انا شديد الاهتمام بالشرق .

ـ وماذا تفكر يا سيدي في نظام الانتداب ؟

ـ انه نظام « ممتاز » ، فالانتداب هو « الشكل الوسطي » ما بين الاستعمار والاستقلال ! بل هو « تطور » سعيد نحو الفكرة التي يهتم بها الجميع ، وهي فكرة التحرر ، والتصرف بالنفس .

ـ انكم بصفتكم شغلتم وزارة الداخلية مراراً عديدة . . فلا ريب انكم سعيتم الاتفاق « السوري ـ الفرنسي » .

ـ نعم ، لقد اهتممت بهذا ، بحسب وظيفتي في باريس ، وفي جنيف .

لقد أرادوا مرة ان يبدلوا الانتداب بمعاهدة فأيدت المفاوضات تأييداً قوياً.

غير ان تعدد الاديان في سوريا لم يكن من شأنه — ويا للاسف ! — تسهيل هذا التطور وابدال الانتداب .

ومع هذا يجب أن لا نيأس .

فلا بد من الوصول — مع الوقت — الى تفاهم مشترك ، وهو التفاهم الضروري لتوطيد السلام في الشرق .

٢٢ — ما قاله « مولتيه » في موافقة فرنسا على المعاهدة

وقال الدكتور « مولتيه » النائب الفرنسي وعضو اللجنة الخارجية في المجلس النيابي الفرنسي في مقال له ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ تحت عنوان « متى توافق فرنسا على عقد معاهدة ؟ » .

لقد كانت علائق سوريا مع فرنسا علائق ودية !

واعتقد اننا لسنا في حاجة الى ذكر اسباب هذه الصداقة والعلائق الطيبة ، لانها نتيجة « احتلال عاطفي وثقافي » !

واذا عهد بالانتداب « النبيل » الى فرنسا ، فانما عهد به اليها بقوة الحقوق التقليدية !...

لقد كانت بيروت — كما يعرف الجميع — مركزاً للثقافة الفرنسية وهي لا تزال كذلك حتى اليوم .

وقد انتقلت الثقافة الفرنسية بفضل بيروت الى سوريا ، ثم انتشرت بفضل الآباء الجزويتيين الذين ادوا للبلاد ولفرنسا خدمات لا تقدر .

... واذا كنت انا من مؤيدي الانتداب وانصاره فذلك لاعتقادي الشديد بان معاونة فرنسا ضرورية لسوريا ولازدهارها .

ألم ترَ كيف تمثلت عواطف فرنسا نحو سوريا في عهد مسيو دي جوفنيل ؟

ثم كيف توقف العمل ـ بحكم الظروف ـ قبل ان يحين نضوجه ؟..

ويقال اليوم عن مسيو مارتيل افضل ما يقال عن رجل ، وهو خليق بالمهمة وباتباع سياسة « رشيدة » سواها !..

اما المعاهدة الفرنسية ـ السورية ، فاننا نرغب في عقدها من كل قلبنا ، ولن نتردد دقيقة في توقيعها حالما تصل سوريا الى درجة تمكنها من حكم نفسها بنفسها و « تأمين مطالب الاستقلال والوقوف في وجه الدول المجاورة » .

واذا شاءت سوريا ان تصل الى هذا ، فانها في حاجة الى حالة استقرار وطيد .

اننا سنحتفظ بسوريا كصديقة وحليفة وصديقة للسلام الذي تعمل فرنسا في سبيله .

ويخطىء هؤلاء الذين يعتقدون ان فرنسا تجهل روح وحياة البلاد الخارجية . واستطيع ان اؤكد انها تعرف سوريا الى درجة كافية لحبها واحترامها .

٢٣ ـ ما قاله جورج بيكو عن رأيه في المعاهدة

ويقول « جورج بيكو » بمناسبة المعاهدة عن رأيه في سوريا :

« من المشتغلين بالقضايا السياسية الشرقية يذكر السياسي الفرنسي جورج بيكو ، الذي لعب دوراً عظيماً في سياسة العلاقات الفرنسية ـ العربية ؟ وكفى انه احد بطلي اتفاقية « سيكس بيكو » التي قطعت البلاد العربية الى ساحل وداخل ، ومنحت الفرنسيين الاولى والانكليز الثانية ...

ولهذه المناسبة نذكر ان بعضهم اراد ان يفهم بالمنطقة الداخلية الاراضي السورية ، وبالمنطقة الساحلية البلاد المعروفة الان بلبنان .

اما الحقيقة ، او بالاحرى قل نية المتعاقدين ، فهي ان العراق ـ ماعدا الموصل ـ منطقة انكليزية ، وسوريا ولبنان منطقة فرنسية .

اعتزل بيكو السياسة ، والسلك الاداري السياسي لبلوغه سن العجز ، ـ وهو كثير الثروة ـ في ضواحي نيس الجميلة بعيداً عن الكفاح السياسي ، وعن المخابرات والمفاوضات والمناقشات . وقيل انه دخل في الدور الذي تتلاشى فيه القوى العقلية . على ان المقدمة التي صدّر بها كتاباً ظهر اخيراً بباريس وعنوانه « العراق »

تدل على عكس الاقاويل والاشاعات التي ملأوا الاوساط السياسية بها عن جورج بيكو .

يقول جورج بيكو في هذه المقدمة : في الوقت الذي تسعى حكومة باريس لعقد معاهدة مع سوريا على طراز المعاهدة البريطانية العراقية ، يجدر بنا بحث تاريخ العراق السياسي بعد الحرب الكبرى . ومع ان موقف العراق يختلف عن موقف سوريا تبقى مسألتاهما متشابهتين بعض الشبه .

ان الدول قررت « ان البلاد المنسلخة عن تركيا تعتبر بلاداً « مستقلة » موقتاً وتقع تحت الوصاية والارشاد حتى تبلغ الحد الذي يمكنها من حكم نفسها بنفسها » .

فهذا الاعتراف باستقلال البلاد المنسلخة عن تركيا هو وعد صريح او سلاح ماض بيد العرب كان على الدول ان تفكر بنتائجه اذ لا يعقل ان ترضى امة من الامم ببقاء الارشاد عليها طويلاً ، وان تسلم بانها عاجزة عن الحكم الذاتي.

على ان بريطانيا تجاه يقظة العرب احسنت التصرف وعرفت كيف تعطي الاسم وتبقي الشيء فاعترفت باستقلال العراق وادخلته في جامعة الامم ولكنها عرفت ايضاً كيف تخفف عنها نفقات الانتداب الباهظة وكيف تثبت قدمها في ناحية اخرى حيث ابقت وسائل المداخلة في اول فرصة وعند اول ضرورة .

اما فرنسا فموقفها في سوريا يختلف عن موقف بريطانيا . فسوريا مجموعة ديانات ومجموعة ذهنيات ومجموعة نظريات مختلفة . وبعد ما جردت المنطقة الفرنسية من الموصل ، وبعد ما اعيدت كيليكيا الى الاتراك ، لم تعد سوريا تلك المنطقة الخصبة التي تشكل ثروة اقتصادية فاكتفت فرنسا بالنفوذ الادبي في الشرق العربي وحافظت على الصداقة الموروثة كما قامت بما عليها نحو هذه البلاد من الواجبات وعلى الاخص نحو الاقليات التي تدرك ما سيكون مصيرها في اليوم الذي يطوى فيه علم فرنسا في الشرق .

لذلك كان من المعقول ان تدرس المعاهدة الفرنسية السورية درساً طويلاً قبل ان تعقد ، وكان من الحكمة ان يتوانى الجانب الفرنسي في عقدها نظراً لما

يترتب عليها من النتائج والمسؤوليات !

وعلى الذين يضعون أسس هذه المعاهدة ان يأخذوا الامثولة عن العراق وعما يجري في العراق ولا سيما ان نفوذ العراق يسيطر على الجارة السورية سيطرة ليس من شانها تسهيل التفاهم الفرنسي السوري وفصل الخلافات بين الطرفين . » ـ اه

هذا ما قاله المسيو « بيكو » في كتابه عربناه للقراء .

٢٤ ـ ما قاله الموسيو باستيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي الفرنسي في ١٨ ك ٢ سنة ١٩٣٥

وقال الموسيو (باستيد) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي الفرنسي في اثناء زيارته لسوريا يوم جاء اليها في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ على رأس وفد لتدشين مشروع انابيب البترول عبر الصحراء : « ان فرنسا لا تريد استعمار سوريا ولكنها تريد تمدينها وازدهارها. وهي لذلك تمد يد المعاونة الى شعبها للعمل في هذا السبيل » .

اقول نسمع كثيراً من امثال هذه الاقوال المعسولة ثم نقيسها بما يجري في بلادنا من التسلط ، والاستبداد ، والاحتكار ، والافقار ، فنشك في صدق اقوالهم ونؤمن بصدق حدسنا وادراكنا . فالانتداب الغاشم هو الاستعمار ومهما كان الاستعمار فانه لا يؤول الى صالح اهل البلاد بل يؤول الى تقهقرها ، وضياع ثروتها . والموسيو دي مارتل دليل على ما نؤمن به . هذه ايامه واعماله منذ جاء حتى اليوم. أليس هو مثل من تقدمه ومثل من يأتي بعده [وكلما دخلت امة لعنت اختها] !!

ومن بلاء الانتداب ان السلطة الفرنسية في ٩ آذار ١٩٣٥ نشرت بياناً عن عدد العاطلين من العمال في سوريا ولبنان قالت فيه :

عدد العاطلين عن العمل في سوريا ولبنان سنة ١٩٣٥

في لبنان وسوريا

وضعت الحكومة السورية احصاء دقيقاً عن عدد العمال العاطلين في اراضيها

اجابة لطلب المفوضية العليا، وقد وصل هذا الاحصاء الى حضرة مستشار الشؤون الاقتصادية وورد فيه ما يلي :

في دمشق

بلغ عدد العمال العاطلين في دمشق ١٤٢٥٠ و٩٠٠ تاجر منهم ٦٥٠٠ من عمال النسيج و٤٥٠ نجاراً و٤٠٠ سائق سيارة و١٠٠٠ عامل بناء و ٥٧٠ من عمال الاحذية.

في حمص

٥٢١٠ عمال منهم ٤٥٥٠ من عمال النسيج و٢٠٠ نجار و٧٥ خياطاً و٥٠ سائقاً و٥٠ جوهرياً ومن التجار ٢٠٠

في حماه

٩٤٠٠ عامل و٣٤٠ تاجراً منهم ٣٨٠٠ من عمال النسيج و ٢٢٥ نجاراً و٤٧٠ كندرجياً و٣٩٠ خياطاً .

شمالي سوريا

اما في شمالي سوريا فقد بلغ عددهم ١٨٥٠٠ عامل و ١٢٠٠ تاجر وجل العمال العاطلين من عمال النسيج .

في لبنان

اما في لبنان فلم يتم بعد وضع هذا الاحصاء. ومن المؤكد ان عدد العاطلين عن العمل في لبنان لا يقل عن ٣٠ الف نفس .

دي مارتيل

اذا كان هذا عدد العمال العاطلين بحسب احصاء الحكومة، فما هي مشروعاتها الصناعية والزراعية لتشغيل هؤلاء البؤساء الذين اضحوا مشردين يطلبون القوت فلا يجدونه .

وما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لتخفيض الضرائب وقد زادت في ميزانية الدولة ٨٠٠ الف ليرة سورية ، وزادت مكوس الجمارك من ٢٠ الى ٣٠٠ في المائة عما كانت عليه ؟

فهل بهذه السياسة يستطيع دي مارتيل والشيخ تاج ان ينقذا البلاد من التدهور الاقتصادي ؟ وهل الازدهار الذي يتبجح به الكتاب الفرنسيون والنواب هذه علاماته ؟ ! !

كتب احد الفرنسيين في جرائد فرنسا سلسلة من المقالات بحث فيها عن تقهقر تونس الاقتصادي وعن فقرها وذكر من أهم الاسباب : السياسة الجمركية التي درجت عليها فرنسا في تلك الديار . فقال انها تبيح للبضائع الفرنسية ان تدخل تونس دون ضريبة جمركية في حين ان بقية البضائع توضع عليها المكوس الفاحشة، وبالطبع تخرج هذه في النتيجة من جيب المكلف او المستهلك التونسي فتزيد في فقره . وكذا الحال في سوريا فان ضرائب الجمارك باهظة، والمستهلك السوري تخرج من جيبه لتدخل جيب موظفي الانتداب . اذاً فالحال واحد وسياسة فرنسا اينما كانت نهب المستعمرات وبلاد الانتداب .

ذكرنا ما قيل من قبيل الاستشهاد . والحقيقة ان السياسة الجمركية والسياسة الادارية والسياسة التشريعية هي اسباب بلوانا وعلة تقهقرنا ، وما اجتمعت هذه الادوار إلا قتلت النهضة وقضت على الاستقلال .

٢٥ ـ اغلاق نادي بني حمدان

وفي ١ شباط سنة ١٩٣٥ اصدرت الحكومة قراراً باغلاق (نادي بني حمدان) الرياضي في حلب وفيه اكثر من ٢٠٠ شاب يتمرنون على الرياضة البدنية وبنت الاسباب على اقتراح والي حلب [نبيه المارتيني] الذي اصبح يتمسك بكرسيه تمسك الشحاذ بالصدقة ، ولم يبقَ له من السلطة إلا تصديق القرارات واقتراح الأوامر التي ترد اليه من المندوبية والاستخبارات ، لصغر نفسه وضعف ارادته وحبه للوظيفة . على ان حكومته المسكينة هي ايضاً ليس لها من الأمر شيء

اللهم الا تصديق قرارات المفوضية واصدار المراسيم التي توحي بها . ولولا ذلك ما صدر عنها امثال هذه القرارات .

وفي ٢ شباط سنة ١٩٣٥ صدرت الاوامر من حكومة [التاج] بتعيين الاعضاء لغرف الزراعة والتجارة والصناعة حسب قرارها الذي اشرنا اليه سالفاً بدلاً من قانون الانتخاب الذي كان في ايام الدولة العثمانية .

٢٦ - قرار العميد بنظام حصر التبغ في ٤ شباط ١٩٣٥

وفي ٤ شباط سنة ١٩٣٥ أصدر العميد قراره بالنظام الذي رفعته المفوضية لاحتكار التبغ والتنباك مع دفتر شروط الاحتكار والنظام وهو يقع في ثمانين مادة ، حدد بموجبها اول آذار لتطبيق نظام الاحتكار أو الحصر بتعبير آخر ، وان يعطى للشركة التي تقبل بالشروط المعروضة .

وهنا نتساءل هل يتقدم من اهل البلاد من يستطيع تأليف الشركة وأخذ الامتياز ؟ الجواب نعم ان هنالك من تقدم . وهنالك من احتج وكان منهم غبطة بطريرك الموارنة ، والسادة مطارنة الطوائف الاخرى ، واحتجت غرف التجارة والزراعة ، ولكن العميد لم يأبه للاحتجاجات ولا للاضرابات ، ولم يكترث بالشركة التي الفت في حلب وسافر اعضاؤها في ٢ شباط لعرض الطلب ولم تنل الموافقة ، لكونها وطنية والشروط قد وضعت لابعاد أهل البلاد إذ ليس في إمكانهم تحقيقها .

اما شركة الحصر السابقة التي طلبت الامتياز ووافقت على الشروط ، فقد قبلت وأعطيت الحق لأن رئيسها الموسيو [فليبار] من أعظم متمولي فرنسا ، وفيها الموسيو [روبهر دوكه] بطل السياسة الخارجية في سوريا ولدى عصبة الامم ، والموسيو دي مارتيل وهو المالي المساهم ، فكيف لا تعطى الحق وهي الكل بالكل هنا ، وهنالك ؟!!!

٢٧ - تقرير اللجنة الاقتصادية في دمشق

ولاقناع القارىء بأن البلاد لم ترضَ عن نظام الحصر ولا هي راضية عن

الحالة الاقتصادية تنشر البيان الذي اصدرته في ٥ شباط سنة ١٩٣٥ اللجنة الاقتصادية في دمشق وفيه الكفاية :

التقرير الاقتصادي

ما كنا نظن ان التشريع الاقتصادي في البـــلاد السورية بعد ما وضع الاغلال في ايدي ساكنيها ، وقضى على متاجرهم ومصانعهم وصدهم عن مرتزقاتهم في مهنهم وحرفهم وجعلهم في معايشهم ومكاسبهم وقفاً على التقاط الحبة التي يعفو عنها منجل الحاصد ولوح الدارس .

ما كنا نظن ان هذه الاغلال ستوضع ايضاً في أرجل المسافرين الى البلاد الحجازية ، وخاصة اذا كانوا يقصدون الحج لبيت الله الحرام .

فقد أوجبوا عليهم ان يركبوا البحر دون غيره من الطرق المؤدية الى القطر الحجازي وان يستقلوا بواخر ـ شركة الملاحة الشرقية ـ التي احتكرت لنفسها خوض عباب البحر في طريقها الى مرافىء الحجاز وفرضت الاجور حسبما شاءت وحسبما تشاء .

ان حرية المرور من بعـد الاذن المصرح به في جواز السفر ، مضمونة ومحترمة من جميع الامم، ولولا ذلك لما سار سائر ولما ساح سائح ولما خفق جناح في البر والبحر . فتقييد هذه الحرية في احتكار الطريق والمركب وفرض الاجور في غير وجوهها، معناه ان المسلم في البلد السوري أو المار به مقيماً ومرتحلاً، قد اصبح بضاعة في ايدي المحتكرين ومتاعاً لهم حتى يدركه الفناء .

وهب ان البلاد في جملتها قد ضرب عليهـا نطاق الحصر ، اذن لكان من العدل ان يستثنى من ذلك طريق الحج الى البيت، لان اداء الفرائض الدينية في منجاة من التدابير الاستثنائية. وقد رخص صلاح الدين الايوبي لمن اراد من مقاتليه زيارة البيت المقدس ، والحرب يومئذٍ أقوم من ساق على قدم .

وما أنت قائل اذا كان البحر مفتحة جوانبه والناس احراراً في ركوب ما يشاءون من سفائنه الا من كان قاصداً الديار الحجازية أو عائداً اليها .

هذا ومع ان عهد الصداقة بين البلدين موثوق العرى ، ومع ان الحقوق الدولية تقضي بمعاملة الحجاز في احق الدول من الرعاية، ومع ان الحجاز مهوى افئدة المسلمين، فاذا هم قصدوه من الثغر السوري كان عليهم ان يرسفوا في قيود احتكار المطلب والمطعم والمشرب والمركب .

وهذه النصوص التي سجلوها في جامعة الامم ناطقة باحترام الشعائر الدينية لعامة الطوائف . وانت ترى ان اقامة العراقيل في سبيل اداء الفروض الدينية تنتهي الى القضاء عليها .

ان تقييد الناس في واجباتهم الدينية لا يتفق مع التقاليد المتبعة ، على حين ان الشعوب المتدينة ينتفي عندها الاجرام، والوازع الديني أفعل في إبعاد النفوس عن شرورها من القانون الذي يعاقب على الاجرام بعد وقوعها والدين يمنعها من الوقوع .

وإن نعجب لشيء فعجب امرنا. لقد ضاعت سوريا شعباً ومالاً بعد ان كانت طريق الحاج جيئةً وذهاباً ينفق بها عن سعة وبسطة ودعة ، اذا بها اليوم في معزل عن غيرها لا يرتادها الا من اضطر اليها غير لابث ولا ماكث ولا مستأنس.

واين نحن من اليوم الذي كانت سوريا فيه ضاحكة بثغورها على البحر المتوسط وكانت مرفأ بلاد الشرق تمر على ايدي ابنائها حاجياته ويحصل اليها نتاج ارضه وما تصنعه اليد العاملة من ابنائه . وقد بقيت السيدة زبيدة الصرح الماثل الى اليوم في مرفأ اسكندرونة والخليفة العباسي في بغداد يوم كانت ارزاق العراقيين وبلاد فارس وما وراءها تفيض عن الثغر السوري واليه .

ما احسنت السلطات الانتفاع من البلاد السورية فقد اشتطت في فرض الضرائب والمكوس، وفي القرب منا بلاد تكللها تيجان الكسب والزهو والفخار، ولا نحسدهم على النعمة التي يسبحون في آلائها ، ولكننا نسكب دمعة الوداع لهذا البلد ونكاد نشرق بها ولسوف تفقد البلاد النبوغ الفطري وهو من غرائزها وتفقد جميع ميزاتها علماً وادباً واخلاقاً بعد ان فقدت ينابيع ثروتها لان المال هو المادة الاولى في كل شيء .

يقولون مالكم لا ترحبون بالاشوريين يقتطعون من الاراضي مواتها فيعمرونها وتعمر خزائن الدولة بها . على حين ان التشريع الاقتصادي يهدم العامر ويدفع بأبناء البلاد الى الهجرة منها . وهؤلاء الاشوريون لما دالت دولتهم فيما سلف وجاسوا خلال هذه الديار لم يتركوا بها حجراً على حجر وكان شأنهم في العراق وبابل قديماً وحديثاً كفران الجميل وتدمير المأوى .

في جملة القوانين التي ورثناها عن الدولة العثمانية قانون تحضير العشائر وإسكانها على ضفة الفرات فلماذا لا نعمل على تنفيذ هذا القانون؟ ونحن لا نزال نحتكم الى القانون العثماني. واذا نظرنا غير بعيد نجد ان كثيراً من البيوت الكبيرة والاسر العريقة بمجدها وسؤددها في ساحل سوريا وداخلها تمت بنسبها واصولها الى قبائل عربية جاءت من اقصى الجزيرة وأدناها واستوطنت في سوريا بلداً طيباً وربعاً خصيباً .

ان السوريين وهم عرب قبل كل شيء يطلبون ربط بلادهم من الجهة الاقتصادية في سائر انحاء الجزيرة حيث يجدون سوقاً رابحة لهم ، والخط الحجازي في هذا الشأن ما له ، وهو وقف على المسلمين لاداء فريضة الحج ، ووقف على السوريين لتحقيق مصالحهم الاقتصادية في بلاد يجدون انفسهم فيها بين الاباء والجدود .

ان نظام السير لهذا العهد قد استقر عند كثير من الامم على اختيار ظهر اليابسة بعد ما جعلته السائرات والقاطرات ذلولاً ، وهذه البعثة النمسوية قد نقلت البرقيات، انها تنوي ان تقوم برحلة برية شرقية من ابواب سوريا الى ابواب الصين ، وهذا العراق الخدن الشقيق ، يفتح أمام الحاج طريق النجف الاشرف ، ويعيد على الذاكرة امجاد المناذرة ومن استخلفوهم من بعدهم . وهذه حيفا تربط البادية بالخط الحديدي لتصل به الى النقطة التي تربطه بالخليج الفارسي على ساحل البصرة . اما في سوريا فالحال على ما تراها محزنة مؤلمة والخط الحجازي لا يزال واقفاً وهو صلة الوصل بيننا وبين المهد الاول .

واذا اردنا الحج فما نحن ببالغيه لا عن طريق البحر على الواح يراها

الزمن فابتاعتها شركة الملاحة الشرقيـــة ، من الشركات التي لم تعد صالحة عندها للعمل .

وما يدري المسلمون كيف يخاطرون بارواحهم ، وكيف يحجر عليهم ان يختاروا ما يروق لهم ركوبه من الجاريات ولا يستفيدون من مزاحمة شركات الملاحة كما كانت عليه الحال من قبل .

ومما يفت في عضدهم ان مواقيت الحج تجري على الاشهر القمرية وهم قادمون على فصل الشتاء الذي تعصف به الرياح عصفاً ، فتجد السفين بها من العناء ما لا تجده في فصول اخرى ، ولا تقوى على مصادمة العواصف البواخر التي ابتاعتها شركة الملاحة الشرقية بعدما استهلكها عهد استثمارها وادت واجبها من الخدم وصارت من العجائز اللواتي قعدن لكثرة ما اولدن .

خمس عشرة من الليرات الذهبيـة فما حول ذلك ، كان الحج من سوريا يستطيع تأدية فريضة الحج بها ذهاباً وايابا بلا اسراف ولا تقتير ، ولكن هذا المبلغ هو اليوم على قلة ذات اليد اجرة ركوب في الدرجة الثانية على بواخر الشركة المحتكرة دون ما طعام ولا شراب ، وفي الاعلان الذي اذاعته الشركة ، ان على الولد مثل ما على الرجل من الواجبات التي وضعت الشركة نظامها لنفسها .

ان السلطات المسؤولة شاءت ان يكون لشركة الملاحة الشرقية هذه الميزة وخصتها دون غيرها بنظام الحصر وجعلت لها سلطاناً على المسلمين في طريقهم الى الديار المقدسة . فهل تشاء ان تستمع الى شكواهم من هذا الاحتكار الذي لا يجد المسلمون مبرراً له .

ولو ان هذه السلطات في سوريا تركت البلاد تخاطبها بلسان نوابها ، إذن لكان يسمع الصوت الحقيقي لها ، ولما كانت الشكوى على ما هي عليـه الآن في كل ناحية ، وفي كل مكان .

ان الاوقاف الاسلامية وفي جملتها الخط الحجازي ، قد صارت الى غير ما

حبسه الواقفون عليها . والمسلمون لا يجدون في وضع اوقافهم الحاضر ما يتفق مع شرط الواقفين ومع الغاية التي وقفوا لاجلها المعاهد والمدارس والمعابد . ولا يتفق مع النصوص التي دونتها الوثائق الدولية ومنها عهدة لندن .

وهم واجدون ان ما ينفق من ريعها وهو غيض من فيض ، لا ينفق في وجوه الخير التي حبسها الواقفون عليها .

ولقد ارسل مؤتمر الاوقاف الاسلامية الذي انعقد في مدينة حلب لبضعة شهور خلت ، الى فخامة المفوض السامي المقررات التي اقرها المسلمون ممثلين في مؤتمرهم وهم على انتظار ما يقضي الحق بالجواب عليها .

واللجنة الاقتصادية اليوم ترسل كلمتها بشأن احتكار طريق الحج من الناحية الاقتصادية التي أضر بها نظام الاحتكار وهي تؤيد المقررات التي بعث بها مؤتمر الاوقاف الاسلامية من الجهات الحقوقية والتشريعية، والكل يرجو ان يتبوأ الحق مكانه في هذا البلد .

امين السر	الرئيس
هاني الجـــلاد	محمد سامي مردم بك

٢٨ ـ تقرير الكتلة الوطنية بحلب الى وزارة الخارجية الفرنسية عن الازمة الاقتصادية وهجرة الاشوريين وقبول الصهيونيين واحتجاجهم على مشاريع دي مارتيل وعلى سوء الادارة ودوام التجارب وتعطيل الدستور ، وعلى الاتفاقات المعقودة لصالح الشركات الاجنبية والمشاريع التي تنفذها السلطة وعلى منـــح الامتيازات وتعطيل الحريات ، وارهاق الشعب بالضرائب والنفقات .

وفي ٥ شباط سنة ١٩٣٥ ارسلت الكتلة الوطنية بحلب التقرير الآتي الى وزارة الخارجية الفرنسية والى عصبة الامم بواسطة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان تبحث فيه عن عدة مسائل هامة تتعلق بالتبغ وغيره من الامور .

« لما كانت الكتابات الواردة في صحف سوريا واوربا ولبنان تخبر بصورة التأكيد ان السلطات الفرنسية قد وافقت على قبول الاشوريين الموجودين في العراق مع اخراجهم منها واسكانهم في القسم الشمالي من بلادنا السورية وربما في جزيرة «ابن عمر» كما قبلت الذين تقدموهم مؤقتاً بحجة العطف الانساني وتكثير الايدي العاملة وتزيد الانتاج كما ورد في حديث مندوب المفوض السامي في دمشق الموسيو «لافاستر» الى وفد الصحفيين السوريين ونشرته الجرائد المحلية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥ وكانت الصحف تشير الى إسكان الصهيونيين النازحين عن بلاد السار في سوريا ايضاً واقطاعهم سهول العمق وبحيرتها للتجفيف والاستيطان والاستثمار بحجة ترقية الزراعة وتعليم السكان الاساليب الحديثة دون ان ينشئوا لهم وطناً قومياً كما هو الحال في فلسطين» .

«وعليه ولما كانت البلاد السورية في تقهقر اقتصادي وازمة تجارية خانقة يثبتها هذا النطاق المضروب عليها من الجوار بفضل الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة « كمعاهدة فرنكلين بويون ، ومعاهدة انقرة ، ومعاهدة حسن الجوار ، واتفاقيات الجمارك والحدود والديون العامة ، واتفاقيات سكك الحديد وشحنها مع تركيا، واتفاقيات الحدود والجمارك مع فلسطين » ـ لا لمصلحة السكان بل لمصلحة الشركات الاجنبية والدولة المنتدبة . وهذا النقص الفادح في ميزانية البلاد التجارية بين الصادر والوارد مما جعل الفرق في قيمة الاستيراد يربو في ست سنين على قيمة الاصدار اربعمائة مليون ليرة ذهبية كما ورد في احصائيات الجمارك ، ثم هذه البطالة الضاربة اطنابها في المدن والقرى حيث بلغت الايدي العاملة المعطلة عن الكسب حسب احصاء الحكومة الرسمي في سنة ١٩٣٤ [٤٧٣٦٠] في سوريا و [٣٠٠٠٠٠] في لبنان عدا القرى والاقضية التي يبلغ مجموعها ٦٦ في المائة من اصل ثلاثة ملايين تقريباً وبينهم ما يقرب من الثلث عاطل عن الزراعة والكسب ومحروم من كل مقومات الحياة بسبب توالي النكبات الطبيعية منذ سبع سنوات ، ولفحش الضرائب ، وظلم الجباة ، واهمال الحكومة والسلطة معاً امر الاهتمام بهذا النوع من المخلوقات وهذه السياسة الجركية التي

تبتلع من ثروة البلاد في كل سنة تسعة أو عشرة ملايين من الليرات السورية لنفقات الانتداب والموظفين الفرنسيين ومكافآت الشركات الاجنبية ذات الامتياز منها تسعمائة الف ليرة سورية سنوياً لشركة سكة حديد حلب ـ دمشق وتمديداتها وثمانون الفاً لشركة الفنادق الفرنسية ، واكراميات لشركة السيارات في الشرق الفرنسية ، واكراميات للموظفين الفرنسيين والحكام وللدعايات السرية وغيرها ، ومنها اربعة ملايين ونصف المليون ليرة سورية للجيش في كل سنة ، للتعهدات وغيرها ، وهذا العجز المالي الذي استحوذ على الحكومات المحلية في كل سنة وساقها تسديداً لميزانيتها الضخمة ، وسوء ادارتها الى القروض وارهاق افراد الشعب بشتى الضرائب والمكوس ، وتحصيل الضرائب بالسجن والتهديد وبيع الألبسة والفرش والمواشي وضبط المحصول ، وحجز الواردات ، شأن الامة المفلسة كما هو ثابت في تقارير اللجان الزراعية والتجارية والصناعية المرفوعة الى السلطات والمراجع المسؤولة بدون جدوى وهذه الخطط الاقتصادية التي يتمشى عليها الموسيو دي مارتيل وينفق في سبيلها ما تجمع في خزانة المصالح المشتركة من اموال البلاد ويزعم انها ستزيد ثروة الدولة فلا تزيدها بل قل اخرتها ، لانها لو انفقت على مشاريع الري والزراعة ، والانتاج واستثمار بعض المواد الاولية واغاثة الفلاح لكانت انفع ، وهذا الاهمال الذي قوّض دعائم المؤسسات الصناعية ، واطلق للجوار مجال المنافسة وزاد في الهجرة وقتّل الزراعة ، وحمل بعض اصحاب المصانع السورية الى نقل مصانعهم الى الخارج كما ذكره التقرير الاقتصادي المقدم الى السلطة ايضاً لان تلك السلطات الحاكمة لم تهمها حياة الاهلين بل همها املاء خزانة المصالح المشتركة بزيادة ضرائب الجمرك وزيادة رسوم الجمارك ، وإرضاء الرأسماليين والموظفين ».

« وحيث ان قبول الهجرة على اطلاقها دون قيد ولا شرط ولا تبصر بالعواقب والسماح لأمثال الآشوريين مما يعرض موقف البلاد السياسي في المستقبل الى سوء انتفاهم مع الجوار الذين لا يرغبون في وضع كتل أو اقوام معادية لهم على الحدود ويزيد في عدد العاطلين لأن هؤلاء المهاجرين لا يملكون صناعات هامة ولا ثروة وليس لهم كفاءات تؤهلهم للاعتماد على انفسهم لتخفيف ضائقتهم

ولكنهم سوف يرهقون الخزينة بنفقات زائدة لايوائهم واقطاعهم الاراضي وتمكينهم من زراعتها وحراثتها ، وربما خلقوا للحكومة مشاكل جديدة في وطن تكاثرت فيه العناصر الدخيلة والمشاكل الادارية والسياسية ، ولانهم وان عملوا ونالوا المساعدات فسوف يسوقهم الفقر المستولي على البلاد الى هجر محل اقامتهم النائية والنزوح الى المدن ، وهذا غير محمود ، أو الى اتخاذ طريق آخر لتأمين الحياة لا يكون في مصلحة الوطن الذي يأويهم كما فعلوا في العراق وآل لنزحهم عنه بل في مصلحة المحتل إذ يغدون عوناً له على تنفيذ سياسة التجزئة ، وقتل المقومات القومية ، وتوسيع سياسة الاكتساح كما هو مشاهد منذ ١٥ سنة حتى الآن .

وبما ان للصهيونيين سواء اكانوا من سكان السار أو من سكان فرنسا ، أو من سكان المانيا ، وسواء أجاءوا للهجرة أم لاحداث مستعمرات أو جاءوا للاستثمار ، مطامع لا تقف عند حد (١) وأضرار مخيفة تطعن الوطن السوري في

---

(١) ذكر العدد الاخير من المجلة الصهيونية التي تصدر في زوريخ باللغة الالمانية ان التبرعات التي قدمها اليهود في امريكا وغيرها للصهيونية بلغت في عام ١٩٣٤ ٢٨٣ الف ليرة انكليزية بزيادة ٦٥ الف ليرة عن العام الذي قبله .

واته قد اكتتب في الاسبوع الماضي يهود انكلترا بمبلغ ٤٤ الف جنيه ويهود امريكا بمبلغ ١٨٠ الف دولار ، ويهود بولونيا بمليون (زلوتي) ويهود فلسطين بـ ٣٠ الف جنيه ، ويهود المانيا بـ ٤٤٤ الف مارك ، وان يهودياً سويسرياً لم يذكر اسمه في قائمة الاكتتاب اكتتب بـ ١٠ آلاف جنيه .

وقد ذكرت هذه المجلة خبراً في غاية الاهمية وهو حصول الصهيونيين على امتيازات بشراء مساحات واسعة من الاراضي في شمالي سوريا قرب الحدود التركية . وانه في النية إنشاء مستعمرة يهودية (كذا) في تلك الجهة قريباً ، (ولربما كان المقصود مشروع تجفيف العمق) وان يهود الالزاس سيستعمرون جزءاً من لبنان (كذا) مساحته ١٢٠٠٠ دونم ثمنه ٧٥٠٠٠ الف جنيه فلسطيني بعد إجلاء العرب عنه .

هذا ما نشرته المجلة الصهيونية في المانيا فهل هو صحيح يا ترى ؟؟

صميم قلبه والقومية في كيانها ، وتذهب مع مرّ السنين بثروة البلاد وما يرجوه السكان من منافع في استثمار ما لديهم من منابع الثروة يوم يفسح لهم المجال ليتصرفوا في مقدراتهم لان رؤوس اموال هؤلاء القوم تعود اليهم بشتى الحيل والاساليب التي هم وحدهم قادرون على اتيانها ، والسوري يعجز عنها كما جرى في فلسطين وخسر العرب معظم اراضيهم ومعظم اموالهم .

وكما ان الصهيونيـــة مذهب تخبىء فيه قوة التعصب والمقاومة واستحالة الاندماج وإحداث الدسائس ، والقلاقل ، فتجعل اشياعه غير قابلين الامتزاج والتمثل مع عناصر الوطن ولا مشاركين في شعوره وعواطفه ، ولا مخلصين لمنافعه ولا مدافعين عن حقوقه وكيانه ولا مضحين بما يتطلب من تضحية لاستقراره واستقلاله، بل يسوّل لهم الارتباط في الجماعات اليهودية المنتشرة في العالم والمستولية على اموالها وسياسته والمتحكمة في مقدراته والعاملة على خلق اعظم المشاكل العالمية ومنها مشكلة «الشرق العربي» بوطنهم القومي لاختلال الاسواق التجارية ، وايجاد مستعمرات ينضم بعضها الى بعض وتتآزر للحصول على موارد الثروة واحتكارها، واستنفاد ما بأيدي السكان ولو ادى الى اكتساحهم وتهجيرهم أو هلاكهم .

وعلاوة على هذا، فان ما كشفته الحوادث العالمية وادى الى مقاومة الدول اليهودية لا لكونهم بشراً بل لكونهم كتلاً وعناصر اجراميـــة تضر بالجسم الذي يتطفلون عليه ، كل ذلك يستدعي الحذر الشديد ، ويؤيد ما ذكر . اما والحالة على ما بيناه « ودرء المفاسد مقدم على جلب المنافع » وبما ان الانتداب المفروض على السكان رغماً عن ارادتهم قد خرج بهذه التجارب المستمرة منذ سبعة عشر عاماً عن مضمونه الحقيقي، وبدلاً من ان يجعل السكان يتدرجون نحو الاستقلال بتدريبهم عليه وإدارتهم بروح ديموقراطية ، قد خلق اوضاعاً شاذة وزج البلاد في تقسيمات وتجزىءآت لا مبرر لها سوى العمل بسياسة « فرّق تسد » وتمشى على اساليب في الادارة والقضاء ضاعت معهما الحقوق السياسية، والسلطان القومي ، وعرّضت مصالح العباد للفوضى والسلب ، وأرجعت الامة القهقرى بسلب حقوق الانتخاب للمجلس التي كان الحكم السابق قد اقرها ومارسها الاهلون

وتعوّدوا عليها ، فلم يعد بامكانهم انتخاب ممثليهم للادارة ، والهيئات المختارة ، والبلديات ، والاوقاف ، وغرف التجارة والصناعة والزراعة حتى ولا للمجالس النيابية ، وباضعاف القضاء الوطني ، وخلق قضاء اجنبي ذي سلطان يأتمر بأمر السلطة المحتلة ، كما جاء في قرار المفوض السامي الموسيو بونسو، وإنشاء ادارات محليـــة ، لا ارادة لها ، بل هي وسيلة الى ستر الحكم المباشر ، والاسلوب « الديكتاتوري » ، والسلطان المطلق ، وتعيين اشخاص مأجورين لها ، اعتادوا النهب ، والطاعة العمياء ، والقضاء على الحريات التي تقرهـــا الامم المتمدنة ، والقوانين المشروعة ، وجعل المفوض السامي مصدر السلطات ، وفوق كل ارادة ، مما آل الى تحكم الموسيو دي مارتيل في معارضيه وارهاقهم وخلق تلك القاعدة التي دشن بها عهده « بكم وبالرغم عنكم » وبعبارة اخرى «هكذا اريد فيجب ان تريد».

وعليه ولهذه الاسباب وغيرها، نرفع عريضتنا هذه الى لجنة الانتدابات ، المرجع الأعلى للامم الضعيفة ، والى وزارة الخارجية الفرنسية ، المسؤولة عما يجري في سوريا ولبنان ، لينظرا بما سبق ذكره ، ويرتبا المسؤولية الواقعة على من خالف صك الانتداب ، ويزيلا هذه الاسواء والاخطاء المتراكمة، ويحتجون بكل ما في الحق من قوة ، على قبول أي هجرة ، سواء اكانت آشورية ، أم صهيونية قبلما تنال البلاد استقلالها ، وتمارس سيادتها ، وتتمكن من الدفاع عن حقوقها ومقدراتها ، ويحتجون على دوام التجارب ، وإكراه الشعب على ما لا يرضى من احتكار التبغ ، واحتكار النقل ، ويحتجون على تعطيـل الدستور ، واتخاذ الاسباب الواهية لتعطيله ، وما كان ليعطل لولا المشاريع الاقتصـادية التي ظهر بعضها وكان وسيلة لابتلاع الاموال ، ومنح الامتيـــازات ، وتنفيع الشركات الاجنبية ، كما هو الواقع ، في مد خط نصيبين ـ زيوان ، وتوسيع مرفأ بيروت، وضمانات سكة حديد دمشق حلب .

ويحتجون على بقاء القرارات الارهابية ، الخانقة للحرية ، الصادرة ايام « ساراي ، وديجوفنيل، وبونسو ، وديمارتيل » وهي تتعلق بتعطيل الصحف، ومعاقبة الذين ينتقدون الموظفين الفرنسيين، ومنع التجمعات، وتشكيل الاحزاب،

والاندية الرياضية ، والكشفية ، واضطهاد المعارضة بحجة قمع الجرائم وتهديد الامن العام ، وتحديد الصحف السياسية ، وإحالة قضايا الانتخاب والتظاهرات الى المحاكم الاجنبية ، مما ارهق الشعب وغل لسانه ويده واوجب سخطه وألمه.

ويحتجون على سياسة المراحل والتسويف والتحذير والازدراء الملحوظة في عهد بونسو ودي مارتيل خاصة ، وكان من شأنها التطويل، وإتهام السوريين بالعجز وعدم النضوج، والانتئآت على رجالات الامة المخلصين، وتشريد الاحرار ، وعدم التعاون .

يحتجون على جميع ذلك، ويطلبون ارسال لجنة تحقيقية نزيهة ، ذات صلاحية واسعة ، ومن رجال تختارهم العصبة من الدول المحايدة » . انتهى

وهنا يبدو لنا صحة ما ادعاه التقرير ، وصحة ما تذمر منه البلاد ، وصحة الاحتجاجات المرسلة على السياسة التي يتمشى عليها دي مارتيل وأدّت الى اشتداد الازمة وحرمان العامل قوته اليومي، وصحة الحديث الذي فاه به البطريرك الماروني صديق فرنسا الحميم وعضدها، منددآ باعمال العميد ، ويحتج على المشاريع الاقتصادية. وينوه بخيبة الانتداب ، الذي أدى الى سقوط الاخلاق وتفشي القمار .

٢٩ ـ حديث البطريرك الماروني عن فشل الانتداب واحتجاجه على مشاريع دي مارتيل

وقالت جريده « النهار » في ٥ شباط ان مراسلها ادلى اليه غبطة البطريرك الماروني بالحديث الآتي :

عرض غبطته في حديثه للبغاء والقمار فقال : « ان صك الانتداب الذي وضعته عصبة الامم يقول باحترام العقائد الدينية في لبنان وسوريا ، ولا يسمح للدولة المنتدبة ان تعبث بها لسبب من الاسباب .

ومعلوم ان البغاء مخالف للتعاليم الدينية ، لانه شر يولد شروراً كثيرة أهمها فساد الاخلاق ، والخؤول دون الزواج ، وإضعاف النسل ، فضلاً عن المفاسد التي تنتج عنه من اتلاف الصحة وانفاق المال.

ولما كانت عقائدنا الدينية تشجب البغاء، فان بقاء بيوتات البغاء في بيروت هو خرق صريح لصك الانتداب الذي قال باحترام العقائد الدينية في بلادنا .

وقد كتبت الى المفوض السامي بهذا الصدد ، ولفت نظره الى ضرورة الغاء البغاء الرسمي .

اما القمار فانه لا يقل ضرراً عن البغاء من حيث انه يؤدي الى النتيجة نفسها التي يؤدي اليها البغاء ، فهو مفسدة للناس ، تولد منها شرور كثيرة، في مقدمتها ضياع المال وما يرافقه من خراب البيوت وتفكيك العائلة ، وليس تفكيك العائلة وخراب البيوت من عقائدنا الدينية » .

وقال غبطته في المونوبول :

« ان دفتر شروط المونوبول ونظامه اللذين نشرتهما الصحف قد اثبتا مخاوفنا من هذا الاحتكار ، فقد وردت في هذا النظام وفي دفتر الشروط احكام قاسية على المزارع، فضلاً عن المستهلك والتاجر والصانع . وأقلّ ما يقال في هذه الاحكام انها إحراج في إحراج لهذا الشعب الفقير الذي استنزفوا قواه نقطة نقطة.

ان المونوبول وسيلة جديدة لاستثمار البقية الباقية من مقدرتنا على الحياة ، في سبيل بضعة أفراد اجانب سيأخذون غداً اموالنا ويذهبون بها تاركين البلاد في حالة من الفقر تعجز معها عن سد جوعها .

ليحسبونا بهائم ... ان البهائم يقدّم لها الطعام لتستطيع ان تخدم صاحبها . اما نحن فسائرون الى الموت بفضل المونوبول وسكك الحديد والاوتوروتيير ، وهذا ما لا نريده وسندافع بكل ما فينا من قوة للحؤول دونه » .

وعلى ذكر سكك الحديد استرسل غبطته في انتقاد تعديل الاتفاقية مع شركة المسيو « نيدله » تعديلاً جائراً فقال :

« كنا بضمانة كيلومترية ، فاصبحنا بتأمين الخسائر التي تقع في ادارة سكة الحديد . انني اسأل العالم المتمدن كيف يجوز للحكومة ان تضمن خسائر شركة خاصة تعمل على توظيف رأس مالها ؟ بل كيف يجوز في بلد من بلدان

العالم ان تقدم حكومة لشركة كسكة الحديد عندنا ، خسائرها لتساعدها على نزع اللقمة من فم ابن البلاد ؟ » .

وانتقل غبطته الى الكلام عن تمديد الخط الحديدي من تل زيوان الى حدود الموصل فقال :

« ما هي فائدتنا من هذا الخط الحديدي حتى نحرم انفسنا من مال المصالح المشتركة ونحن في أشد الحاجة اليه ، لننفقه على هذا الخط ؟ اننا على ثقة من انه خط محكوم عليه بالخسارة ، واننا سنذكره غداً على ضمان خسارته كما نضمن خسارة خط بيروت دمشق ، ورياق حلب ، وغيرها من الخطوط المحدودة في لبنان وسوريا » .

وقال غبطته : « ومن أغرب ما حدث انهم اعطوا شركة المرفأ من اموالنا ٣٥ مليون فرنك لتوسيع المرفأ . فأية فائدة لنا من هذا المرفأ ؟ وهب اننا نجني منه فوائد جمة فبأي حق يقطعون منا المال ليقدموه لشركة خاصة جاءت تستثمر اموالها في بلادنا ؟ وهل وُجدت اموالنا لتوزع على الشركات الخاصة ، فتوظفها لحسابها وتجني فوائدها لنفسها ونقف نحن ازاءها جائعين ؟ »

وقال غبطته عن الدستور :

« نص صك الانتداب ان الدولة المنتدبة بالاتفاق مع اهل البلاد المشمولة بالانتداب تضع الدستور بعد مضي ثلاث سنوات . وقد وضع الدستور عملاً بصك الانتداب . ثم عطلوه لانه بحاجة الى تعديل كما قالوا . فلماذا لم يعدّلوه بحسب الاصول ويعيدوا نشره بدلاً من هذا القرار الذي يقوم بموجب احكامه جهاز الحكومة الحاضرة ؟

ان حبس الدستور وادارة البلاد بموجب قرارها خرق ظاهر لصك الانتداب ، يجب ان يقف عند حد... ان الانتداب يتجاوز صلاحيته في وقف الدستور واستبداله بقرار » .

ورغب احد الحاضرين ان يعرف رأي غبطته في الحكومة الحاضرة ، فسأله :

ولكن الحكومة الوطنية كانت مقصرة في واجبها نحو البـــلاد . وكان عليها ان تقف من قضية الدخان موقفاً أقل برودة من موقفها المعروف .

فاجاب غبطته :

« ان هذه الحكومة هي حكومة موظفين لم يكن من المنتظر ان تعمل غير ما عملت . وهل يقوم في ذهن انسان عاقل ان يطلب منها فوق ما تقدر عليه ؟

وسأل احد الحاضرين غبطته عن موقفه من السوريين الذين احتج باسمهم على المونوبول في برقيته الشهيرة ، فاجاب :

« نحن مظلومون ، والسوريون مظلومون ، وقد وحّدت المظالم بيننا وبينهم ، فكانوا لنا وكنا لهم ، والمظلوم للمظلوم أخ وأهل ، كما ان الغريب للغريب أهل وأخ » .

وأسر البطريرك الماروني السيد عريضة في ٧ شباط الى مراسل « لو جور » الصادرة في بيروت بحديث آخر يؤيد ما قاله آنفاً .

« في حين نرى مظاهر الاستياء تبدو في وجوه عديدة ، وفي حين نرى استياءنا يتخذ شكلاً حازماً ولكن ضرورياً لسلامة البلاد. نتمسك بالقول ان الشعور القومي اللبناني نحو فرنسا لم يتبدل حتى في هذه الظروف .

وبما ان هناك بعض وقائع قد تجعل في الخارج تأثيراً مناقضاً لما نقول ، فمن واجبنا ان نعلن ان موقفنا من فرنسا يبقى ثابتاً في مبدئه .

« فبالرغم من انحطاط مؤسساتنا ، وبالرغم من الاحتكارات والامتيازات يبقى لبنان وفياً للفكرة الفرنسية ، كما كان وفياً لها في كل حين . والذين يظنون الأمر على نقيض ذلك يقترفون خطأ جسيماً .

واني لاتمسك قبل كل شيء بالدفاع عن كرامة بلادي ، فانا شديد الاهتمام بمصالحها الاقتصادية ، على ان هذه المصالح لا تملي عليَّ وحدها الهدف الذي انصرف لاجله ، بل الذي اهتم له في الدرجة الاولى هو كرامة اللبنانيين

وانتعاشهم الادبي واشتراكهم الفعلي في السلطة .

ان حرياتنا الدستورية يجب ان تراعى بشكل يفسح لاهالي لبنان مجال الاشتراك عملياً بحكومة بلادهم ، ضمن اطار البرلمان اللبناني ، بشكل لا يقصر هذا الاشتراك على دفع الضرائب فحسب، بل يجعله يساهم في السلطة والمسؤوليات مساهمة فعالة حقيقية نزولاً على روح الانتداب نفسه .

أما معضلة المونوبول فهي في نظرنا تمس في شكلها بكرامة لبنان وفي جوهرها بمصالحه الحيوية . ولقد كان احتجاجنا رمزياً في بعض وجوهه ، ولذلك رأينا من الواجب التدخل في الامر ، فضلاً عن ان البلاد بأسرها اصرت علينا مرات عديدة في الاحتجاج . ولقد قمنا بهذا الاحتجاج باسم سوريا ولبنان لان مصالحنا من هذه الناحية كانت مشتركة متكافئة ولأن عدداً كبيراً من ممثلي سوريا طلبوا الينا ذلك مرات متعددة ».

وختم غبطة البطريرك حديثه بقوله :

« إننا نتمنى لجيراننا السوريين مستقبلاً سعيداً ، فنحن نحزن لآلامهم ونفرح لفلاحهم . ولكننا نتمسك تمسكاً شديداً باستقلال لبنان وحقوقه التي يجب ان تبقى سليمة .. »

٣٠ ـ برقية جمعية التجار الى وزارة الخارجية

ولم ينفرد البطريرك الماروني في احتجاجه، بل ان جمعية التجار في بيروت ارسلت الى وزارة الخارجية الفرنسية ، والى المفوض السامي احتجاجها الآتي على نظام الحصر « المونوبول ». وكذلك ذهبت برقيات من المدن السورية محتجة ومؤيدة ما قاله البطريرك بخصوص اعتراضه على امتياز الحصر :

فخامة الكونت دي مارتيل سفير فرنسا المفوض السامي في سوريا ولبنان .

لي الشرف ان اطلعكم على الرغبة التي اجمعت عليها جمعيتنا في ان ترى السلطات تعمد الى تأجيل تقرير المونوبول التبغ الذي تعتبره مضراً بمصالح الطبقات العاملة وبتحسين الزراعة ، ومجحفاً في طرق تنفيذه .

فأمام هذا الامتياز الذي جعلت مدته ربع قرن ترغب جمعيتنا في ان لا تسمحوا بان يوضع أفيد عنصر من عناصر حياتنا الاقتصادية أمام أمر واقع مدة طويلة كهذه .

ولي الشرف ان اضم الى هذه العريضة برقية الى حضرة وزير الشؤون الخارجية في باريس راجياً منكم ان تأمروا بارسالها عاجلاً .
وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

الرئيس : الفرد نصر

باريس — وزير الخارجية

جمعية تجار بيروت تقدم باحترام احتجاجها الشديد ضد احتكار التبغ الذي يقيد البلاد ربع قرن ويهدم اثناء هذه المدة كل عمل فردي ويستأصل المزاحمة ويقضي على المؤسسات التجارية برساميلها المادية والمعنوية ويولد في نفوس جميع الطبقات عدم الثقة في السلطات التي ينقضها الاحتكار القديم اخيراً شجعت الناس على الصناعات الفردية .

منذ شهرين يرتفع صوت الرأي العام بالاحتجاج وتردد هذا الصوت الجرائد العربية على اطلاقها معربة عن قلق المزارعين والعمال واصحاب المصانع والبائعين والتجار والمستهلكين .

فنرجو ان تتفضلوا بالاصغـــاء الى مطالب الشعب الذي اجمع على شجب كل احتكار .

الرئيس : الفرد نصر

٣١ ـ برقيات من الأقضية تحتج على نظام حصر التبغ

اما البرقيات الاخرى فقد قالت «حارم» في ١٢ شباط سنة ١٩٣٥ ابرقنا الى غبطة البطريرك الماروني ما يلي :

نثبت احتجاجنا السابق للمندوب السامي ضد المونوبول . نشكر جهادكم لصالح الوطن .

زعيم زراع ارمناز زعيم زراع كفر تخاريم زعيم زراع سلقين زعيم زراع ارضارين
احمد شعبوق حسن آل برمدا محمد طاهر وتي زكي وتي
خالد هنانو

وقالت دمشق : غبطة البطريرك الماروني في ١٣ شباط ١٩٣٥

زعماء دمشق ، ممثلو احيائها المجتمعون اليوم كلفوني ان ارفع الى غبطتكم شكر دمشق على موقفكم الطيب ورفعكم الصوت بالاحتجاج على السياسة الضارة واعلامكم تأييد دمشق لغبطتكم بالدفاع عن حقوق البلاد .

زكي سكر

وقالت حلب في ١٤ شباط ١٩٣٥

بيروت المفوض السامي

الشيخ تاج لا يمثل الا نفسه نحتج على تقرير الموبول نؤيد غبطة البطريرك بدفاعه عن حقوقنا وإسماعه العالم شكوانا .

١٥٧ توقيعاً

وقالت مدينة « الباب » في ١٤ شباط ١٩٣٥

بيروت المفوض السامي

الحكومة ترغم على توقيع مضابط بتأييد الحصر ، الشعب لا يرضى بذلك ، نؤيد غبطة البطريرك الماروني بلغوا احتجاجنا الى عصبة الامم .

٧ تواقيع

وروت جريدة النهار في بيروت ان المفوض السامي يتدارك ما منيَ به من خيبة . وبعدما ارتفعت اصوات الاحتجاج من كل جانب ارسل مستشار غرفته

السياسية الموسيو « بارون فان » الى بكركي في ١٠ شباط ١٩٣٥ واختلى بالبطريرك ست ساعات . وهذا بعض ما دار بينه وبين صاحب بكركي .

٣٢ ـ حديث « البارون فان » مع البطريرك عريضه

ذهب قبل ظهر الخميس البارون « فان » رئيس الديوان السياسي في المفوضية العليا الى بكركي فوصلها حوالي الساعة العاشرة صباحاً ، واختلى بغبطة البطريرك حتى الساعة الرابعة بعد الظهر .

وقد تناول طعام الغداء على المائدة البطريركية .

ولا شك ان الحديث الذي جرى بين غبطة البطريرك وبين البارون «فان» قد تناول اولاً قضية الدخان . ويقال ان البارون حاول ان يخفف من حماسة غبطة البطريرك في هذه القضية . ويقال انه روى له ان فخامة المفوض السامي قد دهش لموقف غبطته من المونوبول ، خصوصاً بعد ان ساير المقام البطريركي في جميع الامور التي تهمه، وفي مقدمتها منصب رئاسة الجمهورية إذ عين فيه صديقاً حميماً يعزّ امره على البطريرك .

فاجاب البطريرك ان المسألة لم تعد مسألة اشخاص ، بل اصبحت مسألة حيوية للبنان وسوريا، لان المونوبول سيكون الضربة الاخيرة على البلاد فتفقرها وتمتص منها آخر نقطة دم .

وفي اثناء هذا الحديث، كان صوت البطريرك يرتفع في القاعة ويصل الى الاروقة الخارجية .

ولم يكتفِ غبطة البطريرك في الاصرار على موقفه من المونوبول بل تعداه الى غيره من الشؤون الحيوية وفي مقدمتها سكة الحديد ، وتوسيع المرفأ ، وشركة الاوتوروتير ، والقمار وغير ذلك من المشاريع .

وقيل لنا ان غبطة البطريرك كان شديد الحماسة في دفاعه عن مصالح البلاد ضد هذه السياسة الاقتصادية ، حتى انه قال للبارون « فان » :

« انني مستعد شخصياً ان ألاحق قضية بلادي حتى النهاية وحيث يجب ان تلاحق أمام المراجع العليا في باريس وجنيف . واذا كانت البلاد عاجزة عن تحمل النفقات التي قد احتاجها للقيام بسفري الى اوروبا فان اخوتي والحمد لله اصحاب ثروة وهم مستعدون ان يضعوها تحت تصرفي عندما تدعو الحاجة الى العمل الجدي » .

وكان البارون « فان » يصغي الى حديث غبطته بكل صبر . وكان كلما انتهى غبطته من بحث احدى القضايا ، أعاد البارون عليه الكرة لاقناعه بالعدول عن موقفه الاخير من دار الانتداب، خصوصاً فيما يتعلق بقضية الدخان ، فيزداد غبطته تمسكاً بنظريته وتحمساً لها .

ولما رأى البارون « فان » انه من المستحيل « تليين » غبطته ، استأذن بالانصراف وعاد يحمل الى نخامة العميد خلاصة ما جرى له .

ولما لم يفلح العميد بتهديد البطريرك، رأى ان يبعد السيد فخري البارودي من بيروت وكان قد ذهب اليها ، فصدر امر مدير الامن العام الفرنسي اليه ، بأن يترك بيروت في برهة ساعات قليلة فسافر مرغماً ، ولكن الرأي العام لم يهدأ والعميد لم يطمئن وبقي مرتبكاً في تدابيره . وزاده ارتباكاً موقف الموسيو « باستيد » رئيس اللجنة الخارجية في مجلس النواب الفرنسي الذي ذكرنا خبر مجيئه الى سوريا وتصريحاته . ولما عاد الى فرنسا ، وكان قد سمع شكاوى الناس بأذنيه ورأى بعينيه اعمال « دي مارتيل » وتصرفاته الشاذة ، عمل تقريراً وحمله الى وزارة الخارجية فخاف دي مارتيل العاقبة وافتكر في تخفيف الحملة واستدعى الأب مارلوت عميد كلية عينتوره وقد كان من اشد الناقمين عليه فصالحه ، واستدعى رئيس حكومة سوريا الأسبق الداماد احمد نامي وحادثه ، وكانت الصلة بينهما منقطعة ، واستدعى السيد شارل دباس وكان قد اعتزل رئاسة المجلس النيابي في لبنان وقصده اكتساب اناس عارضوه، ولكن كل ما فعله لم يجده نفعاً ، فالبطريرك ارسل في ١٨ شباط المذكرة الآتية :

٣٣ ـ المذكرة التي ارسلها بطريرك الموارنة الى دي مارتيل

فخامة الكونت دي مارتيل المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في بيروت

يا فخامة السفير

في اجتماع المطارنة امس ، قضيتان هامتان من بين القضايا التي عرضت على بساط البحث اثارتا اهتمامنا بصورة خاصة وهما الخلاعة العمومية والقمار اللذان يسببان الخراب المعنوي والمادي للاشخاص والأسر .

ولقد آلمنا وراعنا كثيراً تفشي هذين الدائين الوبيلين وتفاقم عواقبهما الوخيمة فرأينا من الواجب الاكبر ان نلفت انظار فخامتكم الى ضرورة السرعة في معالجتهما بالوسائل الناجعة :

اولاً : ان الخلاعة العامة انتشرت انتشاراً هائلاً واتخذت شكلاً مريعاً خصوصاً في بيروت حيث تضاعفت اسباب الغواية ، من بيوت الفحش والنساء العاهرات المعروفات (بالارتيست) والمقذوفات الينا من الخارج ، وبعض الفنادق التي اعدت مقاصير خاصة للاغواء . وعرض الافلام الخلاعية ، وبعرض الصحف والصور الماسة بالآداب والاخلاق مما ينتج عنه هلاك الشبيبة وتنكرها للزواج الشرعي ، وانتشار الامراض الشائنة ، وفصم عرى الروابط العائلية ، واضمحلال النسل ، وزيادة الجرائم ، والانتحار ، كما نطالع ذلك بصورة مطردة في الصحف اليومية .

وليس بخاف ان هذه الشرور تأباها وتحرمها النواميس الطبيعية والقوانين الدينية عند جميع الشعوب عدا عن انها مضادة لأقدس التقاليد الشرقية .

ثانياً : ان القمار الذي تحرمه مبادىء الديانتين المسيحية والاسلامية لهو ايضاً خطر حقيقي وعواقبه الوخيمة ، انهيار دعائم الأسر والمجتمع بتبذير الثروات وايجاد الشقاق بين افراد الأسرة الواحدة وتعريضهم للفاقة وتسهيل اسباب المشاحنات والسرقة واليأس واخيراً الانتحار ، في حين ان لا فائدة حقيقية منه للبلاد وللخزينة .

لذلك وبالاتفاق مع اساقفتنا ، وعلى ثقة من تأييد رؤساء الطوائف الاخرى لنا ، ونزولاً على رغبة الشعب بأجمعه نطلب ما يلي :

اولاً : إقفال بيوت الدعارة اسوة بكثير من البلدان المتمدنة .

ثانياً : منع عرض الافلام الخلاعية وتطبيق قانون مراقبتها بدقة .

ثالثاً : منع الرقص الخلاعي المزدوج الذي تنفر منه آداب البلاد .

رابعاً : منع النساء العاهرات من دخول البلاد .

خامساً : منع الصحف والصور الماسة بالاخلاق .

سادساً : تحريم القمار .

ونحن واثقون من ان فخامتكم التي تهمها جداً المحافظة على الآداب العامة والتقاليد في بلادها ، لا تتأخر عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة راجين قبول خالص اعتبارنا واخلاصنا التام .

٣٤ ـ برقية دمشق الى ابن السعود بخصوص احتكار سفر الحج

في ١٠ شباط ١٩٣٥ ارسل اهالي دمشق الاحتجاج الآتي الى ابن السعود ملك الجزيرة العربية بخصوص احتكار طريق الحج ومنع الذاهبين من الركوب الا بواسطة شركة الملاحة الشرقية التي معظم مساهميها من الفرنسيين :

لصاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود المعظم مكة المكرمة

المسلمون معتصمين بحبل الله ضارعين ان يمدكم بقوته ويرعاكم بعنايته يرجونكم ان تخاطبوا الجمهورية الفرنسية الفخيمة بشأن احتكار طريق الحج من شركة الملاحة الشرقية واغلاق ما دونه من الطرق في وجوه القاصدين ديار الحجاز لاداء فريضة الحج من ابناء سوريا ومن يمر بها لاداء هذه الفريضة ، وقد وجد الحجاج في عامهم الماضي من امتهان الكرامة وقلة العناية بالامور الصحية في بواخر الشركة المحتكرة ما لا مزيد عليه . ان هذا الاحتكار من شأنه ان يصد القائمين باداء واجبهم المقدس عن البيت الذي يولون وجوههم شطره .

فوضع نظام الاحتكار خاصة على المسلمين في طريقهم الى الحجاز وعودتهم منه لا يتفق مع عهود الصداقة التي من شأنها ان يكون الحجاز في جملة البلدان الاكثر زعامة .

والمسلمون لا يجدون حقهم مرعياً ، إلاّ في الخط الحجازي الذي هو وقف اسلامي محض وهم في ادائهم واجبهم الديني بواسطة الخط الحجازي يكونون في أمن وراحة وخفض في النفقات التي تعود عليه ، واصلاح هذا الخط لا يحتاج من النفقات بقدر ما انفق المسلمون عليه وموارده المحبوسة عنه تكاد تكفي لاستئناف مسيره اذا حوسب بها القائمون على ادارته في فروعه واوقافه بحق ، وتكاد ان تتشقق المرائر عندما يشاهد المسلمون الاثر الخالد يذهب في غير ما تأسس له ، وقاطراته في اصفادها ترفع صوت الاسر في الاجواء .

فباسم الله يتقدم المسلمون عامة والسوريون منهم خاصة من الملك العربي القائم عند الحجرة النبوية في طلب تسهيل الطريق الى الحج ورفع العقبات الموضوعة ، والمسلمون في إظهار شعائرهم الدينية متضامنون ، متساندون ، اينما وجدوا ، يأخذ القوي منهم بيد الضعيف ، في حقوقه القومية والدينية .

مئات التواقيع

٣٥ ـ مندوب دي مارتيل الى البطريرك الماروني

وفي ١٦ شباط ١٩٣٥ بعدما اطلع الكونت دي مارتيل على مكتوب البطريرك الماروني ولمس نفرة الشعب من نظام الحصر ارسل مندوباً من قبله مرة ثانية ليتذاكر واياه ويخبره بتعديل بعض المواد التي كان غبطته قد طلبها منه، وكان حامل التعديلات المطران مبارك فاجتمع المندوب والمطران مع البطريرك وحاولا اقناعه بان المفوض قد اجاب طلبات الشعب بالغاء اجازات «الكوبراتيف» لغير الرجال الرسميين العسكريين والبحريين ورجال الطيران وانه اصدر كتاباً يطلب من الحكومة المحلية اتخاذ التدابير لمنع القمار الذي يراه من اشد الامراض الاجتماعية فتكاً ، وانه سوف يعمل على اجابة بقية المطاليب على شرط ان يكف

عن معارضته وحملاته على مشروع الحصر، فلم يقبل وأصر على المطالبة بالغائه أو تأخير تنفيذه . ولما يئس المندوب من اخذ موافقته عاد فأطلع المعيد على ما دار بينهما .

٣٦ ـ اضراب بيروت وصيدا وبكفيا وجبيل والبترون ومدن سوريا ووصف الاضرابات في سوريا ولبنان كما وصفتها جريدة صوت الاحرار

وفي ١٦ شباط عام ١٩٣٥ أضربت بيروت وصيدا وبكفيا وجبيل والبترون والنبطية ودير الزور وحمص وحماه وحلب ودمشق اضراباً عاماً شاملاً احتجاجاً على بقاء الاوضاع الشاذة ، وعلى حرمان البلاد من حقوقها الى آخر ما جاء في البرقيات التي أرسلت الى المراجع الايجابية .

قالت جريدة صوت الاحرار :

« اهتم رجال الامن العام في لبنان للمناشير التي وزعت في هذين اليومين بدعوة الناس الى الاضراب ، فعقدوا في مديرية الشرطة العامة اجتماعاً حضره مسيو بوشيد ، مدير الامن العام ، ومدير الشرطة ، ورئيس البوليس العدلي ، ومفوض المركز ، ثم عُقد اجتماع آخر في المساء ، برئاسة عبدالله بك بيهم ، امين السر العام ، انضم فيه الى الحضور،صبحي بك ابوالنصر ، مدير الداخلية ، والكولونيل بوافان ، مستشار الدرك اللبناني ، وقرروا اتخاذ التدابير للمحافظة على الامن العام فيما اذا دام هذا الاضراب .

وفي المساء صدرت الاوامر الى فرقة الحرس السيار للدرك ان تكون على اهبة الاستعداد ، وصدرت الاوامر الى جميع رجال الدرك بان يتجمعوا في الساعة الخامسة من صباح السبت في دائرة الشرطة .

واصبحنا امس واذا بمناشير جديدة موزعة في الطرق وملصقة على الجدران تذكر الاهلين بان اليوم هو يوم اضراب عام يشمل سوريا ولبنان .

وعلى اثر ذلك وزعت دائرة الشرطة دوريات من رجالها في جميع الجهات وخاصة في الشوارع والاسواق التجارية .

وقد ازدحمت الطرق التجارية بالمستخدمين والموظفين ، الذين ابوا ان يفتحوا المحلات قبل حضور اصحابها، والذين فتحوها منهم اضطروا الى اقفالها من جديد خشية ان يقع اعتداء ما عليها في غياب اصحابها .

وقد قدر رجال الشرطة خطورة الموقف فأمروا هؤلاء الموظفين بان يتفرقوا وان يقف كل منهم امام المخزن الذي يشتغل فيه .

وفي نحو الساعة التاسعة كانت المدينة مقفلة ، الا المطاعم والمقاهي وحوانيت الحاجات الضرورية وشارع المعرض وقسم من حي الجميزه والاحياء البعيدة عن الاسواق التجارية .

وكان المار في ساحة الشهداء يشعر بوجود حركة غير معتادة من ازدحام امام المقاهي وتنقل في الشارع .

وقد تلقينا من حلب بالتلفون الساعة الواحدة بعد الظهر الانباء الآتية :

أضربت الشهباء اليوم اضراباً عاماً اسوة بسائر المدن السورية واللبنانية ، وقد اتخذت دوائر الامن الاحتياطات اللازمـــة فوزعت القوات في الاسواق والشوارع ووضعت القوات الاحتياطية في بناية الفرقة المركزية .

وقد ظهر رجال الشرطة بدروعهم وخوذاتهم ، وحتى هذه الساعة لم يقع اي حادث يخل بالامن ، فالهدوء والسكينه شاملان .

وكان اتصل بالشرطة ان مظاهرة ستخرج من الجامع الاموي الكبير بعد الانتهاء من صلاة الظهر ولكن شيئاً من ذلك لم يقع وقد ادى المؤمنون الصلاة وانصرفوا بكل هدوء .

والمرجح ان الاضراب سينتهي بانتهاء هذا النهار فيستأنف الاهلون اعمالهم غداً

احتجـاج الوطنيين

وقد ابرق الدكتور عبدالرحمن الكيالي باسم الكتلة الوطنية في حلب الى فخامة المفوض السامي برقية يحتج فيها على « بقاء الاوضاع الشاذة وتطبيق السياسة

المفقرة وقبول المهاجرين الاشوريين وتمكين الصهيونيين من الاستثمار الخ . »
وختم البرقية طالباً تبليغها الى وزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الامم .

وقد بعث الدكتور كيالي بنسخة من هذه البرقية الى مكتب الكتلة الوطنية في دمشق .

وتلفن لنا مكاتب « صوت الاحرار » في حماه قال :

أضربت المدينة اليوم تضامناً مع المدن السورية واللبنانية احتجاجاً على المونوبول والاوضاع الحكومية. وجاءت الانباء من حمص بانها مضربة ايضاً. وقد ابرق نواب حماه الى فخامة المفوض السامي في بيروت البرقية الآتية :

« حماه المضربة بأسرها اليوم ، تحتج على الاوضاع الحكومية وعلى كل مونوبول ، وترفض كل عمل لا يقره البرلمان . نرجو رفع « هذه البرقية » الى عصبة الامم » .

نجيب البرازي ، توفيق شيشكلي ، شمسي نصرالله

وفي الساعة الثانية بعد الظهر ، تلفن لنا مكاتبنا في دمشق قال :

أضربت العاصمة السورية اضراباً عاماً كاملاً وأغلقت الحوانيت والمتاجر واتخذت دوائر الامن العام جميع التدابير لمنع اية تظاهرة ، ولكن السكون يشمل المدينة . وقد ابرق السيد فخري البارودي نائب دمشق ، الى المفوض السامي، برقية يحتج فيها « على الاوضاع الحاضرة وعلى سياسة الجارك والضرائب المرهقة غير المتلائمة مع الحالة الحاضرة ، وعلى تعيين اعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية تعييناً دون ان يكون للشعب رأي فيه ، وعلى المونوبول » .

وقد ختم السيد البارودي برقيته الى فخامة العميد بالنص التالي : « ... نؤيد غبطة البطريرك الماروني بموقفه المشرف في الدفاع عن مصالح البلاد وحقوقها ونرجو إبلاغ احتجاجنا الى وزارة الخارجية وعصبة الامم » .

٣٧ ـ ما نشرته جريدة الاتحاد عن الاضرابات في حلب

ونشرت جريدة الاتحاد بحلب في ١٨ شباط ١٩٣٥ ما يلي :

« ذكرنا في العدد الماضي عزم المدينة على الاضراب تضامناً مع جميع المدن السورية في الساحل والداخل احتجاجاً على حصر الدخان والاوضاع الحاضرة نلخص فيما يلي وصف مدينة حلب في اضرابها :

بات الناس يوم الجمعة يعملون للاضراب ويأخذون له عدته، وباتت الحكومة تتهيأ للعمل الذي رأته واجباً عليها للحيلولة دون اضراب الناس ، وبذل الجهود لعرقلة اعمالهم وإفساد تدابيرهم .

وقد ارسلت موظفيها لمقابلة بعض الاشخاص « ورجائهم » بحمل الناس على العدول عن الاضراب ، فلم تتوفق باقناع احد فعمدت الى التهديد .

ان المسؤولين ، عقدوا اجتماعاً ليلة الجمعة في قصر نقيب الاشراف السيد عبدالرزاق الصيادي حضره والي الولاية ورئيس البلدية ومستشارها ومدير الشرطة الافرنسي ورئيس شرطة البلدية وفريق من موظفي (المعية) واخذوا يجلبون بعض الاشخاص الذين يعتقدون ان لهم علاقة بالاضراب ويهددونهم بانهم سيكونون مسؤولين عن اضراب المدينة أو عن الحي الذي يسكنون فيه فكان كل منهم يجيبهم بأنه غير مسؤول الا عن اعمال نفسه ، وفي جملة هؤلاء احد كبار تجار الغنم الذي انذروه بتحميله مسؤولية اضراب الجزارين . وظل هذا الاجتماع الى ساعة متأخرة من الليل .

وفي الصبـــاح الباكر كان رجال الشرطة والحراس منتشرين في جميع الاسواق والشوارع الكبيرة والصغيرة استعداداً للطوارىء ومنعاً لاحتمال إكراه الناس احداً على الاضراب .

غير ان شيئاً من ذلك لم يقع لان المدينة اصبحت مضربة جميعها اضراباً عاماً كعادتها في اضراباتها السابقة ، لم يتخلف عن الاضراب احد .

وظل الاضراب طيلة النهار ، بدون ان يقع اي حادث من شأنه ان يخل

بالأمن العام ، وذلك لعدم تدخل السلطات المسؤولة ووقوفها على الحياد .

اما اسباب الاضراب فقد اعلنتها الكتلة الوطنية في برقية الدكتور عبدالرحمن الكيالي التي ارسلها باسم الكتلة الوطنية في حلب، الى مكتب الكتلة الوطنية في دمشق وهذا نصها :

برقية الكتلة الوطنية

دمشق ـ مكتب الكتلة

الشهباء مضربة بأسرها ، تحتج على سلب البلاد حقها ، في الاستقلال والوحدة ، وبقاء الاوضاع الحاضرة الشاذة ، وتطبيق السياسة الاقتصادية المفقرة، وقبول المهاجرين الآشوريين ، وتمكين الصهيونيين من الاستثمار . وتقرير الاحتكارات المجحفة ، والامتيازات الضارة ، وتعيين الغرف ، واصدار قرارات كيفية ، بلغوا وزارة الخارجية ، وعصبة الامم .

الطبيب عبدالرحمن الكيالي

وعادت المدينة اليوم الى اعمالها بالهدوء والسكينة ، مكتفية باعلان شعورها بالأمس .

وقد اتصلنا هاتفياً ببيروت، فعلمنا ان الاضراب لم يقتصر على المدن السورية فقط ، ولكن لبنان بما فيه جونيه وزحلة وغيرها اشتركت في الاضراب » .

وفي دمشق لم تجسر الصحف الوطنية على وصف ما حدث من الاضرابات لأن الشيخ تاج الدين وآمره القومندان « كوله » ارسلا الى الصحف انذاراً بان كل من يكتب شيئاً عن الحوادث تغلق جريدته حالاً . وعليه اضربت « الايام » و « الجزيرة » وأما صحف الحكومة المشتراة من قبلها فقد سكتت كأن لم يحدث شيء في العاصمة . وليعلم القارىء ما قالته الجرائد الوطنية في دمشق، نذكر له ما كتبته « الايام » .

٣٨ ـ اضراب دمشق

عادت دمشق وبقية المدن السورية الى مزاولة اعمالها يوم امس ـ الاحد ـ بعد ان اضربت يوم السبت اضراباً عاماً . وقد وردت صحف بيروت امس وهي طافحة باخبار الاضراب في بيروت واكثر المدن الساحلية وجميع المدن السورية ، ونشرت الصحف المذكورة جميع البرقيات التي تلقت « الايام » بدورها نسخاً عنها ولكن عدم صدور عدد «الايام» امس لبعض الاسباب، حال دون نشرها وأهمها برقية سعادة خوري بك البارودي الى خامة العميد وفيها يذكر اضراب دمشق واحتجاجها على الاوضاع الحاضرة وعلى سياسة الجارك والضرائب والمونوبول ، وتعيين الغرف التجارية والصناعية ، وتأييد غبطة البطريرك بموقفه في الدفاع عن حقوق البلاد .

٣٩ ـ ملاحظاتنا على هذه الاضرابات

ومن هذا الاقتضاب نعلم ان الحكومة السورية كانت قلقة ومضطربة ولذا لجأت الى التهديد والتعطيل لكمّ الأفواه وارهاب الرأي العام . ولكن ما قيمة هذه الأساليب اذا كانت قلوب الشعب ليست مع حكومته ، وما قيمة حكومة لا يحترمها ، ولا يثق بها شعبها ؟

ان الشعب قام بواجبه ، وعبّر عن شعوره وآلامه ، والكتلة الوطنية قامت بواجبها وعرفت طريق العمل ، والشعب اللبناني قال كلمته وعرف واجبه ، والحادث وقع وكان تأثيره عظيماً ، والسلطة الفرنسية تمادت في اخطائها وتجاهلت حق البلاد واتبعت منافع افرادها وشركاتها . فلا عجب اذا ضاعت جهودها، لان من يزرع الشوك لا يحصد به العنبا ، ومن لا يخاف قول الناس أضاع سلطانه والامر لله .

ولعل ابلغ أثر كان ، ان الموسيو « باستيد » في حفلة « الانابيب » أدرك موقف العميد وخيبته بسياسته ، وأدرك الخطر الذي يحيق بمستقبل الانتداب اذا دام الحال على ذلك المنوال ، فكتب في جرائد فرنسا في ١٨ شباط ١٩٣٥ المقال الآتي :

٤٠ - مقالة باستيد عن سوء التفاهم بين فرنسا وسوريا

المسيو باستيد ، الذي زار سوريا ولبنان قبل بضعة اسابيع ، والذي احدث وجوده في هذه البلاد حركة سياسية كبرى ، وكتبت الصحف عن مقالاته واحاديثه والحفلات التي اقيمت له الشيء الكثير ، هذا الرجل عاد الى باريس ، وكان اول ما كتبه مقالاً في جريدة « الريبوبليك » الفرنسية ، تكلم فيه عن زيارته ، وعن حالة سوريا ولبنان ، والمسيو باستيد اذا كتب فقد يكون لما يكتبه تأثيره وصداه ، لانه عضو في مجلس النواب الفرنسي، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية . والى قراء « الايام » ما جاء في مقال المسيو باستيد .

« لما كنت في بيروت نزلت ضيفاً على مجلس النواب اللبناني فاكرم وفادتي ، فلم ادهش من ذلك بل شعرت بانه حملني عبئاً من المنة . وقد تسنى لي في اثناء مقامي في بيروت ودمشق ، ان اتصل ببعض اعضاء المجلسين .

ان مجلس نواب سوريا موقوف عن العمل الآن ، واريد في هذه العجالة ان اعرب عن التأثير الذي أثره فيَّ هذا الاتصال .

ان فرنسا انشأت الحياة البرلمانية في البلدان المشمولة بانتدابها ، وما احد ينكر ان الدولة المنتدبة وجدت شعباً بلغ درجة عاليـــة من التحول والثقافة يستطيع ان يقدم للبرلمان ممثلين جديرين بان يمثلوه .

وقد تلقى فريق كبير من السوريين دروسهم في الجامعات الفرنسية وأذكر اني عرفت بعضهم في مدرسة الحقوق بمونبليه حيث كنت القي الدروس قبل ان اصير نائباً .

وقد جاهر السوريون في كل حين بميلهم الى السياسة المحضة ، والمعروف هو ان مزاولة الشؤون الحرة في تلك البلاد لا تمت الى التقاليد بصلة ما ، وهذا ما جعل القوم فيها مستهدفين للتشاكس والتناحر .

فكان اولياء الانتداب والشعب الخاضع له يخبطون خبط عشواء ، والحق

يقال ان سياسة فرنسا لم تخلُ من التردد والمفاجئات ، فشرعت في أول الامر في تقسيم القطر السوري .

ففي سنة ١٩٢٠ اصدرت المفوضية العليـــا مراسيم بانشاء دول مستقلة استقلالاً اداريأهي : لبنان الكبير ، دمشق، حلب، بلاد العلويين ، جبل الدروز . فاصطدم هذا التقسيم بنزوع غلاة الوطنية العربية ، الى الوحدة، فانشىء في ٢٢ حزيران سنة ١٩٢٢ « اتحاد دول سوريا المستقلة استقلالاً اداريأ » وكان يضم حكومات حلب ودمشق والعلويين ، ولم يرضَ لبنان وجبل الدروز بالانتظام في سلك هذا الاتحاد ، الذي انتثر عقده في سنة ١٩٢٤ .

وفي ٥ كانون الاول من تلك السنة أدغمت حكومة دمشق بحكومة حلب وسميتا باسم دولة سوريا . وألفت في الوقت عينه لجان ادارية في لبنان والشام وحلب ، لها اختصاص استشاري اجباري في ما يتعلق بالشؤون الاشتراعيـة والميزانية والضرائب .

وفي ٨ مارس سنة ١٩٢٢ انشىء المجلس التمثيلي في لبنان الكبير ، وكان مؤلفاً من ٣٠ عضواً يُنتخبون بالاقتراع العام وكان من مهمته المناقشة في الشئون .

وفي سنة ١٩٢٣ انشئت مجالس تمثيلية في حكومات حلب ودمشق والعلويين .

وفي سنة ١٩٢٥ جعلت المفوضية العليا المجلس التمثيلي البلدي « كذا » في لبنان يقترع على انشاء دستور برلماني . وأدخل النظام الدستوري الى حكومة سوريا بعد فتنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وجعل في اغسطس سنة ١٩٢٨ جمعية دستورية. ولكن المفوض السامي اضطر الى تأجيـل تطبيق الدستور الذي أدمجت فيه نصوص لا تنطبق على شكل الانتداب ، ولم يوضع هذا الدستور موضع التنفيذ إلا في سنة ١٩٣٠ بعد تعديله . أما جبل الدروز وحكومة العلويين فلا يزال فيهما الحكم المبـاشر .

وحدثت في خلال ذلك، بعض الحوادث السياسية في سوريا ولبنان ، ففي سوريا التي كان للعناصر المعارضة شأن خطير فيها ، نشأت مشكلات حينما بسطت

للبرلمان ، معاهدة تحل محل الانتداب . وكان هذا البرلمان قد طلب عقد هذه المعاهدة ، ولكنه أبى الخوض في مجال البحث فيها ، من دون ان يبين الباعث له على وقوفه ذلك الموقف . وفي الخريف الماضي اضطروا الى حل هذا البرلمان .

وفي لبنان وقف الدستور في سنة ١٩٣٢ بناءً على طلب السكان ، وكانوا قد أدخلوا على هذا الدستور تعديلاً مرات متوالية .

وصدر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ مرسوم عين تنظيم الحكومة على قواعد جديدة كان من ورائها إضعاف سلطة مجلس النواب ، فحرم رقابة السلطة التنفيذية .

والآن يتألف مجلس النواب اللبناني من ١٨ عضواً ينتخبون بالاقتراع العام و٧ اعضاء يعينون تعييناً . وقد اتصلت بهؤلاء الاعضاء وهم مجتمعون في دار حديثة الطراز ، جميع الطوائف الدينية ممثلة فيها ، ولكن الاكثرية فيهم مارونية ، وهؤلاء الموارنة لا يعتبرون البطريرك زعيماً روحياً فقط ، بل حامياً لسياسة البلاد ، فبعدما استقبلوني في دار البرلمان ، والى جانبي المفوض السامي ذهب معي اكثرهم لزيارة البطريرك ، الذي أدّب لي مأدبة انيقة في مقره بجوار بيروت ، وقد شهدها فريق كبير من كبراء اللبنانيين .

وأجل النواب اللبنانيون مثواي وأبدوا احتراماً شديداً لمجلس النواب الفرنسي ورأيت انهم شديدو الميل الى الدفاع عن همتهم وغيرتهم وألحوا كثيراً أمامي في بيان فوائد مناقشتهم على شكل جدي ونافع .

وفي جميع بلدان العالم يعنى اعضاء البرلمان بتبرير اعمالهم أمام الرأي العام الخارجي. ولم ادهش من رؤيتي مثل تلك النزعة فيهم لانها امر مألوف عندنا . وقد برهن لي المجلس اللبناني على انه يسير على الخطط التي تسير عليها المجالس النيابية الرزينة بقوله انه يعقد بعض جلساته ليلاً على مثال المجلس الفرنسي . والحق يقال ان هذا البرلمان الصغير الذي يشبه مجالسنا العمومية ، تلقى فيه في بعض الاحيان خطب بليغة ويبحث بحثاً دقيقاً في الشؤون ، فرئيسه الحالي

السيد بيترو طراد وزملاؤه الاعضاء لا يقلون منزلة عن اعضاء المجالس الاوربية . وقد بحثت مع اثنين او ثلاثة منهم في الشؤون المالية ، فأثروا فيَّ تأثيراً عظيماً . وليس في المجلس الآن اشهر رجل سياسي في لبنان أعني به الاستاذ دباس رئيس الجمهورية السابق .

ولا بد لي من الكلام الآن ، عن رغبتهم الشديدة في العمل ، وعن تعلقهم ببلادنا . والاستاذ زكور وهو من حزب المعارضة كان دليلي ومرشدي بين ظهرانيهم ، واتمنى ألاَّ تلقى فرنسا معارضة أشد من معارضتهم .

ولكن لهم شكاوى فهم يكبر عليهم ان يعاملوا معاملة القاصرين ، ولم اشك قط في رغبتهم في التعاون مع المنتدبين ، واكتفي بتأييد كلامي بذكر ما دار على مائدة البطريرك من الحديث ، ولم تكن تلك المأدبة إلا تتمة المظاهرة البريطانية . فعند الفراغ من الطعام شرب البطريرك نخبنا ، وتكلم عن اللبناني الذي حكمت عليه المحاكم العسكرية التركية بالموت ، فمشى الى النطع وهو يصيح : لتحيَ فرنسا ، وقد شعرت بما كان في تلك الذكرى من المرارة المقرونة بالامانة .

ومثل هذه العواطف اكدها لي غلاة الوطنيين السوريين واستشهد برجلين من كبار السوريين ، صبحي بك بركات وفخري البارودي .

ولم اسمع منهم عن فرنسا غير ما سمعته عنها من زملائهم اللبنانيين . فهل من القول ان تهم بعدم الاخلاص . وكل ما هنالك ان بين السلطة الفرنسية وكبراء السوريين سوء تفاهم تلقي تبعته على الفريقين ، ولا انظر الى اعضاء البرلمانين : السوري واللبناني كبرلمانين ، ولكن كرجال ، وهم يقولون انهم تنقصهم السلطة والمنزلة السياسية ، فاذا ما جاءوا الى فرنسا وجدوا بعض الناس يشكون من مثل ما يشكون منه في بلادهم . وأعد النائب في البلدان المشمولة بالانتداب مثالاً عن الطبقة المتعلمة فيها ، وهذا ما يجعلهم يشعرون بوجود نفور بينهم وبيننا ، ولكن هذا النفور يستطاع تلافيه فهو امر في طاقة البشر اتيانه » .

٤١ ـ المقال الثاني للمسيو باستيد

وفي ٢٧ شباط ١٩٣٥ نشرت جريدة « الكابيتال » مقالاً آخر للمسيو

«باستيد» وفيه تحليل لسياسة الانتداب ، وفيه اعتراف صحيح بان السوريين يريدون منا ان نعاملهم معاملة «الراشد» لا معاملة القاصر ، وهم على حق . وقد ترجمتها جريدة النهار في عددها ٤٦١ فقالت :

نشرنا في «نهار» مضى مقالاً عقده النائب باستيد في جريدة «ريبوبليك» عن زيارته لسوريا ولبنان . وقد اطلعنا على مقال آخر عقده النائب باستيد في جريدة «كابيتال» عرض فيه للسياسة المتبعة في بلاد الانتداب الفرنسي من نواحيها كلها ، وعالجها بمنتهى الصراحة .

بدأ النائب مقاله بذكر ما شعر به في هذه البلاد التي تصادمت فيها الحضارات والاجناس والمذاهب وقال :

« ... وقد ظهرت لي سوريا كأنها ميدان صعب دقيق لا نستغرب معه ما حدث فيه من الخطيئات .

ولما كان عهد الثورات قد انقضى ، فاننا لم نعر سوريا غير انتباه ضئيل ، ولكننا نخطىء إذ نعتقد انها خالية من المشاكل .

ولقد سمعت فيها آراء متناقضة بعضها يؤكد ان كل شيء سائر في احسن طريق ، وبعضها يؤكد ان كل شيء سائر في اسوأ طريق ، فتركتني هذه الآراء كالحالم ، لانه ليس مألوفاً ان يختلف حكم الناس على الاشياء مثل هذا الاختلاف الشديد الدال على غليان الافكار .

ان السوري يهتم بالسياسة كل الاهتمام ، وهو يجمع الى ميله الفطري نحو الجدل نزعة ظاهرة للمطالبة بحقوقه . وتزيد هذه المظاهر وضوحاً عندما يخاطب فرنسياً ، خصوصاً اذا كان نائباً ... وقد دعيتُ عند البطريرك الماروني الى مائدة حسبتها قاصرة على بعض الاخصّاء ، فوجدت نفسي أمام مئتين أو ثلاثمائة مدعو استقبلوني استقبالاً مؤثراً ، وسمعت خطباً كثيرة . وقد حضر هذه المأدبة حتى سكرتير نقابة سواقي سيارات «التكسي» وأعطاني لائحة بمطالبه ! ...

ان المسافر الذي يمرّ بسوريا ينخدع في اعتقاده انه اكتشف سوريا ،

وانه يستطيع إصلاح الخطيئات التي ارتكبها ممثلو فرنسا الدائمون، الذين يتخبطون هم انفسهم في المصاعب اليومية الناجمة عن تطبيق الانتداب ، فانا اعيذ نفسي ان اقع في هذا الخطأ ، ولن احاول ان ازيد في شقة تعارض المصالح الاساسية ، بل احاول ان اوفق بينها وأجمعها .

لذلك لن اصدر حكمي في النظريتين : نظرية التشاؤم ، ونظرية التفاؤل التي سمعت انصارها يتبسطون في توضيحها . ولن احاول البحث في مدى انطباق كل منهما على مصالح ناجحة او مغبوطة ، تخرجهما عن النظرية الوضعية . على انه من الواضح مع ذلك ، ان للمتفائلين هم على الاخص الموظفون الفرنسيون أو السياسيون السوريون المشتركون في سياسة المفوضية العليا ، بينما اكثرية المتشائمين هم من طبقة الذين حالوا بينهم وبين الاعمال .

على ان من الظلم ان نجعل هذه المعارضة الاساسية نتيجة اطماع ومنافسات شخصية ، لان الحقيقة هي ان هناك نظريتين في الانتداب تتعارضان ، فخصوم النظام الحالي يقولون ان مهمة فرنسا هي تحضير الشعوب السورية الى التحرر تدريجياً ، وهم يقولون ان فرنسا بدلاً من ان تتقدم بانتظام في طريق الحرية ، عادت بهم بالعكس الى الوراء .

على ان انصار النظرية الثانية يقولون : انه ازاء التناقض المرافق للمطالب المحلية ، والهيجان العقيم الذي يرافق توضيح هذه المطالب مباشرة ، لا يوجد دواء ممكن غير « تنويم » النظام البرلماني الذي هو أقل حدة في لبنان منه في دمشق ، حيث انقطع المجلس عن الاجتماع .

وهذا الاختلاف بين النظريتين يوجد قلقاً ، لا يجب ان نجسمه ، ولكنه من الخطر في الوقت نفسه ان نتجاهل وجوده ، خصوصاً انه ليس من الامراض التي لا يرجى شفاؤها .

وقد اتفق الجميع على القول ان السياسة الفرنسية في سوريا لم تدرج على استمرار واحد . ومهما كانت اسباب عدم الاستمرار هذا فهو امر متفق عليه.

وقد تقلب على سوريا عدة مفوضين ساميين تختلف عقائدهم ونظرياتهم، ولم تكن باريس تؤيدهم التأييد الكافي ، وهذا امر له خطورته .

وقد نتج عن ذلك ارتجاج يشكو السوريون منه ، ولم يكن في مصلحة نفوذنا في الشرق .

وانه لمن المزعج ان تشعر الناس بانك لا تدري بالضبط ماذا تريد . اما انا فاني افضل سياسة متوسطة ، ولكنها متواصلة ، على سياسة ممتازة ولكنها متقطعـــة .

الا ان الموظفين الذين يمثلون فرنسا هناك، يذهبون الى ان تردد السياسة الفرنسية ناتج في جزء كبير منه، عن عدم الاستقرار أو عن تشعب العناصر السورية وتعددها . وانهم في قولهم هـذا قد لا يكونون على خطأ ، لانه ليس من السهل ان تعرف ماذا يريد الشعب في الحقيقة . ويمكنك ان تفهم عجز الدولة المنتدبة عن معرفة الرأي العام المحلي وتثبيته بعـد ان تحاول بنفسك ان تتتبع هذا الرأي العام .

وهل تريد مثالاً على ذلك ؟

عندما كنتُ في بيروت كانت قضية احتكار الدخان مطروحة على بساط البحث . وكانت هذه القضية تثير حماسة الجميع . وقد أقمت ثلاثة ايام في بيروت استقبل لبنانيين جاءوا اليَّ يحتجون على المونوبول ، وكانوا يقولون لي ان مشاريع المفوض السامي تسيء كثيراً الى مصالح الشعب كما انها تسيء الى سمعة فرنسا وتضعف نفوذها . وكانت هذه الاقوال وغيرها تجعلني اعتقد ان ثمة ثورة في الرأي العام على هذه المشاريع .

ثم مرت ايام واذا بالبرقيات والعرائض تنهال عليَّ مطالبة بلهجـة شديدة بانشاء المونوبول ، ولا شك ان هذه البرقيات والعرائض كانت صادرة في اكثريتها عن دولة سوريا التي تتناقض مصلحتها مع مصلحة غيرهـا من المناطق الواقعة تحت الانتداب ، ولكنَّ قسماً كبيراً من هذه البرقيات والعرائض كان

مصدره لبنان ايضاً .

اما الحقيقة فهي ان الاكثرية في سوريا هي في جانب المونوبول ، بينما هي في لبنان ضده . على ان هذه الاصوات المتنافرة في المطالبة بشيء واحد لا تلبث ان توقعك في الحيرة .

واذا كانت نظرية الموظفين الفرنسيين فيما يتعلق بتقلقل افكار السوريين وعدم استقرارها هي صحيحة الى حد ما ، فان علينا ان نعترف من جهة اخرى، ان شكوى السوريين من نزعة السياسة الفرنسية الى الاستعمار، هي شكوى لا تخلو من الصحة ايضاً ، فان السوريين في مجموعهم يتهموننا باننا نستعمر بلادهم تحت ستار الانتداب ، في حين انهم يريدون ان يعاملوا معاملة الراشدين ، مع الاحترام الواجب نحو حضارتهم القديمة ، وهم شديدو التأثر والاحساس باللهجة التي يخاطبون بها . ولا شك ان للشكل في الشؤون البشرية اهمية تفوق اهمية الاساس .

فهل الموظفون الذين ارسلناهم الى سوريا كانوا حائزين على صفات المرونة المطلوبة ؟

وانني في سؤالي هذا، لا اعني اصحاب الوظائف العالية ، وانما اعني الموظفين الصغار المتصلين مباشرة بالشعب ، وانني اقول ان لنا هناك موظفين ولدوا من الانتداب ، وعاشوا منه ، وهم يعتبرونه بعض الشيء ، كأنه أرث خاص بهم ، وهؤلاء الموظفون يحيطون بالمفوضين السامين ذوي النيات الطيبة ، احاطة أشبه بحصن متين .

ففي مصلحة التفاهم الواسع بين فرنسا وسوريا ، ربما كان من الخير تبديل ملاك الموظفين الفرنسيين في سوريا ولبنان لأن الجمود يترصدهم .

ويجب ان لا ننسى قط، اننا في انتدابنا على سوريا انما نحن معرضون لمقارنة بيننا وبين انكلترا في فلسطين وفي العراق ، حيث برهنت في معاملتها للسكان على مرونة ممتازة . ويجب ان نعترف ان موقفها في العراق وفلسطين كان أسهل من موقفنا في سوريا ولبنان ، لان سكان فلسطين والعراق أقل

انقساماً من سكان سوريا ولبنان .

ولكن بريطانيا العظمى في العراق ، عرفت كيف تشجع قيام دولة مستقلة مع المحافظة على مصالحها ، وهكذا استطاعت ان تظهر أمام العالم العربي بمظهر دولة كبيرة حرة .

وانني لا اجهل الفوارق العميقة بين العراق وسوريا ، وقد أشرت الى أهمها . ولكن المقارنة بين ما يتمتع به العراق ، وما هم فيه السوريون قد نبهت افكارهم سواء كان هذا التنبه مبنياً على اشياء راهنة أم لا .

على ان في ذلك سبباً آخر لنا ، لنزيد في سهرنا على القيام بواجبنا قياماً دقيقاً ، لان لنا في سوريا ولبنان رأس مال كبير من العطف . فهل نحن واثقون ان هذا الرأسمال قد اثمر ؟ » .

وبعد فليستنتج القارىء من هذا المقال ما شاء ، وليقل هل اخطأنا في ما كتبناه عن الانتداب ، وعن الفرنسيين ، وعن « دي مارتيل » ومن مضى فيه ، أم اننا أدّينا الامانة حقها بالنظر الى الواقع والى التجارب ؟

٤٢ ـ بلاغ عام بشأن كتاتيب القرآن

ولنعد الآن الى سرد اعمال الحكومة والمفوضية في هذه المرحلة .

وفي ١٣ شباط ١٩٣٥ اذاعت حكومة حلب بنـــاءً على اوامر وزارة المعارف السورية البلاغ الآتي :

اولاً : في المدن والقرى التي يوجد فيها مدرسة رسمية يشترط على الكتاتيب:

آ ـ ان لا تقبل اولاداً يتجاوزون السابعة من العمر .

ب ـ ان لا تدرّس الا التعليم الديني على ان يكون « خارج ساعات الدروس » وفي المدارس الدينية .

واذا لم يطبق احد الكتاتيب بعد انذاره احدى هاتين القاعدتين

سنقترح اقفاله ان كان مرخصاً له او لم يكن .

ثانياً ـ يقفل بدون تردد الكتّاب ان كان موجوداً مع مدرسة رسمية او لم يكن ، او كان مرخصاً له او غير مرخص ، اذا كانت حالة بنائه واثاثه خطرة على صحة التلاميذ الموجودين فيه .

ثالثاً ـ على كل كتّاب ان يرسل في كل سنة « قبل آخر تشرين الاول » لرئاسة مصلحة المعارف نسختين عن احصاء الطلاب ، أي عددهم ، ويذكر فيه المدينة ، والمحلة ، والشارع ، واسم المدرسة والكتاب ، ودرجة التحصيل فيه ، والطائفة والجماعات التي تعود اليها المدرسة أو الكتاب أو المذهب ، واسم المدير او المديرة ، وعدد الطلاب الذكور والاناث ، والمجموع .

رابعاً ـ تجري مراقبة هذه الكتاتيب من قبل مصلحة المعارف بحلب من جهة صحة الابنية ، ونظافة الاثاث الذي منه الرحلات والالواح السوداء ، وكذلك طرق التعليم ، واستعمال الدفاتر والكتب الخ .

٤٣ ـ ما كان من قضية الكتاتيب

ولما اطلع الناس على هذا البلاغ ، اوجسوا خيفة من تعمد الحكومة اغلاق الكتاتيب التي هي المعاهد الوحيدة التي تعلم الاولاد المسلمين الفقراء القراءة والكتابة والحساب ، وامور دينهم .

وعليه اجتمع المشايخ ، وطلاب المدارس الدينية في الجامع الكبير يوم الجمعة في ١٥ شباط عام ١٩٣٥ ، وخطب الخطباء فيما اذاعته وزارة المعارف، وانتقدوا ما جاء فيه ، وما يخفي وراءه من سوء النية ، وقرروا مراجعة الحكومة المحلية، وان يرسلوا البرقيات الى المراجع الايجابية .

ومن سوء حظ البلدة ان يكون عليها ممثلاً للحكومة « نبيه المارتيني »، الذي تظاهر بان لا علم له بما ذاع وشاع ، والحقيقة انه يعلم ، ولكن ليس فيه الجرأة القومية ليرد هذا الأمر ، ويبين محاذيره ، ولذا تجاهل الأمر الواقع ، ووعد بابلاغ المراجع ما طلبه المراجعون .

ومن المضحك ، ان وزير المعارف حسني البرازي ، عندما شعر بخطر القرار ، الذي تبلغه من المستشار واذاعه ، اراد استرجاعه والعدول عنه ، فأعلن في الجرائد في ٢٦ شباط عام ١٩٣٥ ، بان الوزارة لم تأمر بما ورد في البلاغ ، ولكن ارادت اجراء التفتيش «كذا» ، وهذا ما نشرته الجرائد :

اذاعت وزارة المعارف البلاغ الآتي :

« اطلعنا في العدد ٤٢٥١ الصادر بتاريخ ٢٣ شباط عام ١٩٣٥ من جريدة « الفباء » ، على كلمة عنوانها : « احتجاج على اقفال مدارس القرآن في حلب » جاء فيها ، ان جماعة التعليم الاسلامي في دمشق يحتجون على قرار الغاء المدارس القرآنية في حلب ، ويطلبون الغاء هذا القرار .

على ان الوزارة لم تصدر قراراً بهذا الشأن، انما طلبت الى مفتش المعارف في المناطق تفتيش الكتاتيب القرآنية ، والمدارس الاهلية ، حسب احكام القوانين المرعية للتثبت من حسن سيرها ومتانة ابنيتها ، وموافقتها القواعد الصحية ، وارشاد القائمين بها ، الى ضرورة بذل العناية في تعليم التلاميذ وفق الاصول المنتجة ، ولم تفكر قط في اغلاق اي كتّاب كان ، وانما كانت ، وما زالت تشجع الكتاتيب والمدارس الخاصة وتؤآزرها بمبالغ كافية لها ، في كل سنة » .

ما معنى البيان الاول ، وهذا البيان الثاني ؟ ومن سبّب إساءة الفهم ، ومن هو السيء الفهم حتى يجازى ؟

يقول البلاغ ، ان الوزارة ارادت التفتيش لتطبق القواعد الصحية ومعرفة سلامة المباني ، فهل مدارسها صحية ؟ وهل يجري التفتيش فيها دائماً ، وتطبق القواعد التي تأمر بها ؟ قواعد علم الصحة من حيث الهواء، والنور، والنظافة، والسعة ، والأثاث ، وساحات اللعب ؟

كلا ! انهم ما ارادوا الاصلاح ، انما ارادوا الاغلاق ، وقد فعلوا مثل هذا في تونس ، والجزائر ، ومراكش ، حتى لا ينتشر التعليم الديني ، ولا تنتشر اللغة العربيـــة ، ولا يزداد وعي الشعب ويقوى شعوره القومي ، وما ارادوا شيئاً آخر .

٤٤ ـ ما كتبته الجرائد عن وزير المعارف

اما وزير المعارف السيد حسني البرازي فاليـــك ما نشرته جريدة الايام بدمشق في ١٣ شباط ١٩٣٥ عنه وكفى .

« نظرت محكمة البداية في حماه في ١٠ شباط يوم الاحد ، بقضية تهريب الحشيش فحكمت على سليمان آغا البرازي ، والد وزير المعارف وولده محمد آغا البرازي وعلى خمسة عشر شخصاً من فلاحي المزرعة ، وردت اسماؤهم في تحقيق الدرك بغرامة قدرها عشرون ليرة سورية ، يدفعها كل واحد منهم . وكان الحكم وجاهياً بحق البعض ، وغيابياً بحق الآخرين .

فأين الذين زعموا ان الحشيش انما هو لمستأجر المزرعة السيد محمد المدني وشريكه محمد عبـدالباقي ؟ وأين الذين برأوا ساحة الشخص الذي تقع عليـه المسؤولية كلها ؟ لو كانت الظروف مواتية لفتح تحقيق واسع . » انتهى

٤٥ ـ احتجاج اولياء الطلاب

اما الاحتجاج الذي رفعه اولياء الاولاد ومعلمو الكتاتيب فقد جاء فيه :

« ان البلاغ الصادر من رئاسة مصلحة المعارف بحلب المذاع على كافـة الكتاتيب القرآنية تراه الامة ضربة كبرى موجهة رأساً الى قرآنهـا المجيد ، ودينها الحنيف لمخالفته القوانين المرعية ، والمنطق المعقول ، من وجوه عديدة .

اولاً : ان البلاغ المذكور القاضي بتخفيض عدد المدارس القرآنية، دون الانجيلية ، والاسرائيلية وغيرها ، قد خالف القوانين ، لأن امة واحدة وتحت نظام واحد وفي وطن واحد ، تعامل طائفة منها دون الباقي من الطوائف أمر بديهي في الخطأ وسوء القصد .

ثانياً : ان الشرط (آ) من البلاغ ، يمنع الكتاتيب المسلمة ان تعلّم اولاداً يتجاوزون السـابعة من العمر ، صريح في الضرب على تعليم القرآن . اولاً ، لان الولد الذي لا يتجاوز السابعة من عمره تابع لمدارس الحضانة تعلمه

طريق الالعاب والتسلية ، كما هو منصوص في مواد التعليم .

ثالثاً : ان الامة اليوم في عصر الرقي ونشر التعليم ، فبينما هي تترقب تنمية المدارس الاهلية التي هي عضو كبير ، وساعد قوي لمدارس الحكومة ، تحضّر الأبناء وتعلمهم ، إذ نرى المعارف تبلغ هذه المدارس المسماة بالكتاتيب بلزوم اغلاقها .

رابعاً : نسأل المعارف ، هل أعدّت لابناء الامة التي تحظر عليها التعلم في الكتاتيب ، مدارس كافية تضم الابناء اليها ، واذا لم تكن قادرة على سد هذه المهمة فكيف تبلغ هذا البلاغ لمدارس ضمت الابناء لحفظهم من ايدي الجهالة ؟ اذاً يقضي هذا البلاغ ، اذا نفذ ، لسوق الابناء الى المدارس الانجيلية ، والاسرائيلية ، او قتلهم في هوة الجهالة ، طالما المعارف عاجزة عن ضمهم بالفعل.

خامساً : لا يخفى ان اساتذة الكتاتيب يربو عددهم على خمسمائة استاذ كل واحد منهم ذو عيال كثيرة ، فمنهم من تعلم ابناؤهم بهذا الشكل يُعدّ ضرباً على نفوسهم وعيالهم ، إذ ليس لهم الا هذه المهمة يعيشون من ورائها .

سادساً : نرى نحن اساتذة الكتاتيب اعطاء المعارف المدارس الانجيلية المبالغ الطائلة من المعونات الخاصة السنوية ، وهي الأقلية ، وتخصيص المدارس الاسلامية بنذر يسير منها ، وامتها الاكثرية الساحقة ، إجحافاً في حقوقنا وتأخراً لمعارفنا .

سابعاً : ان كانت المعارف تبرر عملها هذا ببلاغها بحجة ان الكتاتيب ناقصة في تعليمها ونظامها ، فاحرى بها من ان تبلغها بلاغاً يقضي باغلاقها ، ان تمد لها يد المساعدة ، فتصلح شأنها ، ولو ان المعارف خصصت لكل كتّاب راتب معلم واحد ، لاستطاع ذلك الكتاب ان ينهض نهضة المعارف نفسها .

ثامناً : لما رأت الامة ان هذا البلاغ يجعل ابناءها عرضة للجهالة ، طالما كانت ابناء الكتاتيب تعادل اضعاف ابناء المعارف ، فقد احتج كثير من اصحاب الرأي لدينا على هذا البلاغ ، ورأوا من الضروري ان تعلن المعارف رجوعها

عن هذا البلاغ المضر بسوالحهم .

فنضم نحن صوتنا الى الامة راجين من دائرة المعارف ان تنزل عند الرأي العام ، وصالح الامة . وعلى كل الامر لوليه سيدي .

التواقيع

وماذا فعلت الحكومة ؟

انها [طنشت] وراح رئيس المصلحة ينشر البيانات ويعلن التطمينات تبريراً لبلاغه وتصحيحاً لما اذاعه . ولكن العبرة ليست لما يقوله ، إنما لما يخفي البيان بين سطوره ؟

ولما شعر المندوب بسوء الوقع ، امر بتوقيف مفعول القرار في ٢٢ شباط ١٩٣٥ حرمة المسلمين ودفعاً لشبهاتهم .

فتأمل هذه السياسة التي يشنونها حرباً على المسلمين ويأمرون الموظفين السوريين بتنفيذها ليوغروا الصدور ثم يعودون هم فيوقفونها ، ليظهروا بمظهر المتجرد عن كل غرض والعطف على المسلمين !

٤٦ - قرار وزير المعارف بطرد الطلاب من مدرسة التجهيز بحلب

وفي ١٣ شباط ، اصدر وزير المعارف حسني البرازي قراراً يطرد بموجبه بعضاً من طلاب التجهيز في حلب ، وكان عنوانه « ولكم في القصاص حياة » رقم ٢٦٩ - ٣ :

لما كانت الغاية من المدارس هي تثقيف افكار الناشئة، وبث روح الفضيلة في نفوسهم ، وجعلهم اعضاء مفيدين للامة والبلاد يذودون عنها بالنفس والنفيس متى بلغوا الرشد علماً واخلاقاً ، وحيث لا يمكن حصولهم على هذه المرتبة العالية التي يكونوا « كذا » فيها حماة الوطن الا من شادوا الاستشارة من من هم اعلى منهم بامور الحياة وملماتها ، لذلك وجب ان يكون طلاب المدارس في كل ادوار تحصيلهم مطيعين منقادين للقوانين والانظمة المدرسية ، التي لم تسن

إلا لهذه الغاية النبيلة ، أي لتجعل من الطفل الساذج شاباً عالماً مهذباً متخلقاً باخلاق الرجال العاملين ، متحلياً برداء الفضيلة والرصانة ، ولا يلوي على غير الاجتهاد ، والقيام بالواجب المحتم ، الذي اذا اهمله ، عبث بحقوق وطنه ونفسه وحق امته ، وعلى القائمين على اعادته الى جادة الصواب، وهداية سبيل الرشاد ، اذا رأوا شذوذاً منه .

لذلك وضعت انواع العقوبات ، على كل تلميذ يهمل واجبه ، ولا يدرك اهمية شخصيته في الهيئة الاجتماعية . ولما كان من قصاص الجزاء صلاح الكل ، ولما رأت ادارة المدرسة بهيئتها الادارية والعلمية ، ما طرأ من الخلل في سير التلاميذ وسلوكهم ، في بحر السنة الدراسية الماضية ، وما نزل في بعضهم من العقوبات الادارية ، لاعمال قاموا بها ، تندي جبين العربي المضياف ، والتلميذ المهذب ، والشاب المنور ، ولما رأت ان بعضهم لم يكتف بما حصل ، بل راح يسعى لتوسيع الخرق، ويشاغب بين رفاقه ، ويدعوهم الى عدم العودة الى المدرسة وقد توفق في مسعاه غير المشرّف له ، إذ قضى على رفاقه ان يحرموا من تقديم خوصهم في اوقاتها ، وسبّب اغلاق المدرسة اغلاقاً جزائياً ، مشيناً في سمعتها وبمن انتسب اليها ، وترك المجال للقيل والقال ، ونتج عن ذلك امور لا يرتاح لها صاحب الوجدان .

فللاسباب المتقدمة ، رأت ادارة المدرسة من الحكمة ، بتر كل عضو تعتقد فساده ، لتنقذ بقية الجسم ، وقررت فرض عقوبات تأديبية ، على من حصل لديها قناعة في اشتراكه بذلك الشغب المضر ، على درجات متفاوتة ، تتناسب مع درجة اعماله ، لذا قررت بموافقة المراجع الايجابية على العقوبات الآتية :

السادة : وهبي الحريري من الصف الاول : اخراج « مشجع » . انور حمصاني من الصف الثاني ، اخراج « مشوق ومهيج » ، سامي زين الدين الصف الخامس : اخراج «مشوق ومهيج» ، محمد ابو المواهب الكيالي من الصف الخامس: اخراج «مشوق ومهيج» ، عزت رحال من الصف الخامس : اخراج « مشوق

ومهيج » ، عبدالحي مشهور الصف الاول ، حرمان من دورة تشرين الاول « مشوق للشغب » ، بكري حلاق الصف الاول : حرمان من دورة تشرين الاول « مشوق للشغب » .

وادارة المدرسة تأمل ان تكون هذه العقوبات هي الاخيرة من نوعها ، وان ينصرف الطـــلاب منذ الآن على دروسهم ، مقدرين واجبهم نحو انفسهم وبلادهم .

٤٧ ـ اصحـاب شركة التبغ

وفي ١٩ شباط ١٩٣٥ ، صدر القرار من المفوض السامي ، باعطاء امتياز « حصر التبغ » الى الشركة المؤلفة من اصحاب المعامل الآتية اسماؤهم :

السيد الحاج عثمان الشراباتي «دمشق» والسيد الحاج رشدي السكري «دمشق» والسيد قاصوف «لبنان» ، والسيد صوايا «لبنان» ، وشركة حصر الدخان السابقة « الريجي » ، وبذلك أسدل الستار على هذه المأساة ، التي لم تفد فيها الاحتجاجات ولا الاعتراضات .

ورغم ان الشركة فيها اعضاء سوريون فأكثر اعضاء ادارتها فرنسيون وهم اصحاب السلطة والادارة والتدبير ، والسوريون واللبنانيون ، الذين باعوا معاملهم الى شركة الريجي الجديدة ، اكتفوا بالربح الذي سيأتي لهم من اسهمهم ، واصبحت المصالح المشتركة هي المرجع ، واصبح الانتداب هو المهيمن ، والقضاء الفرنسي هو الحاكم ، لمدة خمسٍ وعشرين سنة ، ومن يعش يرَ العجب !

ومن قبيل التدجيل ، اوعزت الحكومة المحلية التاجية ، الى رؤساء البلديات ، ان تنظم برقيات الى المفوض السامي ، تقديراً لعمله . وهذا ما قالته بلدية دمشق بلسان رئيسها « غالب الزالق » وكان من اعوان الانتداب .

٤٨ ـ برقية غالب الزالق رئيس بلدية دمشق بتأييد مشروع الحصر

بيروت فخامة المفوض السامي

إنّ بلدية دمشق التي تمثل الرأي العـام الدمشقي اصدق تمثيل ترجو من

فخامتكم ان تكونوا لسان حالها لدى وزارة الخارجية في باريس التي توجه انظارها الى المناورات التي قام بها بعض ذوي الاغراض ليحبطوا مشروع الحصر، تلك المناورات التي لا تستند الى اسباب مقبولة ، وكان الباعث اليها رغبة القائمين في جر مغنم ، او تنفيذ مآربهم الشخصية . فالبلاد كلها استقبلت نظام الحصر بارتياح كلي لانه يوافق رغائب السكان ، ويعود على الخزينة العامة بواردات ثابتة .

رئيس بلدية دمشق

٤٩ - برقية فارس الزغبي بتأييد مشروع الحصر

وارسل نائب حوران « فارس الزغبي » بايحاء من رئيس الاستخبارات برقية الى المفوض السامي قال فيها :

باريس - وزارة الخارجية الفرنسية بواسطة فخامة المفوض السامي

نرجو ان تضربوا صفحاً عن الاحتجاجات التي رفعها بعض الاشخاص المغرضين ضد مشروع الحصر الذي تجد فيه البلاد ضالتها المنشودة . فسوريا بحاجة الى موارد ثابتة تمكنها من تحقيق المشاريع الحيوية التي تسير بالبلاد الى الامام . وقد اتضح لنا من دفتر الشروط الذي قررته المفوضية العليا ، ان الحصر يعود على الخزينة العامة بفوائد عميمة ، وقد اعترفت الحكومات السورية المتعاقبة بافضلية نظام الحصر نظراً لفوائده العمومية » .

لنسأله اذا اراد الانصاف والمنطق ، ما هي الاضرار التي وجدتها من نظام الرسم وحرية العمل ؟ وما هي الفائدة التي وجدتها في نظام الحصر واعطائه الى شركة اجنبية ؟ هلا علمت ان تقدير الاثمان حسب دفتر الشروط ونزع الخلافات وتفسير مواد قانون الحصر تعود للمفوضية العليا وفقاً لقرار رقم (١٦) الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥ . وهذا معناه بقاء الانتداب ٢٥ سنة اخرى ؟

هل نسيت ان الاحتكار في حد ذاته مانع للتنافس الصناعي والتوسع الزراعي، والنشاط الاقتصادي ؟ ألم تدر بان اللجنة الدائمة ، وهي المرجع والحكم تحت

امرة المفوض السامي وسلطته ، ومتى كانت تحت سلطته المباشرة، استفاد منها ، وتصرف بها كما تشاء مطامعـــه وسياسته ؟ هل جهلت ان الحصر في الماضي قاومه الشعب ، وحاربه ، ثم جاء نظام البنـدرول ، فكان عملاً من اعمـال الحكومة المحلية ، واليوم بفضل عودة نظـام الحصر ، عاد عملاً من اعمـال الشركة الفرنسية ، التي اصبحت حكومة في حكومة .

هل جهلت ان العبرة في القوانين ليست لموادها ، ولكن لكيفية تنفيذها ومن ينفذها ؟

واخيراً اقول لك ، قاتل الله الجهل ، والاستهانة ، وبئس النفاق والتزلف وفساد الضمير ، إذ لولا ان بليت بها لما جاريت المستعمر في مشروعاته المضرة وأيدته كما اراد .

٥٠ ـ جواب عضو البلدية السيد زكي سكر على برقية رئيسه غالب الزالق

وفي ٢٨ شباط ١٩٣٥ وجه النائب السيد فخري البارودي كتاباً الى السيد زكي سكر عضو البلدية ، يسأله هل ابرق رئيسهم برقيته المعلومة بقرار واطلاع منهم ، وهل يقرونه على ما ورد فيها ؟

فاجابه السيد المومأ اليه بما يلي :

« ان هذه البرقية ليس لها صفة رسمية ، ولا صفة قانونية ، لانها لم تطرح على المجلس للمذاكرة حسب الاصول ، وان صح للرئيس ارسالها فتكون شخصية لا علاقة لاعضاء المجلس بها لكونها مخالفة للاصول ، وتعتبر خرقاً للمادة ٢٢ من القرار ١٦٠ مكرر . ولولا اني قرأتها في الجرائد ، لما كان لي فيها ادنى علم » .

٥١ ـ برقيـة فخري البارودي

اما النائب فخري البارودي ، فقد ارسل الى المفوض البرقية التالية :

« ان رئيس بلدية دمشق ، المعين من قبل حكومة غير مشروعة ، لا

يمثل الا نفسه ، والذين عينوه . البلاد ساحلاً وداخلاً ، استنكرت الحصر ، واظهرت شعورها بالاضراب العام . كل حصر يمنح لأي شخص ، او شركة لا تعترف به الامة ، ولا يدوم الا بدوام القوة ، نحتج على هذه الاساليب البالية ، ونرجو رفع احتجاجنا لوزارة خارجيتكم وجمعية الامم » .

٥٢ ـ بلاغ المفوضية يشرح المواد المعدلة من المشروع

وفي ٢٤ شباط ١٩٣٥ ، صدر بلاغ من المفوضية ، يشرح المواد المعدلة ويبين نية العميد نحو الذين حملوا على نظام الحصر ، ولكنه في هذه المرة تكلم بتواضع وادب لئلا يثير نقداً يمقته ، ولا يرغب في سماعه .

وقد تم له ما اراد ، واصبح على اهبة السفر ، وهذا ما جاء في بلاغه :

« ان لجنة الدرس الموكول اليها فحص العروض المتعلقة باحتكار التبغ والتنباك وفاقاً للمادة ٣٠ من دفتر الشروط ، قد التأمت في ١٩ شباط عند الساعة العاشرة صباحاً ، في مكتب مستشار المفوض السامي للشؤون المالية .

وبما انه لم يتقدم الا عرض واحد ففحصته اللجنة ، وهذا العرض قدمته هيئة مؤلفة من :

١ ـ شركة الدخان اللبنانية السورية

٢ ـ السيد عثمان شرابائي في دمشق

٣ ـ السادة جان قاصوف واخوانه في بيروت

٤ ـ السادة س. صوايا واولاده في بيروت

٥ ـ السيد منيب السكري في دمشق .

وبعد فحص الضمانات المقدمة قررت اللجنة بالاجماع ان تقترح جعل هذه الهيئة صاحبة لامتياز الاحتكار .

ثم التأم مجمع المصالح المشتركة في ١٩ شباط عند الساعة الرابعة بعد الظهر . وبعد ان اطلع على التقرير المقدم بهذا الشأن ، وافق على مقرراته .

وبناءً على ذلك ، اتخذ المفوض السامي ، بتاريخ ١٩ شباط قراراً بقبول اقتراح اصحاب العرض .

وقد ظهرت في اثناء الاسابيع الاخيرة مخاوف تتعلق بتفسير بعض مواد دفتر الشروط فأجرت المفوضية العليا فحص النقاط التي وجهت انظارها اليها فتبين من هذا الدرس انه من الممكن اعطاء التطمينات اللازمة بهذا الصدد فتبادل المفوض السامي وصاحب الامتياز رسائل بهذا المعنى سجل فيها اتفاقهما على تفسير النصوص .

ان المفوض السامي بتسهيله الوصول الى هذا الاتفاق الضروري لتأمين موارد لميزانيات الدول المشمولة بالانتداب ، كان رائده خير العموم ووجوب مراعاة جميع الحقوق المشروعة .

قد تراءى لبعض الشخصيات خطأ ، ان هذا العمل الاصلاحي ، يهدد مصالح وطنية ، او تقاليد محلية ، فرأوا ان يحتجوا على الاحتكار . فالمفوض السامي يقدر حسن النية والاخلاص والصدق حق قدرها ، ولذلك فهو لا يحفظ في قلبه لهؤلاء الشخصيات ادنى حفيظة ، كما انه لا يشك في ان تطبيق النظام الجديد سيبدد بعد الامتحان المخاوف والاوهام ، التي كانت قد تولدت . ، اه

قرار عدد ٣٨ L. R. صادر في ١٩ شباط سنة ١٩٣٥ بتعيين صاحب امتياز احتكار التبغ والتنباك :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناءً على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣

وبناءً على قرار المفوض السامي عدد ٢٧٥ L. R. الصادر في ٢٧ تشرين

الثاني ١٩٣٤

وبناءً على قرار المفوض السامي عدد ١٦ L. R. ، الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥ ودفتر الشروط الملحق به .

وبناءً على محضر اللجنـــة المؤلفة بموجب المـادة ٣٠ من دفتر الشروط المذكور اعلاه .

وفي جلسة مجمع المصالح المشتركة ، قرر ما يلي :

المادة الاولى — قد عينت الهيئة المؤلفة كما يلي ، صاحبة لامتياز احتكار التبغ والتنباك في سوريا ولبنان :

١ ـ شركة الدخان اللبنانية السورية

٢ ـ السيد عثمان شراباتي في دمشق

٣ ـ السادة جان قاصوف واخوانه في بيروت

٤ ـ السادة س. صوايا واولاده في بيروت

٥ ـ السيد منيب السكري في دمشق .

المادة الثانية — امين السر العام مكلف بتنفيذ هذا القرار .

بيروت في ١٩ شباط سنة ١٩٣٥

امين السر العام	المفوض السامي
لاغارد	د. دي مارتيل

٥٣ ـ ترضية العميد الى البطريرك

وترضية للبطريرك الماروني وجواباً على كتابه الذي ارسله الى المفوض السامي ، ابلغته المفوضية العليا بان العميد وافق على الغاء القهار ، والعدول عن احتكار النقل ، والغاء امتيازات الموظفين الفرنسيين المدنيين ، ورجال الجالية

في مستودعات الجيش « الكوبراتيف » ، ومحاربة الخلاعة ، ومنع البغاء المأذون او إبعاده عن قلب المدن الخ .

ثم اعلنت اللجنة الفرعية « للمونوبول » بحسب قرارها التعديلات الآتية على دفتر الشروط :

١ ـ الكتلة صاحبة الامتياز تتألف من اربعة من اصحاب المعامل اللبنانية والسورية تضاف اليهم شركة الدخان اللبنانية السورية .

٢ ـ هذه الكتلة تتعهد بدفع ٢٢ مليون فرنك عائدات سنوية لحكومات الدول المشمولة بالانتداب ، وهـذا المبلغ هو المعدل المقدر لواردات البندرول حالياً ـ ويتوجب دفعه ، سواء ربحت الكتلة صاحبة الامتياز أم لم تربح .

٣ ـ لصاحب الامتياز الحق بفائدة ٥ في المئة من رأس المال الذي يدفعه وبحصته من الارباح الحاصلة بعد مبلغ الـ ٢٢ مليون فرنك ، وهذه الحصة هي ١٥ في المئة من القسم الاول من الارباح ، وتتدنى تدريجاً حتى تنتهي عند حد ٥ في المئة للقسم الاخير .

٤ ـ لا يمكن لصاحب الامتياز ان يستورد من التبغ الاجنبي إلا ما يعادل ٥ في المئة باقصى حد ، وهذا التبغ يكون خاضعاً للرسوم الجمركية المفروضة.

٥ ـ يجب ان يكون ٩٨ في المئة من المستخدمين من رعايا البلاد الواقعة تحت الانتداب .

٦ ـ يتعهد صاحب الامتياز بان يشتري جميـــع حاصلات التبغ المزروع . وتكون الزراعة محددة وفقاً لمقتضى حاجة المستهلكين .

٧ ـ ان اسعار المشترى من الزراع تحددها اللجنة الدائمة للتبغ ، ويوافق عليها المفوض السامي ، الذي يحتفظ ، بعد الاستماع الى الزراع ، بحق التدخل لاجل صيانة مصالحهم .

٨ ـ ان اسعار البيع للجمهور تحددها اللجنة الدائمة للتبغ ، وكذلك تكون خاضعة لموافقة المفوض السامي .

٩ ـ يتعهد صاحب الامتياز بان تضم اليها عدداً من الاختصاصيين لاجل تحسين الزراعة ، ويخصص مكافآت لتشجيع التصدير .

١٠ ـ يجب على صاحب الامتياز ، اذا امكن ، ان يدخل في خدمته العمال الذين يشتغلون الآن في معامل التبغ . اما العمال والمستخدمون الذين لا يستطاع استخدامهم فتدرس اللجنة مسألتهم .

١١ ـ تشترى ادوات اصحاب المعامل وبضائعهم ، وتدرس اللجنة ايضاً ، حالة اصحاب المعامل انفسهم .

٥٤ ـ بـــلاغ العميد عن حسابات الدول المشمولة بالانتـــداب

وفي ٢٢ شباط ١٩٣٥ ، أعقب العميد بلاغه ببلاغ آخر عن الاعتمادات التي فتحت لحساب الدول المشمولة بالانتداب ، من واردات المصالح المشتركة ، يبين فيها جهات الانفاق لتخفيف الضائقة الاقتصادية ، ونحن ننشره بنصه ونعلق عليه بما تمليه علينا المصلحة الوطنية :

يهتم الجمهور كثيراً ، وبخاصة في هـذه الآونة ، وبمناسبة المشادة القائمة حول المونوبول ، والسياسة الجمركية في شؤون المصالح الجمركية . وتعنى الصحف بالبحث في هذه المصالح والواردات التي تدخل اليها ، وفي حصص الحكومات المحلية منها .

وقد وزع قلم المطبوعات في المفوضية ، بلاغاً عن الاموال التي دفعتها السلطة للحكومات المحليـة ، في السنة الفائتة ، من اموال المصالح المشتركة ، وعن الاعتمادات المخصصة لها في هذا العام ، وهذا نص البلاغ ، قال :

١ — من المفيد للرأي العام ، عند الانتقـال من سنة ماليـة الى سنة اخرى ، ان يطلع على اهمية المبالغ المدفوعة في سنة ١٩٣٤ ، وعلى الاعتمادات المفتوحة لسنة ١٩٣٥ ، لتجهيز الاراضي المشمولة بالانتداب تجهيزاً اقتصادياً .

ولذلك قد وُضع فيما يلي جـــدول بالمصاريف والاعتمادات ، يشتمل على مقدارها ، وعلى المشاريع المرصودة لها :

١ ـ المصاريف من هذا النوع التي دفعتها المفوضية العليا ، منذ اول تشرين الاول سنة ١٩٣٣ ، للدول أو لحسابها .

٢ ـ الاعتمادات المفتوحة للغايات نفسها ، في خزينة المصالح المشتركة .

سنة ١٩٣٤ الماليـــة

آ ـ دفع الحصص العائدة للدول من زيادات مداخيل سنة ١٩٣٣ المالية .

ليرات لبنانية سورية	
١٥٠ ٠٠٠	لبنان
١٥٠ ٠٠٠	سوريا
٥٠ ٠٠٠	سنجق الاسكندرونة
٥٠ ٠٠٠	حكومة اللاذقية
٢٥ ٠٠٠	حكومة جبل الدروز
٤٢٥ ٠٠٠	
١١٦ ٤٣٥	ب ـ اشغال تتعلق بالطريق
	طريق بيروت الناقورة . طريق دمشق بغداد
٨٠٨ ٤٢٣	ج ـ السكك الحديدية
	سكة حديد تل زيوان الى الحدود العراقية . درس كهربة خط بيروت دمشق الخ .
١٥ ٨٨٧	د ـ الطيران
	إعداد مطـار دمشق
١١٤ ٥٨١	هـ ـ اشغـال مائيـــة
	سد بحيرة حمص وجر مياه صلخد ودروس مائية الخ .
١ ٤٨٠ ٣٢٦	

١٤٨٠٣٢٦	ما قبله
١٤٦٤٧٧	و ـ سلفات لبلدية بيروت . إنهاء شبكة المجارير . وإرجاع « مسرب فوش » للمدينة
١٦٤٩٣٢	ز ـ سلفات لبلديات مختلفة في لبنان لاشغال تتعلق بها
١٨٢٥٠	ح ـ اشغال حفريات اثرية جبيل وتدمر الخ .
١١٤٢٤	ط ـ بناء مؤسسات للعلم والاسعاف .
١٨٢١٤٠٩	مجموع المبالغ المدفوعة

اعتمادات مفتوحة في سنة ١٩٣٥ الماليـــة

آ ـ لبنان

٦٥٠٠٠	يدفع للخزينة المحلية رصيد حصتها من حساب سنة ١٩٣٤ المالية
٥٠٠٠٠٠	اشغال توسيع مرفأ بيروت
٦٧٠٠٠٠	اشغال تتعلق بالطرق طريق بيروت ـ طرابلس ـ عريضة ودمشق وبيروت وبيروت ناقورة
١٥٠٠٠٠	ري البقاع من مياه بحيرة اليمونة
٧٥٠٠٠	الطيران ـ إعداد مطارات
٣٥٠٠٠	انهاء متحف بيروت
٢٣٠٠٠	انشاء مؤسسات للعلم والاسعاف العام
٢٥٠٠٠	انشاء ابنية ادارية
١٥٤٣٠٠٠	

ب ـ سوريا

٥٠ ٠٠٠	يدفع للخزينة المحلية رصيد حصتها من زيادات حساب سنة ١٩٣٤ المالية
٤٥٠ ٠٠٠	إنهاء سكة حديد تل زيوان الى الحدود العراقية
١١٠ ٠٠٠	اشغال تتعلق بالطرق
	طريق دمشق ـ بغداد . طريق جسر الشغور ـ انطاكية . وطريق قنيطرة ـ ازرع
٥٦٢ ٢٥٠	اشغال مائية
	اشغال ري وتنقيب عن مياه وتنظيف آبار وحفر آبار وإعداد ينابيع وتنظيف أقنية قديمة « مجارات » وتجفيف مستنقعات الخ.
٥٠ ٠٠٠	إعداد ملاحات « جبول »
١٥ ٠٠٠	ضم الاراضي
٥٠ ٠٠٠	الطيران ـ إعداد مطارات في دمشق وحلب
٣٠ ٠٠٠	إعداد متحف دمشق الاثري
١٢٤ ٧٠٠	انشاء مؤسسات للعلم والاسعاف العام ، لمدرسة دمشق دار توليد لمدرسة الطب دار البرص ـ محاجر صحية
١٠ ٠٠٠	انشاء ابنية ادارية
١ ٤٥١ ٩٥٠	المجموع

ج ـ سنجق الاسكندرونة

٢٥ ٠٠٠	يدفع للخزينة المحلية حصتها من زيادات حساب سنة ١٩٣٤ المالية
٥٠ ٠٠٠	تمديد شبكة نقل القوة الكهربائية في السنجق
٧٥ ٠٠٠	المجموع

د ـ حكومة اللاذقيـــة

٣٥٠٠٠	تدفع للخزينة المحلية حصتها من زيادات حساب سنة ١٩٣٤ المالية
٥٠٠٠٠	انهاء طريق اللاذقية ـ الاردو
٨٥٠٠٠	المجموع

هـ ـ حكومة جبل الدروز

١٥٠٠٠	تدفع للخزينة المحلية حصتها من زيادات حساب سنة ١٩٣٤ المالية
٢٥٠٠٠	اشغال مائية في جبل الدروز
٤٠٠٠٠	المجموع

ليرة لبنانية سورية

٣٢٠٤٩٥٠	مجموع عام للمصاريف الملحوظة لسنة ١٩٣٥

٥٥ ـ مناقشة بلاغ العميد

لنلاحظ ان العميد صدَّر بيـانه «بان الجمهور اصبح يهتم كثيراً بالمصالح المشتركة ، وكذا الصحافة المحلية ، وانه يبحث في حصص الحكومات من وارد تلك المصالح» ، وعليه استنسب هو نشر هذه الارقام ، تطميناً وتبريراً لتصرف المفوضية بالواردات .

اذاً لولا الاهتمام لما نشر ! لكن لماذا لم ينشر إلا هذا الجزء من المصاريف وسكت عن مصاريف اخرى يجب ان يطلع عليهـا الجمهور ، ليعلم أين تذهب امواله ، وما هو مصيرها ؟

ولنلاحظ ان واردات المصـالح المشتركة تبلغ تسعة ملايين ليرة سورية ، تنفقها المفوضية ، دون ان يكون للأمة رأي فيها .

فهل هذا من مقتضيات الانتداب ؟ والى متى يدوم هذا التصرف الكيفي ؟

والذي يتبين لنا من مطالعة الجدول المنشور ، ان النفقات لا تنفق عادلة حسب نفوس كل دولة واستهلاكها . فالبعض نصيبه اكثر مما يستحق ، والبعض نصيبه أقل ، فلماذا هذا التفضيل ؟

ان المبالغ المخصصة لسنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٥ هي « ٣٢٠٤٩٥٠ » ليرة سورية ، منها « ٨٠٨٤٢٣ » ليرة سورية للسكك الحديدية في سنة ١٩٣٤ و « ٤٥٠٠٠٠ » ليرة سورية تنفق في سنة ١٩٣٥ ، أي ما يعادل الـ « ١٢٥٨٠٠٠ » ليرة سورية انفقت في تمديدات « تل زيوان » .

فلماذا تصرف هذه المبالغ على مشروع يعود نفعه لشركة اجنبية ، وما هي فائدة البلاد منه ؟

ثم انه اعطى نصف مليون ليرة سورية لتنفق في مشروع توسيع مرفأ بيروت ، ومرفأ بيروت تستثمره شركة فرنسية . فما الذي يفيدنا من توسيعه ؟ وما هي الضرورات الملحة لمثل هذين المشروعين ، والبلاد تتطلب مشاريع للري وتنظيم الزراعة ، وترقية الفلاحة ، وإقامة المصانع ، وتنشيط الصناعات المحلية اليدوية .

انه منح مصلحة الطيران « ١٥٨٨٧ » ليرة سورية في سنة ١٩٣٤ و « ٥٠٠٠٠٠ » ليرة سورية في سنة ١٩٣٥ ، أي انه اعطى لهذه المصلحة ، التي تديرها شركة فرنسية ايضاً ، ويدير قسماً منها الجيش الفرنسي « ٦٥٨٨٧ » ، فما الذي استفادت منه البلاد ، اذا كان وارد هذه المشاريع لا يعود منه ربح لخزانة الدولة ؟

هذا بعض ما نقوله كملاحظات على هذا الجدول الذي حوى « تمويذة المفوضية » وما تبقى يحتاج الى مباحث تتناول ، كيفية الصرف ، ومن يقوم بالصرف ، وهل هنالك من فائدة تربحها خزانة الدولة ، ويربحها الشعب ، أو انها جميعها لمصلحة الشركات ذوات الامتياز ، ولأشخاص مقربين .

٥٦ ـ ما كتبته الاحرار عن توسيع المرفأ

والى القارىء تعليقاً على بلاغ المفوضية . اذكر ما كتبته جريدة « النهار » في بيروت في عدديها ٤٥٨ و٤٥٩ ، وهو يتعلق بتوسيع المرفأ وعلاقته بالسياسة الجمركية :

« قد ورد في الفقرة الثانية من الاعتمادات المفتوحة لسنة ١٩٣٥ المالية اعتماد بمبلغ خمسمائة الف ليرة لاشغال توسيع مرفأ بيروت . وهذا الاعتماد ، على ما نعتقد ، هو الدفعة الثانية المخصصة لهذا المشروع ، لان اشغال توسيع المرفأ قامت على قدم وساق في سنة ١٩٣٤ ، وأنفق عليها مبلغ لا يستهان به .

فهل انفقت الشركة على اشغال السنة الماضية ، من الحصة المفروضة عليها للتوسيع ، أم كان الانفاق من اموال المصالح المشتركة ؟

سواء أكان هذا أم ذاك ، فنحن أمام اعتماد قدره نصف مليون ليرة ، يراد انفاقه من اموالنا في سنة ١٩٣٥ على توسيع المرفأ .

فهل نحن ملزمون بانفاق هذا المبلغ الضخم على توسيع مرفأ تستثمره شركة خاصة ؟ وهل يجب علينا ان نحمل نحن نفقات التوسيع ، أم يجب على الشركة ان تؤدي هذه النفقات ؟

ان الشركة في الاصل ملزمة بتوسيع المرفأ ، فهي التي نالت الامتياز بانشائه ، وهي التي تستثمره ، وتقبض رسوم البواخر التي تدخله ، ورسوم الرصيف على البضائع التي تفرغ فيه . فمن الحق ان تؤدي هي نفقات توسيعه ، كما أدّت نفقات انشائه ، بما انها صاحبة امتياز المرفأ ، وولية امره .

ولكن المفوضية تريد توسيع المرفأ ، حتى لا يكون أقل اتساعاً من مرفأ حيفا . والشركة لا تريد ان تجازف باموالها للتوسيع .

فما العمل اذن ؟

قررت المفوضية ان تدفع القسم الاكبر من نفقات التوسيع ، وان تفرض على الشركة تأدية القسم الباقي ، وسمحت لها في الوقت نفسه ان تستوفي رسماً

اضافياً من المسافرين لتسديد ما يصيبها من النفقات ، أي ان الشركة لا تدفع من صندوقها شيئاً ، بل يحمل نفقات التوسيع صندوق المصالح المشتركة ، وجيوب المسافرين ، وهذه نعمة للشركة لم تحلم بمثلها من قبل ، لانها توسع منطقة استثمارها ، دون ان تدفع للتوسيع شيئاً من مالها .

واذا قيل ان نفقات التوسيع ستسترد من ثمن الاراضي التي يوجدها طمر البحر ، قلنا ان ثمن الاراضي المطمورة ، سيخرج من جيوبنا ايضاً ، فنحن ندفع نفقات التوسيع لنوجد الاراضي المطمورة ، ونحن نشتري هذه الاراضي ـ اذا أبقت الازمة معنا ما نشتري به ـ وذلك في سبيل توسيع المرفأ .

فهل تستفيد البلاد من توسيع المرفأ ؟

لا شك ان المرفأ الكبير اكثر فائدة من المرفأ الصغير . ولكن هل تستفيد البلاد اليوم من المرفأ الموجود ، وهو صغير ، كل الفائدة التي يمكن ان يعطيها ؟ وهل ضاقت مياهه بالبواخر القادمة من مشارق الارض ومغاربها لتفريغ البضائع فيه ؟

كلا ، لان الرسوم الجمركية الفادحة تحول دون استيراد البضائع ، كما ان اشتداد الازمة الناتجة عن زيادة الرسوم ، يحول دون التصدير .

والبواخر لا تزور المرفأ لتتمتع بجمال الطبيعة ، بل لنقل البضائع والمحاصيل . وهي الآن أقل من ان يضيق بها المرفأ الحالي .

فماذا نستفيد من توسيعه ، اذا ظلت السياسة الجمركية على حالها ، واذا ظل عدد البواخر التي ترتاده قليلاً ؟

ان توسيع المرفأ لا يفيد الا اذا رافقه تغيير السياسة الجمركية من اساسها ، ووضع برنامج للتبادل الاقتصادي يوجد في البلاد رواجاً يزيد معه توريد البضائع واستيراد المحاصيل ، فيزداد الطلب عندئذ على البواخر ، ونجد لها في المرفأ الكبير متسعاً يبرر توسيعه .

فعسى ان يكون في نية أولي الأمر تبديل سياسة الجمرك ، مع تبديل مساحة المرفأ ليتم الغرض المقصود .

٥٧ ـ اعتراض لجنة الدفاع عن الاوقاف الى المفوض السامي

وفي ١٧ شباط سنة ١٩٣٥ ، ارسلت لجنة الدفاع عن الاوقاف الاعتراض الآتي بخصوص السكة الحديدية الحجازية واستثمارها من قبل الفرنسيين بخصوص تدخل المفوضين الساميين في شؤون الاوقاف الاسلامية :

فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان بيروت

ان مؤتمر الاوقاف والمصالح الاسلامية المؤلف من وفود المدن السورية ساحلاً وداخلاً والمجتمع في حلب بتاريخ ٥ ـ ٨ جمادى الاخرة ١٣٥٣ و١٤-١٧ ايلول ١٩٣٤ ، لدى دراسته لقرارات المفوضية العليا التشريعية في الاوقاف الاسلامية ، الصادرة منها من اول الاحتلال الفرنسي حتى الآن ، ولدى تتبعاته للتصرفات الادارية الجارية فيها من تشكيلات وتعيينات ، ظهر ان اكثر هذه القرارات كانت مصادمة رأساً لاحكام الشريعة الاسلامية ، فضلاً عن انها ليست من صلاحية المفوضية ، بل من صلاحية الامة الاسلامية ، كما ان كل تلك التشكيلات والتعيينات كانت مخالفة لقواعد الطائفية الدينية من جهة اخرى كما كانت غير موافقة لمصلحة المسلمين في اوقافهم .

كان اول ما اصدرته المفوضية العليا من تلك القرارات ، القرار رقم ٧٥٣ الصادر في ١٢ آذار ١٩٢١ ، الموقع من المسيو روبير دوكه ، والمتعلق بتأليف المرجع الاعلى للاوقاف الاسلامية ، المسمى بالمراقبة العامة للاوقاف .

فقد جاء في المادة الثانية منه ، ان هذه المراقبة هي اسلامية محضة ، وتابعة رأساً الى القوميسير الملي ، فكان ذلك اول تدخل في شؤون المسلمين الوقفية الدينية ، بما فيها من املاك المعابد والادارة الطائفية الدينية والامكنة المقدسة ، التي هي ذات عصبة طبيعية وقانونية دولية ، وفقاً للمادة التاسعة من تصريح لندرة القائلة : تمنع الدولة المنتدبة عن كل تدخل ادارة المجالس التي تدير املاك

المعابد ، وفي ادارة الطوائف الدينية ، والامكنة المقدسة ، للديانات المختلفة ، ان عصمتها مضمونة ضماناً خاصاً .

ثم صدرت قرارات اخرى منها القرار رقم ٨٠ الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٦ الموقع من المفوض السامي دي جوفنيل ، تناولت فيه المفوضية ، صراحة ومباشرة ، احكاماً تشريعية ، في شؤون الاوقاف ، تصادم الاحكام الاسلامية ، فكان ذلك تدخلاً فوق التدخل في الادارة المضمونة عصمتها ، بموجب تصريح لندرة ، كما جاء في المادتين الرابعة والخامسة من هـــذا القرار ، حيث حصل الاستبدال اجبارياً على بعض الاوقاف ، وهو مخالف للاحكام الاسلامية .

وان اغرب الغرائب في هـذا القرار ، ما يؤيد صراحة ان قرارت الاستبدال الصادرة من المفوضية العليا ، تؤدي الى القضاء على الاوقاف الاسلامية خاصة ، بطريقة يجب ان يتجنبها التشريع والمشرعون ، هو ان المادة ١٣ من القرار ذي الرقم ٨٠ المذكور ، تنص في احدى فقراتها ، على ان العقـار المستبدل ، إن كان من الاوقاف الاسلاميـة المضبوطة تحت يد دائرة الاوقاف فان بدله تسري عليه احكام الميزانية ، بان يودع في مصارف البلدة ، في حين ان هذا البدل هو بدل عين الوقف ، وعين الوقف لا يجيز الشرع الاسلامي توزيعها ، وان كان العقـار المستبدل من الاوقاف الملحقة ، فان نصف البدل تشترى به عقارات عوضاً عن العقـــار المستبدل ، والنصف الآخر يودع في مصارف البلدة .

أما إن كان العقار المستبدل عائداً الى وقف من اوقاف الطوائف الاخرى غير الاسلامية من مسيحية وغيرها ، فان بدل الاستبدال ، يجب ان يشترى به جميعه عقارات ، عوضاً عن العقار المستبدل ، حفظاً لأصل الوقف .

فهل بعد هـذا التفريق ، بين الوقف الاسلامي وغيره ، ما يحتـاج الى برهان ، على أنّ تصرف المفوضية بأوقاف المسلمين ، هو تصرف غير مشروع .

ومثل ذلك القرار رقم ٣٥ الصادر اخيراً في ٣ شبـاط ١٩٣٤ ، الموقع

من المفوض السامي المسيو دي مارتيل ، وقد جاء في المادة الثالثة منه : ان بدلات الاستبدال يمكن توزيعها بين المرتزقة . وهذه ايضاً مخالفة الاحكام الدينية .

ومن تلك القرارات ، القرار الصادر بضبط الخط الحديدي الحجازي ، الموقوف شرعياً ، لتسليمه لشركة دمشق وتمديداتها ، وكذلك الاوامر القاضية بمنع دوائر الاوقاف من ان ترسل الى الحرمين الشريفين ، في مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، ريع الاوقاف الموقوفة عليهما ، فكل ذلك مخالف ايضاً لاحكام الشريعة الاسلامية ، ومصادم لشروط الواقفين .

أما التشكيلات الادارية والتعيينات المخالفة ايضاً لتصريح لندرة ، فهي ماثلة للعيان وتظهر بوضوح في تعيين المراقب العام ، حيث جاء في المادة ٢٤ من القرار ٧٥٣ :

ان المراقب العام يعين ويفصل بقرار من المفوض السامي .

فأي تدخل في الادارة الدينية اعظم من هذا التدخل الممنوع .

وآخر المخالفات المرسوم ذي الرقم ٢٧ المؤرخ في ١٦ مايس ١٩٣٤ القاضي بان يعين اعضاء مجالس الاوقاف تعييناً ، في حين ان المادة ١١٤ من الدستور السوري المنشور تصرح بان الاوقاف الاسلامية « طائفية محضة تدار شؤونها من قبل مجالس ينتخبها المسلمون » . فابدال الانتخاب بالتعيين ، واعتبار الاوقاف مؤسسة حكومية بدلاً من اعتبارها مؤسسة طائفية ، هو مخالفة تجاوزت حدود الحقوق الطائفية ، والاحكام القانونية .

فمما تقدم كله ، يظهر بكل وضوح ، خروج المفوضية عن صلاحيتها ، واستلامها صلاحية دينية اسلامية ، في التشريع والادارة ، وتسليمها للحكومة حقوقاً طائفية ، لا يجوز بحال من الاحوال اعتبارها حكومية .

ولما كان المسلمون مكلفين ديناً ، عملاً بالقرآن الكريم ، ان لا يطيعوا في شؤونهم الدينية ، الا اولي الامر منهم .

ولما كانت الاوقاف من الشؤون الدينية البحتة ، وكان المفوض السامي ليست له هذه الصفة .

لذلك كله فليعذرنا فخامته اذا قلنا له ، بان المسلمين لا يستطيعون دينياً ، ان يعتبروا احكامه التشريعية في شؤون اوقافهم قابلة للاطاعة والتنفيذ ، كما انهم يصرحون بملء الحق ، بانهم لا يتعرفون على شيء مما بت أو سيبت باوقافهم منذ عهد الاحتلال ، بموجب هذه القرارات المخالفة للشريعة الاسلامية والاحكام الدستورية والمعاهدات الدولية ، ويطلبون تسليم الاوقاف الاسلامية ، بما فيها من الخط الحديدي الحجازي الى الامة الاسلامية ، صاحبة الحق ، والغاء تلك القرارات الصادرة في اوقافهم ، ويعتبرون المفوضية العليا مسؤولة وضامنة كل عطل وضرر لحق بالاوقاف الاسلامية من جراء ذلك .

فلذا يرفع المؤتمر باسم المسلمين ، الى المفوض السامي ، بالاضافة الى مقامه هذا القرار ، راجياً رفعه ايضاً الى عصبة الامم ، ووزارة الخارجية الفرنسية ، ومجلس الشورى ، ومجلس النواب الفرنسي .

نرفع هذا القرار المدرج أعلاه ، لفخامة المفوض السامي في سوريا ولبنان بالاضافة لمقامه ، بواسطة الكاتب العدل بحلب المحترم .

في ١٧ شباط عام ١٩٣٥

التواقيع : احمد منير الوفائي ، مصطفى الزرقا ، سعدالدين الجابري ، عبدالغفور المسوتي ، ناظم القدسي ، احمد سراج الدين الترمانيني ، عبدالقادر السرميني .

ولم تكن الشكوى خاصة بلجنة الدفاع عن الاوقاف ، ولا بمؤتمر الاوقاف ، ولكن فيها لبنان ايضاً ، فقد رفع اهلوه سنة ١٩٣٣ ، عريضة مفصّلة يطلبون الانضمام الى الوحدة السورية ، وتسليم الاوقاف الى المسلمين ، وهذه عريضتهم تناسب ما نشرناه عن اوقاف سوريا . والملحوظ انها ارسلت ايضاً الى لجنة الانتدابات .

٥٨ - عريضة مؤتمر اهل الساحل بالانضمام الى الوحدة السورية ، وتسليم الاوقاف الاسلامية

يا فخامة العميد

نحن الموقعين على هذه العريضة من سكان مدينة بيروت ومدينة طرابلس وملحقاتهما ، ومدينتي صيدا وصور ، وجبل عامل وملحقاتها ، الممثلين لاكثرية ارباب الاملاك والتجارة والصناعة في البلاد المذكورة ، المضمومة الى لبنان القديم ، على غير ارادة منها ، نتشرف بان نقدم لفخامتكم عريضتنا هذه ، لنطلعكم على الوضع الشاذ الذي وجدنا فيه ، منذ الاحتلال الى اليوم ، ولنبسط لكم شكوانا من الامور ، التي لا تتفق مع مصالحنا ورغائبنا في شيء ، ولا يمكننا السكوت عنها بوجه من الوجوه .

يا فخامة العميد ، لقد سبق وقدمنا لاسلافكم ، في مناسبات عديدة ، عرائض واحتجاجات ، أعربنا في كل منها ، عن عدم رضانا عن ضم بلادنا الى جبل لبنان القديم ، ورفعنا مرات عديدة ، لحكومة فرنسا الفخيمة ، والى جمعية الامم مطالبنا ، وباننا نحرص جداً ، على ان تكون ضمن الوحدة السورية العامة ، التي لا حياة لبلادنا بدونها ، كما ان مندوبينا في المجلس النيابي اللبناني ، سنة ١٩٢٦ - يوم سن الدستور اللبناني - احتجوا رسمياً على إلحاقنا بلبنان القديم ، وتسجل احتجاجهم في ضبط الجلسات ، ووقعه منهم حضرات عمر بك الداعوق وعمر بك بيهم « مندوبا بيروت » والامير خالد الشهابي « مندوب حاصبيا وراشيا » وصبحي بك حيدر « مندوب بعلبك والبقاع » وخيرالدين بك عدرا « مندوب طرابلس » . وكذلك ما فتئت معظم جمعياتنا ، في الوطن والمهجر ، وصحافتنا ونقاباتنا ، تحتج على هذا الالحاق ، وتطالب بالوحدة السورية العامة ، وقد قدمت طلباتها رسمياً ، الى المجلس النيابي اللبناني ، معربة عن امانيها ، مستنكرة التجزئة ، رافضة قبول الوضع الحاضر .

وفي حزيران سنة ١٩٢٨ ، عقد في دمشق مؤتمر عام ، اشترك فيه كثيرون من ذوي الرأي والمكانة في البلاد الملحقة بلبنان ، ومن جملتهم نواب الساحل

في المجلس النيابي اللبناني ، وقرروا بالاجماع الاحتجاج على تجزئة البلاد ، وعلى إلحاق قسم من البلاد السورية بلبنان القديم ، ورفعوا يومئذ مقرراتهم رسمياً ، الى مندوب حكومة فرنسا في دمشق ، بواسطة رئيس الحكومة السورية .

فالآن ، يا فخامة العميد ، جئنا نقدم لكم هذه العريضة ، لنطلعكم على حقيقة رغباتنا ، ونرفع لكم شكاوينا ، بمناسبة تولي فخامتكم منصب العميد السامي على بلادنا ، وعزمكم على إحداث اوضاع جديدة ، راجين من فخامتكم إحلال قضيتنا في نظركم المحل العادل ، وإجابة مطالبنا المبنية على الحق والانصاف ، تحقيقاً للمبدإ الشريف الذي تعتنقه فرنسا الفخيمة ، والذي تريده ان يكون مبدأ عاماً لجميع الامم في العالم .

ان شكوانا يا فخامة العميد تتلخص في ما يلي :

اولاً — ان سوريا كما تعلمون ، بلاد صغيرة ، لا يتجاوز عدد نفوسها الثلاثة ملايين من الانفس ، وقد اصبحت في الوقت الحاضر ، ذات ثروة ضئيلة نظراً لما توالى عليها في السنوات الخمس عشرة الاخيرة من نكبات ، وما بليت به من مصائب ، فبارت تجارتها ، واضمحلت زراعتها ، وتلاشت صناعتها .

فتجزئتها ، وتقسيمها الى دويلات متعددة ، يحمّلها من النفقات ارقاماً ضخمة لا نسبة قط بينها وبين ثروتها ومقدرتها الاقتصادية ، وقد بلغت هذه النفقات احياناً مع مصاريف المصالح المشتركة ، ما يقرب من الخمسة وثلاثين مليون ليرة سورية ، في حين ان هذه البلاد نفسها ، لم تكن لتزيد نفقاتها قبل الحرب — يوم كانت ادارتها موحدة — عن المليون ليرة ذهبية .

فهذا التقسيم القاضي باستمرار النفقات على هذه الضخامة ، يسير بالبلاد حتماً الى الخراب .

ثانياً — ان بلادنا التي نتكلم باسمها ، اي البلاد المضمومة الى لبنان القديم ، لم تعد سوى منطقة استثمار للبنان الصغير ، بدليل الارقام الناطقة .

ان ٨٢ بالمائة من واردات خزينة جمهورية لبنان اليوم تجبى من البلاد الملحقة بلبنان القديم ، وفوق ذلك فان ١٨ بالمائة الباقية لا تجبى من لبنان الصغير وحده ، بل يشترك بها ابناء البلاد الملحقة ، الذين لهم املاك واسعة ومصالح في قرى لبنان الصغير ومصايفه . مع ذلك فان ٨٠ بالمائة من مصارفات حكومة الجمهورية المذكورة تنفق على لبنان القديم وابنائه بصفة رواتب وإصلاح طرقات وتشجيع اصطياف ، واعانة بلديات ومدارس ومستشفيات الخ .. وهذه الارقام هي الارقام الرسمية التي تذيعها حكومة الجمهورية اللبنانية ، وتنشرها في كل عام .

ثالثاً — رغماً عن أن ابناء البلاد المضمومة الى جبل لبنان هم الذين يدفعون ٨٢ في المئة من الضرائب كما ذكر ، فان الادارة الفعلية لمقدرات الجمهورية اللبنانية ، والمناصب العالية ، اصبحت في يد ابناء لبنان القديم ، بقطع النظر عن مبادئ العدل والمساواة ، وعن نصوص الدستور اللبناني نفسه .

فالدستور المذكور ينص صراحة على التعيين الطائفي ، فاذا حققتم في جداول موظفي الجمهورية اللبنانية ، لوجدتم ان معظم هؤلاء ، هم من ابناء لبنان القديم ، وبالاخص في الوظائف العالية ، ولا تجدون من ابناء البلاد الملحقة ، ولا من طائفة من الطوائف الا افراداً قلائل ، وحتى بعض هؤلاء الافراد انفسهم ، قلما يتمتعون بثقة تامة من طوائفهم ، أو غير طوائفهم .

واذا رجعتم ، يا فخامة العميد ، الى الاحصاء الاخير ، لثبت لديكم ، ان الاكثرية الساحقة ، هي من ابناء بلادنا نحن ، التي ضمت الى لبنان ، على الرغم منها ، فهذا الاجحاف الجائر ، وعدم المساواة في توزيع الحقوق المشروعة ، وسلب الحريات السياسية ، يزيد نفورنا من هذا الوضع الشاذ ، وعدم إمكان الامتزاج معه بشكل من الاشكال ، ويجعلنا ان لا نرضى بحالة يترتب معها علينا دفع معظم الضرائب والاموال ، لينعم بها ابناء لبنان القديم واشياعهم .

رابعاً — ان الحكومة اللبنانية ، على ما يظهر ، لا همّ لها الا توسيع نطاق الضرائب ، وخلق الابواب لصرفها على موظفيها ومحاسيبها ، غير حافلة

بالازمة الاقتصادية القاتلة ، النازلة في البلاد ، والمنهكة لموارد رزقها ، غير شاعرة بالفقر الشامل ، غير ملتفتة الى واجبها الاول ، من ايجاد توازن بين الدخل والخرج ، ووجوب الاهتمام باحداث المشاريع الزراعية والصناعية ، وتنمية موارد البلاد الاقتصادية الخ .. حالة طالما ضجت منها العامة قبل الخاصة ، ولم يعد بمقدور أحد السكوت عنها ، أو الصبر عليها .

خامساً - ان الطائفة المحمدية تشكل نصف سكان الجمهورية اللبنانية ، مع ذلك هي عنوة عن جميع الطوائف مغصوبة على امرها ، في صميم تقاليدها وتشكيلاتها الدينية ، تجبر اجباراً ان تقبل وتقر بأوضاع تفرض عليها فرضاً في ذلك من قبل السلطة الحاكمة ، فجميع الطوائف تتصرف بأوقافها واحوالها الشخصية ومحاكمها الشرعية ، وتعيين رؤسائها الروحيين ، تصرفاً حراً طليقاً ، الا الطائفة الاسلامية ، فانها محرومة من ذلك ، رغماً عن استنكارها الامر بشدة وتوالي صرخاتنا من حرمانها ، هذا الحق المشروع ، واستئثار السلطة بادارة اوقافها ، وتعيين قضاتها الشرعيين ومفتيها ، حتى اصغر موظف في ادارتها الدينية .

فهذه الحال عدا عن انها مخالفة صراحة لشريعتها الاسلامية فهي مناقضة تماماً لما تعامل به بقية الطوائف من هذه الناحية . فكأن هذه المعاملة اذن مقصودة ، لتحدي الطائفة الاسلامية ، لغير ما سبب معقول ، وحسب فخامتكم - كي تقدّروا مدى تألم المسلمين من هذه الحالة الشاذة - أن تتصوّروا ان الطائفة الاسلامية تريد ان تتدخل في شؤون تعيين مطران أو بطريرك لاحدى الطوائف المسيحية .

لذا ترون ان الطائفة الاسلامية متحملة اكثر مما ينتظر من احد الصبر عليه، مع العلم ان ذلك لن يؤثر على عزيمتها بشيء ، بل يزيدها تمسكاً بحقها، وكرهاً للادارة الحالية ، وانها تطالب دوماً بحقوقها في الطرق المشروعة .

سادساً — ان قبض السلطة على ادارة الجمارك العامة ومواردها ، التي هي أهم موارد البلاد الاساسية ، والتصرف بها كما تريد السلطة ، أدّى الى قتل

التجارة والصناعة ، وعرقلة الاسباب المؤدية للانتعاش الاقتصادي ، وعملت بطريقة غير مباشرة ، على تنمية موارد البلاد المجاورة كفلسطين ، وجعلت التجارة تتحول الى تلك البلاد ، فتحرم بلادنا من مواردها الرئيسية .

فسوريا ، يا فخامة العميد ، كانت قبل الحرب ، مالكة زمام التجارة ، في سائر بلدان الشرق الادنى ، المنسلخة عن تركيا ، ومتفوقة عليها في ازدهارها ونموها ، أما الآن وعلى هذه الخطة الحاضرة ، فالبلاد سائرة من سيء الى اسوأ.

سابعاً — ان حماية الشركات الاجنبية وتشجيعها على التمادي في مطامعها ، التي لا حد لها ، وبالتالي التعويض عليها من اموالنا عما تدعيه من الخسائر ، كل هذا ، يا فخامة العميد ، زاد في الضيق النازل بالبلاد ، وعمل على ان تضج البلاد من اقصاها الى اقصاها ، من هذه الشواذات ، وهذا الارهاق .

ثامناً — قد يجوز ان تكونوا ، يا فخامة العميد ، مخدوعين بآراء واقوال بعض من يتشرفون بمقابلتكم من اهل البلاد ، وترون تناقضاً بيننا وبينهم ، إذ انهم يصورون لكم ان البلاد هي بنعيم من العيش ورغد عميم ، وانها تدار بعدالة ومساواة ، مع ان بحثاً سطحياً ، وتحقيقاً بسيطاً من فخامتكم ، في الحالة العامة ، يكشف لكم حقيقة الامور كما هي ، ويقنعكم لماذا اراد هؤلاء ان يخدعوا فخامتكم بما تقولوه ، ولماذا يأنف اهل البلاد ان يولوا ثقتهم وتمثيلهم اشخاصاً كهؤلاء ، وكما لا يخفاكم ان هؤلاء موجودون في كل زمان ومكان ، تبتلي بهم امم واوطانهم .

تاسعاً — ان الضغط على الحرية الفكرية عامة ، والصحفية خاصة ، وارهاق احرار البلاد ، وتشتيتهم عن مواطنهم ، وعدم السماح لهم بالعودة اليها لا يقصد منه سوى الحيلولة دون وصول الحقيقة الى مسامعكم وايجادها سداً منيعاً بينكم وبين احرار البلاد ، المتشبعة نفوسهم بمبادىء ابناء الثورة الفرنسية لكي لا يكون هناك تفاهم نزيه بينكم وبين البلاد ، ولا حلول تطمئن لها النفوس وتحفظ بها مصالح الجميع .

فبناءً على ما ذكر ، يا فخامة العميد ، وتجاه الاحوال التي استفحل امرها، والتي يضيق نطاق عريضتنا هذه عن ايراد الامثال عليها ، جئنا بهذه العريضة معلنين ان رضوخ مواطنينا للوضع الحاضر ، لم يكن عن رضى واختيار ، وان ما عانوه من الاختبارات في الخمس عشرة سنة الاخيرة ، من ضروب الحكم ما بين مباشر واستشاري ونيابي وفردي ، جعلهم يتألمون ، ويفقدون كل ثقة في نجاح هذه التجارب ، ويتطلعون بقلق شديد الى مستقبلهم ، وان كنتم في ريب مما نقول ، فما عليكم الا ان تقوموا باستفتاء عام نزيه حر ، لتنجلي لكم الحقيقة كما هي ، ويثبت لكم صدق حجتنا وشكوانا .

لذلك فنحن نطلب من فخامتكم ، باسم الاكثرية الساحقة من ابناء البلاد التي ضمت الى لبنان ، والذين يتألمون في شعورهم الوطني والديني ، وفي حياتهم الاقتصادية ، ان تنصفوا مطالب هذه البلاد ، فتعيدوا اليها حقوقها كاملة غير منقوصة ، والتي لا استقرار ، ولا انتعاش حقيقي بدونها ، وهي ملخصة بما يلي :

١ ـ وحدة البلاد السورية الشاملة ، وإنشاء حكومة وطنية ، على اساس السيادة القومية ، تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً ، وتديرها على رغبات اهل البلاد .

٢ ـ تسليم ادارة الجمارك العامة الى هذه الحكومة الوطنية .

٣ ـ السماح للمبعدين السياسيين بالعودة الى بلادهم ، للاشتراك بمقدراتها اشتراكاً فعلياً .

وتفضلوا يا فخامة العميد بقبول اوفر احتراماتنا ، مع رجاء فخامتكم ، رفع النسخة المربوطة بهذه العريضة ، الى جمعية الامم والسلام .

٥٩ ـ سفر دي مارتيل الى باريس في ٢٧ شباط سنة ١٩٣٥

وبعد ان قضى دي مارتيل في سوريا اربعة اشهر ، وأتى بالاعمال التي سردناها ، سافر في ٢٧ شباط سنة ١٩٣٥ الى باريس ، لأسباب عديدة ، منها تعيينه عضواً في المجلس الجديد ، الذي بحثنا عنه ، ولعرض نتيجة اعماله ، على

وزارة الخارجية ، وقبل نقله الى وظيفة اخرى ، بعدما خاب في سياسته .

ومهما تكن الاسباب ، فالعميد لم يكن موفقاً في سياسته ، بالنسبة لأهل البلاد ، ولا أثبت كفاءته في تخفيف الازمة الاقتصادية .

٦٠ ـ ما قالته « صوت الاحرار » عن ضياع المسؤولية

واليك ما قالته « صوت الاحرار » بهذا الصدد في ٢٨ شباط سنة ١٩٣٥ تحت عنوان : ضياع المسؤولية .

قلنا امس ، ان من مصلحة الانتداب ، قبل مصلحة السوريين واللبنانيين ، حل القضية السياسية ، وإعطاء البلاد حقها في الحياة الدستورية ، وجعل ابنائها مسؤولين عن مقدراتها وشؤونها العامة .

فالحالة الحاضرة ، تدعو للأسف والألم ، فقد انتشرت الفوضى من جراء هذا التضعضع المنتظر ، وضاعت المسؤولية ، فبات ارباب المصالح ، لا يدرون الى أين يعودون في قضاياهم ، والحكومات الموقتة ، لا تملك من معالم الحكم سوى الالقاب والسيارات والاعلام ، تلهو بالقشور وتوافه الامور ، لا تهتم بسوى سياسات النواطير والمخاتير ، وعزل البلديات ، وتعيين غيرها . أما اللباب فلا شأن لها به ، ولا رأي ، فهو في قبضة رجال الانتداب ، سواء أكان ذلك مباشرة بما يتخذونه من تدابير تشريعية ، أو بواسطة المستشارين المنتشرين في الدوائر المركزية جمعاء ، وقد خولهم قرار المفوض السامي ، حق التأشير على المعاملات الجارية .

ولعمري انها لحالة محزنة هذه التي وصلنا اليها ، بعد انقضاء سبع عشرة سنة على الانتداب . فبينما كنا نتوقع ان نسير في طريق التقدم والرقي ، وان نبلغ في ناحية الاستقلال والسيادة ، المستوى الذي تطمح اليه الشعوب الراغبة في الانضمام الى عائلة الامم الحرة ، إذا بنا نعود القهقرى ، ونصبح في العام ١٩٣٥ أبعد عن الحرية والسيادة منا في العام ١٩٢٦ ، في حين ان المهمة التي القوها

على عاتق الانتداب ، انما هي تدريب السوريين واللبنانيين على الحكم الذاتي ، والسير بهم في طريق التقدم والنجاح .

وكيف يعقل ان نصل يوماً الى الاستقلال المنشود ، اذا كانوا يمنحوننا اليوم الحرية ثم يستعيدونها في الغد ، دون ما سبب أو عذر مشروع ؟... بل كيف تريد ان نطمئن الى سيادتنا القومية ، ومصيرها متوقف على رضى اولياء الامور ، يعطلونها ساعة يحلو لهم ، ويبعثونها حين يشاءون ؟ ...

ان هـذه الحالة القلقة يجب ان تستقر ، وان يقبض الوطنيون على زمام شؤونهم في بلادهم ، ففضلاً عن أن ذلك حق من حقوقهم الطبيعية ، فانهم أعرف بحاجات امتهم من سواهم ، وفي امكانهم تكييف التدابير المراد اتخاذها وجعلها متفقة والتقاليد والعادات » .

٦١ ـ مقال لجريدة الاتحاد اللبناني في ٢٨ شباط سنة ١٩٣٥

وقالت جريدة « الاتحاد اللبناني » في ذات التاريخ ، بما يتعلق بسياسة دي مارتيل :

علقنا في المقال الاخير ، على ما جاء في بيان المصالح المشتركة من ادلة . على ان نية ولاة الانتداب منصرفة الى تحقيق مشاريع عمرانية جزيلة الفائدة ، وتغيير النهج الذي نهج منذ سنوات ، في انفاق هذه الاموال ، وكان موضوعاً للجـــدل .

ونحن في مقالنا الآن ، نبحث في هذا البيان بشيء من التفصيل موضحين كثرة ما يجبي ، وقلة ما ينفق على المشروعات النافعة فنقول :

جاء في البيان ان الاموال التي انفقت في عـام ١٩٣٤ ، على مشروعات نافعة في الدول الخمس ، بلغت مليوناً و٤٠٩ ٨٢١ ليرات سورية ، والاعتمادات المفتوحة سنة ١٩٣٥ بلغت ثلاثة ملايين و٢٠٤ ٩٥٠ ليرة سورية .

وفي هذا ما يدعو الى الامتداح من الخطة الجديدة ، ولكن المهمة الكبرى

ليست في بيان الانفاق في هاتين السنتين فحسب ، بل في بيان ذلك على مدى السنين المتعاقبة التي يجدر بنا ان نأخذ منها عبرة ودرساً .

ولكن لا نطيل على القارىء البحث في ارقام جافة ، بل نقتصر على عرض موازنات السنوات الثلاث الاخيرة ، وهي انموذج بليغ :

كانت موازنة الدخل في صندوق المصالح المشتركة ٨٦٦٠٣٥٤ في سنة ١٩٣١ ، وكانت ٨٨٥٠٠٠٠ في سنة ١٩٣٢ ، و٩٤٠٣٠٢٣ في سنة ١٩٣٣ .

وكانت موازنة الانفاق ٧٩٤٥٤٣٥ في سنة ١٩٣١ ، و٨٤٣٠٠٠٠ في سنة ١٩٣٢ ، و٨٥٦٥٥٢٤ في سنة ١٩٣٣ .

وموازنة المصالح المشتركة ، ليست وحدها التي انفقت منها الاموال الطائلة بل هناك موازنات الدول الخمس ايضاً ، فقد كان الانفاق منها ١٤٤١٣٠٥٧ في سنة ١٩٣١ ، و١٣٥٠٥٩٠٤ في سنة ١٩٣٢ ، و١١٢٨٦٦٦٤ في سنة ١٩٣٣ .

وبهذا نكون انفقنا بمعدل عشرين مليون ليرة سورية أو ٤٠٠ مليون فرنك في السنة ، ويكون قد بلغ ما انفقناه نحن ، وأنفقته المصالح المشتركة في الخمس عشرة سنة الاخيره ٣٠٠ مليون ليرة سورية ، أو ستة مليارات فرنك وذلك بقطع النظر عما ترصده الحكومة الفرنسية في موازنتها لهذه البلاد ، وهو مبلغ لم يذكر بين هذه المبالغ .

فاي المشاريع انفق عليه من هذه الاموال رامياً الى المنفعة العامة ما عدا شبكة الطرق التي قامت بها كل دولة ، وانفقت عليها من موازنتها الخاصة . وعدا ترصيدنا ما كان علينا من الدين العثماني ، وهو ثمانية ملايين و٣٥٠ الف ليرة سورية ، أو ١٦٧ مليون فرنك دفعت من موازنة المصالح المشتركة .

أفلم يكن هذا الانفاق سخياً ؟ نعم انه كان ليس سخياً فحسب بل مبذراً ، خصوصاً هذه الاموال التي انفقناها ، جمعت من ضرائب ورسوم لم تفرض لتشجيع مورد من موارد البلاد ، ولا صناعة من صناعاتها ، ولا سوقاً من

اسواقها ، بل فرضت المحافظة على معدل خاص في نفقات لا تقوى البلاد على حملها ، ولا تكون عاقبتها ، اذا استمرت ، الا الخراب المحتم .

ومراراً انتقدت الهيئات التجارية والاقتصادية مبادىء طرح هذه الضرائب وتمنت على المفوضية العليا ، ان تقدر النفقات في الموازنة على اساس الدخل المقدر ، ولكن تلك الانتقادات كانت تذهب ضجة في واد ، أو نفخة في رماد .

٦٢ ـ احاديث دي مارتيل في فرنسا في ١١ آذار سنة ١٩٣٥

ذكرنا فيما مضى بيانات العميد واحاديثه وهو في سوريا ، والآن نذكر ما وصل الينا من احاديثه في فرنسا . نذكرها وعقيدتنا انها لا تختلف عن سواها من حيث الذهنية الضيقة ، والروح الاستعمارية ، والبعد الشاسع ، بين السوريين طلاب الاستقلال ، وبين الفرنسيين طلاب الاستعمار ، وكان المنتظر لو اراد خيراً لعدّل اقواله ، وغيّر اساليبه ، وانتهج نهجاً جديداً ، بعدما فارق سوريا ، ولمس الصعوبات والمقاومات ، التي يثيرها السوريون واللبنانيون . ولكن كيف يتبدل ، وكيف يعدّل ما رسم له ، والفرنسيون هم هم في مرضهم وغرضهم واستعمارهم لا يدركون الحقائق ، الا بعدما يغلبون ، وسيغلبون ما داموا لا يريدون إدراك الحقيقة ، وإصلاح الخطأ .

٦٣ ـ ما قالته جريدة الايام نقلاً عن جرائد فرنسا

قالت جريدة « الايام » نقلاً عن الجرائد الفرنسية :

قابل بعض الصحفيين في باريس ، فخامة المفوض السامي الكونت دي مارتيل ، وقد شمل الحديث شؤوناً شتى ، نورد خلاصة ما قاله العميد :

قال : ان سوريا ولبنان عانيا من الازمة ، أقل مما عانته البلدان ذات المحصول الواحد ، كمصر مثلاً .

غير ان حظر دول اميركا على المهاجرين اللبنانيين فيها ، ارسال اموال الى لبنان ، كان ذا شأن في تفاقم الازمة فيه ، فكان لا مندوحة لفرنسا

والحالة هذه عن تنفيذ برنامج اقتصادي هام في ما يتعلق بالزراعة والتجارة ، ومرور البضائع « الترانزيت » ، وكذلك منع انتقاد سيئي النية ، التي يراد بها التوسل بالصعاب المادية لانشاء تبلبل سياسي في الافكار والاذهان .

ان الانتداب يتضافر مع جميع اصحاب النية الحسنة ، ولكنه يفضل المعارضة العقيمة ، التي لا تجعل البناء والانشاء رائدها .

وقد دلت حوادث لبنان الاخيرة ، على صعوبة التوفيق ، بين الطلبات المتناقضة .

ومما لا ريب فيه ، ان خفض الرسوم الجمركية والضرائب ، متعذر قبل انشاء موارد تحل محلها .

ثم قال : وقد ادى البحث الدقيق ، الى اتفاق سلطات الانتداب مع الهيئات الحكومية المسؤولة ، على إنشاء احتكار للدخان ، له فوائد مالية .

واني آسف ، على ان المعارضة الشديدة لهذا المشروع ، لا تعزز بانتقادات جدية ، ولكنها تقوم على حجج نفسية واهية ، ارفض ان اضحي بالمصلحة العامة في سبيلها ، رغم ما اكنّ في ضميري من احترام للاصوات المعارضة .

ثم قال : واني واثق بانني سأستطيع قريباً تبديد المخاوف الحالية ، وإماطة اللثام عن حقيقة الدسائس ، التي يراد بها الايقاع بين الدولة المنتدبة ، والذين يمثلون السداقة التقليدية الموروثة .

وختم المسيو دي مارتيل حديثه بقوله : طمنوا المهاجرين ، فان فرنسا تسهر على مصير لبنان ، وتأخذ على عاتقها مهمة معالجة الازمة وتخفيفها .

ولم يقتصر كلامه على هذا الحديث ، بل صرح لجريدة اخرى قائلاً عن المقاومة وصيحات الشعب :

« ان المقاومة التي يبديها المعارضون ، كالعاصفة في كأس ماء ، لا تلبث

ان تزول » . ولما وصل هذا التصريح الى سوريا ، نشرت جريدة « الاحوال » في بيروت ما يأتي :

عندما اتصل بغبطة البطريرك الماروني ، التصريح الذي نقلته الجرائد ، عن لسان المفوض السامي ، بخصوص الضجة حول الاحتكار ، وما تخللها من تظاهرات واحتجاجات ، أبت نفسه الا ان يرسل برقيةً الى العميد ، رداً على ما جاء في كلامه ، وهذا بعض ما ورد في البرقية :

« صرح ممثل الانتداب ، انه بتنفيذ الاحتكار سيخفض الضرائب . ولكن نغمة تخفيض الضرائب الفتها اسماعنا ، ومع هذا نريد ان نعلم كيف يكون تخفيض الضرائب بتنفيذ مشروع الاحتكار ؟ أتكون مضمونة ارباح الاحتكار ؟

ان مشروع احتكار التبغ وثبة مجهولة ، ليس من يدري أي ربح تدر ، عدا عن انه يقتل زراعة الدخان ، فكيف يستطاع القول انه يمكن تخفيض الضرائب ؟ ...

أفلا ترى انها تجربة من التجارب معرضة للخسارة والاخفاق ، كسائر التجارب التي قامت في البلاد ؟ ... »

٦٤ ـ ابطال مفعول قرار ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٤ ، اعتباراً من ٢٥ آذار سنة ١٩٣٥ ، بناءً على شفاء رئيس الجمهورية

وفي ٢٤ آذار سنة ١٩٣٥ ، بلّغت المفوضية قرارها رقم ٤٣ ل والموقع بتاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٥ ، الى رئيس الجمهورية السورية ، وفيه تخبره بابطال مفعول قرار ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٤ ، اعتباراً من ٢٥ مارس ١٩٣٥ ، وهذا نص القرار :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناءً على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ، وبناءً على

مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية، المؤرخين في٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ ، و١٦ تموز سنة ١٩٣٣ ، وبناءً على الدستور السوري يقرر :

مادة وحيدة ــ يبطل مفعول احكام القرار المؤرخ في١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٥ اعتباراً من ٢٥ مارس سنـــة ١٩٣٥ ، بناءً على شفاء رئيس الجمهورية السورية واستعادته صحته .

سفير فرنسا
والمفوض السامي للجمهورية السورية
التوقيع : دي مارتيل

أما وقد نشر القرار ، وعادت الى رئيس الجمهورية الصلاحيات ، فنحن لا يسعنا إلا التساؤل ، ما هي وظائفه ، ولماذا تعاد له الصلاحيات الدستورية ، والدستور معطل ، والانتداب موجود ، والمفوض السامي هو مصدر جميع القوى . وماذا عساه يفعل ورئيس الوزارة السورية هو المسيو « كوله » الذي يأمر وينهي وينفذ ، ووكيله في كل شيء المسيو تاج الدين بن الشيخ بدرالدين الحسني المحدث يطيع ويوقع . وما الذي انتفع به الشعب السوري من وجود رئيس الجمهورية ؟ وما الذي تضرر به من عدم وجوده ؟

أليس الأمر سيان ، ووجوده وعدمه واحد ، والفوضى هي هي ، والمصائب زادت ، وكل الموظفين السوريين ، لا يملكون من القوة غير قبض الرواتب ، وادارة الجهاز ، وتنفيذ المقررات ، والاستسلام لمشيئة المفوض ومستشاريه !!!

لعل القـاريء يستغرب القول ، فنحن ندله على أمر يزيل استغرابه ويؤيد ما قلناه .

هل سمع شيئاً عن ثورة الجزائر الاخيرة تحت قيادة « ابن جلول » ، وهل يعلم لماذا ثار الجزائريون ، واضطرب المغرب الاقصى ؟ ولماذا سافر وزير الداخلية الفرنسية ومعه هيئة سياسية وادارية الى الجزائر وتونس ؟ وهل قرأ ما كتبته جرائد فرنسا عن مقابلة الوزير لوفد اليهود ، ووفد «ابن جلول» وماذا قال لهما ؟

اذا عرف ذلك هان عليه استخراج اللغز العظيم « سياسة فرنسا في سوريا » وعدم تحولها ، وادرك حقيقة ما نقوله عن الفرنسيين ورجالهم المستعمرين الذين هم رجال الانتداب عندنا ، وهم هنالك من فصيلة واحدة .

ولهذا ايضاً تتقارب شكاوينا وشكاوى الجزائريين ، إلا ان شكاويهم اعظم لأن الاستعمار عندهم اعتق وأظلم وأفسد .

ذكرنا هذا ، وعلينا ان نذكر مطاليب « ابن جلول » ليطلع من تهمه المعرفة ، على ظلم المستعمرين عامة ، وظلم الفرنسيين خاصة ، في تلك الربوع العربية العزيزة .

٦٥ ـ ما كتبته « الايام » عن ظلم الفرنسيين في الجزائر وتونس والمغرب الاقصى

قال مكاتب جريدة « الايام » في باريس في ١٢ الجاري :

كانت الحكومة الفرنسية ، اوفدت الى الجزائر وزير الداخلية ليطلع على الحوادث الجارية ، وليعرف الداء ليصف الدواء .

وآخر الانباء التي وصلتنا ذكرت ان وزير الداخلية الفرنسية قابل الدكتور ابن جلول ، مقابلة دامت ٣٥ دقيقة ، بسط له فيها الدكتور مطالب الجزائريين. ونظرة سطحية يلقيها القارىء على هذه المطالب ، تكفيه لمعرفة الحالة في المغرب.

وقد علمنا بان الدكتور ابن جلول ، اقسم لوزير الداخلية ، ان لا صلة له مع احدى الدول الاوروبية ، ونفى صلته بالشيوعيين . وهذه هي المطالب التي بسطها للوزير .

اولاً — من الوجهة السياسية : ان ينتخب الجزائريون نواباً في المجلس الفرنسي اسوة بمواطنيهم ، الذين هم من اصل اوروبي ، وان ينتخبوا اعضاء للمجالس المحلية ، مجالس البلديات والشورى ، والدوائر المالية ، والمجلس الاعلى الجزائري ، وفي المحـــلات التي يشكل فيها الجزائريون الاقلية ، ينتخبون خمسي الاعضاء .

ثانياً — من الوجهة العسكرية : ان تكون الخدمة العسكرية متساوية بين الجزائريين والفرنسيين من حيث المدة ، وان تتساوى الرواتب والضمانات والرتب .

ثالثاً — من الوجهة العدلية : الغاء التشريع الاستثنائي ، الذي منح الاجانب صفة خاصة ، والعودة للحقوق المشتركة ، وتعيين اعضاء من المسلمين في المحاكم الجنائية لمحاكمة الجناة الجزائريين .

رابعاً — من الوجهة الاقتصادية : مساعدة الفلاحين بقروض مالية لمدة معينة ، وتخفيض الضرائب ، ومنح حرية الزراعة للمسلمين ، وإعطاء اجور مناسبة للعمال المسلمين ، وإعادة النظر في القوانين المالية ، ووضعها في قالب يتناسب مع الوضعية الاقتصادية في الجزائر .

خامساً — من الوجهة العلمية : إحداث مدارس عصرية كافية ، والغاء المدارس الخاصة بالطلاب الاهليين .

وبعد ان بسط هذه المطالب ، قال له الوزير : سأسجل هذه المطالب ، وطلب منه استعمال نفوذه الشخصي ، في تهدئة خواطر مواطنيه ، ليعود النظام والهدوء الى البلاد .

ومن هنا تبين ان الدكتور ابن جلول ، يسير على سياسة ، خذ وطالب ، ويعتبر ما طلبه باسم الاهالي حقاً مشروعاً .

وعلينا ان نذكر ايضاً، بيان وزير الداخلية الفرنسية، عندما عاد مع البعثة الى باريس والقاه أمام المجلس النيابي الفرنسي، لأن فيه الدلالة الكافية على صحة ما قلناه .

٦٦ ـ ما قاله المسيو رينيه وزير داخلية فرنسا في مجلس الشيوخ الفرنسي عن رحلته الى الجزائر

باريس — القى المسيو رينيه وزير الداخلية بياناً في مجلس الشيوخ ، عن

الحالة التي رآها في الجزائر ، فقال : ان الذين يشقون هنـاك ، من الفقر ، الناتج عن الازمة العالمية ، يصعب عليهم الاهتمام بالعمل العظيم الذي اتمته فرنسا في الجزائر . ومن سوء الحظ ان الشيوعية مدت اصابعها الى هنـاك فوجدت لها انصاراً بين اصحاب حركة التضامن الاسلامي . وقال : ان هؤلاء صرحوا له باخلاصهم لفرنسا ، فطلب اليهم اثبات هـــذا الاخلاص باعمالهم لا باقوالهم ، واستخدام نفوذهم لاعادة السلام الى الجزائر . وقال : انه لينتظر ان يقيموا الدليل على الاخلاص قبل ان يبحث في إمكان اجراء الاصلاحات السياسية التي يتطلبونها ، وان فرنسا لا تستطيع التقدم عن هـــذا الحد في عملية التطبيع ، لكنها قررت تخويل الجزائريين المتجنسين بجنسيتها جميع الحقوق التي يتمتع بهـا سائر الرعايا الفرنسيين .

يدعي المسيو « رينيه » ان الذين يشقون في الجزائر وتونس من الفقر ، الناتج عن الازمة العالمية ، يصعب عليهم الاهتمام بالعمل العظيم الذي أتمته فرنسا في الجزائر !!

أي عمل عظيم قامت به فرنسا في الجزائر حتى اكسبها المدنية ، واعطى اهلها ثروة وعلماً وتقدماً ، ومنحهم حقوقهم السياسية والادارية ، ومكنهم من الاستقلال والسيادة ؟

ألا يعرف ان نظام الاحتلال في الجزائر قد منع الجزائريين من الحقوق الانتخابية والادارية ؟

ألا يعلم ان التعليم الفرنسي ، والأدب الفرنسي قضى على لغتهم العربيـة ومعاهدهم العلمية وثقافتهم الروحية والقومية ؟

ألا يدري انهم مضطرون لتقديم اولادهم ورجالاتهم للخدمة العسكرية الاجبارية ، ومع هذا يحرمون الترقي العسكري ما لم يتمذهبوا بالقانون الفرنسي ، ويتخلوا عن جنسيتهم الجزائرية ؟ وهل الجنسية الفرنسيـــة شريفة ، ومنحة قدسيّة لا ترد ، أو شرط طبيعي لينال الجزائري حقه الطبيعي وحريته المقدسة ؟

ولماذا لا يساوي القضاء بينهم وبين الفرنسيين ، فيجعلون العقاب على الجزائري مضاعفاً عما هو على الفرنسي ؟ هل للعدالة مقياسان وللانسانية معنيان ؟ ولماذا يفضلون اليهودي على العربي ، وكلاهما من سكان الجزائر ؟

حقاً ان استعمار فرنسا ، وصمة العار ، ومعول الخراب والدمار .

والمضحك في بيان الوزير ، وفيه كل الخساسة والنذالة ، ان يقول : يجب على الجزائريين ان يقدّموا الدليل على الاخلاص ، قبل البحث في إمكان اجراء الاصلاحات السياسية التي يتطلبونها .

ولماذا يا حضرة الوزير ؟ أليكون الانانية الفرنسية والغطرسة الاستعمارية لا تقبل المنطق ، ولا الحق ، ولا تعترف للغير بالاستقلال والحرية ؟

أم لأنك اذا أجبتهم الى مطاليبهم ، واكتسبت قلوبهم عن طريق الاعتراف بحقهم ، وتنفيذ مطاليبهم ، تخسر حكومتك نفوذها في الشرق ؟

ثم لماذا تمنح المتجنسين بالجنسية الفرنسية جميع الحقوق التي لأبناء جلدتك ، ولا تمنحها لهؤلاء الجزائريين ، الذين حافظوا على جنسيتهم ، مع انهم حاربوا لأجلكم ، وهم تحت استعماركم منذ مائة سنة ؟

ثم لماذا ألحقتم بلادهم ببلادكم ، وجعلتموها جزءاً من فرنسا .

أليس هذا من ظلمكم ؟ وهو عين ما تسعون اليه في سوريا ؟

ولكن مهما حاولتم فلن تصلوا اليه ، ما دام فينا روح تحس ، وعرق ينبض ، ورجال يعملون للخلاص ، وأخذ الاستقلال ، شئتم او أبيتم .

٦٧ - تصريح العميد عن سياسته الجديدة

يصرح العميد « بان علاقات سوريا بتركيا ودية ، وانه سيعمل في انقره لتوطيد العلاقات الاقتصادية ، وحل مشاكل املاك السوريين والاتراك في البلدين ، وان الحالة السياسية في سوريا ولبنان مستقرة تماماً ، والصلاحيات المعطاة الى

الحكومات المحلية ستحدد قريباً بصورة تساعد هذه الحكومات والمجالس النيابية على ممارسة حقوقها بصورة تتفق مع حالتها الحاضرة » .

ما هي الصلاحيات التي ستحدَّد ؟ وما هو الذي يشكو منه السوريون حتى يعمل لازالته ؟

تشيع الاخبار بان المقصود جعل المجالس النيابية نصف اعضائها تعييناً ، والنصف الآخر انتخاباً ، وإعطاء رئيس الجمهورية ، صلاحية تنفيذ ، وسلطة ادارية لحل المجلس ، وحل الوزارة .

ويقصد العميد تقييد ارادة الامة ، وتحويل المجالس الى دوائر تمثيلية للتصديق والتمني ، حتى لا تقاوم سلطة الانتداب ، ولا تأتي بخير للبلاد .

ويظهر ان اللبنانيين اصبحوا كالسوريين ، كلاهما لا يؤمن بحسن نيات العميد . ولذا اتجهت افكار البلدين ، وافكار زعمائهما الى وضع برنامج جديد، منعاً للتمادي في سياسة التجارب ، سياسة الاستعمار،وتخدير الاعصاب ، وإضعاف المقاومة التحريرية .

٦٨ - برنامج لبنان لتحقيق المطالب اللبنانية

وهذا برنامج لبنان ، نشرته جريدة « الاتحاد اللبناني » في ٢٨ آذار ١٩٣٥

لا شك بان في الافكار تحولاً نشأ في الشهرين الاخيرين جعل هدفه الأعلى تحقيق بعض المطالب الوطنية ، وإطلاق نور على الابهام الذي يكتنف علاقات لبنان بالانتداب .

ولقد كانت هذه المطالب حديث المشتغلين بالسياسة في لبنان من زمن غير بعيد . وسمعنا غبطة البطريرك الماروني في حديثه امس يقول ، ان من الواجب تحقيق السيادة القومية والاقرار لاهل لبنان بان يحكموا انفسهم بانفسهم ، وسمعنا الامير خالد شهاب يطلب في سنة ١٩٢٩ إبدال الانتداب بمعاهدة .

واليوم علمنا ، ان عصبة عاملة في الحقل السياسي ، جعلت همها العمل على تنفيذ برنامج سياسي وطني ، يميل الى تحقيق مطالب بعضها ما هو معروف اعربت عنه الجماعات في لبنان مراراً ، وبعضها ما هو جديد نوعاً في بابه .

ويتألف هذا البرنامج من اربع مواد هي :

١ تحقيق السيادة الوطنية في لبنان ، وتطبيق نصوص صك الانتداب، المستندة الى المادة ٢٢ من قانون جمعية الامم .

٢ – السعي لعقد معاهدة بين لبنان والانتداب، تحدد الحقوق والواجبات المتقابلة ، أو طلب جعل جمعية الامم صاحبة الانتداب على لبنان .

٣ – إقرار مبدأ الانتخابات الشعبية الحرة .

٤ – عقد معاهدات بين لبنان وسوريا من جهة ، وبين بلاد العلويين وجبل الدروز من جهة اخرى ، بحيث تكون للبنان مع جيرانه ، علاقات واضحة في السياسة .

٦٩ – تصريحات البطريرك الماروني عن مطالب لبنان

ويؤيد ذلك ما صرح به البطريرك الماروني لمندوب «لوجور» في بيروت . قال الموما اليه :

« ان العلاقات التي تربط اللبنانيين بالفرنسيين قديمة العهد، وكان اللبنانيون يعتمدون على صداقة فرنسا . غير اننا بعد مرور سبعة عشر عاماً ، نرى انفسنا مضطرين للشكوى ، فقد جفت مواردنا ، ولم تدر مصالحنا كما ينبغي .

ثم قال : ان الحكومة لا سلطة لها ولا صلاحية ، وانه كان للبنان دستور فعلقوه ، وكان له شبه سيادة فانتزعوها منه ، وانه لذلك قام يطالب باصلاح الحال ، وانه لم يحتج على المونوبول الا اجابة لرغبات الاهلين ، وليس المونوبول سبب الشكوى الوحيد ، لان اللبنانيين مضطرون للمطالبة باستقلالهم وسيادتهم

وحريتهم وموارد رزقهم ، حتى لا يكونوا مقصرين نحو وطنهم .

لقد موّه العميد بتصريحاته ، وجاراه رئيس الوزارة السورية بتصريحات جديدة ، عن برنامج حكومته ، الذي نشره قرب مجيء سيده ، ليضلل الناس بحسن اعمال الحكومة ، التي ما برحت حكومة كراسي ، ومعاشات ، وتنفيذ ما يوحى به من دوائر المستشارين والاستخبارات .

٧٠ ـ بلاغ الحكومة السورية عن تنفيذ البرنامج الاقتصادي

قالت بعض الجرائد السورية تحت عنوان « البرنامج الاقتصادي وشيك التنفيذ »:

وزع مكتب خفامة رئيس الوزراء نص البلاغ الذي وضعته الحكومة عن برنامجها الاقتصادي ، والمبالغ التي تمكنت من الحصول عليها من صندوق المصالح المشتركة لتنفيذ هـذا المشروع دون اللجوء الى عقد قروض ، نذيعه على القراء فيما يلي :

« يسرني ان اعلن للشعب الكريم ، ان الجهود التي بذلناها ، في سبيل تنفيذ المشروعات الاقتصادية ، قد تكللت بالنجاح التام ، وقد تمكنت الحكومة من الحصول على المبالغ اللازمة لتنفيذ الاعمال المذكورة من المصالح المشتركة ، وبالفعل فان مبلغ ثلاثمائة وخمسين الف ليرة ، قد وضع تحت تصرف الحكومة، وهذا بالطبع يكفي لتبديد الشكوك والاقاويل التي ذاعت ، من ان الحكومة ستعقد قروضاً من بعض المصارف بفوائد باهظة ، لتنفيذ برنامجها ، ولا حاجة لاعادة بيـان المشاريع المبحوث عنهـا ، إذ سبق ان نُشرت في جميع الصحف السورية ، كذلك وضعت المفوضية العليا تحت تصرف الحكومة ثمانين الف ليرة سورية لاكمال بناية معهد التجهيز ، وخمسة عشر الف ليرة لانشاء دار التوليد الملحقة بالمعهد الطبي ، وثلاثين الف ليرة سورية لانشاء متحف للآثار ، يكون وسيلة لزيادة عدد السياح ، الذين يرغبون في مشاهدة الآثار المستخرجة من البلاد السورية ، وخمسة عشر الف ليرة لاتمام بعض اماكن الاصطياف ، هذا عدا عن المشروعات العمرانية التي نص عليها في موازنة هذا العام .

كذلك برّت الحكومة بوعودها المقطوعة للمكلف السوري ، فأنزلت بمقتضى موازنة هذا العام ، التي ستدخل حتماً في طور التنفيذ في هذا الاسبوع عشرين بالمئة من ضريبة المسقفات ، مع استثناء المكلف عن دفع الوركو عن العقارات التي تبقى غير مأجورة وخالية مدة ستة أشهر أم اكثر ، وانزلت ٢٠ بالمئة من ضربة التمتع و١٠ بالمئة من ضريبة العشر ، وستؤلف في هذين اليومين لجنة خاصة من كبار موظفي الدولة وبعض رجال الغرف الزراعية، يعهد اليها في درس ضريبة العشر من اساسها ، والعمل على إفراغها في قالب جديد، يكون من شأنه تخفيف العبء عن المزارع ، وهنالك مشروع قرار فيما يتعلق بقروض المصرف الزراعي ، يضمن كل التسهيلات الممكنة للزراع المستقرضين .

وقد واصلت الحكومة مساعيها لدى المفوضيـــة العليا ، لتسهيل تصدير المحصولات السورية ، التي تحتاجها الى الاسواق الفرنسية ، بدون دفع رسوم جمركية ، وقد دخلت هذه القضية في طور يبعث على الأمل بنجاح المسعى ، وقد قامت الحكومة بمساع جدية لدى دوائر المفوضية العليا، بغية تنزيل الرسوم الجمركية ، عن الاصناف المستوردة الى البلاد السورية ، وتسهيلاً لرواجها في الاسواق الاجنبية ، التي يتعامل معها التجار السوريون ، وقد لقيت هذه القضية اهتماماً كبيراً من الدوائر المختصة ، وبتنا نأمل ان يحقق قسم كبير من اماني مواطنينا في هذا الشأن .

وبهذه المناسبة لا يسعني الا ان اطري الجهود المشكورة التي بذلها فخامة الكونت دي مارتيل ومعاونوه الكرام ، في السعي وراء تأمين مطالب البلاد الاقتصادية ، وتوحيد المشاريع العمرانية ، التي ترمي الى تخفيف الازمة،وتفريج الضيق ، وان الحكومة السورية دائبة على إتمام عملها بخطى ثابتة ومستمرة ، للدوام بعمل كل ما يعود على البلاد بالخير » .

أتدري وجه التمويه في هذا البيان ؟

اولاً — انه مجرد قول، ولاآن لم ينفذ منه شيء في تنزيل الضرائب !

ثانياً — ان تنزيل التتمع كان مقرراً من ايام الوزارة السابقة ، التي كان فيها جميل مردم بك !

ثالثاً — ان الاعشار خفضت عشرة في المئة لسوء المواسم ، في حين ان المزارعين طالبوا بطرح خمسين من المئة ، وان يعتبر التخمين وفقاً للسعر الحاضر لا للسعر الذي كان قبل اليوم بخمس أو عشر سنين ، والسبب ان السعر السابق كان مائتي غرش ذهباً وقيمة الشنبل اليوم سبعون غرشاً ذهباً ، فتأمل الفرق ، وتأمل الاجحاف .

رابعاً — ان الثلاثمائة والخمسين الف ليرة ، لم تعطَ لتخفيف التكاليف عن المزارع والفلاح بتنزيل الضرائب ، ولكن اعطيت لتتمم الحكومة مشاريعها الكمالية ، وسد عجز الميزانية !

خامساً — تنزيلات رسوم الجمارك ، هي من قبيل ذر الرماد في العيون ، إذ ينزّلون النسبة عن صنف من البضاعة ، ويزيدونها اضعافاً مضاعفة في صنوف اخرى ، ولو صدقت النية وكان المقصود ايجاد توازن تجاري ، أو لحماية المصنوعات المحلية ، لما ضج التجار من فداحة الرسوم وسوء الاستعمال .

واخيراً ، فالمشاريع التي نوّه عنها ، هي مشاريع تعطى للشركات الصهيونية كما هو واضح من تصريحات مندوب اسكندرونه ، وتصريحات جرائد باريس وسترى صدق ذلك .

٧١ ـ ما قالته جريدة « الاهالي » عن الحكومة التاجية

قالت جريدة « الاهالي » بقلم السيد شاكر الشعباني عن حكومة الشيخ تاج ما يأتي ، وكان قولها حقاً :

« يظهر ان الحكومة التاجية ، اخذت تشعر بحراجة موقفها ، ودنو اجلها فعمدت مؤخراً الى اعمال طائشة ، لستر ارتباكها ، وضعف مركزها ، ومخاوفها فسماحة رئيسها ، لا يهدأ له بال ، ولا يستقر به مقام في دمشق منذ اسابيع ، فتراه دوماً يتنقل بين دمشق وبيروت ـ ولكن على حساب الخزينة بالطبع !! ـ

وبينما تسمع انه عاد من بيروت الى دمشق ، وترأس مجلس الوزراء ، تراه بعد ساعة في طريق بيروت ، وهو ما زال يعمل ، هنا وهناك ، بحذر زائد ، ولكن باساليبه المعروفة ، التي اصبحت حديث الجميع في بيروت وفي دمشق.

يذهب سماحة رئيس الوزراء الى بيروت فيستدعي الى فندق نيورويال بعض الاشخاص ، فيستكتبهم التقارير للدوائر العليا ، وكلها تنطق بالثناء والدعاء ، وبالمقدرة والدهاء لسماحته ، وبتعلق الشعبين السوري واللبناني ، وجريدة الانترناسيونال الباريسية ايضاً بسماحة والده !! .

ثم يعود الى دمشق ، فيمثل نفس الدور ، فيدفع بعض الناس لاقامة الحفلات والعراضات لسماحة والده ، فتهلل بها السحف المواليسة له ، ثم ينشر البيانات بتخفيض الضرائب والجمارك ، ويقيم المآدب للمندوب، ورئيس الجمهورية، لاثبات نفوذه ، وقوة مركزه ، ويؤلف الوفود للشهادة أمام المفوض السامي ، بحسن ادارته ، وقوة مكانته ، وتعلق الشعب به ، الى آخر ما هنالك من الروايات والدعايات ، التي لم ينسها القراء في عهده السابق .

وقد حدثنا احد المطلعين ، ان سماحته كان انفق في آخر عام ١٩٣١ ، على الوفود التي استجلبها من انحاء سوريا ، ما ينوف عن الخمسة آلاف ليرة سورية ، على حساب الخزينة ، لقاء رحلات الوفود ذهاباً وايابا ، واجور السيارات والفنادق في بيروت !! وذلك لاستقبال المفوض السامي السابق المسيو بونسو ، يوم عودته من فرنسا ، ولكن ماذا كانت النتيجة يوم ذلك الاستقبال الحافل .

لقد اصدر المفوض السامي السابق قراراً ، بعد وصوله الى بيروت بثلاثة ايام ، باقالة سماحة الرئيس مع وزيره الأثري، استعداداً لانتخابات عام ١٩٣٢ !!! فهل تكون العاقبة في هذه المرة يا ترى ، كما كانت في عام ١٩٣١ ؟

قالوا موعدنا الصبح ، أوَليس الصبح منا بقريب ؟!

ولكن الحق الذي قاله وأثر في الحكومة ، أخرس صوته بتعطيل الجريدة

لمدة شهرين بقرار من الحكومة ، وعطلت معها جريدة « الاتحاد » بحلب للسبب ذاته ، ولكتابها المفتوح ، الذي خاطبت به المسيو « روبير دوكه » الذي جاء الى سوريا في اواخر آذار سنة ١٩٣٥ ، لوضع تقريره عن الانتداب في سوريا ولبنان حسب المعتاد .

٧٢ ـ حضور دي مارتيل الى دمشق في ١٠ نيسان سنة ١٩٣٥

وفي ١٠ نيسان سنة ١٩٣٥ ، ظن الناس ، ان دي مارتيل ، بعد مجيئه من باريس ، سيعلن حدثاً جديداً ، ولكنه لم يمكث فيها الا قليلاً ، ثم عاد الى مقره « قصر الصنوبر » ، ثم اذيع بانه سيسافر الى باريس في اول ايار ، بناءً على دعوة من الوزارة ، لحضور المجلس الاقتصادي الذي سيعقد . وقد يكون لانهاء وظيفته ، وقد يكون لما يشاع في الاوساط السياسية عن تبديل الاوضاع الحاضرة ، وتأليف مجلس نيابي جديد ، وحكومة ثلاثية ، والغاء رئاسة الجمهورية ، وتعيين حاكم عام ، مما يدل على اتجاه غير ملحوظ في سياسة الحكومة الفرنسية ، للمحافظة على مصالحها وانتدابها في الشرق الادنى ، عند نشوب الحرب ، التي اخذت روائحها تفوح بشدة في هذه الايام .

ويقول البعض ، ان العميد كان في نيته إعلان الحدث ، الذي اذنت له وزارة الخارجية باعلانه ، لولا اضراب المحامين ، واعتصاب السواقين ارباب السيارات ومن تبعهم ، وبياعي الحليب ، الذين سببوا له انزعاجاً ، جعله يعود مسرعاً الى بيروت لحل هذه المشاكل ومداواتها ، ومن ثم يبادر الى إعلان ما جاء لأجله .

ولكن لماذا يُضرب هؤلاء الناس ؟ أليس من حكومة وجمهورية يستطيعان حل هذه المشاكل المحلية ؟

ولماذا يهتم العميد بهذه الامور ، ولا يهتم بالقضايا الاخرى ، اذا كانت الحرب على الابواب ؟ وهل الذي اخفق في جميع محاولاته ، سيحل مسألة المحامين ، والسواقين ، وهو الذي بأمره ، وفي عهده ، صدرت القرارات الجائرة التي

سببت هذه الأزمات !

لا شك يسهل علينا الحكم على عجز العميد ، عندما نعلم اسباب الشكوى والتذمر ، وكيف يعامل المشتكون من قبل رجال السلطة الفرنسية ، وما هو موقف الحكومة المحلية !!!

كلنا يعلم ان السواقين اضربوا ثلاثة عشر يوماً ، ولم يعودوا الى عملهم إلا بعد ان وعد مدير الأمن العام الفرنسي باسم المفوض السامي ، ان يدرس طلب المضربين ويحقق فيها بصورة عادلة . ولكن أتعلم بعدها ماذا عمل ؟ أوقف السيد رياض الصلح ونقاه الى الحسكة بتهمة انه من المحرضين على الاضراب ، فاستمر الاضراب ، وباء تدبيره بالخيبة !

٧٣ ـ مجيء دي مارتيل الى حلب ، وبيانه عن رحلته ومروره بانقره في ٢٩ آذار سنة ١٩٣٥

وفي مساء ٢٩ آذار سنة ١٩٣٥ وصل « دي مارتيل » الى حلب ، عائداً من باريس ، بعد أن مرَّ بانقره ، وأصدر عقب وصوله البيان الآتي :

« بعد ان اتصلتُ بالحكومة الفرنسية ، وتبادلت وإياها وجهات النظر ، عن الوضعية في سوريا ولبنان ، أعود مزوداً بثقتها الكاملة ، وعلى اتفاق تام معها ، لمتابعة العمل الذي بدأته .

ان المهمة شاقة ، ولا يمكن ان تنتهي بخير ، الا بمؤازرة جميع ذوي النيات الطيبة ، وان الظروف هي من الحراجة ، بحيث يدرك كل واحد ، عقم المعارضات المنظمة .

وقد كنت سعيداً ، في الوقت الذي تشغل فيه قضية السلم العام الاذهان ، بان اتحادث في انقره ، مع حكومة متنبهة بصورة خاصة الى القضايا الكبرى الحاضرة ، وشاعرة بمسؤولياتها ، وراغبة بالمحافظة على علاقات الصداقة الصميمة مع فرنسا .

وبنفس هذه الروح ، درست مع وزير الشؤون الخارجية وزملائه من مختلف الادارات ، جميع الامور التي تهم تركيا ، والبلاد الواقعة تحت الانتداب .

وهكذا فقد ثبت لي من جديد ، رعاية وحرمة الحدود بين البلدين ، مع المحافظة ـ طبعاً ـ على استقلال لواء اسكندرون الاداري ، واحترام الاتفاقات الموجودة بهذا الصدد .

ولقد تباحثت مع الدكتور رشدي آراس وزملائه ، بمسائل شتى لها صلة بعلاقات الحدود ، والمواصلات الحديدية ، والمبادلات التجارية ، وتنفيذ اتفاقية الاملاك ، وقضية الحقوق الشخصية ، والشؤون المالية ، وادارة المحطات المختلطة في المستقبل .

وقد سمحت مباحثاتنا ، في جميع هـــذه النقاط بتحقيق الاتفاق ، وبتعيين طريقة تمحيص بعض القضايا التي لا تزال في حاجة الى متابعة الدرس » .

٧٤ ـ اضراب المحامين وسببـــه

وبعد وصوله الى بيروت ، أعلن المحامون في لبنان اضرابهم العام ، الى ان تجيب الحكومة مطاليبهم ، وتقرر النظر في لائحتهم التي كانوا رفعوها الى المراجع الايجابية ، وانتظروا ان تقدمها الى المجلس النيابي لينظر فيها ويصدر قراره .

وكانت المفوضية اصدرت مذكرتها على اللائحة المذكورة المتعلقة بالنقابة ، وفيها التعديل ، الذي لم يرق لهم ، ورأوا فيـــه المخالفة الصريحة للائحتهم ، والاجحاف العظيم لحقوقهم ، فأنذروا الحكومة بانهـا اذا لم ترسل اللائحة ، كما قلنا الى المجلس النيابي ، فلن يحضروا الى المحاكم احتجاجاً عليها ، وعينوا لها موعداً للاجابة . ولما علموا انهـا لم تهتم لانذارهم ، ولم تقدم طلبهم الى المجلس النيابي ، بل ظلت ساكتة عنه ، وجاء الوقت المضروب لها ولما تفعل ، وعلموا ان اهمالها كان بوحي من المفوضية ، لانها تريدهم ان يكونوا بعيدين عن السياسة ، وان يطبق بحقهم قانون قمع الجرائم ، وان يكون للاجانب المحامين المصدق على

شهاداتهم ، حق معاطاة المحاماة أمام المحاكم الاجنبية ، وغيرها من الامور، التي لا تتلاءم ومصالحهم .

وعليه كان اضرابهم في ١ نيسان سنة ١٩٣٥ ، وأيدهم محامو سوريا ، لموقفهم المشرف ، فأضربوا معهم ، واتفق اضرابهم مع اضراب السواقين ، الذين احتجوا على فداحة الرسوم ، وعلى شركات احتكار النقل ، وعلى عسف موظفي سكة الحديد .

٧٥ ـ مقال المسيو باستيد في جريدة « كري دوجور »

وفي هذه المدة أسمعنا المسيو باستيد ، تصريحاً آخر تتمة لمقالاته . جاء في جريدة « كري دوجور » ، وفيه انصاف لا نراه في سياسة دي مارتيل ، ولا في بيانات المسؤولين ، قال باستيد :

ليس هناك ريب في اننا أمام « يقظة اسلامية » ، وان هذه اليقظة تتخذ شكلاً وطنياً يثير الاهتمام !

وقد ظهرت هذه اليقظة اولاً في العراق بقوة شديدة ، اضطرت معها الحكومة الانكليزية ـ الامينة على خطتها ـ ان تحرره من الانتداب ومن التحفظات !

وقد كان لهذا الفوز اثره في سوريا ، وخاصة ان في سوريا حزباً عربياً كثير الحركات !

وانه لمن حسن الحظ ، ان المذاهب كثيرة ومتعددة في سوريا ، وان الحركة فيها « مشوشة مرتبكة » لا زعيم لها ، وان الطبقة المختارة تؤيد الانتداب، رغم الاخطاء الجسيمة التي ارتكبت في الناحية الادارية ، وأخصها مشروع المونوبول .

والوطنيون انفسهم في سوريا ، يصرحون برغبتهم في التعاون باخلاص مع فرنسا ، ولكنهم يقولون لنا :

« أتكونون أقل عطاءً من الانكليز ؟ ويشكون من عدم قيامنا بالمهمة الملقاة على عاتقنا ، ولجوئنا الى التجزئة والتفرقة لاستثمارهما ، ويقولون اننا نطبق في سوريا انظمة استعمارية ، لا انتدابية .

وقد حل البرلمان في سوريا ، في الوقت الحاضر ، واهملت المعاهدة التي وضعها المسيو بونسو ، كما اننا عدّلنا الدستور في لبنان، وانتخبنا رئيساً جعلناه « تحت الوصاية » .

على انه يجب ان لا ننكر هنا ، ان في سوريا حركة استياء حساسة ، يمكن ان تزداد خطورة يوماً بعد يوم ، اذا لم تبدل فرنسا سياستها تبديلاً تاماً.

واعتقد ان من واجبنا ، ان نسير مع العرب ، بسياسة التعاون والثقة ، دون ان نهجر سلطتنا ، لأن العربي يحترم الزعيم ، اذا عرف الزعيم كيف يوطد مكانته ومركزه ».

وقبل ان ينتهي الاضراب ، اوقفت السلطة عدة سواقين ، وساقتهم الى المحكمة الاجنبية ، بتهمة التشويق على الاضراب ، وأوقفت قبلاً في سجن دمشق، وطرابلس الشام ، عدة اشخاص بتهمة الشيوعية ، والاخلال بالأمن. وبعد ان حوكموا جميعاً ، وحكم عليهم ، استأنفوا حكمهم ، فحضر من باريس المسمى انطون الحاج ، وهو لبناني شيوعي ، متجنس بالجنسية الفرنسية ، ولكن نظراً الى شيوعيته ، لم تكد تطأ قدماه ارض الوطن ، حتى أعادته السلطة بالقوة الى خارج الحدود ، وفي اليوم التالي ارسل الى العميد الكتاب الآتي .

٧٦ ـ كتاب السيد انطون الحاج الشيوعي الى دي مارتيل

قال المومأ اليه في ٢ نيسان سنة ١٩٣٥ :

حضرة دي مارتيل ، اني اكتب لك هذا الخطاب المفتوح من فندق متروبول ، حيث انا مرغم على ان اقوم ضد جواسيسك بحصار منظم. وهذا معناه اني لا اعترف بسلطة « قرارك » رقم ١٤٤ المؤرخ في اول نيسان ، والحامل امضاءك وامضاء شريكيك السيدين لاغارد ومازاس ، وذلك :

اولاً — لان هذا «القرار» هو عمل حكومي مباشر، تتناول صلاحيته الممثلين الدستوريين للجمهوريات او الحكومات المشمولة بالانتداب، وليس هناك أقل نص في القانون يخوّلك الحق بان تقوم مقام سلطات هذه البلاد، وان اغتصابك قوانين البلاد، وتعدّيك الصريح عليها، يعدّ خرقاً ذا مسؤولية كبيرة للمادة ٢٢ من معاهدة فرسايل التي وافق عليها البرلمان الفرنسي.

ثانياً — ثم ان «قرارك» المذكور آنفاً، قد وضع رغم ارادة شعب بلادي، تلك الارادة التي عبر عنها بجلاء سخطه واستياؤه المتزايد.

لقد وصلنا معاً انت وانا الى بيروت بفرق يوم واحد، فاستقبلتني الجماهير وحزبي الشيوعي بأذرع مفتوحة، كرسول الحريات الممنوعة. ولكن عند قدومك انت، تعالى الاستياء من كل الجهات، وقامت المظاهرات العدائية ضدك.

فاعلم يا حضرة دي مارتيل انك انت غير المرغوب فيه، لا انا، وان الطغاة يظلمون ويسلكون الطريق التي سلكتها انت من قهرهم.

ثالثاً — انا لم آت مثلك الى سوريا لأعيش في الرفاهية من الاموال التي انهبها من شعبي، ولا لامتع نفسي بالمغامرات السافلة مع الغواني اللواتي، كما قيل لي، تعشق التلذذ بمجالستهن، لكنني جئت لأطلب الحق والعدالة لرجال بلادي، الذين يكفّرون في سجونك، عن الاعمال التي قاموا بها، في سبيل مصلحة البلاد العامة وحريتها الوطنية.

رابعاً — من جهة اخرى انا لست ممثلاً لطبقة المستثمرين والمحتكرين الماليين. لقد ناداني الشعب السوري فجئت اليه باسم المال والفلاحين والمفكرين الثوريين الفرنسيين، الذين يحتقرونكَ انت، ولكن يشرفونني انا بثقتهم وصداقتهم.

ان فرنسا الحقيقية تمد يدها من فوق مناوراتك وجشعك الخسيس، لتصافح سوريا الشهيدة. وبالرغم من كل ما تقومون به، فان هاتين اليدين سترتبطان ببعضهما بقوة لتوطيد الحرية والحريات التي قضيتم عليها.

خامساً — ان لمهمتي في سوريا طابعاً مقدساً صميماً ، انني المدافع الرسمي عن المتهمين الاثني عشر ، الذين اعتقلوا بعد مظاهرات زحلة واودعوا سجن بيروت ، وعن المتهمين الخمسة المودعين في سجن دمشق ، والذين توقفوا بسبب قرارك رقم ٤ غير المشروع ، وعن المعتقلين العشرة الذين طلبوا استئناف حكمهم او تمييزه،امام محكمة حلب ضد الاحكام التي لفظت بحقهم وفقاً لقراراتك رقم ٤ و١١٥ ل.ر. و ٣٣/٩ ، وعن ابو سعود رعد ، المسجون في دمشق منذ ١٥ عاماً . تريد ان تمنعني من قول الحقيقة عالياً والدفاع عن ضحاياك . اعلم ان المدافع لا يترك الابرياء الذين استدعوه من اعماق سجنهم . اني اضحي بحياتي وبحريتي ولا اخون الحلف المقدس الذي يربطني بالسجناء .

سادساً — انا هنا ، وسأبقى هنا .

لقد خرقت « قرارك » لانه يهين الضمير الانساني .

بيروت في ٢ نيسان سنة ١٩٣٥ ـ الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ـ

اوقفني انطوان حاج

٧٧ ـ افتتاح الخط الحديدي في تل زيوان في ١ ايار سنة ١٩٣٥

وفي ١ ايار سنة ١٩٣٥ ، سافر العميد واركان بعثته ، ووزراء الدولة السورية واللبنانية الى « تل زيوان » ، لافتتاح الخط الذي كان من مشاريع العميد ، وعاد ثالث يوم ، ولم يفد مشروعه في تخفيف الازمة الخانقة . ولذا عقد التجار في بيروت في ٣٠ نيسان اجتماعاً ، واصدروا البيان التالي ، وأعلنوا اضرابهم في ٢٠ ايار سنة ١٩٣٥ مع قرارهم .

٧٨ ـ بيان جمعية التجار في ٢٠ ايار سنة ١٩٣٥

عقدت جمعية التجار جلسة بعد الظهر ، واصدرت البيان التالي ، وهو يقضي باعلان الاضراب قبل ظهر الجمعة وهذا نصه :

قررت جمعية التجار ان تقدم احتجاجها :

اولاً على قضية بقايا ضريبة التمتع عن عام ١٩٣٤ .

ثانياً – على نسبة هذه الضريبة ، التي لم تعد متناسبة مع الحالة الحاضرة .

ثالثاً – على فداحة الضرائب ، وخصوصاً رسوم الجمرك والمرفأ التي وعدنا مراراً بتخفيضها ، ونراها دائماً بارتفاع .

ان الاستياء العام من الحالة الاقتصادية ، ومن النكبات النازلة في الاسواق التجارية قد احرج موقف اللجنة الادارية لجمعية تجار بيروت ، واضطرها ان تقرر مع الاسف الشديد، إقفال المحلات التجارية في بيروت ، ما عدا الصيدليات وذلك يوم الجمعة الواقع في ٣ ايار سنة ١٩٣٥ ابتداء من الصباح حتى الساعة الثانية عشرة ، والتوجه صفوفاً منظمة صامتة ، الى مقر رئاسة المجلس النيابي والى مقر رئاسة الجمهورية اللبنانية حيث تقابل لجنة الجمعية الادارية معالي رئيس المجلس النيابي وفخامة رئيس الجمهورية ، وترفع تمنيات التجار اليهما ، طالبة انصاف التجار، والعمل على تخفيض الرسوم الجمركية ، ورسوم المرفأ .

٧٩ – اعلان الاضراب في ٢٣ ايار سنة ١٩٣٥

الى الاخوان تجار بيروت المحترمين

يؤلم جمعية تجار بيروت التي اوليتموها ثقتكم ، ان تلجأ الى الوسائل السلبية في الدفاع عن حقوقكم المهضومة ومطالبكم الحقة . ويؤلمها جداً ان تقرر في جلستها الاخيرة التي عقدت ظهر الاثنين الواقع في ٢٠ ايار سنة ١٩٣٥ .

اغلاق متاجر بيروت طيلة نهار الخميس الواقع في ٢٣ ايار سنة ١٩٣٥ . وذلك :

اولاً – احتجاجاً على الرسوم الجمركية الباهظة ، التي قضت على تجارة بيروت ، التي كانت زاهرة في الماضي ، وشجعت التهريب وارهقت المستهلك .

ثانياً — احتجاجاً على نفقات المسالح المشتركة ، التي لا تتناسب ومقدرة هذه البلاد ، التي زادت فيها الضرائب حيناً بعد حين لتأمين موازنتها .

ثالثاً — احتجاجاً على الشركات صاحبة الامتيازات ، التي تقضي الاحوال الحاضرة الاقتصادية باعادة النظر في عقودها ، وما تتضمن هذه العقود من منح وضمانات ورسوم أثقلت البلاد باعبائها ورزحت تحت اثقالها .

رابعاً — احتجاجاً على الاحتكارات كافة ايا كان نوعها ، لانها منعت الوطني ، سواء أكان تاجراً ، او صانعاً ، اومزارعاً ، من حرية العمل والكسب.

خامساً — احتجاجاً على الاعفاءات ، التي يغنم بسببها البعض ، وتدفع غرمها الاكثرية الساحقة .

سادساً — احتجاجاً على عدم اكتراث الحكومة اللبنانية لعريضة جمعيتكم التي رفعناها اليها بتاريخ ٣ ايار سنة ١٩٣٥ ، والتي احتججنا بها على فداحة ضريبة التمتع لعام ١٩٣٤ ، والنظر في هذه الضريبة عام ١٩٣٥ ، وعلى رسوم المرفأ .

سابعاً — احتجاجاً على رئيس واعضاء المجلس النيابي اللبناني ، الذين لم يعيروا عريضتنا التي قدمناها اليهم بتاريخ ٣ ايار سنة ١٩٣٥ ادنى أهمية ، ولم يكلفوا انفسهم عناء تلاوتها ، مع ان المجلس النيابي عقد جلستين متواليتين، بعد تقديم عريضتنا المذكورة .

لن تكتفي جمعيتكم بالاقفال ، بل هي ستطير ايضاً برقيات الاحتجاج التي تتضمن مطاليبكم الحقة وشكواكم المرة الى المراجع الرسمية في باريس .

وان الجمعية ترجو من كل تاجر يشعر بالواجب الملقى على عاتقه ، ان يقفل محله ، طيلة نهار الخميس الواقع في ٢٣ ايار سنة ١٩٣٥، وان يحافظ على الهدوء والسكينة ، وان يظهر بالمظهر الشريف الذي ظهر به في اضرابه الاول، وليثق التجار اننا واصلون الى حقوقنا كاملة باذن الله، إذ لا يموت حق وراءه طالب .

رئيس جمعية تجار بيروت
الفرد نصر

وأجاب نداء التجار في بيروت ، تجار دمشق وحماه ، وأضربت المدن باجمعها مدة ساعتين ، وارسلت البرقيات الى وزارة الخارجية ، والى عصبة الامم محتجة على السياسة الاقتصادية الخاطئة ، وعلى ما وصلت اليه سوريا ولبنان من سوء العاقبة .

قالت جريدة صوت الاحرار في ٢٤ ايار سنة ١٩٣٥، تصف الاضراب الشامل بيروت والمدن السورية :

« في الساعة الخامسة ، من صباح امس ، حشدت مديرية الشرطة قواتها في الدائرة .

وفي الساعة السادسة ، وزعت دوريات منها على مختلف جهات العاصمة ، ثم اقامت دوريات رئيسية في شوارع المعرض واللنبي وساحة الشهداء وأمام بناية الجمعيـــة .

واوفدت الحراس لحراسة المحلات التجارية كايام الآحاد والعطلات .

وحشدت في دار الحكومة وادارة الدرك، قوة احتياطية من الدرك اللبناني بقيادة الكابتين فوزي بك طرابلسي، استدراكاً للطوارىء ووضعتها تحت تصرف ادارة الشرطة اللبنانية .

وقد طاف مندوبنا العاصمة صباح امس ، فاذا الاضراب يشمل جميـــع المحلات التجارية ، ولم يفتح في المدينة الا الصيادلة . والمطاعم ، وباعة الدخان ، والمرطبات ، وبعض الحوانيت في المحلات النائية .

اما المحلات التجارية فقد اضربت اضراباً تاماً .

وصباح امس ورد إشعار على الداخلية من طرابلس يفيد ان طرابلس اضربت ايضاً صباح امس تأييداً لبيروت في مطالبها ، وان تجار طرابلس ابرقوا الى الحكومة والمفوضية العليا يعلنونهما تضامنهم مع بيروت وتأييدهم للمطالب التي رفعتها جمعية تجار بيروت الى السلطتين المنتدبة والمحلية .

وابرقت صيدا صباح امس تعلن اضرابها تأييداً لبيروت .

وهكذا نرى المدن اللبنانية الرئيسية أيدت بيروت في مطالبها الحقة .

وقد عقد صباح امس في مديرية الداخلية اجتماع حضره رؤساء الامن العام ودار البحث فيه حول الموقف الحاضر ، والتدابير الواجب اتخاذها ، للنظر في بعض مطالب التجار .

وقد علمنا ان فخامة الكونت دي مارتيل ، الموجود في باريس حالياً ، وجه اهتماماً خاصاً لموقف التجار ، وارسل يطلب ايضاحاً عن الموقف ، وسبب تطور الازمة التي أدّت الى هذا الاضراب الجديد .

وقد اتصل بنا ان حضرة المسيو لاغارد ابرق الى فخامة المفوض السامي، يوضح له الموقف الحاضر .

وقبل ظهر امس ، عقدت جمعية التجار اجتماعاً في مكتب رئيسها الاستاذ الفريد نصر ، اشرفت خلاله على سير الاضراب في العاصمة ، والتقارير الواردة اليها من مختلف الجهات لتأييدها .

وقد ارسلت جمعية الانقاذ الاقتصادي ، الى فخامة الكونت دي مارتيل ، الموجود حالياً في باريس البرقية التالية :

نؤكد لفخامتكم تقاريرنا السابقة عما وصلت اليه حالة البلاد الاقتصادية من الانحطاط ، بالنظر لفداحة الضرائب ولارتفاع الرسوم الجمركية ، التي يئن منها الشعب ، والتي سهلت للبلاد المجاورة سلب مركزنا التجاري . بيروت مقفلة اليوم احتجاجاً على الحالة الحاضرة . نشارك جمعية التجار في مطالبها المشروعة. لا ينقذ البلاد من حالتها السيئة الا تخفيض عاجل في النفقات الممكن تخفيضها، لا سيما نفقات الانتداب .

لنا وطيد الامل بان فخامتكم ستسعون مدة وجودكم في باريس لتحقيق امانينا .

الرئيس : عمر الداعوق

وارسل حزب الاستقلال الجمهوري ، بمناسبة اضراب المدينة ، برقية الى وزارة الخارجية ومجلسي الشيوخ والنواب ، هذا نصها :

اتفاق التجار على اقفال المدينة مرات متعددة ، وشكاوى النقابات وسائر الهيئات التمثيلية ، دليل كاف على سوء حالة الادارة . تؤيد طلب ارسال لجنة برلمانية للتحقيق ، ومن ثم اعطاء البلاد حقوقها السياسية والدولية الكاملة ، وبغير ذلك لا يمكن ان تستقر الحالة .

الرئيس : عزيز الهاشم

ووضع اصحاب المهن المختلفة من حلاقين وكندرجية وحدادين ونجارين وغيرهم ، عريضة لرفعها الى وزارة الخارجية الفرنسية ، بتأييد التجار في مطالبهم ، التي هي مطالب مختلف طبقات الشعب اللبناني .

وقد اقبل التجار امس على مكتب حضرة الوجيه السيد الفريد نصر ، رئيس جمعية التجار ، وكان مجتمعاً باعضاء اللجنة للاشراف على حالة الاضراب ، يشكرون الرئيس والاعضاء على موقفهم المشرف من قضيتهم .

والقى التاجر السيد وديع ابو راشد الكلمة التالية :

حضرة الرئيس ، حضرات اعضاء جمعية تجار بيروت الكرام

لقد برهنتم في المدة الاخيرة ، التي توليتم بها الدفاع عن حقوق تجار بيروت ، على كفاءة تامة وخبرة وغيرة مقرونة بالحكمة ، جعلت بيروت باسرها تسلم مقاليد امورها الاقتصادية اليكم . وعملكم هذا الذي تعملونه في سبيل انعاش البلاد هو عمل جدير بالتقدير ، وسيسجله لكم التاريخ بأحرف من نور . اني اصرح بملء الاسف ، ان النواب الذين كان عليهم ان يقوموا بهذا الواجب قد اهملوه . لذلك فلا ابالغ اذا قلت انكم انتم نواب البلاد الحقيقيون ، واولئك نوابها المصطنعون .

يا رجال الجمعية المحترمين

ان بيروت ، التي شاهدت فيكم هذا الاخلاص ، وهذه التضحية ، قد منحتكم ثقتها التامة . واعظم دليل على ذلك هو انصياعها لمقرراتكم كأنها احكام مبرمة . أمرتم باغلاق المتاجر ـ والاغلاق هو امر خطير بحد ذاته ـ فاطاعكم البلد بلا تردد ، وارسلتم امس تلغرافكم الخطير الى اركان الدولة المنتدبة في باريس ، فلم يبقَ رجل في طول البلاد وعرضها ، إلا وصادق على مطالبكم الحقة، واكبر فيكم هذه العزيمة الفولاذية .

قد عرفتم الداء ، وعرفتم الدواء . فسيروا الى الامام ، فالشعب يمشي وراءكم ، وما تأمرونه به يطيعه ، بلا قيد ولا شرط .

ان الاهلين بعد ان وصلوا الى هذه الحالة المحزنة ، مستعدون لتضحية النفس والنفيس ، في سبيل تنفيذ اوامركم ، ذلك لانهم تأكدوا ان الذين يسهرون على مصالحه هم رجاله الابرار ، هم جمعية تجار بيروت .

واراد الشيوعيون امس ، ان يمثلوا دورهم ، بمناسبة اضراب المدينة ، فوزعوا مناشير بامضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري ، فرع الانترناسيونال ، دعوا فيها الشعب الى الاضراب ، والقيام بالمظاهرات احتجاجاً على الاستعماريين والرأسماليين ، الذين يزيدون إفقار الشعب .

وقد صادر رجال الشرطة هذه المناشير ، كما صادر الحراس ، رزمة من جرجي حنا عساف ، في اثناء مروره في شارع الامير بشير وسلموها الى ادارة الشرطة للتحقيق .

واوقف في ميناء الحصن السيد خالد علي روحي ، لاعتدائه على احمد صالح الجمل ، ومحاولته إجباره على قفل محله .

واوقفت شرطة البرج ، السيدين علي احمد صفا ، وعلي امين مرجا ، لتهديدهما السيد محمد ديب العيتاني ، التاجر في شارع الاورغواي، لامتناعه عن اقفال محله .

وقد كان في نية الجزارين ان لا يذبحوا امس، وان يتضامنوا مع التجار في الاضراب ، إلا انهم عدلوا عن ذلك ، وذبحوا امس ماشيتهم كالعادة .

وارسل حضرة الاستاذ خيرالدين الاحدب ، نائب بيروت ، الى العميد السامي البرقية التالية :

الكونت دي مارتيل — وزارة الخارجية باريس

نؤيد جميع المطالب التي تقدم بها التجار ، ونأمل ان تتوصلوا الى حل مرضٍ .

خيرالدين الاحدب
نائب بيروت

قال مراسلنا في دمشق بالتلفون .

اضربت دمشق قبل ظهر اليوم ، اضراباً عاماً ، تأييداً لتجار بيروت ، وتضامناً معهم في شكواهم ، من سوء الحالة الاقتصادية ، والاسباب الجمركية والادارية التي أدّت اليها ، وكان رجال الشرطة يطوفون بعض الاسواق للمحافظة على النظام .

وقد عقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً ، بحثت فيه هذا الموقف ، وتم الاتفاق على تطيير البرقية الاحتجاجية التالية ، باسم رئيس اللجنة ، سامي باشا مردم بك :

باريس — رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس مجلس النواب والشيوخ ، ورئيس اللجنتين الخارجيتين في المجلس ، والى رئاسة اتحاد الغرف التجارية :

اتشرف ، انا رئيس اللجنة الاقتصادية الاهلية بدمشق ـ سوريا ـ ان ابلغكم بان متاجر دمشق ودور صناعتها اضربت عن الاعمال ساعتين يوم الخميس، ٢٣ ايار ١٩٣٥ ، تضامناً وتأييداً للاضراب ، الذي عمدت اليه مدينة بيروت، في نفس اليوم ، احتجاجاً على السياسة الاقتصادية الخاطئة التي تساس بها مرافق البلاد وشؤونها التجارية والصناعية ، واعلاناً لقدر الاستياء والقلق الذي يسود نفوس الجميع .

لقد بلغت احوال البلاد العامة ، تجارة وصناعة وزراعة حد الخطر ، بفعل السياسة الجمركية التي توالت احتجاجاتنا عليها ، وكثرت بياناتنا عن اخطائها ، ومخالفاتها مصالح البلاد التي تعمل على تزويد صندوق المصالح المشتركة بأعلى رقم من المداخيل ، وإنفاقها في وجوه لا تفيد البلاد اقتصادياً وصناعياً اية فائدة ، وسياسة منح الاحتكارات بشروط قاسية مجحفة بمنافع البلاد وبمصالح الثروة الوطنية وجمهور المستهلكين ، وتجريد بعضها بقرارات كيفية تصدرها المفوضية في بيروت . كل ذلك عاد على جر البلاد الى الحالة المؤسفة التي تعانيها الآن بقلق وألم .

نكرر احتجاجاتنا السابقة ، ونؤيد جمعية تجار بيروت بارسال لجنة تحقيق برلمانية ، مزودة بصلاحية التحقيق ، واقتراح الوسائل الواقية .

ان السكوت عن العناية باصلاح هذه الاحوال ، يقود البلاد الى التفكير بوسائل جديدة للاحتفاظ بثروتها العامة ، وبما بقي لها من اسباب التجارة والصناعة المتلاشية .

نرجو الاسراع في ايجاد الحلول الناجعة للحالة المثيرة المقلقة .

رئيس اللجنة الاقتصادية
سامي مردم بك

وارسلت برقية اخرى ، بعد ظهر اليوم ، الى الفريد بك نصر ، رئيس جمعية تجار بيروت ، تعلنه باضراب دمشق ، تضامناً معها ، وتأييداً لموقفها ، وهذا نصها :

بيروت — الفريد بك نصر رئيس جمعية التجار

اضرب تجار دمشق اليوم ساعتين ، تضامناً مع بيروت بالاحتجاج على السياسة الجمركية ، وفداحة الضرائب ، والاحتكارات الممنوحة ، وإعلاناً لاستيائها وقلقها . ابرقنا الى مراجع باريس بتأييدكم وطلب ارسال لجنة التحقيق البرلمانية .

نائب دمشق
الامضاء : فخري البارودي

هذا وقد عقد التجار اجتماعين كبيرين اليوم ، وطيروا بضع برقيات الى الوزارة الفرنسية ، وعصبة الامم ، يشيرون فيها الى اضراب دمشق واحتجاجها العام على السياسة الاقتصادية المتبعة فيها .

وارسلت جمعية مستوردي الادوات الزراعية ، الى المفوض السامي، ورئيس الوزارة ، ورئيس مجلس النواب البرقية التالية :

نؤيد مطالب ومقترحات جمعية التجار ، بشأن الحالة الحرجة . نلتمس التدخل توصلاً الى نتيجة سريعة .

السكرتير
فؤاد مطر

وطيرت جمعية مستخدمي التجارة ، الى رئيس الوزارة الفرنسية، ورئيس مجلس الشيوخ ، ورئيس مجلس النواب ، البرقية التالية :

ان الخراب الذي سينزل بالتجار يهدد كياننا . نؤيد مطالب جمعية التجار. نطلب ارسال لجنة تحقيق برلمانية .

رئيس جمعية مستخدمي التجارة
انيس شهاب

ولقد كان اضراب المدينة امس هادئاً ، لم يتخلله اي حادث ، حتى ان التجار انصرفوا الى منازلهم ، كي لا يدعوا سبيلاً لتدخل قوات الامن، ولتفريق الناس ، فيما لو تجمهروا ، فأثبتوا بذلك انهم يغارون على السكينة ، ويحافظون على الراحة ، وان الغاية التي يرمون اليها في اضرابهم ، إنما هي الدفاع عن حقوقهم السليبة .

ولا يسعنا الا توجيه عبارات الشكر لحضرة رئيس واعضاء جمعية التجار، الذين برهنوا في مختلف المناسبات ، لا سيما في الاضراب الاول ، والاضراب الثاني ، على حكمة وروية ، وعلى نضوج وغيرة وحمية .

ونود ان نعتقد ، ان اولياء الامور يستجيبون مطالب التجار التي هي

مطالب البلاد ، حتى لا يفسحوا أمام الهيئات العاملة مجال العودة الى الاضراب أو غيره من الوسائل ، دفاعاً عن مصالحهم وذوداً عن كيانهم .

وقد تلفن الينا مراسلنا في دمشق ، بعد ظهر امس بالانباء التالية :

كان الاضراب في الساعة الحادية عشرة اليوم عاماً شاملاً المدينة ، وعند الظهر تجمع التجار وساروا في شبه مظاهرة ، وقد انتهى الاضراب عند الساعة الواحدة ، دون أقل حادث .

وجاءت برقية من حماه تقول : ان المدينة اهتمت لاضراب بيروت ، وقد وضع نوابها السادة الدكتور توفيق الشيشكلي ، نجيب البرازي ، محمد بن نصرالله ، برقية طيروها الى وزارة الخارجية الفرنسية ، هذا نصها :

حماه بأسرها متضامنة مع بيروت باسباب اضرابها اليوم ، واحتجاج جمعية تجارها ، استنكاراً لما يحيط بالبلاد من مصائب قضت على الجميع .

نرجو باسم الانسانية والعدل ان تتداركوا الامور قبل استفحالها . لم يبقَ للبلاد صبر على احتمال هذه المصائب .

وقد ارسلت نسخة عن هذه البرقية الى جمعية تجار بيروت .

٨٠ ـ احتجاج أهل الفرات على إسكان الآشوريين في الجزيرة

ومع علم السلطة الفرنسية بضيق الحال واشتداد الأزمة ، فانها قبلت قرار عصبة الامم ، بقبول هجرة الآشوريين الى بلادنا ، وإسكانهم في منطقة الجزيرة في اراض خصبة تبعد مئة كيلومتر عن الحدود السورية ـ التركية . ولكن سكان الفرات لم يرقهم هذا القرار ، وأبت وطنيتهم إلا الاحتجاج عليه، فأبرقوا الى عصبة الامم يقولون :

لفخامة السكرتير العام لدى عصبة الامم المعظم

بواسطة فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان المبجل

نتشرف نحن الموقعين أدناه ، ممثلي منطقة الفرات باعلامكم ، اننا تلقينا بمزيد الاهتمام ، النبأ الوارد بواسطة اذاعات شركات الاخبار ، المتضمن إقرار مجلس عصبة الامم ، إسكان الآشوريين في منطقتنا السورية . وحيث ان انتزاع اجزاء وطن واقطاعها لعناصر غريبة ، لا يتلاءم مع الحقوق الطبيعية. ولما كان القرار المعزو الى مجلس العصبة ، يتنافى مع مهمته ، في ضمان اجزاء وطننا ، وفي تعجيل يوم حريتنا واستقلالنا ، بالنظر لما ينتج عن ذلك القرار من تعقيد في مشكلة الاقليات ، التي يتذرع بها الانتداب ، في تبرير دوامه ، لا سيما والعنصر المراد إسكانه ، يخلف في وطننا مشكلة نزاع عرقي شديد .

اما اذا كان المجلس يتخذ من سعة اراضي الوطن السوري مبرراً لقراره فاننا نلفت نظره الى كمية البدو الرحل الكبيرة ، التي لو تسنى لها بعض العناية من السلطة المسؤولة لتحضرت ، وكثرت الايدي العاملة المنتجة ، ولما بقي شبر واحد من الارض بوراً خالياً .

لذلك نحتج بكل قوانا ، على هذه التدابير ، راجين من المجلس ان يتفضل باعادة النظر في قراره ، المنافي لمصالحنا وحقوقنا ، وإقرار عدم إسكان الطائفة المذكورة في وطننا ، وبذلك يتم للعصبة الممثلة للضمير الانساني ، ابعاد خطر يضاهي في نتائجه السيئة ، المشكلة الصهيونية في سوريا الجنوبية ـ فلسطين ـ .

وبالختام تفضلوا يا ذا الفخامة بقبول فائق الاحترام .

في ٢٥ نيسان ١٩٣٥ التواقيـــع

٨١ ـ سفر العميد دي مارتيل الى باريس في ١٠ ايار ١٩٣٥ ، وتصريحاته عن البلاد السورية

وفي ١٠ ايار سنة ١٩٣٥ ، سافر العميد الى باريس لمقابلة وزارة الخارجية واستشارتها وأخذ موافقتها ، كما كان يفعل في كل مرة . وفي باريس يقول ، وما اكذب ما يدّعي :

قال محرر جريدة « البتي جورنال » في ٢٥ ايار سنة ١٩٣٥ :

تحدث فخامة المفوض السامي الكونت دي مارتيل ، الى مندوب جريدة «البتي جورنال» عند وصوله الى باريز ، فسأل المحرر فخامته عن الحالة في البلدان السورية فاجابه :

ان شكوى تلك البلدان من الازمة العالمية ، اكثر مما هي من المصاعب الخاصة ، اذ ان ستمائة الف لبناني منتشرون في انحاء العالم ، كانوا يرسلون الى وطنهم الاصلي اموالاً كثيرة بانتظام ، ولكنهم اصبحوا الآن لا يستطيعون ذلك ، وهم في عودتهم الى بلادهم يزيدون عدد العاطلين .

وقال : ان برنامج العمل الذي وضع لاربع سنوات في سبيل التنفيذ . لاننا قد انجزنا منذ ١٨ شهراً ، اتصال خط حديد بغداد مع العراق ، فكان ذلك سبباً لتشغيل عدد كبير من العمال ، وها نحن نباشر اعمال تكبير ميناء بيروت ، التي تتم في ثلاث سنين ، ونقيم سداً في حمص ، يساعد على ري مساحة اضافية تبلغ ١٦٠٠٠ الى ١٨٠٠٠ هكتار ، وسنعمل ايضاً على الاستفادة من مجرى نهر العاصي .

وهذه المشروعات مضمونة ، بدون الالتجاء الى عقد قروض بتاتاً ، وذلك بفضل الاموال المحلية .

وقد قال المسيو دي مارتيل ، في حديثه مع مندوب الجريدة : ان الرسوم الجمركية الباهظة تثير السخط ، ولذلك قد قررت ان اعمل على تخفيضها ، ولكن الميزانية المشتركة التي ستخفض من جراء ذلك ، ستبقى زائدة في توزيعها بين ميزانيات الدول الخاصة ، ولتوازنها يجب ايجاد موارد جديدة. ولذلك انشىء احتكار التبغ ، الذي سيكون الايراد منه ٢٢ مليوناً ، ونحن نأمل ان يتضاعف هذا الايراد قبل مضي سنتين .

وسأله المندوب عما اذا كانت المصالح الخصوصية لن تتضرر فاجابه المسيو دي مارتيل :

ان الاحتكار لم يكن ليثير اية معارضة ، لو لم يستغله الوطنيون في دمشق، كسبب للاضطراب ، إذ ان سوريا مرتاحة اليه ، وكذلك قسم من لبنان ، حيث اصيب الانتاج الحر بتدهور في اسعاره .

ويمكنك ان تتأكد ان معظم البلدان الواقعة تحت الانتداب مرتاحة الى الاحتكار الذي تم وضعه .

وفيما يلي تصريح صادر عن غبطة بطريرك الموارنة يرد به على ما كتبته « لا ديبش نوفيل » وينتقد سياسة دي مارتيل ويبين نقمة اللبنانيين ، ويكذب مزاعم المفوض السامي بان البلاد المنتدب عليها مرتاحة الى سياسته .

٨٢ ـ انتقاد بطريرك الموارنة على كتابة لا ديبش نوفيل في ٢٥ ايار ١٩٣٥

انتقدت جريدة « لا ديبش نوفيل » غبطة البطريرك الماروني في مواقفه الاخيرة ، انتقاداً عدّه الجمهور البيروتي مسيئاً لغبطة البطريرك ، فتوجه وفد كبير منهم ، قبل ظهر اليوم الى بكركي، وقدموا الى غبطته الجريدة المذكورة فضحك وقال :

هذه الاقوال ليست صادرة عن هيئة رسمية مسؤولة ، لذلك لا اهتم لها كثيراً .

وبعدئذ اقترح رجال الوفد ، تأليف لجنة تمهيدية تدعو لعقد مؤتمر عام، فوافق الحاضرون على هذه الفكرة ، واتفقوا على تنفيذها .

ثم تكلم غبطة البطريرك ، مشيراً الى ما نشرته جريدة « لا ديبش نوفيل» فقال :

أما كون الاكثرية المارونية ناقمة على موقفي ، فهذا امر تعرفونه انتم ، كما اعرفه انا ، وليس ادل عليه من هذا العشب الذي قالوا انه ينبت على طريق بكركي . واما القول اني معارض لاجل المعارضة ، فلدى وزارة الخارجية تقرير يتبين منه انني اعارض لاجل مصلحة بلادي . واذا شاءوا فاني مستعد لان انشر هذا التقرير .

اما كون السوريين يقدمون لنا ازهاراً مسمومة ، فهذا امر يعنينا، فنحن نقبل هذه الازهار .

وما يضر الآخرين اذا اتفقنا ؟ ان قضية اتفاقنا مع السوريين ليست قضية ازهار مسمومة ، أو غير مسمومة ، بل هي قضية مصلحة او مصيبة جمعتنا معاً.

نحن كسائر افراد الشعب ، ندفع الضرائب عن املاكنا ، ونتحمل كل الواجبات التي يتحملها المكلفون ، وليس في القانون ما يمنعنا من ان نطالب بحقنا ، كما يطالب به كل فرد من افراد الشعب .

وختم غبطته حديثه قائلاً :

نحن لسنا ضد فرنسا ، بل نحن طلاب حق ، نطلب حقنا من فرنسا نفسها . وسأعمل في سبيل هذا الحق ، ولو بقيت وحدي ، وليست كثرة الناس حولي ، أو قلتها ، لتؤثر في جوهر الحق الذي اطلبه ، لان الحق لا يتغير اذا طلبه واحد ، أو طلبه الف .

٨٣ - برقية اهالي اللاذقية ، يطالبون بتحرير الاوقاف الاسلامية

وفي ٧ ايار سنة ١٩٣٥ ، ابرق اهالي اللاذقية يطالبون بتحرير الاوقاف الاسلامية من تسلط الحكومة وتصرفها الكيفي في المحافظة التي يحكمها المندوب السامي الفرنسي مباشرة .

قالت « صوت الاحرار » :

لقد اثارت دعوة اللجنة الخاصة لبيع اوقاف الحرمين الشريفين ، واوقاف جامع السلطان ابراهيم ، عاصفة جديدة في نفوس المسلمين هنا، وجددت نشاطهم للمطالبة بالاوقاف الاسلامية ، وجعلها في يد الطائفة حرة طليقة من كل قيد حكومي ، كما هي الحال باوقاف سائر الطوائف الاخرى. وقد نظموا عريضتين : واحدة الى الحاكمية العامة هنا ، والاخرى الى المفوضية العليا ، يشرحون فيهما حالة الاوقاف في العهد العثماني ، وفي العهد الفرنسي ، ويطلبون :

اولاً — حل لجنة الاوقاف الحاضرة ، وإقامة لجنة صالحة مكانها ، تنتخب انتخاباً طائفياً حراً ، تدير الاوقاف مؤقتاً ، بينما تحل مشكلة الاوقاف العمومية .

ثانياً — تسليم الاوقاف عموماً الى الطائفة الاسلامية ، تديرها بنظام تضعه هي ، يكون متفقاً مع الاحكام الشرعية ، ومرعية فيه شروط الواقفين ، ولا يكون للسلطة أي تدخل فيه .

ثالثاً — يؤيدون جميع مقررات المؤتمر ، الذي عُقد في حلب في ١٤-١٧ ايلول ، لأجل الدفاع عن الاوقاف والمصالح الاسلامية ، وجميع مقررات اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر .

وكان الاقبال على توقيع هاتين العريضتين عظيماً جداً ، وكلهم يوقعون بحماس ، وفي مقدمة الموقعين السادة العلماء ، وجميع متولي الاوقاف .

وقد ارسل الاستاذ منح هارون برقية هذا نصها :

بواسطة فخامة المفوض السامي ببيروت

الى رئاسة لجنة الانتدابات بجنيف

بالوقت الذي يطالب فيه عموم مسلمي البلاد السورية بكل قواهم ، لأجل تسليمهم اوقافهم ، اسوة بسائر الطوائف ، نرى حكومة اللاذقية تدعو اللجنة الخاصة ، المعينة بقرار حكومي ، للبت ببيع اوقاف الحرمين الشريفين، واوقاف جامع السلطان ابراهيم بحيلة .

باسم عموم مسلمي منطقة اللاذقية ، احتج على تدخل السلطة بشؤون الاوقاف الاسلامية ، الذي ينتج عنه تدخلها بشؤونهم الدينية ، اطلب انصاف المسلمين ، بمساواتهم بغيرهم على الأقل .

مفوض مؤتمر الدفاع عن الاوقاف
الاسلامية في اللاذقية
منح هارون

٨٤ ـ برقية دير الزور الى وزارة الخارجية في ١٩ ايار سنة ١٩٣٥ ، احتجاجاً على إدخال سوريا في ابحاث المؤتمر الاستعماري .

وفي ٢٥ ايار سنة ١٩٣٥ ، نشرت « القبس » برقية من دير الزور ، يحتج فيها سكان تلك المنطقة ، على دمج المسائل السورية في مباحث المؤتمر الاستعماري وعلى دوام التجزئة ، واتباع السياسة المجحفة ، قالت البرقية :

ابرق نواب دير الزور اليوم الى رئاسة الوزارة الفرنسية ، برقية يحتجون فيها على دمج المسائل السورية ، في ابحاث المؤتمر الاستعماري . وهذا نص البرقية مع التواقيع .

باريس — رئيس الوزارة الفرنسية

تمثيل سوريا في المؤتمر الاستعماري خرق صريح لاستقلالها المعترف به دولياً، نحتج على هذا التصرف ، وعلى السياسة الراهنة المبنية على جحد حقوق البلاد السياسية ، وتفضلوا بايداع عصبة الامم احتجاجنا .

في ١٩ ايار سنة ١٩٣٥

نائب الجمعية التأسيسية ياسين حكمت

نائب دير الزور محمد الفتيح

نائب البوكمال تركي المحمود

وقد ارسلت صورة البرقية الى رئيس لجنة الانتدابات مع كتاب موقع من السادة المبرقين ، وهذه ترجمته :

حضرة رئيس لجنة الانتدابات المحترم

لنا الشرف بان نقدم لسعادتكم صورة البرقية المرسلة لفخامة رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ ١٩ ايار سنة ١٩٣٥ ، راجين التدخل الفعلي ، لوضع حد للسياسة المتبعة في سوريا ، وذلك باعطاء البلاد استقلالها الشرعي ، وازالة

التجزئة الحالية ، لان ترك الوضع على ما هو عليه ، سوف يؤدي عاجلاً الى تفهقر البلاد وإفقارها ، وتفضلوا ...

في ١٩ ايار سنة ١٩٣٥

التواقيـــع

٨٥ ـ ما كتبته «صوت الاحرار» عن حالة لبنان

وبعـد ان قال البطريرك كلمته ، جواباً للعميد ، نشرت جريدة « صوت الاحرار » في ٢ حزيران سنة ١٩٣٥ مقالتها الآتية تحت عنوان شرارة المونوبول « تحل اللغز اللبناني » وتجعل اللبناني يشعر اخيراً ، ان هناك نزيفاً مخطراً .

منذ عام واحد كان لبنان هادئاً ... هادئاً ... هادئاً ، لا يحركه شيء !

ومنذ عام واحد ، كان اللبناني ينظر الى صراخ الداخـل ، ومظاهرات الداخل ، نظرة المستغرب ، فلا يهتم لحوادث سوريا ، وفلسطين ، والعراق ، ومصر اكثر من اهتمامه بحوادث الصين ومنشوريا وبارغواي !

ومنذ عشرة اعوام ، واللبناني لا يهتم في الصيف الا للمصايف والسيارات والمغازلات ... ولا يهتم بهذه الايام الا لسهرات الليـل ، وجمع المـال الكافي للصيف المقبل !

اما السيادة .. والجمارك .. والوحـــدة .. فهذه شؤون كانت كلها من « اختصاص » الداخل !

وقد حاول رجال الداخل تفسير موقف لبنان الهادىء فلم يفلحوا !

فقال بعضهم :

ان لبنان لم يشعر بعد بالازمة ، لان الساحل هو آخر من يشعر بالازمات!

وقال البعض الآخر :

ان الازمة في لبنـان لا تزال ناراً تحت الرماد ! ومهما استمرت هـذه

« الفورة المصطنعة » فانها لن تستمر اكثر من بضعة اعوام !

وقال البعض الآخر :

ان الشعب اللبناني يشعر بنفس الازمة التي يشعر بها الشعب السوري ، ولكنه يدفن استياءه في نفسه كيلا يثير شماتة الداخل !

فاذا ابدى الشعب اللبنـــاني استياءه بالمظاهرات ، وإغـلاق الاسواق والاحتجاجات ، فماذا يقول الداخل ؟ ... ألا يقول له :

« لقد طالبت بالانتداب الفرنسي وايدته في وقت كان الداخل يحتج عليه ، فاليك الآن نتائج مطالبتك وتأييدك ؟ ! » .

ولهذا كله ... وخوفاً من الشماتة .. استمر الشعب اللبنـــاني في هدوئه « يبلع الموس على الحدين » ويعيش على طراز « عين الحب عمياء » ... رغم انه يرى ويشعر !

وقال البعض الآخر :

ان الشعب اللبناني «شعب تجاري» ، والشعوب التجارية قل ان تهتم للسياسة!

وقال فريق آخر :

لقد اصبح لبنان اشبه بقنبلة تنتظر من يشعلها !

واستمر هذا التساؤل ، وهذا الاستغراب طيلة الاعوام الاخيرة ، الى ان ارتفع صوت لبنان ... وانفجرت القنبلة ، وكانت الشرارة «شرارة الموتوبول» !

ولأول مرة في تاريخ الانتداب ، سمعنا بقيام المظاهرات في بيروت، وطالعنا برقيات الاحتجاج الى باريس وجنيف ؟ !

وقد قال لنا احد المشتغلين بالسياسة السورية ، مفسراً هذا التطور :

لقد كان لبنان في الستة الاعوام الاخيرة في دور « النزيف » وهو لم يشعر بهذا « النزيف » الا بعد ان كاد ينفد الدم !

وقد كان في وسع اللبناني ـ رغم ضائقته ـ ان يستمر في «رقصة الطير المذبوح» لولا طعنة المونوبول الاخيرة .

فقد كان لاقرار نظام المونوبول ، بالرغم من الاحتجاجات ، اثره المعنوي والمادي ، في نفس الشعب اللبناني ، فقام يعلن «عتبه» ثم احتجاجه .

اما اثر المونوبول من الوجهة المعنوية ، فقد كان اشبه شيء بصدمة المحب العاشق ، الذي تقول له حبيبته التي يعبدها : «اسمح لي ... انني احترم حبك وصداقتك منذ عشرات الاعوام، ولكن مصلحتي تقتضي ان اتمسك بالمئة ليرة.. واتركك ! »

فقد شعر اللبناني الماروني ، ان الدولة المنتدبة ، استعاضت عن صداقة الاجيال بالمونوبول !... فأثار هذا الموقف في نفسه روح العتب والاحتجاج .

* * *

وقد استقبل الداخل «يقظة الساحل» ـ بعد طول الرقاد ـ بشيء كثير من الغبطة ، ووجـــد ان في احتجاج «اصدقاء فرنسا» ما يؤيد احتجاجاته ومظاهراته ، ولو جاء متأخراً .

يقول المثل الياباني : «اذا كانت الافراح تفرق ... فان المصائب تجمع» !

وقد قالت ماري باشكر ستيف في مذكراتها :

«... عندما كان فيكتور ممتلئاً صحة يتنعم بالمال ، وبالحب ، والافراح ، كان لا يفكر فيَّ ، ولا يشعر بمصيبتي ومرضي !

لقد كانت الافراح تنسيه هموم أقرب الناس اليه ! . وكنت انا انتظر ، وانتظر ، الى ان يفرغ جيبه ، وتسوء صحتـه ، وتتلاشى افراحه ، ليفكر فيَّ ويعود اليَّ !

وفي ذات صبـاح .. دخل فيكتور عليَّ ـ وانا في الفراش ـ واخـذ يبكي لبكائي ، ويمتحب لمصيبتي ، ويفكر في مرضي، فادركت كل شيء في الحال..

لقد أفلس فيكتور ، وساءت صحته ، وتلاشت افراحه ، فعاد اليّ ».

وهذه هي حال لبنان مع سوريا ..

وماذا يفهم القارىء من هذا المقال ؟

أيعتقد ان فرنسا احسنت الى لبنان ، ونالت عطفه ؟

ايعتقد ان سياستها سوف تنتهي باعطاء سوريا ولبنان حقوقهما ، وبمساعدتهما على التحرر والنهوض ؟

وما معنى تصريحات دي مارتيل ، وهذه الاحتجاجات والمقالات ؟ .

٨٦ ـ عودة دي مارتيل الى سوريا ولبنان في ٤ حزيران سنة ١٩٣٥

وفي ٤ حزيران سنة ١٩٣٥ ، عاد دي مارتيل الى سوريا ولبنان يوم الاربعاء ، وبوصوله راجت « شائعة الاتحاد » بصورة قوية ، ولم يصدر تكذيب عنها ، فهل كانت الشائعة مجرد مداورة أم حقيقة تقع ؟ .

ان حالة الجو السياسي يشوبها غموض وإبهام وقلق . والفرنسيون سريعو التقلب والتلون ، فلا يدري احدنا لأي جهة يتحول !!

لقد بلغنا العشرين من شهر حزيران ولم تصدر عنه بادرة حسنة تجعلنا نتجه نحو التفاؤل ، وكل ما هنالك ، ان العميد لازم السكوت ، وتهيئة الخطط لما يريد .

واما القائمون على الحركة الوطنية فقد أعدّوا عدتهم لمجابهة الغموض ، والسكوت ، باثارة شعور الشعب ، واظهار استيائه ، ولما حلت مواسم « الموالد » النبوية ، كانت احتفالات الوطنيين في كل البلاد رائعة وقوية وجامعة ، اعربوا فيها عن آرائهم ، ونقدوا السياسة الفرنسية بكل ما لديهم من حجج ، وحملوا على بقاء الاوضاع الحاضرة حملة شديدة وعلى ما اصاب البلاد من نتائجها . وإتماماً لخطتهم ، نشر مكتب الكتلة الوطنية في دمشق بياناً بعث به الى وزارة الخارجية الفرنسية ، والى عصبة الامم ، واعلنته الصحف ، ومما جاء فيه ، احتجاج

الوطنيين على تعطيل الدستور ، والغاء الحياة النيابية ، وبقاء الدويلات السورية، والجنوح الى اللامركزية ، التي يقصد منها توسيع صلاحيات المستشارين ، لا اعطاء البلاد حقوقها ، ولا تسهيل المعاملات على الناس .

٨٧ ـ خطاب دي مارتيل في مؤتمر الأطباء سنة ١٩٣٥

وفي ١٧ حزيران سنة ١٩٣٥،انعقد المؤتمر الطبي الثامن في عاصمة سوريا، فحضره دي مارتيل، وافتتحه بخطاب يحمل طابعاً انسانياً، وتقديراً للعلم والعلماء ، وزينه بجمل تنم عن رقة شعور ، وابتعد عن بحث السياسة ، وعن مشاريعه الاقتصادية ، كيلا يزعج مسامع الاطباء باشياء لم يألفوها .

قال العميد :

ايها السادة

اني لأجد لذة عظيمة في ان ارحب في مدينة دمشق بالاطباء الذين اهلّهم عملهم واقتدارهم لتمثيل امم الشرق الادنى العربية في هذا الاجتماع . واني لاشكر لهم تلبيتهم بعدد وافر ، دعوة الذين نظموا هذا المؤتمر، وتضحيتهم من مصالحهم الشخصية ، ومن اعمالهم المادية ، ومن الاوقات اللازمة لراحتهم ، في سبيل خدمة البحث والحقيقة العلمية . واشكر ايضاً بنوع خاص ، العالم النطاسي ، رئيس جمعية الاطباء المصرية ، وعميد كلية الطب في القاهرة ، سعادة علي باشا ابراهيم ، الذي يعود له الفضل في فكرة التئام هذه الاجتماعات الدورية ، فهو الذي قد رغب تحقيقاً لأمنية الاطباء السوريين في ان ينعقد مؤتمر سنة ١٩٣٥ في عاصمة الامويين الشهيرة ، وما من شيء ادعى من هذا، لافتخار هذه الجامعة الحديثة النشأة التي انتم في ضيافتها بضعة ايام ، ولا ادعى لتنشيط الذين اوجدوا بايمانهم وجدهم هذه المؤسسة ، ولا يفتأون يحافظون فيها ، على مثال الفكر الساطع ، اعني بهم الرئيس رضا بك سعيد ومعاونيه . اما الحكومة السورية فلا يقل افتخارها وسرورها عن افتخار وسرور الجامعة عندما ترى في حضوركم شهادة باهرة على انها قامت قياماً حسناً بخدمة الثقافة العالية بمثابرتها على تأييد

هذه الجامعة ، التي تحافظ على تقاليد الطب العربي العريقة اللامعة الذي جددت شبابه بروح العلم العصري .

ثم اني اقول اخيراً ، ان السلطة الفرنسية ترى بسرور انها على صواب ان تعد دائماً دمشق عاصمة من تلك العواصم الممتازة ، التي فيها من قوى الفكر ما يكفي لاحداث شكل من الثقافة يمتاز بجدته ويصلح في الوقت نفسه ان يكون عنصراً من عناصر تمدن الانسانية العام .

ايها السادة ، انها لفكرة عظيمة ، تلك الفكرة التي اهابت بكم الى المجيء من اقاصي البلاد ، والتي تسود اعمال هذه الجمعية . ففي هذه الآونة حيث نرى البشرية كلها تبدي لنا صورة التجزئة والانزواء ، وحيث نرى الامم الغيورة على مصالحها ، توصد دونها حدودها ، وتتحصن وراء القلاع ، والتعريفات الجمركية ، وحيث نرى النزعات الجنسية والسياسية في الشعوب، ساخطة متحفزة، نرى من الواجب ان نسمع بوضوح تصريحاً يدلنا على ان التضامن البشري لم تنقطع في بعض الشؤون عراه ، لان هذا التضامن هو الدستور الذي تقوم عليه الحياة الفكرية . فان السلم لا وجود له الا باشتراك العقول في العمل ، وانه لا يختص بشعب دون غيره ، ولا هو من مميزات امة دون الاخرى . فكما انه لا بد له من الانتقال من جيل الى جيل، كذلك لا بد له من التواصل بين الباحثين المنقبين ، الذين عليهم ان يتغلبوا على حواجز الابعاد ، ليتبادلوا فيما بينهم الحقائق التي يتوصل اليها كل منهم . ففي مثل هذه الاجتماعات تنبت بذور الاكتشافات ، وتحضر اختراعات الغد بتباري العقول .

وانّ اجتماع العلماء هذا ، الذي اتمنى له كل نجاح ، يلتئم تحت شارة جامعة تنضوي اليها وحدتان : وحدة الحقيقة العلمية ، ووحدة العقل المجرد ، الذي يجد هذه الحقيقة .

وعليه ايها السادة ، فاني اصرح الآن ، ان مؤتمر دمشق الطبي لسنة ١٩٣٥ قد افتتح .

٨٨ ـ ما قاله دي مارتيل للصحفيين

وفي نفس اليوم ، جمع الصحفيين وادلى اليهم بتصريحات . ومما قاله في الحفلة العلمية ، كأنه في السياسة شيء ، وفي العلم شيء آخر .

استقبل فخامة المفوض السامي في الساعة الثانية عشرة والنصف ، اصحاب الصحف الدمشقية ، وتحدث اليهم حديثاً طويلاً ، كما تحدثوا الى فخامته احاديث شتى ، ثم سلمهم بياناً مكتوباً ، ننشره فيما يأتي ، مرجئين نشر تفاصيل الحديث الى عدد غد .

غير ان فخامته ، صرح بانه مسافر الى فرنسا باجازة يوم ١٣ تموز القادم وسيمكث حتى اوائل تشرين الاول ، ولكنه عائد حتماً الى البلاد ، وقد قال فخامته ، ان رئيس الوزارة مسافر الى فرنسا يوم ٢٢ حزيران ، بصفة شخصية شبه رسمية .

وهذا نص البيان :

اني لسعيد ان اجتمع بممثلي الاتحاد الصحافي في دمشق ، الذين يجدون عندي ـ ولا شك ـ من الارتياح الى استقبالهم ، ما يجده زملاؤهم البيروتيون .

قد قلت في ظروف مختلفة ، واكرر القول ، انه ليس من احد يشعر اكثر مما اشعر به انا ، بالصعوبات الحاضرة الآن في سوريا ولبنان .

وان تكن سوريا أقل عرضة من لبنان ، لنتائج الازمة العامة ، فلا يمنع ذلك ان تكون اقتصادياتها ، قد تأثرت منها تأثيراً شديداً .

ان في وسع الصحافة ان تؤدي خدمة نافعة ، وذلك بان تلفت نظر السلطات الى شكاوى الناس المحقة ، وان تشير الى علاجاتها العملية ، ولكنها لا يمكنها ـ دون التقصير من واجبها ـ ان تكون صدى لانتقادات هي لمجرد الانتقاد ، أو ان توهم الرأي العام ، ان ما يقوله بعضهم ـ ولا يكون غالباً ، الا تفسيراً شخصياً لبعض المتشائمين ، أو ذوي التحزب ـ هو ما يعتقده سواد الشعب .

ومن الواجب ايضاً ، ان تتجنب ايهام الرأي العام، ان مجرد تطبيق هذا أو ذاك من التدابير السطحية يكون علاجاً شاملاً يقضي على جميع الآلام .

على ان الحقيقة هي على عكس ذلك ، فالاصلاح لا يتم الا باتخاذ مجموعة تدابير تدرس بحكمة وتتطلب ـ لكي تكون ناجعة ـ جواً مشبعاً بالثقة التامة ، بين السلطات المسؤولة والرأي العام .

اني لا احفل بتحريضات المشاغبين الخياليين ، الذين بحجة رغبتهم في ترويج التجارة لم يروا افضل من إقفال اسواقها .

أما فيما يختص بي، فاني اسعى لتحقيق التدابير الوضعية الضرورية باكثر ما يمكن من السرعة .

وفيما يتعلق بسوريا ، فاني بالاتفاق التام مع الحكومة ، التي تشعر مثلي بضرورات الظروف الحاضرة ، لا اشك ان الجهود المبذولة ستؤدي الى نتائج حميدة ، بالرغم من الصعوبات الناجمة عن المعاكسات العقيمة .

يأخذون عليَّ في بعض الاحيان تطرفي في صراحتي ، فهذه حالة نفسانية اقدّرها حق قدرها ، في الانتقادات المرتكزة على الحقيقة ، واني لافضلها على تظاهرات بعض الصداقات السامية التي تقوي الشك في النفوس بحجة انها تريد ازالته .

هذا مجمل تصريحاته ، فأين معالجة القضية السورية . انه يؤكد رجوعه ويقول ان رئيس الوزارة الشيخ تاج الدين سيذهب الى فرنسا في ٢٢ حزيران سنة ١٩٣٥ ، بزيارة شبه رسمية ، وسيعود بعد شهر ونصف . ويقول ايضاً انه ذاهب الى فرنسا للاستراحة ، وسيمكث بها حتى اوائل تشرين الاول . ولكنه عائد حتماً .

الله الله ! فلأي شيء يذهب ؟ ولأي شيء يعود ؟ ولماذا يذهب الشيخ الى فرنسا ، ويعود ايضاً ؟ هل يشعر بضرورة ترك الكرسي ، لأن سيده المفوض السامي عزم على تنفيذ ماامرت به وزارة الخارجية ، فذهب ليدبر نفسه

قبل ان تقع الكارثة على رأسه ؟ أيذهب ليوافق على المعاهدة المعدّلة ، ويسعى لمنع اللامركزية ، لانه حصل على وثائق بتأييده ، وتأييد حكومته ، مع رفض المشروع المشار اليه ؟

أيذهب ليدافع عن صديقه المسيو دي مارتيل ، صاحب سياسة الخبز ، كما فعل صبحي بركات لأجل بونسو ، فطار الاثنان ؟ أم ماذا ؟

ان وزارة الخارجية لم تستدعه ، والأمة لم توكله ، ولا انتدبته ، ليدافع عنها ، وهو ليس له برنامج معلوم ، والامر ليس بيده ، فذهابه اذاً لمصلحة شخصية ، لا لمصلحة عامة ؟

وكلنا نعلم ، ان الشيخ تاج ، في سبيل بقائه في الرئاسة ، لا يحجم عن أي عمل ، أو أي تضحية يقوم بها ، ولو كان به ذهاب ماله ؟

يقول العميد انه سيذهب حتماً ، فما سبب ذهابه السريع ، وعودته حتماً ؟

ان كثرة الذهاب والاياب ، وتكرار التأييد والثقة ، والجزم والحتم ، تدل على افلاس العميد ، وبُعده عن الفوز والنجاح . ولعل الايام تبدي لنا ما كنا نجهله ، ويأتينا بالاخبار من لم نزوده .

٨٩ ـ سفر دي مارتيل في ١٣ تموز سنة ١٩٣٥

وفي ١٣ تموز سنة ١٩٣٥ ، سافر المسيو دي مارتيل للمرة الرابعة الى فرنسا على ان يعود بعد ثلاثة اشهر فيكون قد مكث في بلادنا من ١٠ ايار الى ١٣ تموز سنة ١٩٣٥ دون ان يعمل عملاً يذكر .

نعم انه دشن الخط الحديدي في تل زيوان ، وحضر حفلة توسيع المرفأ ، واحتفل بفندق « بلودان » ، وكان يعج بالآنسات والغانيات ، وسمح للسيد رياض الصلح بالعودة من معتقله ، ولكن هذه الامور لا تخفف عن البلاد أزمتها ، ولا تعدل سوء الاحوال ، ولا هي الجوهر في الاصلاح وحسن الادارة .

ولهذا لم يسع الكتلة الوطنية ، بعدما وجدت ان عدد العاطلين يزداد ، والضرائب لم تخفف ، والادارة لم تتبدل سياستها ، والدستور بقي معطلاً ، والحكم المباشر يتسلط على مقدرات الأمة ويعمل ما يشاء ، الا ان تعلن احتجاجها الآتي :

بينما كانت الامة السورية ترقب بصبر ذاهب ، تبديل الاوضاع الشاذة القائمة ، التي اعربت عن سخطها ونقمتها عليها ، لانها لم تكن وليدة ارادة الامة ، ولم تأتِ عن طريقها .

وبينما الامة في مهرجاناتها العظيمة واحتفالاتها الرائعة ، وفي كل مظهر من مظاهرها ، لا تتناوله يد الضغط والاكراه ، تعلن رغبتها في التخلص من هذه الاوضاع ، وقيام اوضاع تحترم فيها ارادة الامة ، وتحقق امانيها في الحرية والسيادة والوحدة والاستقلال ، اذا بالامة تفاجأ بالاصرار على حماية هذه الاوضاع وبسفر رئيس الوزارة ، المعين تعييناً ، الى فرنسا ، لتثبيت هذه الاوضاع غير المشروعة ، ومحاولة إفهام الرأي العام الفرنسي ، الذي اخذ يشعر بفداحة وطأة الحالة في هذه البلاد ، التي اهتضمت حقوقها ، وصفرت عهودها ، وأريد بها ان تهوي الى مصاف المستعمرات ، مع ان العهود الدولية تعترف بسيادتها واستقلالها ووحدتها .

فالكتلة الوطنية المؤيدة بثقة الامة ، والمعربة عن امانيها ، تعلن بهذه المناسبة احتجاج البلاد على ما يدبر لها من مشاريع واعمال لا تتفق مع حقوق الامة ومرافقها ، وهي لا تبرح ترى في هذا السفر انه عبارة عن سفر موظف لا يمثل الامة في شيء ، فلا يجوز ان يتكلم باسمها ، ولا ان يتعرض لأي شأن من الشؤون التي تهم مستقبلها .

كما ان الكتلة الوطنية ، تلفت نظر ممثلي الامة الفرنسية والمسؤولين ، عن سياستها الى هذه الحالة القائمة في سوريا ، والتي تسير يوماً بعد يوم من سيء الى اسوأ ، وتبين للذين يؤيدون هذه الاوضاع الغريبة ، بانهم يعرضون مصالح فرنسا وسوريا لأسوأ النتائج باستمرارهم على هذه التجارب الفاشلة ، التي لا

تزيد الامة الا ثباتاً على حقها ، وقوة في نضالها المشروع .

وان الشعب السوري يميل الى الوثوق بنبل شعور الشعب الفرنسي ، الذي يأبى ان تضحى مصالح فرنسا ، وحقوق سوريا ، في سبيل منافع فريق من الموظفين ، وارباب المطامع ، الذين لا يهمهم ما يحمله الغد في ثناياه ، ولا يكترثون بمصالح الشعبين ومنافعهما الحقيقية .

٩٠ ـ صوت الاحرار في لبنان تنتقد سياسة دي مارتيل

وكما ارتفع صوت الكتلة الوطنية في سوريا ، ارتفع « صوت الاحرار » في عددها الصادر في ١٣ حزيران سنة ١٩٣٥ فقالت :

لقد قضت ارادة صاحب السلطان ، ان تحرم البلاد حقها السياسي ، وان ينتزع منها أهم ما تملكه الامم الطامحة الى الحياة ، من حقوق وواجبات ، لغير ما سبب موجب ، سوى ان المشرف على المقدرات العامة ، ارتأى « تعليق » الدستور ، فبنى قرار « التعليق » على حيثيات ، برهنت الايام والتجارب ، على انها اوهام بأوهام ، لا تتفق وما ترمي اليه من اهداف .

فقد قال المسيو بونسو في حيثيات قراره ، ان وقف الحياة الدستورية قضت به سياسة الاقتصاد والتوفير ، وان الحالة الاستثنائية ، انما هي مؤقتة لا يمكن ان يطول عليها الزمن .

ولكن لسوء الحظ ، فلا الاقتصاد الذي ابتغوه تحقق ، ولا التوفير الذي عللونا به كان مبعث ذلك الحدث الغريب ، والنفقات ما برحت على حالها ، إن لم نقل انها زادت عن ذي قبل ، فضلاً عن الفوضى التي انتشرت في جميع الدواوين والدوائر ، في ظل العهود الموقتة الشاذة ، سواء في سوريا ، أو في لبنان ، وبتنا نخشى ان يصبح الموقت لا يحده أمد . وقد سلخ اربع سنوات ، واولياء الامور لا يزالون متمسكين به ، لا يحيدون عنه قيد انملة ، بالرغم من الاحتجاجات الصادرة من مختلف الاوساط الوطنية ، على الحالة القلقة التي تسود البلاد قاطبة .

فهل يا ترى ، اذا عاد من رحلته ، يستمر على القديم ، أم يأتي بشيء جديد ؟

انه يتبع اوامر باريس ، وباريس « فرنسا » لا تفهم خطأها ، الا بالقوة ، ولا تجيب الطلب الا بالقوة . وعمالها في سوريا ، لا يفهمون غير ما تفهم هي ، ونحن لا نريد افهامها حقنا الا بالقوة ، قوة ايماننا ، ووحدتنا ، ونضالنا المستمر ، واحتجاجاتنا ، ومشاغباتنا الدائمة ، واستفزاز شعور الشعب .

ولقد بدأت طلائع النقمة تظهر ، وبدأ التذمر يفعل فعلته بالنفوس ، وهذه اللجنة البرلمانية ، تبرق الى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٤ تموز سنة ١٩٣٥ تقول رداً على مدعيات الشيخ تاج الدين بانه يمثل البلاد في مصالحها .

٩١ ـ برقية اللجنة البرلمانية احتجاجاً على الشيخ تاج الدين ومدعياته في باريس

« أظهرت البلاد استياءها في ظروف ومناسبات عديدة من الشيخ تاج الدين الذي فرضه المفوض السامي ، رئيساً للحكومة ، بصورة غير شرعية ، رغم فشله المتوالي في الانتخابات .

اضربت المدينة احتجاجاً على هذه الاوضاع الشاذة ، وعلى ادعائه تمثيل البلاد ، واعلنت عدم التقيد والاعتراف بتعهداته ، والامة التي ناضلت حتى هذا التاريخ ، تعرف كيف تقف في وجهه ، ووجه كل مشروع لا يتفق وامالي البلاد.

نكرر طلب ارسال لجنة تحقيق ، لدرس الحالة السيئة التي وصلت البلاد اليها».

وقد ارسلت لجنة الدفاع عن الحياة النيابية ، واللجنة الاقتصادية ، والشباب الوطني ، ومختلف الهيئات ، برقيات عديدة بتأييد برقية رئيس اللجنة البرلمانية هذا نصها :

« تحتج سوريا ، على ادعاء الشيخ تاج الدين تمثيله البلاد ، تؤيد البرقية المرسلة من اللجنة البرلمانية ».

ومع ان الشيخ تاج لم يتورع عن التصريح بانه وطني ، وذهب لخدمة بلاده ، فان دوائر المطبوعات الفرنسية ، كانت تنشر عنه الاخبار ، كدعاية له بانه زار وزير النافعة والزراعة ، وتكلم مع رئيس الوزارة ، لتوهم السوريين انه يسعى هنالك لخدمة سوريا فعلاً ، وانه يلقى الحفاوة لدى المراجع ، ولكن متى كان الفرنسيون يحترمون من يقاوم مصالحهم ، ويدافع عن مصالح قومه ؟

وقبل ان يغادر العميد سوريا ، كانت جريدة الاوريان الفرنسية ، نشرت في ١٦ تموز سنة ١٩٣٥ ، التصريحات الآتية ، منسوبة للعميد ، ننشرها لانها تكشف لنا عن مدعيات العميد قبل ذهابه :

٩٢ ـ تصريحات العميد لجريدة الاوريان قبل ذهابه الى فرنسا

قبل ان يبحر فخامة العميد الكونت دي مارتيل الى فرنسا ، ادلى الى الزميلة « الاوريان » بالحديث التالي . قال فخامة العميد :

« لقد عالجت الصحافة بكثير من الاهتمام ، ما سمته مشروعاً لامركزياً للسياسة والادارة ينم عن شكل اتحادي ، هذا المشروع الذي قيل عنه انه كان موضوع تبادل الرأي بين الحكومة السورية والمفوضية ، وان الشيخ تاج الدين يحمله في حقيبته لعرضه على وزارة الخارجية .

على ان هذا النبأ محض اختلاق ، فليس هناك اية فكرة ترمي الى انشاء اتحاد سوري جديد ، ولئن تكن هناك تدابير مزمع اتخاذها ، غايتها اختصار الاداة الادارية ، فليس لهذه التدابير شيء من الطابع الذي يحاول البعض ان يخلعه عليها ، وانما هي ترمي الى تحسين الحركة الحاضرة ، تحسيناً يفضي بنا الى ادنى التكاليف التي ننشدها .

أما في الظروف التي نجتازها ، فمن الخطر الاغراق في التفاؤل ، فلا استطيع ان اتكهن بمقدار الموارد المحتملة ، التي ستدر على ميزانية المصالح المشتركة وانما لي ملء الثقة بان تنفيذ برنامجي الاقتصادي سيسير في مجراه الطبيعي ،

وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد باننا سنعدل عن هـذا البرنامج لقلة الموارد اللازمـــة .

ثم اننا اتخذنا الاحتياطات الضرورية ، وقد كانت التقويمات التي قدرناها عند وضع البرنامج ، تربي على النفقات التي تحتاج اليها المشاريع لتحقيقها .

فسكة حديد نصيبين في تل كوجك ، اصبحت قيد الانتفاع منذ اربعة اشهر ، وانتهت اعمال الطرق في جهات دمشق ، كما انتهت الاعمال لجر ميـاه صلخد ، والقسم الثاني من اعمال توسيع المرفأ هو الآن قيد التنفيذ ، وتستأنف الاعمال في سد حمص بمجراها الطبيعي ، مما يسمح قريباً بريّ اراضي القطن .

أما في سوريا فبرنامج الحكومة الزراعي هو قيد التحقيق .

وأما فيما يتعلق بميدان السياحة والاصطياف ، فالسلطات المنتدبة لم تتأخر عن تشجيع التدابير الخاصة التي اتخذت مؤخراً بتأليف نقابات السياحة ، وتدعيم هذه التدابير تدعيماً مادياً .

والاحظ ان الرأي العام والصحف ، كثيراً ما تعمد في الآونة الاخيرة الى ترديد اشاعات متشائمة ومغرضة ايضاً فيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي للبلاد الواقعة تحت الانتداب .

فالمطاعن المنظمة النامّة عن نية سيئة ، والانتقـادات القاسيـة العنيفـة والعاقرة دائماً ، لا تلبث ان تصبح هدّامة ضارة ، في الوقت الذي تسود فيه الازمة .

فينبغي التذرع بروح الثقة المتزنة ، والبحث عن العلاجات اللازمـــة ، والحلول المفيدة ، والرأي العام في لبنان ، كما في سوريا ، انما هو شديد التمسك بحماية المصالح العامة . وعلى هذا ينبغي له ان يضع ثقته بالسلطات المنتدبة ، لكي تستطيع هذه الاخيرة ان تقوم بمهمتها حق قيام .

ولا اعطي برهاناً على ذلك الا القرار الذي وقعته قبيل سفري ، وهو

يشتمل على تخفيضات جوهرية في كثير من اصناف التعرفة الجمركية . وهذه التخفيضات انما هي نتيجة إصلاح ، اقتضى درساً دقيقاً ، وقد ظهرت لي فوائد هذا الاصلاح ، قبل ان أسمع اية شكوى من اصحاب المصالح ، أو قبل ان اتلقى أي طلب منهم » .

وفي اثناء وجود الشيخ تاج في فرنسا ، اهدى الى رئيس جمهوريتها وسام « امية » تقرّباً اليهم ، واعترافاً بفضلهم عليه ، دون ان يستحصل على مرسوم جمهوري من رئيس الجمهورية السورية ، باعطاء الوسام المذكور ، وفقاً لأحكام الدستور ، ولكن الشيخ تاج لا يهمه احترام الدستور ، ويرى بنفسه ، انه الدستور ، وانه الرئيس ، وانه مصدر السلطات ما دام الفرنسيون راضين عنه، ولماذا لا يمنح رئيسهم هذا الوسام ويقدم على اعطائه مباشرة ؟

ولما علمت شريفة عابد بما وقع ، ارسلت الى جريدة « صوت الاحرار » الكتاب الآتي ، وهو صورة عن الفوضى ، وعن ادب الحكومة ، وادب ابنة رئيس الجمهورية ، تنشره دون تعليق ؟ لأن سكوت الرئيس ، وإقدام الشيخ تاج ، وكتاب ابنة الرئيس ، مهزلة من مهازل دور ، مهما وصفته ومهما قلت عن سيئاته ، ومهما كشفت عن عوراته ، فلا أستطيع ذلك في كتاب أو في كتابين ، بل ربما احتجت الى المجلدات لبيان مفصل عن الحوادث والوقائع ، فنكتفي بما نقوله ، حرصاً على الوقت من الضياع . وهاك كتابها بنصه وفصه :

٩٣ ـ كتاب شريفة عابد الى جريدة صوت الاحرار ، واحتجاجها على إعطاء وسام امية بدون مرسوم جمهوري من ابيها ، في ١٥ آب سنة ١٩٣٥

حضرة صاحب جريدة صوت الاحرار المحترم

« بعد السلام اعرض اني قرأت في عدد صوت الاحرار جريدتكم المحترمة يوم الثلاثاء ١٣ الجاري ، مقالتكم بخصوص الصلاحيات المعطاة لفخامة رئيس الجمهورية ، والتعدي عليها من قبل الشيخ تاج .

اشكر شهامتكم ووطنيتكم واعترافكم للحق ، وكان لهذه المقالة وقع عند

الشعب اجمع ، لما لاقوا بها من مجابهتكم للحقيقة .

فانا اخبرت رئيس الجمهورية الفرنسية والمسيو لافال ، بان اعطاء هذا الوسام غير قانوني ، عدا ان والدي ما كان ماضي مرسوم به ما كان معه خبر، وعرفنا ذلك من الجرائد فقط ، فاندهش والدي من وقاحة الشيخ تاج .

فارسلت وزارة الخارجية تلغرافات لهنا ، وجاء المندوب المسيو رو للقصر الجمهوري ليفهم حقيقة عما اذا كنت انا التي كتبت هذه الاحتجاجات ، فقلت له نعم، وسأكتب كمان اذا الاحوال اجبرتني .

في الختام اقبلوا يا استاذ فائق احترامي » .

في ١٤ آب سنة ١٩٣٥ شريفة عابد

بنت محمد علي بك العابد

هذا وليعلم الرأي العام ، ان حالة البلاد تزداد سوءاً من يوم الى يوم .

تنشر عريضة التجار بلسان اللجنة الاقتصادية ، وعريضة المزارعين بلسان غرفة زراعة حلب ، وفيهما ما يصور وضع البلاد ، في حين ان رئيس الانتداب ورئيس حكومة سوريا ، يقضيان الوقت في ربوع باريس ...

٩٤ ـ عريضة اللجنة الاقتصادية الى دي مارتيل قبيل سفره

وفي ١٩ تموز سنة ١٩٣٥ ، ارسل الكتاب الآتي، من اللجنة الاقتصادية، الى دي مارتيل ، قبيل سفره الاخير :

فخامة المفوض السامي الكونت دي مارتيل المحترم

تتشرف اللجنة الاقتصادية بدمشق بان ترفع لفخامتكم بمناسبة سفركم للعاصمة الفرنسية ، الملاحظات الآتية :

اولاً — بينما كانت الموارد الجمركية قد بلغت في عام ١٩٣٥ ما يزيد عن احد عشر مليوناً من الليرات السورية ، والرسم الجمركي يومئذ لم يبلغ ٢٠ في

المئة ، بالنسبة الى قيم الحاجات المستوردة عامئذ ، التي بلغت ٦٧ ٦٦٢ ٦٧٥ ليرة سورية ، اذا بها اليوم والرسم الجمركي يزيد في النسبة المئوية في البضائع التي تستوفى عنها الرسوم عن مئة في المئة ، وهو على فداحته لم يبلغ ثمانية ملايين ليرة سورية .

ومما ذكر يتضح لفخامتكم ان الزيادات التي تتابعت على الرسوم الجمركية لم تزد في مواردها بل انقصتها ، نظراً لتحول وجه التجارة الى البلاد المجاورة .

ثانياً — ان ما كان يصدر عن هذه البلاد الى البلاد المجاورة ، التي تسير على غرار الاتفاق التجاري المتبادل ، كما هو ثابت في قيود مصلحة الجمارك ، كان اكثره من البضائع والحاجات المستوردة من الخارج ، والتي تكون قد استوفت عنها مصلحة الجمارك هنا ، الرسوم المفروضة ، ولكن الامر اليوم صار الى عكسه فصار ما يصدر عن البلاد ، لا يرجع الى اصل اجنبي ، نظراً لعجز تجارة الاصدار ، بسبب فداحة الرسوم ، وصار ما تستورده البلاد من البلاد المجاورة كله أو جله ، يرجع الى اصل اجنبي ، نظراً لقلة الرسوم المفروضة هناك .

ومن هنا يتضح لفخامتكم ان الصناعة التي كانت تدخل على المستوردات الاجنبية ، فتجعلها في حالة تصديرها الى البلاد المجاورة معفاة من الرسوم ، قد انتقلت من بلادنا ، ورسخت في البلاد المجاورة ، فخسرت البلاد في هذه السياسة الجمركية مركزها التجاري والصناعي في وقت معاً .

ثالثاً — ان مصنوعات بلادنا لم تخسر الاسواق المجاورة والبعيدة فحسب ، بل خسرت الاستهلاك المحلي ، نظراً لان الرسوم الموضوعة على المادة الاولية ، التي تستلزمها الصناعات المحلية ، هي فوق ما هي عليه في البلاد المجاورة ، والمثل يقول حبة واحدة يطفح بها الكيل ، فكيف اذا كان ملء الكيل وزيادة .

رابعاً — في حدود ما يقال من أن فخامتكم ستعالجون القضية السورية في هذه الفرصة ، التي تمكثون بها في عاصمة بلادكم العزيزة ، فاننا نصارحكم القول ، بان كل حل للقضية السورية ، لا يأتي عن طريق الامة ، ولا تأخذ

فيه حقها في صدور التشريع الاقتصادي عنها ، لا يكون مرضياً عنه .

وتفضلوا يا فخامة الكونت بقبول مزيد الاحترامات .

محمد سامي مردم بك

٩٥ - عريضة المزارعين بحلب الى رئيس الجمهورية السورية

وقالت عريضة المزارعين في سوريا الشمالية ، الى رئيس الجمهورية السورية وقد حملهـــا وفد من الزراع ، وسافر الى دمشق ، ووقعها مئات الاشخاص المتضررين :

لفخامة رئيس الجمهورية السورية المعظم

« المعروض » انا نحن الزراع ، طالما شكونا من حالتنا المحزنة والفقر المميت الذي انتابنا من الاحوال الجوية ورخص الاسعار نسبة لمصروف الانتاج والضريبة الزراعية ، التي تستحصل بشدة ، من دون مراعاة القانون الذي يستثني البذار والمونة ، انا نشتغل طول السنة ونستدين ونبذل جهوداً جبارة ، وبآخر السنة نرى الخسارة فادحة ، ورغماً عن خساراتنـا ، وذهاب اتعابنـا سدى ، ترسل المالية جباتها لتحصيل الضرائب منـا ، فوق خساراتنا ، كأننا مدينون اقـاء تعاطينا الزراعة ، واصبحنا نتلقى دفع الضرائب علاوة على خسائرنا ، كأننا ندفع جزاء نقدياً لارتكابنا جرم الارتكاب بالزراعة ، فان هذا الحال اذا دام ، سنضطر لترك اراضينا كالمشردين .

انا كنا نؤمل ان تكون حياتنا زمن انتداب الحكومة الفرنسية الفخيمة أقرب للعدل والمنطق من الحكومة التركية ، الا اننا في الواقع نرى حالتنـا ، عوضاً عن ان تكون بتقدم مطرد ، متوجهة الى الانحطاط المستمر ، اننا الآن ندفع ثلاثة اضعاف ما كنا ندفعه بزمن الحكومة التركية من الضرائب ، رغماً عن مساعدة الظروف للزراع وقتئذ اكثر من الآن ، نظراً لتعـادل مصروف الانتاج وقيمته ، وعدم تصادف آفات كالتي انتابت الزراع منذ عشر سنين الآن من سونة وقلة امطار وغير ذلك .

ان الضريبة العشرية والاملاكية على الاراضي ، وإن تكن موجودة بزمن الحكومة التركية ، الا انها كانت اسمية اكثر من ان تكون حقيقية ، وما كانت تجبى من المكلفين بصورة جدية كالآن ، والذي يجبى كان يؤخذ بالعدل، اي تؤخذ الاعشار عيناً أو بسعرها الواقع الحقيقي ، بخلاف الآن تؤخذ بسعر اعظم من سعرها الواقع بكثير ، اننا بينما كنا نعلل انفسنا ، بقرب انفراج الازمة ، وعدالة الحكومة ، ونظرها الينا بعين الرحمة والشفقة، وجدنا الامر بالعكس والصرامة تشتد،فقدكان يجوز بالعام الماضي ، للمزارع الذي كان ضرره نظراً لما يدفعه للحكومة ، لا لخسارته خمسة وعشرين في المائة ، ان يطلب التخمين فقد شرط هذه السنة ان يكون الضرر اربعين ، وقد رفض كذلك تخمين كل قرية بكاملها ، اذا رفض احد افرادها التخمين ، وكان الجميع متضررين ، وسهل امر التجاوز على المجموع ان شاء اضرارهم ، وقد اخرج حراس للقرى ادارة واجرتهم انضمت على الفلاحين كأن الضرائب التي ندفعها فوق خسارتنا لم تكف ، حتى زاد فوقها ضرائب ادارية .

لذلك نطلب ونحصر مطالبنا بأمرين ،ريثما يطبق قانون عادل بحق الزراع . أما الطلب الأول ، فهو ان الحكومة كانت تستوفي تخمينها من قرانا، التابعة لاملاك الدولة كل سنة ، نظراً للاسعار الحالية ، ولا يخفى ما في ذلك من العدالة، الا انها في هذه السنة ، أبدلت هذا القرار ، وعزمت على استيفاء مطاليبها، نظراً للاسعار القديمة ، وقد زادت بسبب ذلك الاعشار ثلاثين بالمائة ، وحيث ان هذه العملية مغايرة للحق والعدالة ، فنسترحم الامر بالرجوع الى ما كانت عليه سابقاً باخذ التكاليف ، نظراً للاسعار الحالية، ولا يجوز ان تنظر الحكومة لتأمين وارداتها من دون ان تنظر للشعب ومقدرته ، ولا سيما اذا كانت تكاليفها مبنية على شيء غير حقيقي كاعتبار قيمة الشنبل سبع ليرات سورية ، مع ان قيمته ليرتان ونصف ، واخذ الاعشار باعتبار قيمتها السابقة ، وهي باهظة .

اما استرحامنا الثاني ، وهو صرف النظر عن تحصيل جميع البقايا في هذه السنة ، حيث ان الغلال ، وان تكن جيدة ، الا ان مصاريفها زائدة ، نظراً

لغلاء الحصاد ، ورخص المحصول ، ولا يمكن لأكثر الزراع ، بعد الغاء الديون التي استلفوها لاجل الحصاد ، تأمين مؤونتهم من الخبز فقط ، وافراز ما يذروه ، ان يدفعوا اكثر ما يتحقق عليهم هذه السنة ، الا انه يمكن للحكومة ان تستوفي اكثر من ذلك ، لا يكون إلا بصرف نظرها عن تطبيق القانون ، الذي يستثني المؤونة والبذار منها .

اننا اتينا مسترحمين بعريضتنا هذه ، للنظر في اضرارنا الحالية ، مؤملين ان نرى قريباً ما يبشرنا باخراج قانون عادل ينعش المزارعين ، ويخلصهم من الفتك الذي هم فيه .

واقبلوا فائق احترامنا سيدي الافخم » .

وتأييداً لما تقدم ، رأت الكتلة الوطنية بحلب ، ان ترفع عريضة ، الى عصبة الامم ، بواسطة المفوضية الفرنسية ، لتقطع الطريق على مساعي المفوض السامي ، والشيخ تاج ، مما قد يضر بمستقبل القضية السورية ، فبعثت بها وهي تبحث عن الوحدة السورية ، وتدافع عن ضرورتها ، وتبين ان الحجج التي تستند اليها فرنسا في تبريرها التجزئة الى دويلات ، ليست من رغبة الاهلين ، بل من رغبة السلطات المأجورة ، والموظفين الفرنسيين .

وأشارت الكتلة الى تعاون اللبنانيين والسوريين لأخذ استقلال بلادهم ، ودفاعهم المشترك ، وترابط مصالحهم ، والى بيانات غبطة البطريرك الماروني في موقفه الاخير ، ونضاله ضد احتكار التبغ ، ودفاعه ايضاً عن السوريين واللبنانيين ، وتصريحه بان الانتداب أرهق النفوس ، وازدرى الحقوق والكرامات ، واستنفد الاموال ، مما هو مخالف لروح الارشاد ، والمادة ٢٢ من عصبة الامم ولصك الانتداب ذاته .

ولما اطلعت السلطة على العريضة ، ووجدت ان ما ورد فيها سوف يبطل مدعياتها ، اوعزت الى الصحف اللبنانية المأجورة بنقدها ، وأشارت اليها بتنظيم حملة قوية على الوطنيين السوريين ، وعلى البطريرك الماروني ، وعلى الاتحاد

اللبناني ـ السوري، وعلى التجار، وان يبينوا ان الرئيس الماروني، أي البطريرك، يخون وطنه «كذا» باضاعته الاستقلال اللبناني، إرضاءً للوطنيين السوريين، وذلك ايغاراً للصدور، وايقاعاً للشقاق بين البلدين، فكان لها ما ارادت، وارتفع صوت الناعقين، وظهرت في الجرائد المذكورة، المقالات المغرضة. فكتب البطريرك الماروني الى الصحف بيانه الآتي، ووجهه الى جريدة «ماركير دوريان» في ١٦ تموز سنة ١٩٣٥.

٩٦ ـ رد البطريرك على مدّعيات «ماركير دوريان»

حضرة مدير جريدة الاريان في بيروت

«ان سكرتيرية غبطة البطريرك الماروني مفوّضة بان تبعث اليكم البلاغ التالي:

لقد نشرتم في العدد ٢٩٧ مقالاً منقولاً عن جريدة «مركير دوريان» عنوانه: «هل تنشأ أزمة في البطريركية المارونية؟»

ويلوم كاتب المقال غبطة البطريرك، بسبب معارضته لفرنسا، ويدّعي ان هنالك خلافاً بينه وبين بعض المطارنة، مما جعل موقفه حرجاً. ويذهب كاتب المقال الى حد إصدار حكمه قائلاً: ان موقف غبطته معارض لمنصبه الديني. ثم يختم مقاله مؤكداً، بان الصداقة التقليدية التي يكنها اللبنانيون لفرنسا لا تتماشى مع التحالف، الذي عقده غبطته مع اقصى المتطرفين من الوطنيين السوريين المعادين لفرنسا.

ويقدم برهاناً على صحة اقواله، خطاباً منسوباً الى غبطة البطريرك.

ولا تصعب الاجابة على تلك التأكيدات المغلوطة، المنشورة بنية سيئة.

قبل كل شيء، لا ينكر أحد، الدور السياسي الذي لعبه البطاركة الموارنة في التاريخ اللبناني.

واذن فان غبطته قد اتبع التقاليد، بالدفاع عن مصلحة شعبه، التي رآها تسير من سيء الى اسوأ، سواء من الوجهة الادارية، أم الاقتصادية أم المعنوية.

وبعد ان ذهبت عبثاً ، جميع الاحتجاجات التي قدمها غبطته الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ، اضطر أمام صرخات القلق المبعوثة اليه من سائر الانحاء ، ان يخاطب وزارة الخارجية في باريس .

وقد سنحت هذه الفرص، على اثر إقامة نظام احتكار التبغ ، الذي فرض فرضاً ، رغماً من احتجاجات الجمهور اللبناني والسوري ، ومع انه مناقض لصك الانتداب .

ولا نريد ان نتكلم هنا عن مشاريع الاحتكار الاخرى ، ولكننا نقول ان الحالة في بلاد الانتداب ، بلغت حداً حمل غبطته على لفت نظر وزارة الخارجية الى جميع هذه الشؤون ، وطلب اليها ان تتفضل بالقيام بتحقيق دقيق.

ولما اهملت رغائب غبطة البطريرك ، وجد نفسه مضطراً الى تذكير الحكومة الفرنسية بالوعود التي بذلتها لسلفه المرحوم البطريرك الحويك ، فيما يتعلق باستقلال لبنان ادارياً واقتصادياً .

ولا شك ان البطريرك الماروني ، ما كان ليقدم على رفع صوته بالشكوى والاحتجاج ، لو لم يلاحظ ، ان مصالح بلاده الحيوية وسمعة فرنسا في هذه البلاد اصبحت في خطر .

وهل يكون في موقفه هذا قد طوح بالصداقة التقليدية كما شاء تصويره بعض النفعيين والصائدين في المياه العكرة !

ألا يمكن للبطريرك الماروني ـ وهو الذي رعى ، وما زال يرعى مصالح بلاده ،وطالب بالانتداب الفرنسي على لبنان ـ ان يدافع عن حقوق شعبه المهدد بالفقر ، وان يذكّر فرنسا بوعودها الرسمية لهذه البلاد ؟

وهل يود الناقمون على غبطته ، حرمان الشعب اللبناني في حالته المحزنة الحاضرة ، من سند يعتمد عليه ؟

كل هذا لا يحتمل الجدل ، اذا نظر المنصفون ، الى الاعتبارات التي

تقدم ذكرها نظرة مجردة .

بقيت مسألة اخرى ؟

من أين أتى البعض بخبر اتفاق البطريرك الماروني مع الوطنيين السوريين؟ فاذا كانت المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان ، قد أدّت في ظروف خاصة ، الى اتفاق كلمة السوريين واللبنانيين وتضامنهم ضد نظام اقتصادي مضر بالبلدين ، فهذا لا يعني ان ثمة اتفاقاً بين البطريرك وبين الوطنيين، أياً كان نوعه ومراميه.

ولا حاجة بنا الى القول ، ان اصحاب السيادة المطارنة ، على اتفاق تام مع غبطة رئيسهم .

واذا كان الشقاق هدفاً مستمراً لاعداء لبنان ، فان هذا الهدف لن يتحقق ، لأن البطريرك لا يمكن قط ان يكون على خلاف مع المطارنة ، أو مع أبناء وطنه ، لان الجميع يعلمون حق العلم ، انه يعمل لخيرهم ، ولخيرهم فقط.

ان المظاهرات الحماسية التي لقيها صاحب الغبطة في كل مكان ، دليل كاف على التأييد العام لموقفه .

ولما كان صاحب الغبطة ، مؤمناً بعدل القضية التي يدافع عنها وبشرعيتها ، فانه مواصل الجهاد الى ان يظفر شعبه بحقوقه ، التي لا تتزعزع » .

٩٧ ـ تصريحات البطريرك للوفد اللاذقي

وعقّبه بتصريح ، ذكره أمام الوفد اللاذقي ، عندما أتاه زائراً فقال لهم:

« انني اوافق على خطابكم من غير تحفظ ، وأقول انه اعتمد على حقائق راهنة ، لا سبيل الى دحضها ، والمغالطة فيها . واني لاشكركم ، وتتراءى لي شخصية ذلك الحكيم الفيلسوف ابو العلاء المعري في شخصكم .

انني خادم للجميع ، وقد طالبت بالغاء احتكار التبغ ، وكل ما هو من نوعه ، وبعدم السماح بتسرّب بارة واحدة من جيوبنا ، نحن الفقراء ، الى جيوب

الطامعين من الاغنياء ، وبالوفاء بعهود المسيو كليمانصو للبنان ، وباستقلال البلاد ، أعني سوريا ولبنان ، استقلالاً ينطبق على روح المادة «٢٢» من ميثاق عصبة الامم . ومهما حاولوا التفريق بين اللبنانيين والسوريين ، فلن يثنيني ذلك عن عزمي ، ولن يثبط خطاي ، فأنا بطريرك انطاكية وسائر المشرق ، لا بطريرك لبنان فحسب .

وقبل ان اكون بطريركاً ، رفعت تقريراً ، وانا على رأس ابرشية طرابلس ـ اللاذقية ، الى فخامة المفوض السامي ، اعلن فيه ، ان الموارنة لا يطمحون الى حقوق وامتيازات خاصة بهم ، ولا يريدون إلا ان يكونوا فئة من أبناء هذه البلاد ، لهم ما للجميع ، وعليهم ما عليهم ، وانا ، أعدّ فرداً من أبناء هذه البلاد ، أشعر شعورها ، وأتحسس إحساسها ، وأتألم بآلامها ، قبل ان اكون مطراناً ، أو بطريركاً » .

امس كانت في يدي تسعيرة التبغ ، فوجدت انهم يشترون الكيلو بما يتراوح بين ٢٥ و٥٠ قرشاً ويبيعونها بأربع ليرات ، والانتاج المقدّر لهذا الصنف هو مليونان ونصف المليون كيلو ، كما تقدّره المفوضية العليا ، تبلغ قيمتها بسعر مبيعها لنا عشرة ملايين ليرة . فاذا طرحنا منها ما تأخذه الحكومات ، وما يصرف على الاستثمار ، وبالغنا في التبذير ، يبقى للشركة المحتكرة ثلاثون مليون فرنك سنوياً ، تخرج من جيوبنا ، نحن الجياع ، لنغذي مطامع المحتكرين .

يقولون ، اننا في زمن مشاريع اقتصادية ، فلنستعرض بعض هذه المشاريع لنتبين قيمتها :

انهم أقاموا اكبر ضجة حول مشروع توسيع المرفأ ، فما هو هذا المشروع ؟ انهم اخذوا «٣٥» مليون فرنك من اموال المصالح المشتركة ، أعني من اموالنا ، وطلبوا الى الشركة ان تدفع ١٢ مليون فرنك . أما مال الشركة ، فقد ضمنوا رده اليها ، عن طريق ضريبة فرضوها على المسافرين ، وأما مالنا فسيعيدون الينا بدلاً منه ـ كما يقولون ـ نصف الارض التي تتكوّن من ردم البحر .

فانظروا ايها السادة ، الارض ارضنا ، والبحر بحرنا ، والمال مالنا ،

وهم يمنّون علينا ، باعادة نصف ذلك الينا ، أي بأخذ نصف ذلك منا .

لقد كانت في البلاد خطوط حديدية ، تعهدت الحكومة التركية لاصحابها بضمانة كيلومترية ، انتهى امتياز اصحابها فجدده الفرنسيون لمدة ٤٨ سنة ، من غير استشارة أحد منا ، ولم يكتفوا بتقييدنا بالضمانة الكيلومترية ، بل جعلوها تعهداً بتسديد جميع الخسائر ، حتى للخطوط التي لم تكن تشملها تلك الضمانة ، كخط طرابلس ـ حمص ، وبيروت ـ دمشق ، بل حتى للمؤسسات التابعة لهذه الشركة ، كالاوتوروتيير ، واوتيل سان جورج .

كلا ! . . ايها السادة ، لا يمكن ان نكون بلهاء الى هذا الحد ! لا يمكن ان يعبث بحقوقنا ومصالحنا كل هذا العبث ، ونظل نثغى بحمد هـــذه السياسة وتمجيدها ، فنحن نطلب لبلادنا الخبز ، ونطلب لها الحرية .

أما مسألة استقلال لبنان ، فلا يمكن التعرض لهـا الآن ، بل يجب تركها للزمن والحاجة والمصلحة . غير ان لبنـان على كل حال تربطه بسـائر البلاد السورية روابط اللغة والمصلحة والثقافة والعادات، ولا يمكن ان يفتقر لبنان وسوريا غنية ، ولا ان يغتني وهي فقيرة ، فمصلحتهما واحدة ، وانا اشكر للجميع ما لقيته والقاه من ثقة وتأييد ، واعلن اني للجميع وخادم الجميع » .

وهنا تبادل رجال الوفد مع غبطته احاديث كلهـا صراحة ومودّة ، ثم استأذنوه وخرجوا من لدنه شاكرين ، يملأ نفوسهم الاعجاب بتلك الشيخوخة الوقورة التي تطوي في ثناياها حكمة الشيوخ ، وحماسة الشباب ، وتبعث الاحترام والاجلال لتلك العاطفة الطيبة الكريمة التي تتحلى بها في موقفها النبيل الموفق إن شاء الله .

أما الوفد الذي ذهب الى بكركي ، فقد كان من شباب اللاذقية ، وعلى رأسهم الوطني السيد رشاد رويحه . وكان يحمل معه تأييداً الى البطريرك ، فلما مثل أمامه ، بحضور سيادة المطران بولس عقل ، وآخرين من السادة الاحبار ، وقف الاستاذ رشاد والقى الخطاب الآتي :

«اننا رسل الشعب النبيل ، الى هذا الصرح البطريركي الجليل ، ولسنا نجهل ان في هذا المقر الموقر ، خلاصة رجال العلم والسياسة والدين ، لذلك لا نطمع بأن نتقدم الى غبطتكم بما يروقكم من فصاحة القول ، وبلاغة التعبير ، ولكنا واثقون من اننا نمتّ الى غبطتكم بسبب من العاطفة والمصلحة المشتركة ، ونقدم اليكم قلوباً نقية ، ونيات خالصة ، لا زهوراً مسمومة ، كما شاء ان يقول انصار الطمع ، وخصوم الحق والاتحاد ،

واعتقد يا صاحب الغبطة ، ان في وسع غبطتكم ان تتبين حقيقة ما يقدم اليها ، وتحكم على مادته ، من غير حاجة الى الاستعانة بكيمياتهم الزائفة ، وما يتصل بها من أهواء واغراض .

لقد طال استغلالهم ، يا صاحب الغبطة ، تأييد منطقة اللاذقية المزعوم لاحتكارهم البغيض ، مغتنمين فرصة انعزال اللاذقية ، وحرمانها من صحف تعرب عن رأيها ، وقلة اتصال الناس بها ، وسهولة التمويه في حقيقة ما يجري فيها على الناس ، فجئنا نلقي ضوءاً على الحقيقة بهذا التأييد ، الذي يحمل نيفاً والف وثمانمائة توقيع ، هم تقريباً مجموع الرجال البالغين في مدينة اللاذقية ، واذا شاءوا المزيد فنحن على استعداد لاقامة البرهان على ان ارض اللاذقية تشارك البشر في انكار واستنكار هذا الاحتكار ، لذلك أبت ان تنتج شيئاً من محصول التبغ هذا العام .

ونحن يا صاحب الغبطة متفاهمون ، نعرف حقيقة ما نريد ، وما تريدون ، وليس لدينا ما يمنعنا من التعاون مع غبطتكم في المدى الذي تريدون ، ألا نتجاوزه ، ما دام ذلك في مصلحة البلاد ، وفي صالح كرامتها وحقوقها .

لكن الغريب يا صاحب الغبطة ، انهم قد انكروا على غبطتكم حتى صفة تمثيلها للطائفة التي تسهرون على مقدّراتها ، وحتى حق التعرض الى السياسة ، بعد ان كان فخامة العميد واسلافه من قبله ، ينظرون الى غبطتكم والى اسلافكم

من قبلكم ، كالعماد القومي ، والدعامة الكبرى لسياستهم في هذه البلاد ، كأن صفة التمثيل ، وكأن حق التعرض الى السياسة ، هو للذين يتغنون بحمدهم وحمد سياستهم فحسب .

أما من يحاول الدفاع عن حق من حقوق بلاده ، أو مصلحة من مصالحها ، فذلك لا صفة تمثيلية له ، ولا حق له في التعرض للسياسة ، وان كان غبطة البطريرك الماروني عميدهم الثاني في الشرق ، كما كانوا يقولون .

نحن يا صاحب الغبطة دعاة السيادة والاستقلال في هذه البلاد ، ولا اقول المسلمين ، لان بيننا من غير المسلمين ايضاً ، يهمنا ان تتمتع هذه البلاد بسيادتها واستقلالها ، وسواء ألحقنا لبنان به ، أم التحق بنا ، أم احتفظ باستقلاله ، وارتبط معنا برابطة الجوار ، أم برابطة المصلحة ، أم بما يشاء من الروابط ، فالذي نتمناه للبنان هو ما يتمناه لبنان لنفسه ، وما نتمناه نحن لانفسنا ، هو استقلال صحيح وتصرف في مقدراته وشؤونه ، وحياة كحياة الاحرار ، لا كحياة العبـــيد .

أما قضيـة الانضمام ، أو الانفصال ، فذاك ما سيقرره الزمن والمصلحة والحاجة والقومية ، بعد الحصول على الاستقلال .

وثقوا يا صاحب الغبطة ، اننا نحن المسلمين ، لا نبالي اذا استقلت هـذه البلاد ، ان تكون بكركي عاصمتها ، وان تكون غبطتكم الرئيس الأعلى المسيطر على مقدّراتها .

واعتقد يا صاحب الغبطة ، اننا في هذه البلاد ، لم يفهم بعضنا بعضاً حق الفهم ، فنحن المسلمين ، لم نقف هذا الموقف السلبي في وجه الدولة الفرنسية ـ المسيحية فحسب ، بل وقفناه في وجه الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية ، وقفناه الى جانب اللبنانيين النصارى ، وهناك افراد من النصارى كاسكندر بك عمون ، وسعيد بك عمون ، وعقلة القطامي ، وفارس بك الخوري ، وسواهم ممن غبطتكم أدرى بالمنزلة التي ينزلونها من حب المسلمين واحترامهم .

فالقضية في نظر المسلمين ، هي قضية عبودية واستقلال ، لا قضية اسلام ونصرانية . واذا كان الله قد اختاركم يا صاحب الغبطة لتؤدوا هـذه الرسالة ، رسالة تقريب ابناء هذه البلاد الى بعضهم ، وفهم بعضهم حقيقة بعض ، فنحن المسلمين ، نحن دعاة السيادة والاستقلال ، اول من يبتهج بهذه الرسالة ، ويهلل لها ، ويسير تحت لوائها .

واننا من صميم قلوبنا ، نتمنى لغبطتكم التوفيق فيما اخذتموه على انفسكم من الدفاع عن حقوق هذه البلاد ومصالحها واستقلالها ، تمني الواقف على قـــدم الاستعداد للتأييد والتضحية ، راجين ان يوفق الله هذه الامة الى الوصول لحقها على يديكم » .

أليس في اقوال كلا الطرفين ، ما يصفع الفرنسيين على وجوههم ، ويبطل مدّعياتهم ، ومدّعيات العميد ، الذي لم يخجل من ان يدّعي ما ليس بالحقيقة ، عندما مرّ بالاسكندرية في ٢٠ تموز سنة ١٩٣٥ ، واجتمع اليه الصحفيون فأجابهم عن حالة سوريا ولبنان بما يأتي :

٩٩ ـ تصريحات دي مارتيل في الاسكندرية في ٢٠ تموز سنة ١٩٣٥

« لست ذاهباً هذه المرة بمهمة رسمية ، ولكن للراحة . فقد مضى عليّ ثلاث سنوات دون ان احصل على رخصة يوم واحد ، وسأعود الى بيروت في شهر تشرين الاول القادم ... »

وسأله الصحفيون عن مهمة الشيخ تاج الدين في فرنسا فاجاب العميد : ان الغاية الاساسية من رحلة الشيخ تاج هي لتمهيد الطرق ، والدعاية لمعرض دمشق الذي سيكون من اضخم المعارض في الشرق ، وسيكون مركزه في العاصمة السورية ويفتتح في الربيع القادم .

ولفت الصحفيون نظر المفوض السامي ، الى ان الصحف العربية تعتقد ان هجرة اليهود والآشوريين قد تبعث في البلاد الاحقاد من جديد . وسألوه رأيه في هذا الصدد فأجاب الكونت دي مارتيل :

ان هجرة الكلدان الآشوريين الى سوريا ، ليست تدبيراً اتخذته السلطة المنتدبة ، بل ان هذه الهجرة تقررت ، وهي في طريق التحقيق ، بناءً على نداء ملحٍّ من جامعة الامم .

ومع ذلك ، ففرنسا وسوريا ، لا تجدان مانعاً يمنع هؤلاء اللاجئين من الاقامة في منطقة بأثرة ، وغير مأهولة تقريباً .

والآشوريون سينصرفون الى إخصاب الاراضي ، توصلاً الى نتائج تستفيد البلاد جميعاً من القسم الأوفر منها .

« أما الهجرة اليهودية ، فلن تكون ابداً هجرة جماعات ، وإنما هجرة افراد ، ولا يسمح بشراء الاراضي لجاليات صهيونية ، بل يحق للمهاجرين الافراد الاقامة في البلاد ، شرط ان يكونوا من اصحاب الثروات المحددة » .

وسأله الصحفيون ، عما رددته الصحافة العربية في مصر ، عن إنشاء عرش في سوريا ، وإقامة ولي عهد الحجاز عليه ؟

فأجاب الكونت دي مارتيل :

ان هذا الخبر عارٍ عن الصحة تماماً ، فلم يفكّر ابداً في استبدال النظام الحالي ، الذي تعيش سوريا في ظله . ومن جهة ثانية ، فان علاقتنا مع الحجاز هي حسنة للغاية ... »

ولفت الصحفيون نظر العميد ، الى ان قضية الوحدة العربية ، هي امنية الوطنيين السوريين ، لانها تكون خطوة نحو الوحدة العربية الشاملة .

فأجاب الكونت دي مارتيل :

يجب ان يُعلم اولاً ، ان الوطنيين السوريين ، غير متفقين جميعاً على هذه النقطة ، وثانياً فان الوحدة العربية الشاملة هي حلم لن يتحقق ، بل هي ضرب من الخيال .

وانتقل العميد الى الناحية الاقتصادية فقال :

ما كدت اعود من فرنسا ، حتى هيأت برنامجاً اقتصادياً ، من شأنه إفساح السبيل للبلدان الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي ، في مقاومة الضائقة الحالية مقاومة مضموناً لها الفوز .

فقد أوصلنا خط سوريا الشمالي حتى تل كوجك ، على حدود العراق ، وقد دُشن هذا الخط الجديد في شهر كانون الثاني الفائت ، ونتوي الآن ان نوصله الى الموصل ، ليستطاع استخدامه في نقل البترول الثقيل، الذي تستخلصه شركة « بريتش اويل ديفلوبمان » . ولكي نسهل اجتياز الصحراء ،سعينا لتمهيد الطريق بين دمشق وبغداد .

ولقد دشنت لعشرة ايام خلت ، القسم الثاني من اعمال توسيع مرفأ بيروت ، هذه الاعمال التي ترمي الى مضاعفة نقل المياه ، مما يفسح السبيل للبواخر في القاء المراسي على أقدام الارصفة .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فالاعمال التي تجري لاعلاء خزانات حمص ، اصبحت على وشك التحقيق ، وستسمح هذه الخزانات بريّ ستة عشر الف هكتار من الاراضي .

أما في جبل الدروز ، الجهة المعروفة بجفافها ، فقد تمت اعمال جر المياه الى القرى منذ شهر خلا .

ونفكر الآن باستخدام مياه العاصي في مشاريع الري ، ولا سيما في تكميل شبكة الطرق ، تسهيلاً لوسائل الانتقال من سوريا ولبنان الى فلسطين على الخصوص.

وقد خصصت سوريا ببرنامج يشتمل على اعمال أقل اهمية من هذه وزعناها على جميع انحاء البلاد ، لتحسين الانتاج الزراعي » .

وانتقل نخامة العميد الى الحديث عن السياحة في سوريا ولبنان فقال :

ليست السياحة والاصطياف مورداً يستهان به في عهد الازمة الحاضرة ،

وقد لفتنا انظار السلطات السورية واللبنانية والمنتدبة، الى الاهتمام بهذا المورد، وستنظم رحلات سياحة ، في سبيل الدعاية ، عندما تصبح الطرق الجبلية ممهدة التمهيد المطلوب ، ولا سيما في جهات الارز وبعلبك .

وقد انشئت لجنة لتشجيع السياحة بتكميل صناعة الفنادق ، وسنضع برامج ليس للاصطياف فحسب ، بل لترغيب هواة الرياضة الشتوية في زيارة سوريا ولبنان.

ولا شك في ان عدد المصطافين سيربي هذه السنة على ما كان عليه في السنة الفائتة »

وانتقل فخامة العميد الى التحدث عن مستقبل البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي فقال :

عندما تكون الامة شابة ، يعين لها نوع من الوصي احياناً . فحين يدرك لبنان أو سوريا النضوج السياسي اللازم ، تكون فرنسا قد انجزت مهمتها » .

والمفهوم من بيانه هذا ، ان الشيخ تاج ذهب الى فرنسا للدعاية لا لشيء آخر ، ولكن هل هذا صحيح ؟

ويدّعي ان لا عرش في سوريا ، ولكن من أشاع قضية الملكية أليسوا هم ؟

ويقول ان القاصر يحتاج الى وصي ، ومتى أتمت فرنســـا وصايتها ينتهي انتدابها ، وتستقل البلاد ؟ فهل المدّعى المذكور لا يحتاج الى بحث أوليس فيه منتهى الاستغراب !!!

قالت جريدة « الاتحاد اللبناني » في ٢٨ كانون الاول سنـة ١٩٣٥ ، في عددها ٧٠٨ ، بصدد عجز الميزانية السورية عن دفع مرتبات الموظفين واضطرارها الى الاستدانة ما يأتي :

١٠٠ ـ ما قالته جريدة الاتحاد اللبناني عن نفقات الشيخ تاج في رحلته ونتائجها

ويكفي ان نذكر في هذا الباب، رحلة الشيخ تاج الدين الى باريس وما

تكبدت الخزانة من نفقات في سبيلها ، ان تلك النفقات بلغت حوالي خمسين الف ليرة سورية ، دون ان نشعر ان البلاد ادركت أقل فائدة منها .

ان هذه الخمسين الف ليرة سورية ، التي انفقت في رحلة الشيخ تاج ، وفي سبيل استئجار عشرات السيارات لوفود مودعيه ومستقبليه على مرفأ بيروت، ذهبت هدراً ، بل لو وجدت اليوم لأغنت الحكومة عن سماع اصوات المحتجين عليها من موظفيها ، لعدم دفعها مرتباتهم قبل العيد .

ولو ظهر أقل فائدة من رحلة الشيخ تاج الى باريس، لما استطاع كاتب ان يخط حرفاً في انتقاد هذه الرحلة ، ولكن هل افادت هذه الرحلة المعرض المنوي اقامته في الربيع ، او افادت في تعديل الاوضاع السياسية ، او افادت في تنفيذ البرنامج الاقتصادي ، الذي ما برح الشيخ واعوانه ينادون به ، وبانه موضوع تحت الدرس .

انها لم تفد في امر واحد من جميع هذه الامور ، وحتى الآن لم تفتح مغاليق الاسرار التي احاطت بها .

ولعل من أهم دواعي انتقاد تلك الرحلة واضرارها ، ما ظهر اليوم من عجز في الخزانة السورية ، كان الاولى ان تكف الحكومة العالمة به وبما تستهدف اليه خزانتها في هذه الازمة من نقص ، عن إنفاق المال جزافاً على الرحلات، وسنعود الى هذا الموضوع في مناسبة اخرى .

زيدان ظاهر زيدان

١٠١ ـ ما قالته جريدة الايام عن نفقات الشيخ تاج في باريس ومن أين يتناولها

وقالت « الايام » في ٢٤ تموز سنة ١٩٣٥ ، وهي تصف شكوى الفقراء وحرمانهم حقوقهم بسبب ما تناوله الشيخ تاج الدين من نفقاتهم وصرفها في زيارته لباريس .

هبط المدينة يوم امس ، وفد من مشايخ دمشق الكفيفي البصر ، وهم من

حفظة القرآن والمهللين في جامع سنان باشا ، وقصدوا الى ادارات الصحف والى مراقب الاوقاف المسيو جينـاردي ، يتظلمون من الحالة التي هم عليهـا ، والحيف اللاحق بهم .

وقد زارنا وفد منهم ، وطلب ان نعرض قضيتهم على الرأي العام ، فالى القراء مجمل شكواهم ، قال احدهم :

نحن ٣١ شيخاً كفيفي البصر ، التحقنا بخدمة جامع سنان باشا منذ سبعة وعشرين عاماً ، يقوم فريق منا بقراءة آي الكتاب المجيد ، والفريق الآخر بالتهليل . وقد جاء في شروط الواقف ، ان موظفي الجامع يجب ان يصل عددهم الى التسعين ، ويعين لكل شخص منهم مرتب شهري يوازي مبلـــغ ١١٦٤ غرشاً سورياً .

كان القارىء منا في زمن الاتراك ، يتناول في الشهر اربعة وثمانين غرشاً عثمانياً ذهباً وربع الغرش ، والمهلل مئة وسبعة وعشرين غرشاً ونصفاً ، ودمنا على هذا النظام اعواماً عدة .

ولكن في صدر الاحتلال ، استحدث ارباب الشأن وظيفة جديدة للمحدث الاكبر الشيخ بدرالدين الحسني ، وعينوا له راتباً قدره خمس ليرات عثمانية ذهباً في الشهر ، تؤخذ عند وجود الوفر ، مع ان هذه الوظيفة هي مخالفة لشروط الواقف المدونة ، والواجب السير عليها .

وفي العام ١٩٢٨ ، رأت الحكومة ان تضيف خمساً وثلاثين ليرة عثمانية ذهباً الى راتب المحدث الاكبر ، فاصبح مجموعه اربعين ليرة ذهبية في الشهر !

وعلى الاثر بدلوا لنا معاشاتنا السابقة ، فأضحى الشيخ منا يتناول في الشهر على القراءة والتهليل معاً ، مبلغ اربعمائة وخمسين غرشاً سورياً .

وعلى الأثر وضعنا عريضة ، نذكر فيها وقائع الحـال ، والحيف اللاحق بنا ، ثم رفعنا هذه العريضة، الى لجنـة الاوقاف الدائمة في بيروت ، التي كان

رئيسها سماحة قاضي القضاة الشيخ محمد الكستي ، فدققت اللجنة في الموازنة ، واتضح لها ، ان ارباب الشأن في دمشق ، قد استحدثوا اربع عشرة وظيفة لمعاوني المحدث الاكبر وتلاميذه ، وعينوا لهم مرتبات تزيد على ما اشترط الواقف، فقررت اللجنة بتاريخ ٣٠ مايس سنة ١٩٢٩ ، تحت رقم ٣٩ طي الوظائف المحدثة واسعاف مطالبنا ، على ان ينظر بواردات الوقف ، وتوزع على الموظفين بناءً على شروط الواقف .

ولكن هذا القرار لم تهتم له دائرة اوقاف دمشق. وعبثاً راجعنا الحكومة، فكانت تجيبنا كل مرة ، ان موازنة الوقف في عجز !!

وبقيت الامور على تلك الصورة ، حتى قيّض الله لها روح المحدث الاكبر في الايام الاخيرة ، فسطرنا عريضة جديدة بتكرار الشكوى ، رفعناها الى وكيل رئيس الوزارة عطا بك الايوبي ، فشرح عليها بوجوب معاملتنا بالعدل والانصاف ، وحوّلها لمدير الاوقاف اديب افندي حديد ، الذي يتولى في الوقت نفسه ادارة جامع سنان باشا واوقافه .

ولكن عريضتنا هذه ، لم تكن أسعد حظاً من سابقاتها ، فاهمل امرها حضرة المدير ، وكان جوابه صدى للنغمة الدائمة ، وهي عجز موازنة الوقف .

واتصل بنا مؤخراً ، ان هنالك تدبيراً جديداً ، يقصد به مبتدعوه ، توريث الشيخ تاج الدين الحقوق التي منحت سابقاً لوالده ، فلم يسعنا السكوت على هذه المخالفات المنافية للعدل وشروط الوقفية .

ولذلك قصدنا الى بيروت ، لمقابلة المسيو جيناردي ورجال المفوضية العليا ، وعرض ظلامتنا بواسطة الصحف الحرة ، فاذا لم تنجح قضيتنا ، اضطررنا الى مواصلتها لدى المراجع العليا في باريس ، غرضنا الوحيد هو الوصول الى حقوقنا، لنتمكن من كسب العيش فقط « اه »

١٠٢ ـ ما نشرته جريدة « الاكسيون فرنسيز » عن الشيخ تاج

نشرت جريدة « الاكسيون فرنسيز » لسان حال الحزب الملكي الفرنسي

في عددها الصادر في ٥ تموز ، مقالاً عن « الشيخ تاج » ، بقلم الكاتب الفرنسي « دلابسك » تحت عنوان : « شخصية برسم الارجاع » جاء فيه :

اذاعت الجرائد ان الشيخ تاج الدين الحسني ، الوزير السوري الاول ، وصل الى مرسيليا ، ولا تنشر هذا الخبر على مظاهره المبهمة ، لاننا نعرف من مصدر موثوق ، ان القضية ليست فقط تضية استقبال رسمي فوزارة الخارجية، ولكنهم يريدون ان يعلقوا على صدره ، في احتفال ١٤ تموز ، وسام اللجيون دونور من درجة قومندور ، الذي حاز عليه لاسباب غريبة ، وهـذا العمل يثير دهشة الفرنسيين الاحرار ، الواقفين جيداً على شؤون سوريا .

فالشيخ تاج الدين يتمتع بسمعة اخلاقية اكثر من مشبوهة. واذا كان ابوه الشيخ بدرالدين لم يتخذ موقفاً لا ضد ولا مع الفرنسيين ، فقد علمتنا الحوادث المؤسفة التي وقعت في سنة ١٩٢٦ ، ان ابنه الشيخ تاج لم يكن كذلك تجاهنا. فالشيخ تاج ، الذي كان من جملة الذين نظموا الحوادث المؤسفة في سنة ١٩٢٦ والتي كلفتنا حياة كثير من الشباب الفرنسيين .

وقراؤنا الذين يودون ان يكونوا على اطلاع وافر في الموضوع ، يمكنهم ان يرجعوا الى مؤلف المسيو كونتو بيرون « الذي كان رئيس غرفة الجنرال غورو » ، وهذا المؤلف هو « على طريق سوريا » فانهم يجدون فيه معلومات قيّمة توقفهم على الحقيقة .

فليس مظهر الشيخ تاج ، ولا سمعته ، ولا ماضيه يؤهله للتمتع بعطف مفوضيتنا ، ومع ذلك فقد حاز على عطف مفوضيتنا لاتقانه فن المداهنة !

وقد اختير الشيخ تاج في سنة ١٩٢٨ ، أي بعد الثورة بسنتين من المسيو بونسو لتولي رئاسة الحكومة السورية . ولم تلبث نتائج هذا التدبير غير الموفق ان ظهرت ، إذ ان الشيخ تاج ليس بالكفؤ ، ولا بالذي يستطيع ادارة الحكم، وقد اضطر « حاميه » في النهاية ان يفهمه هذا ، للحصول على استقالته في تشرين الاول سنة ١٩٣١ .

ومهما يكن الشيخ تاج ، ومهما تكن صفاته ، فقد رجع الى الحكم .

وقد رأى المفوض السامي الجديد ان يأتي به ثانية ، ليس كرئيس حكومة بل كوزير أول . فهل كان المسيو دي مارتيل في هذا الاختيار ، يحاول ان يكسب بعض العناصر السورية ؟.

ولا نتولى الاجابة على هذه المواضيع ، ولكننا نشير الى الاستياء الذي يحدثه الاستقبال الرسمي للشيخ تاج في باريس ، وهو الرجل المعروف بميوله وشعوره ضد الفرنسيين . وهو الرجل الذي تمتع بلقب انه هدر دم مواطنينا ، واعادته الى الحكم خطأ ، ومن الواجب ان لا يحتفظ كثيراً بهذا الخطأ ، وان لا يستمر طويلاً ؟ ولنذكر جيداً انه لم يعد عندنا في سوريا كثير من الاخطاء نرتكبها ».

أوردنا نتفاً من اقوال الجرائد في حق من أوفده « دي مارتيل » الى فرنسا ليؤدي له وللفرنسيين خدماته عن طريق الدعايات والمداورات .

وأما قوله عن حاجة القاصر « ويعني به السوريين » الى وصي ، وان الاستقلال متى انتهت الوصاية يتحقق ، فمنطق لا يقول به إلا من كان مثله ، ومثل امته مستعمراً .

وهل تحتاج هذه المقدمة البديهية الى فلسفة وبراهين لنؤمن بها ، ويتخذها سبباً لتذكيرنا بها .

ولكن من يسلم له ان تكون فرنسا وصية علينا ؟ ومن حكم علينا بأننا قاصرون حتى يحكم علينا بأننا بلغنا رشدنا ؟ ومتى يتم الرشد ، وما هي دلائله ؟ وما هي وسائل الوصول اليه ؟

فان كان الانتداب ، فالانتداب قد افلس ، والقائم على تنفيذ الانتداب افلس ، في قيمة مدّعيات العميد ومساعيه بالنسبة الينا ؟ وما الذي اوحى اليه بأن الوحدة العربية حلم لن يتحقق ، ولذا يكيد للامة ، ويزدري شعورها

القومي وبآمالها ؟ ولماذا هي حلم ، أليس من الاحلام ما يصح ؟ أليس في ايمان ابناء سوريا ، وتعاونهم مع بني قومهم ، وفي وعيهم ونضالهم ، وفي مقوماتهم التاريخية والخلقية والروحية ، وفي بواعث الحياة والدوافع الجغرافية، والاقتصادية والدفاعية ، والاجتماعية ، ما يجعل حلمهم في الوحدة العربية حقيقة لا بد من تحقيقها .

وكم صحت الاحلام اذا صدقت النية ، وصح العزم ، وآمن القلب . وثار القوم !! ألم تكن سوريا ، ومصر ، وفلسطين ، والعراق ، والجزيرة يوماً ما ، مملكة واحدة ، تحت راية الخلافة ؟ إذنْ ما صح في الماضي ، لماذا لا يصح في الحاضر ، أو المستقبل ؟

وهل من طبيعة الامة العربية ، أو من طبيعة هذه البلدان ان لا تتحد ؟ كلا !

نعم ان الوحدة الشاملة لكل الامة العربية واقطارها قد لا تكون موفورة في آن واحد ، ولكن قد تحتاج لمدة لا يطول زمنها ، ولا يبعد عن الامكان. وقد لا تكون كما كانت في صدر البعث العربي وانطلاقاته الجبارة ، وقد تكون في شكل آخر يقرره تطور ذهنية العرب وضروراتهم ، ويقرره المسؤولون عن مقدراتهم من ملوكهم ورؤسائهم وممثليهم وقادتهم بصورة جامعة ، أو اتحاد ، ثم يتدرجون ، وقد يبدأون بالوحدة الدفاعية ، والثقافية ، وبوحدة التشريع ، والتمثيل الخارجي ، ثم بالوحدة الاقتصادية والقضائية ، ثم بغيرها ، حتى يتمموا عناصر الوحدة التامة ، وينقذ العرب من آفات التفرقة ، وآفات الاختلافات ، ومن شباك الاستعمار .

وما دامت الامة لها اهداف معينة تسعى للوصول اليها ، وما دام لها قادة لهم رسالتهم الموحدة يعملون لتحقيقها ، فلا شيء يستحيل على العرب، ولا شيء يمنع سوريا من ان تكون السباقة في هذا المضمار .

ليقل العميد ما شاء، فأقواله ضائعة ، ومجهوداته خائبة . ونحن نعتبر مدعياته

وتصريحاته صدى لانانيته ، وترجماناً يعبر عن خلقه الفرنسي ، الذي لا يفهم الحق ، إلا عن طريق القوة ، ولا يرى الطريق ، إلا اذا آلمته الصدمة ، ولا يدرك الخطأ ، الا اذا خسر المعركة .وإنّا لهذا عاملون .

١٠٣ ـ احتجاجات المدن السورية على ادعاءات الشيخ تاج ، وعلى بقاء الانتداب في سوريا ، والسياسة التي يتبعها في ٢٢ تموز سنة ١٩٣٥

وفي ٢٢ تموز سنة ١٩٣٥ ، رفعت المدن السورية ، كل واحدة بمفردها احتجاجاً الى ممثلي الانتداب ، تنكر فيها هذه السياسة القاتلة التي تتبعها السلطات الفرنسية ، وعلى ادعاءات الشيخ تاج الدين ، وادعاءات المسيو دي مارتيل . وذلك دفعاً للشائعات الرائجة ، وما تكتبه الجرائد المأجورة ، ودفاعاً عن حقوق الشعب وكرامته .

وفي يوم الثلاثاء قبل الظهر ، ذهب وفد مؤلف من الدكتور عبدالرحمن الكيالي ، والاستاذ عبدالقادر السرميني ، والاستاذ المحامي السيد ناظم القدسي ، والسيد سعدالدين الجابري ، وقدموا الى المسيو « دافيد » مندوب فرنسا بحلب ، الاحتجاج الآتي باسم « الكتلة الوطنية » وباسم مدينة الشهباء .

سعادة مندوب المفوض السامي بحلب

لنا الشرف بأن نرفع اليكم ، باسم سكان مدينتنا حلب ، وبصفتكم ممثلي فرنسا فيها ، وتضامناً مع سائر الانحاء السورية ، التي تبدي في هذه الساعة استنكارها ، احتجاجنا الذي ما برحنا نردده بقوة واستمرار على نظام الانتداب ، الانتداب الذي اعترف المسيو بونسو في جنيف بان الامة بأسرها تأبى الاذعان اليه ، ولا تفتأ تناهضه بدون هوادة ، ولا انقطاع .

فهذا النظام المفروض على البلاد ، منذ خمسة عشر عاماً ، هو الذي قادها الى ما تعانيه الآن من بؤس وشقاء وفوضى واضطراب في الافكار والمؤسسات .

فالحالة التعسة التي آلت اليها امتنا ، لم تعد مما يمكن احتماله والصبر عليه ،

وهي نتيجة التسلط الكيفي والتحزب في الادارة والحكم، والتبديد في الانفاق، والضغط والارهاق ، وقد اجتمعت في سياسة خرقاء ، فكان لها اثرها السيء في جميع مرافق الحياة .

ان نظام الانتداب ، وهو مصدر مصائبنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يزال مفروضاً علينا . وقد اصبح في العراق ذكرى تاريخية وبحثاً معلوياً ، وبعد ان قال عنه المسيو بونسو نفسه باسم فرنسا في جنيف ، انه لم يعد صالحاً لتنظيم العلائق بين فرنسا وسوريا بصورة مرضية .

وبينما نسمع من افواه ممثلي فرنسا المسؤولين ، وعوداً متكررة بالغائه ، نرى انه ما يزال سائراً في سياسته ، على توطيده ذاهباً الى اننا لم نبلغ درجة تؤهلنا للاستقلال ، مما يؤخر حل القضية السورية ، فلا تستقر الطمأنينة في النفوس .

المشاريع الاقتصادية نغمة خلابة ، يراد بها التمويه على الناس ، كأن السياسة والاقتصاد شيئان مستقلان ، فما قيمة الانعاش الاقتصادي المزعوم ، اذا لم يرتكز على وضع سياسي ثابت ، يدفع عنه التحفزات في سياسة التبسط الامبراطوري ؟ « IMPERIAL : استعماري » .

أليس هذا الاصرار على تنفيذ مشاريع لم ترضَ بها الامة ، دليلاً على الهزء بحقوقها ومصالحها ؟ .

قد يكون روح الانتداب ، وهو إسعاد الامة المنتدب عليها رغم انفها هو الباعث على إقرار هذه المشاريع ، ولكن هل من شأن فرنسا القيام بهذه الاعمال التي كان من ابرز مظاهرها ، وضع نظم انحصار ، وزيادة التكاليف ، ونضوب المدخر من المال ، في انفاق ليس فيه نفع عام ، إسعاد الامة ، وتخفيف وطأة الازمة الآخذة بخناقها ؟ .

ولتأييد هذه الحال ، قام الشيخ تاج الدين يدّعي التمثيل عن البلاد، ويقوم بالمفاوضة مع فرنسا ، وهو موظف عينته هي وانكرت تمثيله البلاد .

فعلى هذه السياسة المضرة بمصالح بلادكم وبلادنا معاً ، نرجو من سعادتكم تسجيل احتجاجنا هذا ، عسى يأتي يوم ، يرى فيه الشعب الفرنسي خطأ هذه السياسة ، كما اننا نرجو إبلاغه الى فخامة المفوض السامي ، وحكومة الجمهورية الفرنسية ، وجمعية الامم . واقبلوا عواطف احترامنا .

وتلي هذا الاحتجاج تواقيع رجال الكتلة الوطنية .

١٠٤ ـ عريضة حماه الى السلطة الفرنسية

وقدمت حماه العريضة الآتية الى قناصل الدول ، والى ممثل فرنسا :

حضرة صاحب السعادة قنصل دولة ... المحترم

اتشرف بان ابعث لسعادتكم طي كتابي هذا صورة الاحتجاج الذي رفعه الحمويون الى فخامة وزير الخارجية الفرنسية ، وقدموه في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء في ٢٣ تموز سنة ١٩٣٥ ، الى رئيس المصالح الخاصة في حماه لايصاله الى مرجعه المشار اليه ، فارجو ان تحيطوا علماً بذلك وتقدموا الصورة المرسلة طياً ، الى وزارة خارجيتكم الفخيمة . وتفضلوا بقبول فائق احترامي .

ان الحالة السيئة التي وصلت اليها البـــلاد السورية ، من جراء الخطط السياسية ، والادارية ، والاقتصادية ، المتبعة فيها حتى هذا اليوم ، قد بعثت في نفوس السوريين يأساً من مستقبل البلاد ، يخشى ان تكون نتائجه غير حميدة .

لذلك فاننا نحن الحمويين ، نوجه انظار فخامتكم الى احتجاجاتنا ومطالبنا الآتيـــة :

اولاً : نحتج على الاوضاع الحاضرة الشاذة ، التي اوصلت البـلاد الى ما هي عليه من البؤس والشقاء بتعطيل الحياة النيابية ، واستخدام رجال لا تستطيع الامة ان تثق بهم ، بعد ان نبذتهم في مواقف عديدة .

ثانياً ـ لا تعترف الامة بأي عمل كان ، من شأنه تقييد البلاد بأوضاع ادارية أو سياسية أو اقتصادية لا تكون صادرة عن ممثلي الامة الشرعيين .

ثالثاً ـ نحتج على سياسة الاحتكارات الضارة ، وعلى السياسة الجمركية ، التي قضت على حياة البلاد التجارية والصناعية والزراعية .

رابعاً ـ نحتج على تصرف الحكومات غير الشرعية واسرافها باموال البلاد واتفاقها على امور غير مفيدة ، وغير مشروعة .

خامساً ـ نحتج على اعمال السلطة التي تعين الموظفين وتدّعي انهم يمثلون البلاد ، وهم في الحقيقة لا يمثلون الا السلطة التي عينتهم برغم ارادة الامة ، بعد ان شلت الدستور وعطلت الحياة النيابية .

سادساً ـ نرجو بالحاح ، الاسراع بارسال لجنة تحقيق نيابية ، لتطلع بنفسها مباشرة على شكاوى الامة ، وتشاهد بعينها الاوضاع السيئة التي دفعت البلاد الى هذه الهاوية السحيقة .

وختاماً فاننا نرجو يا صاحب الفخامة ، ان تنظروا الى احتجاجنا ومطلبنا بعناية ورعاية ، انقاذاً لسوريا مما وصلت اليه واخذاً بيدها الى سبيل الحياة الحرة وحفظاً لسمعة فرنسا الثقافية ، التي اصبحت مهددة بسبب تقارير مشوهة وآراء غير صائبة ، ترفع اليكم من قبل اشخاص نفعيين ، لا يتمكنون من الحصول على مآربهم الذاتية ، الا في جو مضطرب كالجو الذي يسود بلادنا. وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول مزيد اعتباراتنا .

١٣ تموز سنة ١٩٣٤

النواب ، والعلماء ، وحملة الشهادات العالية ، الملاكون ، الزراع ، التجار ، نقابات الحرف والعمال .

١٠٥ ـ احتجاج دمشق الى السلطة الفرنسية

وارسلت دمشق الاحتجاج التالي وقد وافق عليـــه المجتمعون في منزل

النائب المحترم السيد فخري البارودي ، وكلفوا وفداً منهم يمثل جميع الطبقات ، ان يأخذه ويذهب الى دار المندوبية الفرنسية ، لرفعه الى المراجع العليا. فذهب وقدّمه الى مندوب المفوض السامي .

ان الشعب السوري يرفع صوته بالاحتجاج على فساد الاوضاع السياسية والادارية ، التي فرضتها عليه سلطة الانتداب . ويصرح للعالم اجمع ، ان هذا الانتداب الذي فرض على القطر السوري بدون استشارة سكانه ما زال يسير به من سيء الى اسوأ بتكرار الاساليب الخاطئة في ادارته وتتبع التجارب على وجوه لا تأتلف مع حاجة البلاد ومطالب ابنائها المشروعة فجزّأ هذا القطر الى دويلات ضعيفة قائمة على تفريق الاديان والمذاهب ، وحارب اصحاب الكفاءات العلمية والعقائد الوطنية ، وأقامت على رأس الحكم اشخاصاً لا يمتّون بصلة الى الحنكة الادارية ، والمبادىء القويمة ، والعلم الصحيح ، وجعل هؤلاء آلات في يدها ، لتحقيق اغراض هدامة لمصلحة الامة السورية ومنافعها .

وما زال هذا الشعب منذ عام ١٩١٨ الى اليوم ، يجهر بالاعتراض واعلان الاستياء وعدم الرضاء من هذه الافعال ، وقد نوّع الاساليب لاسماع صوته للحكومة الفرنسية في باريس ، وممثلي الدول في جنيف ، وبسط لهم مئات المرات ما يتألم به من سوء الادارة ، وهضم الحق ، فلم يبلغ مراماً ، ولا سمعت شكاويه ، والسلطة ما زالت مستمرة على سيرها المشؤوم ، في جميع نواحي الادارة ومسترسلة في ارهاق هذه الامة السورية ، والتضييق عليها في موارد الرزق وتحطيم مرافقها العادية والمعنوية :

اولاً — فاننا نرفع هذا البيان معربين فيه عن شعور الشعب السوري ، محتجين على الوضع السياسي المتقلقل ، المحرومة فيه سوريا من الحق الذي هي جديرة به بين الشعوب .

ثانياً — وعلى الاوضاع الادارية الشاذة ، التي كادت تقضي على مرافق الامة الحيوية .

ثالثاً — وعلى الاحتكارات الضارة ، وحماية اصحابها بصور لا يجيزها عدل ، ولا قانون .

رابعاً — وعلى اسلوب التشريع القائم على المنهاج الكيفي بسن القوانين لتأمين منافع اشخاص ، وحرمان آخرين .

خامساً — وعلى منع ابناء البلاد المبعدين السياسيين من العودة الى اوطانهم وحرمانهم من هذا الحق الطبيعي .

سادساً — وعلى حرمان الامة من ممارسة حق الانتخاب لمجالس البلديات ومجالس الادارة والغرف التجارية والزراعية والصناعية ، ومجالس الاوقاف ، مما كانت تتمتع به بنجاح زمناً طويلاً في العهد العثماني ، والسير على اسلوب تعيين المحاسيب والصنائع في هذه المجالس ، رغم ارادة الشعب .

سابعاً — وعلى منع نواب الامة من الاشتراك في ادارة البلاد على الاصول النيابية ، بدون سبب غير امتناعهم عن قبول صك ... الذي قدم اليهم بعنوان صداقة وتحالف بين فرنسا وسوريا .

ثامناً — وعلى التشريع الجمركي ، القائم على اساس ترويج المصنوعات الاجنبية وبالخاصة الفرنسية منها ، ومناهضة الانتاج الوطني ، بتجريد الزراعة والصناعة المحلية من الحماية الواجبة لها .

تاسعاً — وعلى الاستئثار بأهم موارد البلاد ، لما يسمونه المصالح المشتركة ، بدون ان يكون للامة رأي في حماية هذه الموارد ، ولا في إنفاقها .

عاشراً — وعلى الاسلوب الذي توضع وتنفذ به ميزانيات الدول ، وما يحيط بها من ظلم الجباية ، وتبذير الانفاق ، في غير الوجوه النافعة .

ونصرح ان الشعب السوري لا يعترف بأي امتياز كان ، منح أو سيمنح لاستنباط المعادن ، واحتكار المواد ، أو النقل ، لتأسيس مصارف أو شركات تجارية ، أو صناعية ، أو زراعية ، أو أمثال ذلك في هذه البلاد ، ولا يعدّ

نفسه ملزماً بالمراسيم والقرارات والعقود والمعاهدات ، ما لم تصدّق من نوابه الشرعيين المنتخبين على الاصول، وكل عقد ، أو عهد ، أو صك، يضعه اشخاص غير حائزين على ثقة الامة ، لا يقيد البلاد بشيء ، ولا يكون الشعب السوري ملزماً به ، ويبقى اثمه على واضعيه .

ونحذر الحكومة الفرنسية في باريس ، وجمعية الامم في جنيف ، من الاصغاء للتقارير الملفقة ، التي يزعم مقدموها ، بان الامة راضية عن افعالهم ، ونطلب بالحاح ، ايفاد لجنة حيادية الى هذه البلاد ، تتصل بالصادقين ، وتطلع بنفسها على الوقائع والحقائق ، وتسمع شكاوى الشعب مباشرة ، وعندها يتبين لمحبي الحقيقة ، عقم الاساليب التي رافقت الانتداب ، منذ نشأته الى اليوم.

نرجو منكم رفع هذا البيان الى وزارة الخارجية الفرنسية ، والى عصبة الامم في جنيف .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

دمشق في ٢٣ تموز ١٩٣٥ الموافق ٢٢ ربيع الثاني علم ١٣٥٣

١٠٦ - عريضة اللجنة الاقتصادية تناقش فيها القرار الجمركي ، واثره في التجارة والاقتصاد

وفي ٢٥ تموز سنة ١٩٣٥ ، نشرت اللجنة الاقتصادية بياناً هاماً ، ناقشت فيه القرار الجمركي ، الذي سبق أن اشرنا اليه وبينت اثره الضار في التجارة والاقتصاد ، مما اوجب احتجاج اللجنة ، ومن تمثلهم من ارباب المعامل ، وارباب التجارة ، نشره رداً على الادعاءات التي ادّعاها المفوض السامي وكذّبتها وقائع الحال ، ونتائج القرار .

انصرفت اللجنة الاقتصادية ، منذ بضعة ايام ، الى تحليل القرار الجمركي الاخير ، وقد فرغت امس من بحث هذا القرار ، فأصدرت البيان الآتي :

فخامة المفوض السامي

تتشرف اللجنة الاقتصادية بدمشق ، بمناسبة القرار الجمركي ذي الرقم ١٦١ بان تعرب لفخامتكم عن سرورها وارتياحها للأخذ بمبدإ تخفيض الرسوم عن البضائع التي تستوردها البلاد ، حتى تكون مضارعة لما هي عليه في المناطق المجاورة . وبالوقت نفسه ترفع لفخامتكم ملاحظاتها ، على الناحية التي لم تراعَ فيها المصلحة الحقيقية ، التي ترمي الى الانعاش الاقتصادي ، كما جاء في البلاغ الصادر في أثر القرار المذكور . وترجوكم ان تأخذوا هذه الملاحظات التي تمليها الرغبة الاكيدة في إصلاح الحالة الاقتصادية العامة بين الاعتبار .

وتريد اللجنة ان تعتقد بان النية قد اصبحت منصرفة الى اتخاذ التدابير النافعة ، لذلك تتقدم بالمقترحات الآتية :

اولاً — ان المواد الغذائية التي تبنى عليها موازنة نفقات المستهلكين ، لم ينلها نصيب من قرار التخفيض ، مع انها في عامة البلدان في طليعة المواد التي تستلزم مصلحة الشعوب واعاشتهم ، تخفيض أثمانها ، ولها في ذلك المقام الاول في نظر المشرعين الاقتصاديين .

يشهد بذلك ان المراسيم الاشتراعية التي صدرت مؤخراً في عاصمة الجمهورية الفرنسية ، كان في مقدمتها تخفيض نفقات المعيشة بانقاص الرسوم المفروضة عليها وتحديد اسعارها بما يتفق مع مداخيل مختلف طبقات الشعب .

ومع ان الرسوم الجمركية تستوفى على المستوردات الغذائية في بلادنا بنسبة تزيد على اضعاف ما تستوفى عنه في البلاد الاخرى ، وخاصة منها البلاد المجاورة ، فان الرسم الجمركي الموضوع على السكر بقي على فداحته ، في حين ان الصناعة المحلية تستلزم تخفيض هذا الرسم الذي يبلغ مائة وثمانين في المئة ، وهو كمادة اولية لهذه الصناعة تتطلب ان تتمتع بنظام خاص من شأنه ان ينال اصحاب المعامل حاجتهم من هذه المادة الاولية لمنتوجاتهم التي يصدرونها دون دفع الرسوم الجمركية عنها ، كما هي الحال في فلسطين .

ومما يدعو الى الاستغراب ، ان المادة الاولى لمصنوعات السكاكر يستوفى

عنها ١٨٠ في المئة ، بينما المصنوعات الاجنبية تخضع لدفع رسوم لا تزيد عن «٢٥» في المئة ، وبينما كانت المصنوعات الفلسطينية عملاً بالاتفاق التجاري المعمول به بين البلدين، تدخل حرة بدون ان يستوفى عنها شيء .

ولقد تناول قرار التخفيض اللوز المقشور بتخفيض ٥٠ غرشاً سورياً فقط في المئة كيلو التي جاء عنها في التعرفة المخفضة ١٣٠٠ ، بدلاً من ١٣٥٠ مع ان هذه المادة هي احدى المواد التي تقوم عليها صناعة السكاكر ، والرسم الجمركي الموضوع عليها في فلسطين يعادل مائتي قرش سوري في المئة كيلو ، وهذا مما يعرقل سير هذه الصناعة ، التي كان لها في معرض باريس الدولي المكان الاول بين المصنوعات المماثلة لها .

ثانياً — ان قرار التخفيض لم يتناول الخيوط القطنية والحريرية ، بما تستلزمه الصناعات المحلية اسوة بما هي عليه في البلاد المجاورة . فقد كانت نسبة التخفيض دون الحاجة الماسة ، لتمكين البلاد من تصدير منتوجاتها هذه الى خارج البلاد ، والتخفيض هذا لا يمكن هذه المنتوجات والمصنوعات حتى من تغطية الاستهلاك المحلي مع وجود الاتفاقات المعقودة مع الجوار ، التي بموجبها تدخل مصنوعات البلدان المتعاقدة معنا طليقة من الرسوم الجمركية، فتتغلب بذلك على مصنوعات بلادنا ، فضلاً عما تتسلح به ايضاً من المساعدات الممنوحة لها في بلادها باعفاء موادها الاولية من الرسوم ، ذلك الى ان الآلات للصناعات الحديثة التي تستخدمها ، لا تدفع اي رسم جمركي ، وبذلك توفرت لصادرات البلاد المجاورة سائر عناصر المزاحمة لمصنوعاتنا ومنتوجاتنا .

ثالثاً — ان قرار التخفيض قد حط في الرسوم المفروضة على المنسوجات القطنية التي تستوفى على اساس الاوزان بنسبة ٣٠ ـ ٣٣ في المئة ، فجاءت نسبة الرسوم الى نسبة قيم البضائع المستوردة غير متناسبة ، فبينما هي في المواد الخام غير المصبوغ تأتي بنسبة ٤٠ ـ ٥٠ في المئة ، اذا بها في النسيج المطبوع ، وفي صباغ الثوب ، وأصباغ الخيط تأتي بين ٦٠ ـ ٧٠ في المئة ، في الوقت الذي تستوفى عن هذه البضائع في البلد الجار ـ شرقي الاردن ـ نسبة مئوية لأقيام

البضائع المستوردة ، دون اعتبار الوزن اساساً لاستيفاء الضريبة الجمركية ، مما يجعل بلادنا مهددة بتسرب هذه البضائع اليها ، والتي تكون فائدة الموردين عن غير الطريق الجمركي موفورة فيها .

رابعاً — ان تخفيض الرسوم الموضوعة على مستورداتنا من الاتربة الصناعية لا تبعث على نشاط الانتاج الصناعي من هذه المادة ، وتعرّض انتاجنا الى مزاحمة المادة الاجنبية له ، وتحرم الادارة المحلية من الرسوم التي يمكن وضعها فيما اذا استأثر الانتاج الصناعي بجميع الاستهلاك المحلي ، كما هي عليه الحال في البلدان التي لا تبيح دخول المصنوعات الاجنبية لبلادها ، ما دام الانتاج يسد حاجة الاستهلاك .

خامساً — اما وقد تناول قرار التخفيض الرسوم الموضوعة على سيارات السياحة ، وبعض ملزوماتها فكان الاحرى ، حفظاً لثروة البلاد ان يصار الى تخفيض العدد المحدد في ادخالاتها ، وان يتناول سائر المواد المشتملة الخاضعة لمختلف الرسوم اذا تعذر العمل على ايجاد معامل تصنع فيها هذه السيارات ، تكون في عداد المشاريع الاقتصادية عوضاً عن كثير من المشاريع التي تنفق فيها الاموال على غير كبير فائدة .

سادساً — كثيراً ما تستهدف بلادنا في حال وفرة انتاجنا الزراعي ، الذي يفيض عن حاجة السكان ، الى مصاعب مستعصية في تصدير الفائض عن الحاجة ، فاذا تناول التشريع الجمركي المستوردات التي تأتي عن طريق المبادلة ، بتطبيق تعرفة خاصة متحولة تتبع الظروف والمناسبات يكون في مثل هـــذه الحالة ، مشجعاً لحركة التصدير ، وباعثاً على النشاط الاقتصادي والزراعي معاً .

سابعاً — ان حكومة فلسطين قد عنيت في اختيار اجود انواع البذار في زراعة الشعير ، وقد عملت تجارب في اوقات مختلفة للصالح منها في صناعة الجعة « البيرة » ، فاستعادت المزروعات الفلسطينية ، وخاصة منها في منطقة غزة التي تكثر فيها محصولات هذا النوع ، وحملت بواخر النقل على اعطاء تعرفة مخفضة حصولاً على مورد زاد في تجارة الصادرات ، بينما نحن في بلادنا ، وفي

مثل هذا اليوم المخصب لا ننتفع من جودة هذا المحصول ، ولا تبلغ قيمة هذا الانتاج الزراعي الاكلاف التي تنفق عليه ، عدا عن الضريبة العشرية ، التي تستغرق القيمة الواحدة بتخفيض الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية ، كما جاء في القرار ، لا يرمي الى افادة البلاد من الناحية التي اشار اليها البلاغ الملحق به .

ثامناً — في حين اننا لا ننتفع من محصولنا الزراعي بقدر ما ينتفع به غيرنا بالنظر لعجزنا عن ايجاد معامل تستخرج من مختلف انواعه ، المواد المتنوعة ، كما هو الحال في الانتفاع من كوز الذرة الذي تستخرج منه مادة حلوة سكرية « قطر » تدخل في صناعة السكاكر ، فان الاتفاق التجاري المعقود بين بلادنا ، وبين البلد الجار ـ فلسطين ـ قد اعفى هذه المادة السكرية من الرسوم الجمركية في حال دخولها عن طريق فلسطين، باعتبار انها مصنوعات محلية وفرض عليها الرسوم في حال دخولها من مرافئنا باعتبارها مستوردات اجنبية .

تاسعاً — لقد تناول القرار المذكور الملبوسات القطنية ، وجعل الرسوم فيها نوعية على نسبة المقاييس التي يتعذر ضبطها ، على ان لا ينقص مجموع الرسم النوعي عن ٤٥ قرشاً سورياً في الكيلو الصافي ، فجاء الرسم الجمركي في النسبة المئوية على الملبوسات القطنية الرخيصة ، التي نعلم حاجة الطبقة الفقيرة اليها بأكثر مما جاء على الملبوسات القطنية التي تستعملها الطبقة الغنية، على العكس من القاعدة الاقتصادية العامة ، التي تفرض الرسوم على الكماليات بأكثر مما تفرضه على الضروريات .

عاشراً — لقد اهمل القرار جملة واحدة ، المواد الزجاجية والخزفية ، والانواع المعدنية ، التي تخضع الى رسم لا يقل عن ٣٥ في المئة ، بينما هي في البلاد المجاورة ١١ في المئة ، وبينما تفيض الطبقة الفقيرة في عوز هذه الحاجات، ولو ان في البلاد معامل يصدر عنها انتاج صناعي ، لكان زيادة هذا الرسم عما هو عليه في البلدان الاخرى مبرراً لبقاء هذه الرسوم .

حادي عشر - ولئن كان لفخامة المفوض السامي، بما له من السلطة العليا، الواضع الاول للتشريع الاقتصادي ، فان من الفـــائدة ان يلامس رأي ذوي الاختصاص من الهيئات الاقتصادية ، ومن ذوي العلاقات في البـــلاد ، ليأتي التشريع الاقتصادي مستنداً الى حيثيات مقنعة تنقطع عندها الشكوى من عدم توزيع الرسوم بنسبة متناسقة تعرضها الى ضروريات التعديل ، لتأتي متفقة مع ما يقتضيه الصالح المحلي .

فاللجنة الاقتصادية ترجو ان يكون لملاحظاتها هذه ، نصيبها من عنـاية السلطات ، من حيث انها تتوخى بها ازدهار الحياة الاقتصادية تمشياً مع الرغبات التي اعلن عنها فخامة المفوض السامي ، وجعلها اساساً لبرنامجه ، ومداراً للسياسة الاقتصادية التي يعلن فخامته ان المقصود منها ايجاد عهد رخاء وانتعاش .

هذا الذي ترجو اللجنة الاقتصادية تحقيقه على اصول تستند الى استشارة الهيئات الاهلية ذات الاختصاص القانوني والشرعي .

دمشق ٢٣ تموز سنة ١٩٣٥

امين السر	رئيس اللجنة الاقتصادية
هاني الجـــلاد	محمد سامي مردم بك

١٠٧ - عريضة الغرفة التجارية بدمشق

ومثلما احتجت اللجنة الاقتصادية في دمشق ، اجتمعت الغرفة التجارية ، وارسلت ايضاً احتجاجها الآتي ، كما ورد في جريدة الايام في ٢٥ تموز ١٩٣٥ .

قال مندوب «الايام» الخاص :

عقدت الغرفة الصناعيـة مساء امس - الاربعاء - اجتماعاً حضره اصحاب المصانع الوطنية بجمهورهم الحاشد ، وقد دار البحث في هذا الاجتماع ، حول قرار التخفيض الجمركي ، وما اصاب الصناعة منه ، فأدلى كل من رجال الصناعة برأيه في هذا التخفيض ، وما يؤول اليه من مزاحمة الواردات الاجنبية مزاحمة شديدة للصناعات الوطنية .

وكان محور الحديث يدور حول خفض الرسم الجمركي على الاسمنت ، وعلى انواع من المنسوجات ، يصنع مثلها في البلاد ، وعلى الجلود والاحذية وغيرها .

ثم اشير الى ما وضع من العراقيل في طريق انشاء معامل جديدة ، سواء بفرض رسوم على الادوات والآلات المستوردة ، وكانت من قبل معفاة ، أو بعدم جواز استيراد ادوات وآلات بعد اليوم الا بواسطة المفوضية .

وبحث المجتمعون ايضاً ، في الرسوم الجمركية التي ما تزال باهظة على المواد الاولية في الصناعة بالنسبة الى ما هي عليه في فلسطين .

وانتهت المباحث الى اتخاذ قرارات عدة هي :

اولاً — الاحتجاج على خفض الرسوم الجمركية على ما يستورد من الخارج ، مما يصنع مثله في البلاد ، لما لهذا الخفض من الاثر في المزاحمة اولاً ، وفي إضعاف الحياة الصناعية ، التي هي بطبيعة الازمة الخانقة ، في اقصى غايات الضعف ، هذا فضلاً عما في عدم خفض الرسوم على المواد الاولية الصناعية ، وفرض رسوم على الآلات والادوات ، مما يعرقل سير الصناعة ، ويدعو الى استمرار الغزو الصهيوني ، بالنظر للرسوم الضئيلة التي تستوفى على المواد الصناعية الاولية في فلسطين .

ثانياً — المطالبة بالعدول عن خفض الرسوم الجمركية بموجب القرار الاخير على الواردات الاجنبية ، التي يصنع مثلها في البلاد ، وإصدار تعرفة جمركية للمواد الصناعية ، تكون وفقاً للتعرفة الجمركية في فلسطين تماماً ، دون اية زيادة ، سواء في المواد المصنوعة ، أو في المواد الاولية .

ثالثاً — وقرر رجال الصناعة ، فضلاً عن ذلك ، تحديد موقفهم عند عدم الاجابة باعلان ، عدم الاشتراك في المعرض الصناعي الزراعي ، نظراً للحالة السيئة التي تعانيها الصناعة .

وستقدم غرفة الصناعة تقريراً ضافياً في هـــذا الشأن ، وفي القرارات المتخذة لابلاغها للمقامات العليا ذات العلاقة .

١٠٨ - قرار شركة الاسمنت بدمشق بحق القانون الجمركي الاخير

وهذا قرار شركة الاسمنت في دمشق ، ينتقد القرار الجمركي الاخير ، نذكر منه مقدمته الآتية فقط :

على اثر القرار الجمركي الاخير ، وما جاء فيه من تخفيض رسوم الجمارك على الاسمنت الاجنبي ، عقد مجلس ادارة شركة الاسمنت ومواد البناء في دمشق اجتماعاً ، نظر فيه هذا التخفيض ، والنتائج التي سيصيب بها منتوجات البلاد من هذا الصنف ، فقرر رفع احتجاج على تخفيض الرسوم ، وفوض الى اثنين من اعضائه كتابته وعرضه على مجلس الادارة لاقراره . وهذا نص الاحتجاج :

ان الشركة الوطنية لصنع الاسمنت ومواد البناء في دمشق ، لها الشرف بان تعرض ما يأتي :

في ١٣ تموز الجاري ، نشرت المفوضية العليا قراراً رقم ١٦١ بتخفيض الرسوم الجمركية عن انواع كثيرة من البضائع التجارية الواردة من الخارج ، والمصنوعة أمثالها ضمن البلاد السورية ، ومن جملتها الاسمنت الطبيعي والصناعي ، الذي خفض عنه رسم الطن ٧٥ قرشاً سورياً ، تسهيلاً لدخول الاسمنت الاجنبي للبلاد ، ومزاحمة الاسمنت الوطني ، القائمة شركتنا بانتاجه .

وبعد درس هذا القرار في مجلس ادارة شركتنا ، تبين لنا انه جاء ضربة قاضية على الانتاج الوطني الصناعي والزراعي، بتسهيله طريق المزاحمة أمام الواردات الاجنبية من هذه المنتجات ، ويمكن اصحابها من إغراق اسواقنا ، لقتل الانتاج الداخلي ، وهو بعد في المهد ، قد سبق قراراً آخر بالغاء الاعفاء الذي كان معمولاً به على الآلات الصناعية ، واصاب شركتنا بصدمة عنيفة ايضاً .

ان تنشيط الصناعة الوطنية يقوم على تسهيل ادخال الآلات والماكينات ، وادخال المواد الاولية اللازمة لها ، وقد كانت هذه الآلات معفاة من كل رسم جمركي ، بموجب قانون تشويق الصناعة ، المعمول به في سوريا ولبنان، تنشيطاً

للصناعات ، وتوصلاً لانماء الانتاج الوطني ، التي اصبحت الآلات اداته الوحيدة في هذا العصر .

ولكن المفوضية العليا ، لم يرقها هذا الاعفاء ، فوضعت قراراً مؤرخاً في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٣ رقم ٧٩ ل.ر ، جعلت الاعفاء بنسبة ٧٥ من الرسم ، ثم وضعت قراراً آخر ، في ٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ رقم ٢٣٢ ل.ر فرضت به حسماً بمعدل ٥ في المئة من مبلغ الرسوم التي ترد بصفة الاعفاءات.

ونتيجة هذين القرارين ، يتوجب على اصحاب المعامل دفع رسوم جمركية بمعدل ٥ و ٧ بالمئة من قيمة الآلات ، بعد ان كانت معفاة بتاتاً . ثم خطت نحو التشديد خطوة اخرى، بقرارها الصادر في ١٧ ايار سنة ١٩٣٥ رقم ١٣ ل.ر ، فجعلت هذا الرسم ١١ و ٢٥ بالمئة ، على أي نوع من الماكينات الصناعية .

وبعد ان قدمنا بتاريخ ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٥، بلاغاً لادارة الجمارك عن الماكنات التي قررنا استيرادها لتكبير معملنا ، وطلبنا ان نستفيد من الاعفاء القانوني ، وحصلنا منها على جواب الموافقة على ذلك بتاريخ ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ ، صدر القرار رقم ١١٣ في ١٧ ايار سنة ١٩٣٥ ، فامتنعت عن معاملتنا بموجب القرارات السابقة ، وأصرّت على تكليفنا بدفع الرسوم الجمركية بتمامها ، وهي تتجاوز ٢٥ الف ليرة سورية .

وقد رفعنا احتجاجنا على هذا الحرمان الضار بصناعتنا ، والمولد خللاً في مالية شركتنا ، إذ اننا وضعنا ميزانيتنا عند تقرير تكبير المعمل ، وتقدير نفقاته ، على اساس الاعفاء الجمركي ، وذلك بعد ان تبادلنا الموافقة مع ادارة الجمارك ، وطلبنا الآلات في اول آذار سنة ١٩٣٥ ، فليس من الانصاف ان تشملنا احكام قرار صادر بعد ذلك ببضعة أشهر ، والى الآن لم نحصل على نتيجة عادلة لمراجعاتنا واحتجاجنا بهذا الخصوص .

أما خفض الرسم الجمركي على الاسمنت الاجنبي، كما جاء في القرار الاخير، فهو يلحق بنا ضرراً كبيراً ، ويحرم مساهمي شركتنا من الربح المادي .

وبينما كنا ننتظر ان يأتي هذا القرار الجمركي الموعود به منشطاً للصناعة الوطنية ، ومانحاً إياها ما هي بحاجة اليه من الحماية الصالحة، إذا به يجيء طعنةً قاتلة لهذه الصناعة .

ولو اخذت المفوضية بعين الاعتبار التقاليد الصحيحة ، بين وسائل الانتاج السوري والاجنبي ، ودققت بما في بلاد الغرب من الوسائل السريعة للعمل ، وبما تمنحه الحكومة من الاعانات لمعامل بلادها لأجل تنشيطها ومساعدتها على الاصدار ، ونظرت بالاسعار التي تباع بها نفس هذه المواد في محل انتاجها ، وقابلت جميع ذلك بحالة المعامل في سوريا ، لوجدت من الفروق العظيمة بين الحالتين ، ما يجعلها اكثر عطفاً على المصانع السورية ، وأقل قسوة في الحكم عليها . وها نحن نورد مقابلة موجزة في قضية الاسمنت .

١٠٩ ـ مطالعة رئيس غرفة الصناعة بدمشق بحق القرار الجمركي

وهذه مطالعة رئيس الغرفة الصناعية ، عن القرار الجمركي وتأثيراته في الصناعة الوطنية . قال المومأ اليه في ٢٦ تموز سنة ١٩٣٥ :

اولاً ـ ان السياسة الاقتصادية العليا ، التي على أولي الأمر اتباعها ، يجب ان لا ترتكز فقط على مصالح ارباب الصناعة ، أو التجارة ، بل يفرض لها ان تستهدف الاملاك من الاستيراد ، وترجيح كفة التقدير والسعي لهذه الغاية بكل الوسائل الفعّالة .

وبما ان بلادنا لضعف صناعتها ، ستجلب الآن من البلاد الاجنبية اربعة أو خمسة اضعاف ما تصدّره ، فيجب ان تفرض الرسوم الجمركية بصورة تؤمن مع حماية المصانع الوطنية ، تقليل كميات البضاعة المستوردة ، والتي يمكن الاستغناء عنها كلها ، أو عن جزء منها ، وهذه الغاية لا تكون بتنزيل الرسوم عن بعض المواد ، بل بزيادتها ، لان تخفيض الرسوم يساعد على الاستيراد ، ويزيد الاستهلاك ، وهذا ينقص الثروة العامة .

ثانياً ـ لقد جاء القانون الجمركي الجديد رقم ١٦١ ، ضربة قاسية على المصانع الوطنية ، بتخفيضه الرسوم على معظم البضائع الاجنبية ، المماثلة لمنتوجات مصانعنا ، وليس التخفيض عن جزء صغير جداً من المواد الاولية المستعملة في الصناعة الوطنية ليقابل بتخفيض الرسوم على البضاعة الاجنبية ، المصنوعة منها تلك المواد الاولية . مثال ذلك :

ان السكر الخام ، يدفع المئة قرش من مئة وثمانين قرشاً ، في حين ان السكاكر الاجنبية لا تدفع إلا ٢٥ في المئة من اصل ثمنها .

ونحن ندرس الآن هذه الفروق الفاحشة ، وسنضع تقريراً مطولاً مشفوعاً بالارقام والحقائق .

ثالثاً ـ جاء القرار رقم ١١٣ ، قاضياً على الاعفاءات الجمركية ، التي كانت ممنوحة للآلات الصناعية ، وجعل الرسم عنها يتراوح بين ١١ و٢٥ في المئة .

ولا ادري كيف يمكن تطبيق هذه الحالة الراهنة ، مع بيان المفوضية العليا ، الصادر بتفسير القرار رقم ١٦١ في ١٣ تموز سنة ١٩٣٥ .

ان كل قوانين العالم ، تعفي الآلات والادوات التأسيسية للمعامل والمصانع من الرسوم الجمركية ، وسيحوي تقريرنا الذي نضعه ، تفصيلاً مسهباً عن هذه النقطة .

رابعاً ـ من جملة المطالب ، التي ابدى المجتمعون رغبتهم في تطبيقها ، قضية تحديد الكميات التي يسمح بادخالها الى البلاد ، ما دامت بضائعنا ومعاملنا تنتج مثلها ، أما إبقاء هذا الاطلاق ، وعدم تحديد الكميات ، فأمر مدهش ومستغرب ، واني ارى ان هذا الامر من أنجع الادوية ، لحماية الصناعة من المزاحمة ، التي لا يقاومها ، إلا تحديد الكميات التي يسمح بادخالها للبلاد .

خامساً ـ استغرب الحاضرون ، ان بعض المواد كالسكر والارز والقهوة ، التي عدا انها من الحاجات المعاشية الضرورية ، ولا تصنع في البلاد ، لم يخفض

عنها الرسم الجمركي ، بينما خفض الرسم عن الشمبانيا ، ولحم الخنزير ، وانواع الجبن ، التي تعتبر كلها من المواد الكمالية ، وقد كانت هذه المواد الكمالية أجدر بزيادة الرسم ، لأن الذين يستعملونها هم الاثرياء . أما جمهور الشعب المستهلك ، فهو بحاجة كلية الى الارز والسكر والقهوة .

ولقد قلبنا الرأي في اسباب إبقاء الرسم الجمركي على هذه المواد الاساسية للاستهلاك العام ، فلم نتوصّل الى معرفة سبب مقنع ، ولسنا ندري اذا كان ثمة سبب يبرر تنزيل الرسوم عن هذه المواد بصورة خاصة .

١ ـ أجمع الحاضرون على الاعتقاد بان المنافع التي كانوا يعتمدون على الحصول عليها بواسطة المعرض الصناعي ، الذي عزمت الحكومة على إقامته في العام المقبل ، لم يعد هناك ما يضمنها ، بعد ان ثبت لهم ، ان مصالحهم غير مضمونة ، ومصنوعاتهم الوطنية غير محمية ، بل هي معرضة للمزاحمة . ولذلك فقد اتفق الرأي على الامتناع عن الاشتراك بهذا المعرض ، ما دامت الاساليب التي تحتم على السلطات الاخذ بها لانعاش ، صناعة البلاد تسير على هذا القرار ، وما دام اولو الامر ، لا يصيخون الى مطالب اصحاب المصانع والمعامل باعفاء المواد الاولية اللازمة لصناعاتهم ومنتوجاتهم .

١١٠ ـ ما قالته الكتلة الوطنية في بيانها عن القرار المذكور

وفي ٢٥ تموز سنة ١٩٣٥ ، أذاع مكتب الكتلة الوطنية بدمشق ، بياناً عن القرار الجمركي وما يلحقه بالصناعة المحلية من الضرر .

ابلغنا مكتب الكتلة الوطنية نص البيان التالي :

نشرت المفوضية العليا في ٢٣ تموز الجاري ، قراراً يتضمن خفض المكوس عن طائفة من البضائع الاجنبية . ولدى التدقيق بمحتويات هذا القرار وبالظروف المحيطة به ، وجدت الكتلة الوطنية من واجبها الاحتجاج على ناشريه بيانها هذا ، وقد كانت تتمنى ان تجد في هذا القرار ما يشجعها على تقدير هذه الخطوة ، التي

انتظرتها طويلاً ، وعملت في سبيلها كثيراً ، إصلاحاً للسياسة الجمركية ووضعها، على اساس نافع لصناعة البلاد وزراعتها وتجارتها ، ولكنها وجدت بعد البحث المجرد ، ان هذا القرار ، اذا كان يفيد قليلاً في حركة المستوردين وبعض التجار ، فان ضرره كبير بالنسبة لصناعة البلاد الحيوية ، وانتاجها الزراعي ، وذلك للاسباب الآتية :

اولاً ـ استأثرت المفوضية ، بوضع هـذا القرار ونشره ، من دون عرضه على المجالس النيابية في سوريا ولبنـان لاجل درسه وإقراره ، كما هو شأنها في سائر اعمال الاشتراع .

وبما ان التشريع في شعب ما ، لا يكون صحيحاً إلا اذا ابرمه نواب الشعب .

فالكتلة الوطنية ، التي طالبت ، وما زالت تطالب بهذا الحق للبلاد السورية ، تعلن بانها تستنكر أي اشتراع كان ، يصدر اثناء التعطيل غير المشروع للحياة النيابيـــة .

ثانياً ـ لقد اقامت السلطة المحتلة في البلاد السورية بطريق التعيين، غرفاً للتجارة والصناعة والزراعة ، ووعدت بان تأخذ بعين الاعتبار آراء هذه الغرف في كل اشتراع ، او تدبير يتعلق بالمرافق الاقتصادية، ورغم ذلك فانها لم تكتف بالاعراض عن استشارة هذه الغرف عند وضع هذا القرار ، بل انهـا جاءت بكثير من بنوده ، خلافاً للمطاليب والاقتراحات ، التي عرضتها عليهـــا غرف التجارة والصناعة والزراعة واللجان الاقتصادية .

ثالثاً ـ ليس في هذا القرار ما يكفل تنمية الانتاج الداخلي ، صناعياً كان أو زراعياً ، وبينما كنا نتوقع ان يأتي مؤيداً للوعود والعهود المقطوعة من قبل المفوض السامي ، عن عزمه على الاهتمام بالاحوال الاقتصادية ، التي ترتكز في الدرجة الاولى، في بلادنا السورية على الصناعة والزراعة ، جاء ضربة قاسية عليها ، بعدم اعفائه المواد الاولية اللازمة للصناعة من المكوس ، اسوة بما هو

جار في فلسطين ، التي راجت فيها الصناعة ، وقتلت الصناعة في سوريا بسبب هذا الاعفاء ، كما انه أفسح مجالاً واسعاً لمزاحمة أهم موارد انتاج بلادنا الزراعية بمزاحمة امثالها من الواردات الاجنبية .

رابعاً — لم يقتصر القرار على خفض المكوس عن بعض البضائع الاجنبية التي ليس في مصنوعاتنا ما يغني عنها ، بل تعداها الى البضائع التي تنتج بلادنا مثلها ، وفتح الباب واسعاً لمزاحم الاجنبي ، ليدخل منه ، ويناضل الصانع السوري الضعيف ، وينتزع منه قوته الضروري ، فحرم هذا الصانع من الحماية، التي هو مفتقر اليها ، وهو لا يزال بعد في مطلع نشأته .

خامساً — جاء هذا القرار مؤيداً ومتمماً للاساليب الضارة ، التي جرت عليها المفوضية ، في جعل التشريع الجمركي قائماً على اساس الجباية المحضة ، ومناهضاً لقاعدة الحماية التي اصبحت بلادنا بأشد الحاجة اليها ، بسبب الاختلال الهائل في ميزانها الاقتصادي ، فهي منذ عدة سنين تستورد من البضائع الاجنبية خمسة اضعاف ما تصدره الى الخارج ، حتى نضبت ثروتها ، وأشرفت على الافلاس، فليس إذن من الغيرة عليها اصدار قوانين لتنشيط الاستيراد وتزييده ، وهي بحاجة لانقاصه بجميع الوسائل المستطاعة .

فالكتلة الوطنية تحتج على هذا الاساس المتخذ للتشريع الجمركي ، وتعيد ما سبق لها ان صرحت به مراراً ، من ان جميع التدابير ، التي لا تستند الى رأي اهل البلاد ورغبتهم تمنى بالفشل ، وتفضي الى زيادة الضرر وتفاقم الخطر، ولا يمكن تعليل الآمال بالخير لهذه البلاد في اداراتها واقتصادياتها ، قبل ان تحل قضيتها السياسية حلاً يتفق مع اماني الشعب ، ويصون حقوقه .

١١١ — ما نشرته جريدة الايام عن تأثير القرار الجمركي في معمل كبير للسكر

وهذا ما نشرته جريدة « الايام » في دمشق عن القرار الجمركي وتأثيراته الضارة في معمل كبير للسكر وغيره .

كنا اشرنا الى ما آلت اليه صناعة البلاد من تقهقر ، وخاصة صناعة

السكاكر ، وذلك من جراء مضاربة المعامل الفلسطينية لها . وشكوى اصحاب المعامل ناجمة عن الفوارق العظيمة في التعرفة الجمركية للسكر وبقية المواد الاولية لهذه الصناعة بين سوريا وفلسطين .

واخيراً فكر اصحاب المعامل السادة احمد الغراوي واولاده ، توفيق القباني محمد شفيق البزرة ، وهم من خيرة الرجال الأكفاء مالياً وفنياً ، بتأسيس معمل اصدار لمعمولات السكاكر الدمشقية ، يساهم فيه كل من ينتمي لهذه الصناعة .

وقد تقدموا الى غرفة الصناعة بهذا المشروع ، المفيد في ذاته ، والمنعش لاقتصاديات البلاد ، خاصة في تصدير هذه السكاكر الى خارج البلاد .

والذي علمه مكتب الاخبار ، ان الغرفة اهتمت لهذا الامر اهتماماً فعلياً ورفعت لوزارة الزراعة والتجارة تقريراً مسهباً ، جاء فيه تفاصيل الاضرار التي اصابت هذه الصناعة ، المعدودة في مقدمة الصناعات الوطنية الدمشقية التي نالت الشهرة العالمية ، والتي اصبحت في حاجة ماسة الى الاسراع بانشاء معمل كهذا ليقف بوجه المعامل الفلسطينية ، التي تزاحم وتنافس مصنوعات المعامل السورية منافسة ضارة ، وبينت فيه ان وظيفة هذا المعمل تصدير معمولاته الى الخارج فقط ، وطلبت ان يتولى مراقبة ادخال السكر مع المواد الاولية اليه ، مأمور من مصلحة الجمرك ، واخراجها منه بصورة متساوية ، كي تخفف التعرفة الجمركية المفروضة على هذه المواد .

وهذا ما تسير عليه معامل فلسطين اليوم ، وقد تمكنت من مزاحمتنا . ومن بعض مضارها ، ان معمل جوبراني وشركاه لصنع السكاكر ، وهو من المعامل الكبيرة ، اضطر بسبب ما لاقاه من الارهاق في الرسوم الجمركية الى الانقسام ، فانشق الى ثلاثة معامل صغيرة ، وانفرد كل شريك يعمل لنفسه ، ويسير سيراً بطيئاً ليعمل بيده الاصناف البسيطة ، التي تباع في قرى دمشق ، كي يتمكن من تأمين ربح بسيط يعتاش منه .

وقد يظن ان سوء الادارة وما يقال من الشكاوى في سوريا ولبنان ،

لا وجود له في جبل الدروز ، وبلاد اللاذقية لانهما تحت الحكم المباشر ، ولكن الحقيقة خلاف ما يظن .

فالحكم المباشر قيّد الاقلام ، ومنع الكتاب من كتابة ما يبين حالة اللوائين، ومع هذا ، فقد قام الشباب المسلم العلوي ، بما يتوجب عليه من احتجاج ، قدمه الى المفوضية، وفيه يظهر حقيقة محافظة اللاذقية ، وما هي عليه من جور وظلم ، بسبب سوء الادارة ، والحكم المباشر .

١١٢ ـ شكاية الشباب المسلم العلوي عن الحالة الادارية والمالية والاجتماعية والزراعية في البلاد

« في الشهر الماضي ، تقدم الشباب المسلم العلوي ، الى المفوض السامي في بيروت ، بعريضة يشكو بها من الحالة الادارية والاجتماعية والمالية والزراعية في هذه المنطقة ، فكان لهذه العريضة دوي عظيم في الدوائر الحكومية .

وقد تمكنت من الوصول الى صورة عنها ، هذه ترجمتها :

فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى الحكومات المشمولة بالانتداب :

نحن الموقعين ادناه ، الشباب المسلم العلوي ، نتشرف ان نعرض لفخامتكم جانباً من الحالة الحاضرة في حكومة اللاذقية ، وشيئاً عن الادواء التي تشكو منها هذه البلاد ، التي كانت ولا تزال مهملة ومنسية لم تحظ بعناية رجال الانتداب واهتمامهم .

واننا في بحثنا هذا لن نكون لا « فرانكوفيل » ولا « فرانكوفوب » ، وانما كشبيبة حيادية ، نرى مستقبل بلادها مظلماً تطحنه ادواء اجتماعية ومالية وادارية وزراعية وعلمية .

ان بلادنا كانت ولا تزال تعتمد في حياتها الاجتماعية على الاسس العشائرية . ولقد كنا نود زوال هذا النظام، غير اننا ويا للاسف نرى ان الحكم الاداري

باساليبه القاسية ، لم يكن له من نتيجة سوى ازدياد الفروق العشائرية من جهة، وتحطيم الزعماء من جهة اخرى .

وعدا عن ذلك فان هناك داءً « وبيلاً » يفتك في جسم الشعب المسلم العلوي ويهدد كيانه تعني به التبشير المسيحي ، الذي يلقى بعض التشجيع من الادارة المحلية . وان نجاح التبشير ليجعل الشعب المسلم العلوي ، يفكر في مصيره بقلق وحيرة . وفي الحقيقة ، انه اذا استمر الحال على هذا المنوال ، فنحن واياكم يا صاحب الفخامة على مفارق الطرق ، لاننا يا صاحب الفخامة مسلمون وحريصون على إسلامنا .

فنرجو من فخامتكم ، ان تضعوا حداً لتردد الحكومة المحلية، وان توعزوا لها باتباع خطة حيادية حازمة ! .

ان نظامنا المالي يحتاج الى كثير من العناء والتنقيب ، وكل من له المام بالعلوم المالية ، يدرك لاول وهلة نقائصه ومعايبه ..

ان الذين لم يشاهدوا تصرفات الجباة في حكومة اللاذقية ، ليصعب ان يصدقوا حقيقة الواقع . جباة مهمتهم القاء الحجز والرعب معاً ، يحجزون كل ما وصلت اليه ايديهم ، ويبيعونه باثمان بخسة ، كل ذلك يجري تحت الاهانة والتحقير .

هذا هو نظامنا المالي من حيث الشكل ، ولننتقل للأساس !! ولكننا بكل اسف لا نجد اساساً ، ولا سنداً يستند اليه نظامنا المالي ، فهو يتجاهل القاعدة الاولية من اصول التكليف ، الذي يجب ان يكون متناسباً مع مقدرة المكلف ، ومفروضاً على اساس الربح الصافي ، وفي كل بلاد العالم يتركون من ربح المكلف ، المقدار الضروري لاعاشة افراد عائلته ، لان حق الحياة مقدم على حق التكليف ، ولكن هنا ويا للاسف ، فان حق التكليف مقدم على حق الحياة . ولطالما شكا الناس وضجوا من فداحة الضرائب ، وهذا المجلس التمثيلي الذي برهن ويبرهن في كل مناسبة عن تعلقه بالحكومة المحلية ، والذي وضعت

الحكومة ثقتها به بالمقابلة ؟. هذا المجلس نفسه لم يتمالك من الاحتجاج على فداحة الضرائب ، والمطالبة بتخفيضها ، وايجاد مساواة عادلة بين المكلف السوري ، والمكلف العلوي ، وإنّا لنستشهد بتقرير لجنة المالية سنة ١٩٣٣ المنشور في الجريدة الرسمية :

« قامت دائرة المالية تجبي المال بشدة لم يسمع بمثلها من قبل ، فقد اعلنت على المكلفين حرباً منظمة ادهشت الناس ، فحجزت جميع محصولات البلاد. وهو عمل غير مشروع ، ومناف لجميع انظمة العالم ، فهل سمع ان بلاداً برمتها تحجز مواسمها كلها وتصبح تحت تصرف اشخاص معدودين !

نحن نعلم ان القوانين المتعارف عليها في جميع حكومات العالم تخولها الحق بحجز اموال المتمردين ، أما ان تحجز اموال المكلفين الخاضعين للحق والذين اعتادوا دائماً دفع ما يطلب منهم ، فهو جريمة لا تغتفر » .

« الايام » - لقد نشرنا صورة هذا التقرير بكامله في ٥ كانون الاول سنة ١٩٣٣ » .

وقد برهنت اللجنة المذكورة بعد ذلك ان ضريبة الارض في حكومة اللاذقية قد زادت اربعة اضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٢٥ ، إذ ان اثمان الحاصلات هبطت الى الربع ، ومع ذلك فان الضريبة باقية على حالها .

فنتقدم لفخامتكم لكي تتداركوا الامر بحكمتكم ، طالبين تلطيف وتعدين وتهذيب طرق الجباية ، وطرح الضريبة على اساس يتفق مع مقدرة المكلف ، ومع الحالة الحاضرة ، لان القضية اصبحت قضية موت أو حياة للبلاد .

إنّ النظام الاداري في حكومة اللاذقية ، يسير على منهاج الانظمة العتيقة المهجورة ، التي لا تتلاءم مع ديموقراطية هذا العصر ، والادارة في حكومة اللاذقية تتشبث بكل جهودها للابقاء على سلطتها وسيطرتها ، فلا يذكر اسم الحكومة الا مقروناً بالرعب والخوف .

عدالة مفقودة وقوانين ، ولكن حبر على ورق ! . فعندها الادارة كما شاءت وشاء لها هواها ، قد احتجبت لنفسها كل فروع الحياة ، وتدخلت في الكبيرة والصغيرة ، حتى اصبح يتساءل الانسان ، ألا يوجد يا ترى للادارة حد تقف عنده ؟!.. أم ان الادارة لفظة اخترعت لتبرير تدخّل المتدخلين ؟

ومن ناحية ثانية فان الهيـــكل الاداري لا يتلاءم بوجه من الوجوه مع تحمل البلاد الاقتصادي ، فهناك وظائف عديدة لا مبرر لها سوى اعاشة طائفة معينة . والذي يجول في اروقة السراي ، يشاهد بجلاء الكسل الذي يضرب اطنابه بين سكانها ، ويخيل اليه انهم يقولون :

« ان آخر الشهر هو المسألة المهمة التي وُجدوا لاجلها » .

هذا من الناحية العامة ، أما من الناحية الخاصة ، فان المسلمين العلويين يجدون مواضع كثيرة للانتقاد .

فاذا راعينا المبدأ العام القائل ان الاكثرية هي الحاكمة ، وجب ان يكون للعلويين النصيب الاوفى من المراكز العامة ، وهذا عكس ما نرى ، فلم يسعدنا الحظ بموظف واحد يمثل المسلمين العلويين في حكومتهم الموقرة ؟

ولا ريب ان اكثرية المسلمين العلويين لم يبلغوا درجة من الثقافة تؤهلهم للاضطلاع باعباء الحكم ، ولكن الذي لا شك فيه ، انه الى جانب هذه الاكثرية يوجد اقلية من الشبـاب ، لا تقل ثقافة ، ولا رقياً ، عن مزاحمتها الشبيبة المسيحيـــة .

ومع ذلك ، فان الشباب المسلم ، الذي يُعد بالمئات ، لا يزال يشكو البطالة ، ومئات الوظائف الكبيرة والصغيرة تشغر في خلال السنة ، ولا يصيبه شيء منها .

نحن لا نشك ان البطالة حادث عالمي مسبب عن اختلاف التوازن الاقتصادي ، ولكن بطالة الشباب المسلم ليست ناتجة عن هذا السبب ، وانما هي وليدة تقاليد عتيقة مهجورة ، لا تزال تعشعش في الرؤوس ...

وقد كنا نود ان لا نتكلم بهذه اللهجة الخاصة ، وما ذلك لتعصبنا ، ونحن اول من يهجر هذه التقاليد البالية ، وأول من يدعو لتوحيد الصفوف. ولكنا نرى انفسنا أمام امر « فظيع ! » لا يستطيع احد انكاره ..

الآن وصلنا الى حجر الزاوية ، التي هي عماد هذه البلاد ، فاذا كان كل شيء مهملاً ، فان الزراعة هي اكثر النواحي اهمالاً . لقد اجريت بعض تجارب بتحسين الزراعة ، ولكن لم يبذل مجهود فعلي متواصل .

وان الحكومة المحلية، لم ترَ من واجبها اعانة المزارعين بقروض تعقد لمدى بعيد ، وفائدة ضئيلة .

وقضية الري التي هي الحل الوحيد للمشكلة الزراعية لم تلقَ اهتماماً من الحكومة المحلية ، ولم نجد في موازنة الحكومة مبلغاً اعد لمشروع يفيد الزراعة كالري وما شاكله .

ومع ذلك ، رأينا ملايين الليرات صُرفت على مشاريع ، أقل ما يقال فيها انها عقيمة .

هذه مصايف « صلنفة » ، لم تجلب لنا سوى الخسائر المتواصلة، التي تجدد في كل عام . وهذا مشروع المرفأ والطرقات المعبدة كلها كلفت اموالاً طائلة لم تعد على البلاد بفائدة ما .

لعل يوجد بادىء ذي بدء ، معارف عامة للعلويين ، لقد مشينا بعض خطوات في هذا السبيل ، ولكنها زالت واختفت آثارها .

ولقد أوجدوا مدرسة « دريكيش » واغلقوها مع مدارس كثيرة غيرها ، انها لنهاية محزنة يا فخامة العميد ، لماذا يريدون التوفير عن طريق المعارف ؟

وهناك شائعات كثيرة مؤداها ، ان الحكومة ترى في ثقافة العلويين جرثوماً ثورياً ، قد يكون له خطره .

وقد يحسن الدفاع عن الحقوق المهضومة ، ويعرف كيف يجاوب الصفعات

التي يتلقاها يومياً من الاقليات الحاكمة ، والانتداب الذي مهمته الارشاد والتمدين يلتفت الى مثل هذه المساومات الحزبية .

ما هي النتيجة التي سوف تستخلصونها ؟ ربما قلتم ان هذه العريضة ، يوقعها شباب متهوّر ، وربما قلتم غير هذا ! ! .

ولكن الذي نطلبه منكم ، هو ان تحفظوها للمستقبل، الذي سوف يكون بجانبنا .

هذه بلاد غير قابلة للحياة ، ولا يمكنها ان تصمد للصدمة ، الا اذا تداركتها علاجات سريعة وعادلة .

وتفضلوا يا فخامة العميد بقبول تحياتنا .

التواقيـــع : محامون — محسن العباس ، يوسف نقلا ، عبدالله العبدالله، عبدالرحمن ابراهيم .

شبـاب مثقف : محي الدين الكامل ، كامل مخلوق ، محمود حكيم ، عيسى حكيم ، عبـداللطيف سعد ، علي محسن حرفوش ، عبود احمد ، علي عبدالرحمن ، عزيز مخلوف ، محمد حكيم ، ابراهيم الحامد ، توفيق اسعد ، محمد عبدالرحيم ، محمد حسين ، سليمان الخير ، علي حسين عبدالهادي ، جابر كامل محي الدين ، سليمان زيدان ، محسن حرفوش ، ابراهيم زيدان ، محمد عبدالهادي ، مهنـا سلمان ، وكثيرون غيرهم .

١١٣ ـ مقال لصوت الاحرار في ٧ آب سنة ١٩٣٥ عن المعرض في دمشق

ومن قبيل التفنن في ستر مخازي الحكم واظهار البلاد بمظهر الترقي والتقدم عمدت الحكومة الى اقامة معرض للتجارة والزراعة تريد به اجابة رغبة السلطة المنتدبة ، التي اوعزت باقامته ، ولكن الصحافة تناولت المشروع بالنقد، ونشرت « الايام » مقـالاً « لصوت الاحرار » في ٧ آب سنة ١٩٣٥ ، تنتقد به عملاً حكومياً يقصد منه الايهام ، لا الخدمة الصالحة للبلاد ، ونحن ننشره كما ورد،

دعماً لكل ما بيننا وبين سياسة العميد ، وسوء الحكم ، والتلاعب بمقدّرات الامة ومصالحها ، وهذا ما قالته الجريدة المذكورة :

تفكر الوزارة الحاضرة ـ كما يعرف القراء ـ في اقامة « معرض صناعي » في دمشق تعرض فيه البضائع السورية والاجنبية على اختلافها ، كما تعرض فيه بعض الالعاب البهلوانيةوالجمناستيكية ! .

ونحن بالرغم من اعتقادنا بفائدة المعارض وتأثيرها في حركة البيع والشراء ، فاننا نقترح اقامة معرض كبير ـ لا للاقمشة والاحذية والاباريق والقباقيب ـ بل للطبقات الشعبية في دمشق ، وما وصلت اليه حالة هذه الطبقات منذ ١٥ سنة حتى الآن !

ولا يحتاج تنظيم هذا المعرض الى مهندسين وخرائط ومصورات و«ميزانسين» بل يحتاج الى قليل من الاطلاع على حالة البلاد ، ومعرفة اختيار «الاقسام» التي تلفت الانظار .

وها نحن نتبرع للوزارة ـ سلفاً ـ بوضع « الميزانسين » ـ الاخراج ـ وعليها التنفيـــذ ! .

تعرض في « قسم الاقمشة » طائفة من تجار هذا الصنف كما يلي :

اولاً ـ تاجر بدت عليه امارات الكآبة يكش الذباب ! .

ثانياً ـ مصنع للاقمشة وقف صاحبه يسرح العمال ، ويعتذر لهم عن اضطراره لاغلاق المصنع ونقله الى فلسطين .

ثالثاً ـ تاجر يرهن ثيابه وفراشه ، ويقف أمام الجابي ليدفع له ضريبة الآرمة والحراسة والحديقة والرصيف والمجاري والوركو والمسقفات ؟..

رابعاً ـ تاجر يغلق متجره ويطوف في الشوارع كئيباً يائساً .

خامساً ـ اكوام من الاقمشة اليابانية والصهيونية تنظر الى دوائر الجمرك

نهزء وسخرية .. وطائفة من تجار هذه الاصناف ومهربيها يدوسون الاقمشة الوطنية بأقدامهم .

سادساً — تاجر يلفظ انفاسه الاخيرة - بعد ان نهكه الافلاس - وقد كتب فوق رأسه :

« مات شهيد الرخاء والازدهار » والتوقيع « روبير دي كه » !!

ويعرض في « قسم الزراعة » طائفة من الزراع كما يلي :

اولاً — زارع فارّ .. ووراءه الخبازة ، والقصابون ، وباعة الخضر ، وصاحب الدار ، وتاجر الارز ، والسمن ، والزيت ! ..

ثانياً — فلاح يحمل زوجته وابناءه وبناته ، ويطوف في احياء دمشق موزعاً بناته كخادمات هنا وهناك ! ..

ثالثاً — زارع يستدين البذار ، بفوائد باهظة ، ويرهن اثاث بيته ليؤمن سير زراعته .

رابعاً — زارع يزرع .. ووراءه طائفة من جباة المالية والمصرف الزراعي والحراس القضائيين يحصدون ! ..

خامساً — اكوام من البيادر ، وقد حاصرها فريق كبير من الجباة بحرابهم ! وكتب فوقها : « صحيح لا تقسم ، ومقسوم لا تأكل ، وكل حتى تشبع » والتوقيع « وزارة المالية الموقرة » !

سادساً — زارع مختبىء في الدار ، وقد وقف على فريق كبير من الدائنين يرجمونه بالحجارة ، وقد كتب على الباب « زارع اشتغل طيلة العام وانفق كل ما لديه في سبيلها ، ثم حدث - بعد الحساب - ايام البيادر ، ان قدم محصولاته كلها للحكومة ، وبقي بدون « طحنة » !! .

سابعاً — زارع يدخل السراي ، كل صباح ، وكل مساء محتجاً .. فيعود كما أتى !

ثامناً — اكداس من المقررات والاحتجاجات والعرائض ، في سلال المهملات .

تاسعاً — زارع يلفظ انفاسه الاخيرة ، وقد كتب فوق رأسه : «مات شهيد التقدم الزراعي والازدهار» ..

ويلي ذلك توقيع «روبير دي كه» ! .

ويعرض في قسم «السياسة» طائفة من المشاهد التالية :

اولاً — متظاهرون ، ومحتجون ، ورجال شرطة ، واعتقالات ... لا تؤدي الى شيء .

ثانياً — سياسة سلبية ، غير مجدية . وسياسة تفاهم غير مجدية ؟

ثالثاً — يد وطنية ممتدة للمصافحة . ويد فرنسية مبتعدة عنها ! .

رابعاً — لائحة كتب عليها «عاشت السياسة المؤقتة» والتوقيع «المفوضية العليا»!

خامساً — قفص سُجن فيه الاستقلال والسيادة والحرية وقد كتب عليه : «مواد ممنوعة» ! .

سادساً — سوريا واقفة أمام بناية عصبة الامم ، تشاهد مندوبي العراق وايران ، والحبشة ، وافريقيا الغربية ، يدخلون وقد كُتب على الباب : «ممنوع دخول سوريا ... ومن ليس له شغل» !

سابعاً — السلطة تعانق النواب قبل رفض المعاهدة ، ثم تكشّر لهم بعد رفضها .

ثامناً — قفل كبير على باب المجلس النيابي ، وقد كتب عليه : «كل من عليها فانٍ ...» «أغلق بأمر من المفوض السامي، وبمساعي اصحاب الفخامة والمعالي» .

تاسعاً — مستشفى للامراض العقلية كُتب عليه : «من لم يستطع تحمل

هذه الحياة فأهلاً وسهلاً » ، ثم اضيفت الى هذه العبارة التالية : « انشىء ووسع في عهد الوزارة الحاضرة » !!.

هذا هو « الميزانسين » الذي تقترح على الوزارة إقراره، لاقامة المعرض ..

أما الاقمشة ، وأما الاحذية ، وأما الاشغال اليدوية ، التي يبحثون في عرضها ، فانها مظاهر خارجية ، لا تمثل في الواقع « حقيقة الحال » !

١١٤ - تقرير غرفة التجارة بحلب في ١٠ آب ١٩٣٥ عن التدهور الاقتصادي

وهذا دليل آخر ، يقدمه تقرير غرفة التجارة بحلب ، المرفوع في ١٠ آب سنة ١٩٣٥ ، الى المسيو دي مارتيل ، وفيه تفصيل عن تأثير القرار الجمركي والسياسة الجمركية المتبعة في هدم ثروة البلاد ، وبيان عن الانتداب ، الذي لم يعمل يوماً ما لمداواة ما تشتكي منه الامة ، بل عمل لتأمين واردات لمصالحه أدّت الى التدهور الاقتصادي .

واذا كان في التقرير بعض جمل تمدح المفوض والانتداب ، فهي من قبيل المجاملة ، التي تلجأ اليها دوائر الحكومة ، حين رفع شكاويها ، أو احتجاجاتها، فلا عبرة لها .

يا صاحب الفخامة

لقد استعرضت غرفة تجارة حلب ، احوال البلاد الاقتصادية ، فوجدت ان أثر الازمة العالمية في سوريا ولبنان ، يمكن التخفيف منه بتدابير محلية رشيدة ، تعزز مرافق البلاد ، وتنشط ميدان العمل ، وتدفع اضرار هجمات الواردات الاجنبية ، المضادة لمنافع الصناعة ومصلحة البلاد . وان موارد الانتاج المحلي في البلاد قد ضعفت كثيراً ، واصبح يخشى من انعدام مقدرتها، وذلك لان هبوط الاسعار العالمية ، وعدم تسهيل سبل التصدير أمام الحاصلات السورية، وقيام كثير من الحواجز والانظمة الجمركية ، تعرقل سير حرية التجارة المتبادلة ، قد أثر ذلك كله في مرافق البلاد ، وغيّر مجرى احوالها الاقتصادية .

كانت الصادرات السورية تتعدى المناطق المجاورة الى مختلف البلاد الاوربية ولكن نظام المبادلة التجارية ، وقوانين منع اصدار النقد المتبعة عند اكثر الامم التي كانت تتعامل مع سوريا كتركيا وايطاليا واليونان والمانيا وغيرها قد عطلت حركة التصدير . فأمست المحاصيل السورية تكسد في ارضها ، فضلاً عن هبوط اثمانها ، لدرجـــة الاضرار بذويها وبالبـلاد معاً ، وان في نزول الغلال مؤخراً لأكبر دليل على ذلك ، وعلى مبلغ اثره في الحياة العامة .

وانه لمن البديهي ، ان عماد اقتصاديات البلاد يرتكز على أسس الانتاج المحلي ، فاذا تهدّمت تلك الأسس ، وتقوّضت تلك الدعائم ، فقـد انهار الكيـان الاقتصادي ، وحلّ البؤس والعسر ، محل السعة واليسر . ولهذا فقد توجّب ان ندرس كل الوسائل التي تمنع الخطر ، وتعزز اليد العاملة ، وحركة الانتاج والتصدير ، وتنشط التبادل التجاري والصناعي والزراعي .

يا صاحب الفخامة

ان بلادنا مفتّحة كل الابواب أمام واردات تلك الامم، التي أغلقت مرافئها في وجه الصادرات السورية .

وقد آن لبلادنا ، وقد وصلت من الضعف لدرجة تستدعي الشفقة ، ان تستصرخ الجمهورية الفرنسية المعظمة بشخص فخامتكم الكريم ، لنصرة البلد الذي القيت اليكم مقاليده وإنصافه ، والأخذ بيده ، في سبيل المطالبة بحقوقه كاملة ، وللتدليل على قولنا هذا ، نأتي على الارقام المبينة لصادراتنا وواردانتا مع بعض الامم ، في الجدول الآتي .

وبما ان نظام صك الانتداب لا يبيح التفاوت في المعاملات الجمركية ، بين امة واخرى من امم جمعية الشعوب ، وكانت اكثر دول العـالم قد استنّت انظمة تكفل بها حماية اقتصادياتها ، وتنظم مواردهـا ، فان الحاجـة والعدل يقضيان ان نرجوكم لتقرير مبدأ التبادل التجاري بين سوريا وغيرها من الدول ، فلا تتسهل السبل أمام واردات اي دولة ، ما لم تتكفل باستصدار كمية معينة من المحاصيل السورية اللبنانية .

والغرفة تدرك ان بلادنا ليست قوية الانتاج لتطلب التكافؤ ، بين الوارد الاجنبي ، والصادر المحلي . ولهذا لا نرى ما يمنع اختلاف النسبة بين الامرين، وغايتها الوحيدة ان تنفتح ابواب الممالك الاجنبية أمام صادراتنا ، وان يقل من ضغط الواردات الاجنبية على مرافق البلاد الصناعية والزراعية واليد العاملة بها وهي تطلب تطبيق هذا النظام على عموم البلاد الموردة لنا ، فتحدد المراجع الايجابية ، الكميات التي يتوجب استصدارها ، لقاء السماح بتوريد محدود مما تحتاجه البلاد .

ان البلاد تريد ان تلقى صادراتها في ايطاليا ومصر واليونان والمانيا وغيرها، ما تلقاه صادراتهم الينا من رحابة وقبول ، وبهذا احسان لكافة طبقات البلاد، ولا سيما واننا اليوم ، في عصر سمت المادة به فوق كل شيء، واصبحت حماية المصالح الاقتصادية ، هدف كل الامم ، وغاية كل الشعوب .

يا فخامة العميد

لا يمكن لبلادنا ان تعيش سعيدة ، دون العمل بهذا المبدأ . والانتداب الذي وُجد للأخذ بيد الشعوب الجديرة بالحكم الذاتي ، لا يمكن ان يتعارض مع نظام إصلاح عام ، تتطلبه الحالة الراهنة ، وان في عنايتكم بما رأته الغرفة التجارية ، وبحثكم لما يصل بها لغايتها ، تقدمون للبـــلاد منّة عظمى الخ .. وفضلاً اكيداً وبتحقيق تلك الغاية يخلد جميلكم وجميل الانتداب في نفس كل عاطل عن العمل .

واقبلوا فائق الاحترام .

أما الجدول الذي اشير اليه فهذا نصه :

	الوارد : ليرات سورية	الصادر : ليرات سورية
بريطانيا العظمى	٢٣١٢٧٢٠	٣٨٥٣٩٠
فرنسا	٤٨٢٣٨١٠	١٣٦٢١٥٧

اليابان	٣٣٠٠ ١٤١	١٠١
تركيا	٢ ٤٠٨ ٧٧٠	٢٢٦ ٠٠٩
الولايات المتحدة	١ ٧٨٥ ٤٣١	٣٤٩ ٩٧٩
المانيا	١ ٨٢٠ ٢٠١	٣٢٧ ٧٥٨
ايطاليا	١ ٧٣٥ ٥٦٤	٣٦٢ ٦٩٩
رومانيا	١ ٤٩٠ ٧٧٨	٤٩ ٣٩٧
بلجيكا	١ ٣٥٦ ٨٢٥	٧٢ ٧٧٢
العجم	٣٦٢ ٨٢٧	٤ ٦٢٠
الهنـــد	٧٨٠ ٤٣٨	٦٨٦
تشكوسلوفاكيا	٥١٠ ٥٩٤	١ ٥١٦
مصر	٧١٢ ٠٨٠	٣٨٤ ٩٦٣

وقد بلغت جميع الواردات الى سوريا ولبنان ٢٩ ٨١٧ ٩٠٠ ليرة سورية عام ١٩٣٤ ، ومجموع الصادرات من سوريا ولبنان ٨ ١٩٤ ٨٣٩ ليرة سورية عام ١٩٣٤ .

١١٥ - تقرير اللجنة التنفيذية للدفاع عن الاوقاف في ١٣ آب سنة ١٩٣٥

ودليل آخر يخص الأوقاف الاسلامية ، ويبين ما آلت اليه ، وكيف ان اللغة الفرنسية اساءت عمداً لهذه الثروة الدائمة ، وسعت لضياعها ، وعـــدم الاستفادة منها بتدخلها ، وبما سنته من قوانين مكنت الحكومات من ان تقف عثرة في طريق إصلاحها واستثمارها لترفيه المسلمين ، وإقامة شعائرهم ، ومؤاساة فقرائهم ، وتعليم أبنائهم ، وهو تقرير رفعته اللجنة التنفيذية ، في ١٣ آب سنة ١٩٣٥ ، الى العميد السامي ، والى عصبة الامم ، رداً على ترهات روبيردي كه ، الذي اعتاد المدافعة عن أمته ، وعن سياسة حكومته بالتمويه ، والافتراء ، وإخفاء الحقائق ، ليرضي الاعضاء ، الذين لا يهمهم من سوريا ولبنـان ، إلا إرضاء فرنسا المستعمرة ، نورده كما اذاعته اللجنة المذكورة :

ان اللجنة التنفيذية لمؤتمر الاوقاف والمصالح الاسلامية ، المنعقد في حلب ،

بتاريخ ٥ - ٨ جمادى الثانية ١٣٥٣ و ١٤ - ١٧ ايلول ١٩٣٤ ، بموجب الوصل المعطى من الحكومة بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٣٤ .

بناءً على تفويض المؤتمر لهذه اللجنة بمواصلة العمل والسعي بالطريق المشروعة ، الموصلة لاستقلال الاوقاف الاسلامية ، اسوة بأوقاف باقي الطوائف.

وبناءً على ما نشر في الصحف ، من ان المسيو بلاسيوس ، عضو لجنة الانتدابات ، سأل ممثل فرنسا ، المسيو روبير دي كه ، في الدورة المنعقدة في حزيران ١٩٣٤ ، عن سبب عدم اجراء الانتخابات ، لمجالس الاوقاف بدمشق وحلب ، فأجاب ان السبب هو المعارضة والهياج . فسأل المسيو بلاسيوس عن السر في المعارضة ، فقال المسيو روبير دي كه : هو اعتقاد بعض الشخصيات الدينية ، ان الحكومة اتخذت مقاعد لممثليها في مجالس الاوقاف اكثر من اللازم.

وحيث ان جواب المسيو روبير دي كه ، لا يوضح الحقيقة الواقعة في سر المعارضة ، نقدم البيانات التالية ايضاحاً لسر المعارضة في ادوارها المختلفة .

ان اسرار المعارضة والهياج ، لها اتصال بالأدوار الشاذة التي مرّت على الاوقاف الاسلامية ، من تاريخ الاحتلال حتى الآن ، وهذه الادوار ، منها ما هو متعلق بالتشريع في اصل الاوقاف ، وفي ادارتها ، وفي ماليتها ، ومنها ما هو متعلق بالادارة نفسها ، وبانتخاب مجالس لها .

واننا الآن ، بمناسبة سؤال المسيو بلاسيوس ، وجواب المسيو روبير دي كه نقتصر في هذا التقرير ، على ما هو متعلق بالادارة والانتخاب تشريعاً وتطبيقاً بصورة مجملة ، تاركين البحث في اثر القضايا المتعلقة بالتشريع في أصل الوقف ، وفي المعاملات الادارية ، والمسائل المالية ، ريثما يتسنى للجنة التنفيذية وضع التقرير حسب قرار المؤتمر .

واننا نجمل الآن هذه الادوار بما يأتي :

ان المسيو روبير دي كه نفسه ، حينما كان وكيلاً عن المفوض السامي

للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ، أصدر بتاريخ ٢ آذار سنة ١٩٢١ ، قراراً رقم ٧٥٣ سماه قانون ادارة الاوقاف الاسلامية ، أنشأ بموجب المادة الاولى منه لمجموع مناطق سوريا ولبنان ، مراقبة عامة للاوقاف الاسلامية ، وذكر في المادة الثالثة منه ، ان هذه المراقبة يدير شؤونها :

١ — مجلس أعلى للاوقاف.

٢ — لجنة عامة للاوقاف .

٣ — مراقب عام للاوقاف .

ونصت المادة الثانية من القرار المذكور ، على ان هذه المراقبة العامة ، بهيئاتها الثلاث ، تابعة رأساً للمفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، ونصت المادة ٢٤ منه ، على ان المفوض السامي ، يعين المراقب العام ، ويفصله بقرار منه ، وجعل المجلس الأعلى ، مؤلفاً من ستة أعضاء موظفين ، واربعة معينين من قبل الحكومات .

مادة ٩ — وجعل اللجنة العامة مؤلفة من رئيس واعضاء مجلس الاوقاف الأعلى ، ومديري الاوقاف المحليين ، ومندوب من كل لجنة من لجان الألوية والأقضية .

مادة ١٢ — أما كيفية تأليف هذه اللجان ، فقد سكت عنها القرار المذكور . إلا ان المراقب العام اصدر بتاريخ ١ ايلول سنة ١٩٢١ قراراً رقم ١ بتشكيل هذه اللجان من موظفين معينين .

وبذلك يكون هذا القرار قد جعل جميع رجال مجالس الاوقاف ولجانها موظفين ومعينين من قبل الحكومات . وبالطبع ان الموظفين والمعينين لا يستطيعون الخروج عن ارادة السلطة الفرنسية ، لانها هي التي عينتهم، مباشرة أو بالواسطة، وان هذه المجالس برجالها المذكورين ، لا يمثلون الطائفة الاسلامية تمثيلاً حقيقياً .

ان الاوقاف هي من الخصائص الدينية المحضة ، وان حق الامة الاسلامية

في إدارة اوقافها ، كحق المالك في ادارة ملكه، وكحق رب المنزل في ادارة منزله ، وكحق صاحب التجارة في ادارة اعمال تجارته . فهو حق طبيعي شرعي لهـا . وقد اكدت هذا الحق المادة ١١٤ من الدستور السوري ، الذي نشره المفوض السامي سنة ١٩٣٠ ، حيث نصت « الاوقاف الاسلامية بوجه عام ملك الطائفة الاسلامية ، دون سواها ، وتدير شؤونها مجالس ينتخبها المسلمون، بوضع قانون خاص لكيفية انتخاب هذه المجالس وصلاحيتها » .

وأكد هذا الحق المفوض السامي في القرار ٧٥٣ المتقدم الذكر، حيث صرح في احدى حيثياته يقول :

« وبمـا ان الذين وقفوا الاوقاف من المسلمين ، قد قصدوا بذلك الخير والتقوى ، فأوقافهم هي دينية اسلامية محضة ، لا يجوز ان يديرها إلا المسلمون ». لكن هذا الحق ، رغم هذا الاعتراف الصريح به ، قد منعته المفوضية العليـا عن المسلمين فقط ، وأقرّته لغيرهم .

هذا هو سر المعارضة لاعمال السلطة في الاوقاف الاسلامية ، في هـذا الدور الاول ، أي في زمن القرار ٧٥٣ - ٤ .

ان المفوض السامي جمع المجلس الأعلى المتقدم الذكر، المشكل وفقاً للقرار ٧٥٣ ، بموجب كتاب مؤرخ في ٤ كانون الاول ١٩٣٠ رقم ٨٦٥٠، واضاف اليه ثمانية اشخاص من الموظفين المعينين ايضاً ، فسنّ هذا المجلس قانوناً بتاريخ ٢٨ كانون الاول ١٩٣٠ رقم ١٠ ، رفع الى المفوض السامي ، فصدقه في ١٦ كانون الاول بقرار رقم ١٥٧ ، عرف بالتنظيمات الجديدة ، وقد جاء في حيثيات هذا القرار رقم ١٠ ، انه بني على المادة ١١٤ من الدستور السوري الآنف الذكر ، لكن هذا القرار لم يمحو شيئاً من الحق ، المنصوص عنه في المـادة ١١٤ المذكورة لأمور كثيرة ، نذكر منها ما يلي :

اولاً — ان القرار رقم ١٠ ، احدث للاوقاف اوضاعاً مختلفة متضاربة لم يكن واحد منها في مصلحة الاوقاف ، ولا في مصلحة المسلمين اصحـاب الحق فيها فانه :

آ ـ قد حصر الرقابة على اوقاف كل دولة من الدول في رئيسها بصورة عامة، وربط اوقاف الجمهورية اللبنانية باكبر موظف مسلم ديني تحت سلطة رئيسها . وربط حكومة اللاذقية باكبر موظف سني تحت سلطة رئيسها «المادة ٤» مع ان رؤساء الحكومات موظفون ومعينون تعييناً ، ولا يمثلون الطائفة الاسلامية . ومع ذلك ، فان رئيس جمهورية لبنان غير مسلم ، ورئيس حكومة اللاذقية فرنسي غير مسلم .

ب ـ قد أقام مقام المجلس الأعلى ، الذي كان مشكلاً بموجب القرار ٧٥٣ مجلسين احدهما في دمشق للدولة السورية ، والثاني ببيروت للجمهورية اللبنانية وحكومة اللاذقية ، ويسمى كل منهما باسم « المجلس الاسلامي الأعلى » مادة ٢٣ .

فيظهر من مجموع ذلك ، ان المآرب السياسية ، والمقاصد الخاصة ، قد اثرت في تشكيلات الاوقاف الاسلامية ، وان السلطة الفرنسية ، لم تشأ ان تبتعد الاوقاف الاسلامية عن سيطرتها ، حيث جعلت هذه الاوقاف تحت سلطة رؤساء الحكومات التي تتمثل فيهم ارادتها .

وفضلاً عن ذلك ، فان اكبر موظف مسلم في الجمهورية والحكومة المذكورتين لا يخرج عن كونه موظفاً معيناً تعييناً، تتمثل فيه ارادة من عينه ، ولا يمثل الطائفة الاسلامية تمثيلاً حقيقياً ـ ٤ .

ج ـ جعل اوقاف حكومة اللاذقية مرتبطة من جهة باكبر موظف مسلم سني تحت سلطة رئيسها ، ومن جهة اخرى مرتبطة بالجمهورية اللبنانية في المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى ، رغم ان حكومة اللاذقية منطقة سورية ، بمقتضى تصريح بونسو في لجنة الانتدابات في دورتها المنعقدة في سنة ١٩٣٢ ـ ٤ .

ثانياً ـ نصت المادة ٦ منه على تشكيل مجلسين لكل منهما وظائف خاصة مبينة في المواد ٢٢ وما بعدها ، احدهما مجلس علمي ، والثاني مجلس اداري، في كل دائرة وقفية ، وان كل واحد من المجلسين يتألف في المديريات من ستة

اشخاص ، فالمجلس العلمي يتألف من القاضي المحلي رئيس اول ، المفتي المحلي رئيس ثان ، نقيب الاشراف عضو ، واحد من الاعيان واثنين من العلماء ينتخبهم مجلس الانتخاب المحلي اعضاء .

والمجلس الاداري يتألف من واحد من العلماء واثنين من اصحاب الاملاك وواحد تاجر ، وواحد مهندس أو خبير فني ، وواحد متولي ، ينتخبهم مجلس الانتخاب المحلي .

ونصت المادة ١١ منه على إنشاء المجلس الانتخابي مؤلفاً من النواب المسلمين :

اثنين من الاعضاء المسلمين المنتخبين في كل من مجلس الادارة ، والمجلس البلدي ، وغرفة التجارة ، وغرفة الزراعة .

اثنين من المحامين ، واثنين مندوبين من كل جمعية خيرية اسلامية عمومية معترف بها رسمياً ، واربعة من العلماء ، ينتخبهم العلماء القاضي ، المفتي ، نقيب الاشراف ، مدير الاوقاف . ثلاثة من المتولين ، ينتخبهم المتولون . اثنين من نقابة الاطباء ، واحد من نقابة الصيادلة ، واحد من نقابة المهندسين ، خمسة تعينهم السلطة الادارية المحلية .

ان المجالس الثلاثة الآنفة الذكر ، لا تمثل الطائفة الاسلامية تمثيلاً حقيقياً ، لأمور منها ما هو عائد للمجلس الانتخابي ، ومنها ما هو عائد للمجلسين : العلمي والاداري ، « فوجب البحث في كل منهما على حدة » :

المجلس الانتخابي الطائفي

ان تسمية هذا المجلس مجلساً طائفياً ، ليست مطابقة لمسماه لان اعضاءه ، وان كانوا مسلمين ، الا ان انتخابهم ليس من المسلمين خاصة حسبما يأتي :

آ — ان النواب ليسوا مسلمين فقط وانما انتخابهم من قبل افراد الشعب وفيه المسلم وغير المسلم ، وربما كان نجاح النائب في الانتخاب النيابي باكثرية غير مسلمة ، وعليه فلا يمثل النواب الطائفة الاسلامية تمثيلاً دينياً .

ب — لا يوجد في هذه البلاد مجالس ادارية ، ولا مجالس بلديات ، ولا غرف زراعية منتخبة انتخاباً ، وانما جميع اعضاء هذه المجالس معينة تعييناً ، كما لا يوجد نقابة مهندسين اصلاً . ولو فرض وجود مجالس منتخبة يكون انتخاب اعضائها من جميع افراد الشعب ايضاً ، لا من المسلمين خاصة ، كما ان المسلمين من كل من غرفة الزراعة وغرفة التجارة لو وُجد لهما اعضاء منتخبون وكذلك فان المحامين والاطباء والصيادلة والمهندسين ، لو وُجدت لهم نقابة ، يكون انتخابهم من جميع زملائهم من مسلكهم المسلمين وغير المسلمين ، فهم كذلك لا يمثلون الطائفة الاسلامية تمثيلاً دينياً .

ج - ان القاضي والمفتي ونقيب الاشراف ومدير الاوقاف موظفون معينون فلا يمثلون الا من عينهم ، ولا يمكنهم الخروج عن ارادته ، كما ان الخمسة المعينين من قبل السلطة الادارية المحلية ، لا يمثلون الا هذه السلطة .

د - لم يبين في القرار رقم ١٠ المذكور ، كيفية انتخاب اثنين من كل من مجلس الادارة ، والمجلس البلدي ، وغرفة التجارة ، وغرفة الزراعة ، والمحامين ، ونقابة الاطباء والصيادلة والمهندسين ، فيعمل اذاً بموجب المادة ١٣ التي نصت على انه يرسل الهيئات والجمعيات والمجالس الاسلامية المنوه بها في المادة ١١ الى مديرية الاوقاف تحت توقيع رئيسها ، أو توقيع اعضائها ، وعليه يكون تعيين المندوبين من قبل الرئيس وحده ، أو الاعضاء ، مع ان الرئيس في بعض الهيئات والمجالس قد يكون غير مسلم ، وعلى كل فالاعضاء فيهم المسلم وغير المسلم.

من ذلك ، علم ان القرار رقم ١٠ ، قد اشرك مع المسلمين غيرهم في المداخلة في امورهم الدينية البحتة ، وهذا لا يرضي المسلمين ، وان كان هذا الاشتراك بصورة غير مباشرة .

ان المجلس العلمي ، نصف اعضائه موظفون معينون ، وهم القاضي والمفتي ونقيب الاشراف ، واذا لوحظ ما نصت عليه المادة ١٠ ، من انه اذا تساوت الاصوات في المناقضات ، يكون صوت الرئيس مرجحاً ، وفي قاعدة عامة ، في جميع المجالس والهيئات ، نجد ان صوت الموظفين المعينين غالب على صوت المنتخبين.

هـ ـ ان تخصيص الانتخاب للمجلس العلمي من صنفي الاعيان والعلماء ، وتخصيص انتخاب المجلس الاداري من العلماء واصحاب الاملاك والتجار والمهندسين والمتولين فقط ، كما ان انشاء المجلس الانتخابي الطائفي من الفئات المعينة الآنفة الذكر ، لا مبرر له ، تجاه باقي المسلمين . فان تخصيص هذه الفئات والاصناف في المجالس الثلاثة ، هضم لحقوق اصناف المسلمين ، ومنعهم من استعمال حقهم الطبيعي الشرعي ، في انتخاب من يدير اوقافهم ، التي هي ملك مشترك ، بينهم وبين الفئات المذكورة ، فضلاً عن ان غير المسلمين اشتركوا بصورة غير مباشرة في انتخاب هذه المجالس .

و ـ ونظراً لعدم وجود مجالس ادارة ، ومجالس بلدية ، وغرفة زراعة منتخبة انتخاباً .

ونظراً لكون اعضاء هذه المجالس معينين تعييناً، فقد اعترفت الحكومة السورية ، في احدى حيثيات المرسوم الجمهوري رقم ٣٧ ، المؤرخ في ١٦مايس سنة ١٩٣٤ ، بما نصه :

« ولما كانت الهيئة الناخبة للطائفة الاسلامية المذكورة في المادة ١١ ، من قرار رقم ١٠ ، لم يكن تأليفها ، منذ نشر هذا القرار ، بالنظر لطريقة تأليف المجالس الادارية والبلدية .

ولما لم يستطع في هذا الوقت الحاضر ، التوفيق بين طريقة تأليف المجالس الادارية والبلدية ، وبين احكام القرار رقم ١٠ » .

فهذا تصريح من الحكومة ، مصدّق من قبل المفوضية العليا، بان مشروع الانتخابات المنصوص عنه في القرار رقم ١٠ قد وضع ، مع العلم بعدم امكان تطبيقه في الوضع الحاضر .

لذلك ، عندما سعت الحكومة بتشكيل مجالس الاوقاف تطبيقاً للقرار رقم ١٠ ، اصطدمت بالحقائق الواقعة فعمدت الى التدخل في الانتخاب بشكل هتكت فيه حرمة القرار نفسه ، وخرقت احكامه ، توصلاً الى إنجاح من تريد نجاحه ، فلم

يسع المسلمين عندئذ الا ان اعلنوا عدم مشروعية المجالس الانتخابية التي تريد السلطة جمعها ، وهبوا جميعاً من جميع اطراف سوريا هبّة واحدة ، وشكلوا وفوداً عظيمة ، اجتمعوا في مدينة حمص المتوسطة ، وزحفوا جملة واحـــدة بمئات السيارات ، ودخلوا العاصمة السورية دمشق ، بشـــكل مظاهرة عظيمة احتجاجاً على التدخل في اوقاف المسلمين ، من قبل السلطات ، وعلى القرار رقم ١٠ بصورة خاصة ، لعدم احتوائه على إعطاء المسلمين حقهم في ادارة اوقافهم ، وفقاً للمادة ١١٤ من الدستور السوري ، وطلبت وقتئذ تلك الوفود من الحكومة السورية انتخاب مجلس من المسلمين لأجل سنّ النظام المنصوص عنه في المادة ١١٤ المذكورة ، فما كان من الحكومة وقتئذ الا ان طمأنت الوفود بانهـــا ستسعى لذلك ، وأعلمتهم بانها اوقفت مفعول القرار رقم ١٠ المذكور ، وانها ستطبق الاحكام الشرعية بحق الاوقاف الاسلامية ، وانها ستأمر بانتخاب مجلس اسلامي خاص لسن النظام المذكور ، ولكن ويا للأسف ليس لهذه الحكومة شيء من الامر ، وانها مجبرة على تنفيذ ما يوحى اليها به .

لم تكتفِ السلطة بالقرار رقم ١٠ المذكور رغماً عما فيه من مساوىء ومخالفات لمصالح المسلمين في اوقافهم ، بل عمدت الى سلوك طريق التجزئة والتفرقة في اوقاف المسلمين ، لا سيما بعدما رأت هياج المسلمين قاطبة في سائر البلدان ، ذلك الهياج الذي تجلى في الوفود الاحتجاجية العظيمة الآنفة الذكر ، فبتأثير هذه الغاية ، أصدر متصرف لواء اسكندرون قراراً لادارة اوقاف المسلمين العلويين القاطنين في لواء اسكندرون المذكور بتاريخ ٢٨ شباط سنة ١٩٣٢ ، تحت رقم ٢٢٤٧ ، وصدقه المفوض السامي ، بتاريخ ٧ آذار سنة ١٩٣٢ تحت رقم ١٣١ . وقد فصل هذا القرار اوقاف العلويين في لواء اسكندرون عن اوقاف بقية المسلمين ، وجعل لها احكاماً وادارة خاصة تخالف المصالح الاسلامية وتشبه الحكم المباشر على الاوقاف ، فحصلت السلطة على غرضين في آن واحد : ١ـ التسلط على اوقاف المسلمين العلويين في لواء اسكندرون ، و٢ـ فصل العلويين عن جسم الامة الاسلامية ، وإحداث تفرقة دينية باعلان استقلال طائفتهم ، مع

ان العلويين ليسوا الا فئة من المسلمين ، وليست تسميتهم باسم العلويين ، الا لنسبتهم لعلي بن عم الرسول العربي صلى الله عليه وسلم .

ان القرار رقم ٢٢٤٧ المذكور ، يناقض احكام الشريعة الاسلامية ، ومصالح المسلمين وحريتهم في اوقافهم من جهات عديدة .

اولاً — جاء في المادة ٣ منه ، يقوم بادارة الاوقاف مجلس ادارة مؤلف من رئيس وسبعة اعضاء ، ثلاثة منهم معينون ، واربعة منتخبون .

وجاء في المادة ٤ ، ينتخب رئيس مجلس ادارة من قبل مندوب المفوض السامي باسكندرون ، ويثبت بوظائفه الخاصة من قبل المفتش العام لمراقبة الاوقاف والتسجيل العقاري ـ هو فرنسي ـ .

وجاء في المادة ٥ ، ان الاعضاء المعينين يسمون من قبل رئيس مجلس الادارة ، وبالطبع تعيينهم في وظائفهم من قبل المفتش المومأ اليه ، والاعضاء الاربعة المنتخبين بالأكثرية النسبية من قبل الناخبين العلويين القانونيين ، أي اعضاء المجلس النيابي ، فجعل القرار المذكور ، نصف اعضائه ، وفيهم الرئيس معينين . وبذلك يكون صوت السلطة متغلباً على صوت الاعضاء المنتخبين ، لان هؤلاء اقلية تجاه الاعضاء المعينين ، ما دام الرئيس من المعينين ، وصوته مرجحاً عند تساوي الاصوات ، كما صرحت بذلك المادة ـ ٤ .

مع ذلك ان الناخبين الثانويين ، وان كانوا مسلمين علويين ، الا ان انتخابهم ناخبين اعضاء المجلس النيابي ، انما هو من جميع افراد الشعب المسلمين وغير المسلمين ، لا من المسلمين فقط ، فالمجلس لا يمثل العلويين تمثيلاً دينياً .

ثانياً — جاء في المادة ٤ من الفقرة الاخيرة، ان لرئيس المجلس الاداري صلاحيات المراقبة الملحوظة بالقرارين رقم ٧٥٣ و ١٥٧ بتاريخ ٢ آذار ١٩٢١ و ١٦ كانون الاول ١٩٣١ ، ويكون مرجعه من هذه الجهة المفتش العام لمراقبة الاوقاف والتسجيل العقاري المومأ اليه .

ملاحظة ـ ان صلاحيات المراقبة الملحوظة بالقرارين المنوه بهما كثيرة منها تنفيذ القرارات الصادرة من المجالس واللجان. ومنها القيام بالوظائف الادارية والتنفيذية ، ومنها التمثيل الشرعي للاوقاف ، ومنها اعطاء التعليمات لأجل تنفيذ القرارات والنظامات الخاصة بالاوقاف ، ومنها مراقبة اعمال وادارة متولي الاوقاف العمومية والاهلية ، ومديري الجمعيات الخيرية الاسلامية ، ومنها اتخاذ القرارات المختصة بالادارة ، وتدبير الاوقاف ، ومنها اقامة الدعاوي في كل دعوى مختصة بالاوقاف العمومية والاهلية ، ومنها غير ذلك مما هو مذكور في هذين القرارين . وبذلك يكون المفتش سيطرة على الرئيس ، بصورة لا تمكن الرئيس من اجراء أي عمل مخالف للمفتش ، فهو في الحقيقة صاحب الصلاحية بالواسطة .

ثالثاً ـ جاء في المادة ١٠ ، ان قرارات المجلس المتعلقة بالتعديلات الاساسية الطارئة على اصل الوقف ، وتنظيم الميزانية وبالاعمال المماثلة ، تخضع لتأثير المفتش المومأ اليه ، وفي هذه المادة مخالفتان : الاولى ـ اعطاء صلاحية للمجلس ، أو للمفتش باجراء تعديلات في أصل الوقف، وهذا ما لا يجوزه الشرع. الثانية ـ تدخّل المفتش بالتأثير ، كما جاء في المادتين ١٥ و ٢٥ ، من ان اكثر قرارات المجلس تكون خاضعة لتصديق المفتش وتأثيره . أما القرارات التي لا تحتاج الى تأثيره وتصديقه ، فما دام تنفيذها من صلاحية الرئيس ، وما دام مرجعه في وظائفه وصلاحيات هذا المفتش ، فانها تكون في حكم القرارات التابعة للتصديق والتأثير ، وبذلك يعلم انه لا يمكن البت في امر من امور اوقاف المسلمين العلويين ، بدون تدخّل المفتش الفرنسي .

رابعاً ـ جاء في المادة ٣٣ ، ان الاعتراضات على قرارات المجلس يجب ان تقدّم الى المفتش المومأ اليه ، بواسطة مندوب المفوض السامي باسكندرون. وهذه المادة مطلقة شاملة ، حتى لو كان القرار المعترَض عليه مخالفاً للشريعة الاسلامية ، وكان الاعتراض عليه من جهة مخالفته للشريعة الاسلامية .

وبذلك يظهر ان المفوض السامي، اعطى المفتش الفرنسي صلاحية البت في الامور الدينية الاسلامية البحتة في حالة الاعتراض . ويظهر ايضاً ان المجلس

رغم عدم صحة تمثيله للمسلمين ، قد اصبح آلة صماء بيد المفتش الفرنسي ، الذي له الصلاحية الواسعة والتامة في هذه الامور الدينية .

خامساً — جاء في المادة ١٤ ، ان المجلس يحدد سلطات المشايخ العلويين في الامور المذهبية . ومعنى ذلك ان هذا المجلس العلماني برئيسه واعضائه، يراد تسليطه على الامور الدينية المذهبية ، بينما ان المجلس قد انشىء لادارة الاوقاف لا للتسلط على المشايخ الدينيين في خصائصهم المذهبية ، والضغط على سلطانهم الروحي الحر .

وجاء في المادة ٢٧ ، ان للمجلس عندما يريد ان يقوم بادارة الاوقاف العلوية رأساً ، بدلاً من المتولين ، وفي هذه الحال على المتولي ، حال مشاهدته قرار المجلس ، ان يترك وظيفته ، وان يسلم العقارات للمجلس .

فهذا التدخل من اغرب الغرائب ، لانه عبارة عن اعطاء صلاحية لهذا المجلس ان يصادر الاوقاف التي يديرها المتولون بحق ثابت مشروع بحسب شروط الواقفين .

وبما ان هذا المجلس اكثريته معينة من قبل المفتش المومأ اليه ، يكون جميع ما تقدم ، عبارة عن سلب الاوقاف من ايدي متوليها الشرعيين ، وجعلها هي وسائر الاوقاف التي يديرها المجلس ، تحت سلطة المفتش الفرنسي ، لدى مراقبة الاوقاف ، والتسجيل العقاري .

سادساً — نصت المادة ٢٩ ، على انه يمكن تبديل احد اعضاء المجلس ، بناءً على اسباب عالية ، وبقرار من المجلس مصدق عليه من قبل مندوب المفوض السامي باسكندرونة ، ففي هذه المادة يلاحظ امران :

الاول : ان القرار المذكور لم تبين فيه الاسباب العالية ، التي تخول المجلس حق تبديل العضو، فاذاً هي اعتبارية ، مرجع تقديرها نفس المجلس ، وفي الحقيقة مرجع تقديرها مندوب المفوض السامي باسكندرونة ، الذي هو مرجع قرار التبديل .

والثاني : اعطاء الصلاحية للاعضاء المعينين بتبديل العضو المنتخب ، وهذا امر لم يسبق له نظير في التشريع اصلاً ، إذ لا تبقى اية قيمة لهذا الانتخاب ما دام عزل المنتخب بيد المعين . فالمادة المذكورة موضوعة تهديداً للاعضاء المعينين والمنتخبين بالتبديل عند عدم موافقتهم بما يوحى به اليهم .

لذلك قام المسلمون العلويون في لواء اسكندرون بحركة احتجاج عنيفة على هذا الاستبداد غير العادل ، في فصلهم عن اخوانهم المسلمين ، واستئثار السلطة بالتصرف في اوقافهم ، على خلاف ارادتهم ومصالحهم الدينية ، فهو اهبة واحدة للشكوى من هذه التصرفات ، ورفعوا العرائض الى المراجع الرسمية ، ومنها عريضة الى اللجنة التنفيذية للدفاع عن الاوقاف ، باعتبار انها تمثلهم ، ولشدة فظاعة هذا التدخل ، لهجت اكثر الصحف السورية باستنكاره ، وتناولته بكثير من النقد المرّ .

فهذا كما يرى ، سرٌ من جملة اسرار المعارضة والهياج في هذا الدور .

فالمسلمون اذاً ، لا يزالون يطالبون بهذا الحق الطبيعي المشروع لهم ، ولن يزالوا معارضين لما يوضع بينهم وبين هذا الحق من الحوائل والحواجز .

ختاماً لهذه البيانات نأتي على ذكر أول مثال من الأمثلة الكثيرة الغريبة في تدخلات المفوضية بصورة ادارية .

مثال من أمثلة التدخل

تصادم الحقوق العامة ، فضلاً عما فيها من مخالفة لأحكام المحاكم ، ومصادرة لأملاك المسلمين الدينية بلا مبرر ، فنقول يوجد في مدينة حلب خان يسمى خان قورطه بك ، هو من اعظم خانات حلب المشهورة ، وهو وقف من اوقاف احد الجوامع الدينية الاسلامية فيها . وقد جرت بخصوصه المحاكمة بين دائرة اوقاف حلب ، وبين ورثة شكري افندي بليط ، احد سكان حلب المسيحيين ، اعترف ورثة شكري افندي في اثنائها بوقفية الخان ، وادّعوا حقاً عقارياً عليه ، معروفاً بحق الاجارتين ، وادّعت الدائرة الوقفية وقفيته بصورة خالصة عن الحق المذكور ، وفي نتيجة المحاكمة حكم بان الخان وقف خالص ،

ليس عليه هذا الحق ، وذلك في ٢٦ شعبان ١٣١٤ الموافق اوائل ١٩١٧ م. وقد اكتسب هذا الحكم الدرجة القطعية بتصديقه على الاصول المرعية إذ ذاك ، ونفـــذ .

في عهد الاحتلال الفرنسي ، تشبث ورثة بليط بضبط الخان من الدائرة الوقفية ، وجرت في هذا الشأن استعلامات ومخابرات ، منهـا بيان من مدير العدلية ، مؤرخ في ٢٦ حزيران سنة ١٩٢١ ، متضمن عدم إمكان بحث طلب ورثة بليط ، مع وجود هذا الحكم المكتسب الدرجة القطعية ، ثم صار ايداع هذه المعاملة جميعاً للمجلس الأعلى ، المشكل وفقاً للقرار ٧٥٣ المنوه به .
وقد اجتمع المجلس في ١٩٣٣ ، واتخذ قرارات من جملتها القرار رقم ٤٠ المتضمن الموافقة على بيان مدير العدلية ، بعدم بحث طلب ورثة بليط . وفي ١ شباط سنة ١٩٢٢ ، صدّق مندوب المفوض السامي لدى مراقبـة الاوقاف الاسلامية العامة على ذلك ، فاجتمع المجلس المشار اليه في عام ١٩٢٣، وطرحت عليه قضية الخان مرة ثانية ، فأصدر قراراً رقم ٣١، متضمناً تصديق القرار السابق، لانه لم يوجد امر جديد يوجب تعديل القرار السابق ذي الرقم ٤٠ .

غير ان الجنرال ويغان المفوض السامي الفرنسي، اصدر بتاريخ ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ قراراً ادارياً رقم ٢٢٥٦ ، بلزوم تسليم هـذا الخان لورثة بليط ، غير مكترث بحكم المحكمة المكتسب الدرجة القطعية، وبلغه للدائرة الوقفية، وهذه بدورها نفذته ، وسلمت الخان لورثة بليط ، بدون مقاومة ، ولا معارضة، بسبب ان موظفيها تحت حكم السلطة الفرنسية مباشرة .

. ان هذا القرار الاول من نوعه في سوريا، وهو مخالف للمبادىء الحقوقية والتشريعية ، في جميع حكومات العالم، وقد سلب به الجنرال ويغان من الامة الاسلامية ، عقاراً من اعظم عقاراتها الوقفية ، وجعلها غير امينة على بقيـــة اوقافها ، ما دامت الاحكام لا قيمة لها . وقد عقب ذلك قرارات ادارية اخرى ابطلت بها احكام المحاكم ، وسلبت بها بعض العقارات الوقفية الاسلامية، نرجىء البحث عنها الآن .

ان والي حلب السابق ، وان يكن دافع عن ذلك ، وان المسلمين ، وان يكن احتجوا على ذلك من كل صوب ، الا ان هذه المدافعة والاحتجاجات لم يكن مصيرها الا الطرح في سلة المهملات .

فاللجنة التنفيذية لمؤتمر الاوقاف والمصالح الاسلامية ، ترفع هذا التقرير ، لفخامة المفوض السامي ، راجية رفعه الى عصبة الامم ايضاحاً لاسرار المعارضة ، ورفع صورة عنه لوزارة الخارجية الفرنسية ، مع تقديم فائق الاحترامات .

١١٦ ـ قضية المسلمين العلويين المرفوعة الى فخامة المفوض السامي

ووردت من لجنة الدفاع عن الاوقاف الاسلامية ، المضبطة التي رفعها المسلمون العلويون في منطقة اسكندرونة ، الى فخامة المفوض السامي ، نذكرها كما هي مع اسماء موقعيها ، وذلك في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ :

وقع وجوه العلويين المضبطة التالية ، ورفعوها الى فخامة المفوض السامي ، مدافعين فيها ، عن حقوق الاوقاف الاسلامية . وقد جاء في هذه المضبطة ما يأتي :

لفخامة المفوض السامي المعظم

لنا الشرف بان نعرض لفخامتكم ما يلي :

قام اليوم مدير مالية لواء اسكندرون حسن بك جبارة ، واعوان له ، بوضع قانون لاوقافنا نحن العلويين المسلمين ، هذا القانون مخالف للشريعة الاسلامية المحمدية الغراء ، هذه الشريعة التي هي شريعتنا ، لان الدين الاسلامي المحمدي دين واحد ، وكتابه القرآن واحد ، وهو كتابنا ، ودين المصطفى محمد ، صلى الله عليه وسلم دينا ، عليه ولدنا ، وله اتبعنا ، وبه نقتدي ، وعليه نموت . وان كتابنا القرآن المعظم الشأن ، وشريعتنا الشريعة المحمدية ، ولا ندين بدين أو مذهب ، سوى ما عرضناه . واذا كنا منسوبين لحضرة علي كرّم الله وجهه ، فحضرة علي ، هو ولد عم رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهو تابع للشريعة الاسلامية المحمدية .

ان القانون الذي صدر بخصوص اوقافنا ، لا يتفق مع العقل والمنطق ، وهو مخالف للشريعة المحمدية .

فلا يسعنا نحن العلويين ، الا ان نقول ونصرح للعالمين طراً : اننا من كبد الاسلام ، ومن قلبه ، واننا لا نتحوّل عن دين الاسلام ، ولو زلزلت الارض زلزالها .

والآن جئنا بلسان واحد ، نصرخ بأعلى اصواتنا ، اننا لا نقبل ولن نقبل هذا القانون ، ولا نقبل شيئاً من مواده المخالفة للشريعة الاسلامية واحكامها ، وان كل فرد من العلويين المسلمين ، يطالب بخلاف ما عرضناه ليس من مذهبنا ، ولا من ديننا ، ولا نقبله منا .

ان صك الانتداب صريح ، بان كل طائفة مصونة بحرية الدين ، فبموجب ذلك ليس لأحد صلاحية بان يتدخل في شؤون الدين والمذهب .

ان العلويين ينكرون هذا القانون ، لانه يجلب الفتنة والضغينة ، وهو مخالف للقوانين التي تسري احكامها على اخواننا السنيين المسلمين .

لهذا، ولما كان لزاماً احترام معتقدات سائر الاديان وصيغة تقاليدها جئنا بمعروضنا هذا مسترحمين ، ان تنظروا بهذه القضية الهامة ، وتتكرموا بابطال هذا القانون ، لمخالفته الاحكام الشرعية ، حسبما عرضنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترامات .

محمد اديب ، عيسى ابراهيم ، عبدالهادي حيدر ، عبدالمجيد بن يوسف ، اسماعيل سلم ، قاسم سلم ، محمد الدرويش ، حسن الوزان ، زكريا اسماعيل قواص ، سيف‌الدين اسماعيل ، حميد بن يوسف شبر ، عضو مجلس بلدية انطاكية هاشم ، محمد جبارة ، عبدالكريم جبارة . قرية محمد صالح : مختار داليان مظلوم باشا ، رشيد بن محمد ، محسن عرب محلهسى امامي ، مختار محسن عرب حسن ، مختار قرية بين الخرب صالح ، مختار قرية صوفلير عرب يحي

قصيري ، مختار قنوات عرب شعبان ، مختار جميدية وطرفه محمد بن خليل ، مختار قرية شيخ حسن سليمان ، مختار قرية الجلية سليمان بن يوسف ، مختار قرية سلطانية نيمان بن يوسف ، عبدالواحد نحبت ، غانم درويش بورم ، رشيد ابن مصطفى ، حبيب جعفر ، غالب بن حميد مدقر ، مصطفى بن صالح نسله ، محمد جميل ، مصطفى زريق ، شكيب بن حميد، نجيب ساكوخ، يحيى حميد مدقر ، اسماعيل مصطفى ، شيخ سليمان آل زريقة ، عبدالله سليمان ، شيخ بدر قنديل، يوسف بن حيدر عبدالله ، عبدالغني بكفلاوي ، صالح بن محمد ، شيخ خليل ابن حسن ، هاشم حبيب خباز ، محمد حبشو بن درويش ، محمد شكري نحبت، ابرد شير عبدالحميد ظريفة ، خليل بن حسن طرفه ، صالح بن محمد اخرس ، صالح بن احمد فحل ، رضوان بن محمد فلازي ، عيسى حيدر ، عابدين شيخ سليمان موز ، رشيد بن محمد ، مصطفى بن خليل ، كامل بن محمد .

واليك ما كتبه مراسل « القبس » عن نتائج التقرير المذكور .

يعلم الملأ ، ما كان من احتجاج العلويين في منطقة اسكندرون على القرار الذي وضع بشأن الاوقاف الاسلامية هناك ، والنظام الذي شرعوه لهذه الاوقاف والذي يعد مخالفاً لنصوص الشريعة الاسلامية .

ويذكر القراء اننا ارسلنا صورة برقية الاحتجاج ، التي وقعها كبار اخواننا العلويين على صفحات هذه الجريدة ، ولم نكن نتوقع ان يستهدف موقعو تلك البرقية الى انواع الانتقام والارهاق ، ينزلها بهم عمال الحكومة ، وعمال المالية بنوع خاص .

و تتوافر لدينا الادلة بان من لا تروقهم هذه الصرخات الداوية تصدر عن العلويين ، يحاولون تمزيق دوي تلك الصرخات ، بما يقومون به من اعمال التهديد والوعيد .

وآخر ما وردنا عن ذلك ، ان حكومة اللواء، أو قل مدير مالية اللواء، وهو علوي ، جعل يبعث عمال المالية ، يتوسلون بشتى الاساليب ، لارهاق

موقعي تلك البرقية والتضييق عليهم ، كما ان موظفي الباندرول والمحافظين، جعلوا حجة التفتيش عن التبغ المهرب ذريعة لدخول البيوت وارهاق اهلها .

وزيد على ذلك بان بوشر بجلب بعض الموقعين الى مركز اللواء للتحقيق معهم ، عن البرقيـة ، وعن الباعث على توقيعها . وقد جيء بالسيد هاشم عضو بلدية انطاكية بصورة مزرية بكرامته ، من اجل التحقيق معه، على ان الرجل لم ينكر بانه وقّع البرقية ، ولا يزال يرى ان في احتجاجه على هذا التدبير بشأن الاوقاف صواباً كل الصواب .

ومن جملة الذرائع التي توسلوا بها للنيل من المحتجين ان اعتبروا احدى اراضي فضيلة الاستاذ الكبير الشيخ عبدالله الغالي ، ارضاً ملكاً لاملاك الدولة، واتخذوا قراراً بوضعها بالمزايدة العلنية لبيعها بأمر مدير المالية هناك.

ونحن نحب ان نفترض ، ان تلك الارض هي ملك لاملاك الدولة ، فمن الاخلق بادارة املاك الدولة ان تطـالب واضع اليد باجر المثل اتباعاً للقوانين المعمول بها ، لا ان تساير مديرية المالية فتضعها في المزاودة العلنية .

والاستاذ الغالي هو كبير شيوخ العلويين ، والسيد المطاع، فهل ترى ادارة المالية ان بهذا التدبير الانتقامي ، وغير النظامي ، تستطيع ان تحول عقيدة العلويين بطلب انصافهم ؟ .

وفي غياب العميد في باريس كانت الحوادث العالمية تدل على قرب وقوع الحرب بين الطليان والحبشة ، وتخوف الدول من كارثة عظمى تسوق الجيوش الى هدم المدن ، وقتل الارواح البريئة ، وتمثيل اعظم مجزرة يشهدها التاريخ. ولذا اخذت كل امة تعد العدة للدفاع عن بلادهـا وسلامتها ، وتدلي بالبيانات في عصبة الأمم ، فبعضها يصيح الحرب دمار المدنية والبشرية ويقبحها، والآخر يحبذها ويقول لا بد منها . ووقفت انكلترا ومن معها من الدول المحبة للسلام، بجانب الحبشة ، تدافع عن استقلال هذه المملكة الضعيفة ، ووقفت فرنسـا ومن معها من الدول المؤيدة للاستعمار بجانب ايطاليـا التي تريد مهاجمة الحبشة وابتلاعها كالذئب المفترس .

وقد رأينا من مساعي ايطاليا وتهجمها على الحبشة وحبها للتوسع ، واعلان الحرب ان سماسرتها دعوا السذج والبله من السكان للتطوع والذهاب الى افريقيا كعمال في مقابل بعض دريهمات . وكان الواجب يقضي على السلطة والحكومة مجازاة من يغرر بهم ، والتدخل الفعلي لمنع من يريد الذهاب ، ولكنهما لم يفعلا شيئـــاً ، بل غضا النظر ، وراح السماسرة يعدون ويبذلون المال بسخاء ، حتى احتالوا على ستين شخصاً من بلاد العلويين ولبنان ، وساقوهم الى الخارج ، وحاولوا ان يأخذوا من سوريا ، فتصدينا لهم وشهرنا عليهم حرباً من الدعاية سببت كره الناس لهم ، والتحاشي من اجابة طلبهم ، واوعزنا الى الجرائد بمهاجمتهم ، وخطب رجال الدين في المعـــابد مبينين احكام الدين في مَنْ يعين الظالمين على بغيهم ، ويوالي الاعداء على تغريرهم ومقاصدهم . وانبعث المخلصون من كل ناحية يبثون الدعوة لمقاطعتهم ، وعدم الاجابة لمطلبهم ، واحتجاجاً على السماسرة ، وعلى من يساعدهم للتغرير بالعمال ، والذهاب الى ايطاليا. وقد اذاع مكتب الكتلة الوطنية في ٢٥ ايلول سنة ١٩٣٥ ، البيـان الذي كان له الاثر المحمود وهو كما يلي :

١١٧ - بيان الكتلة الوطنية في ٢٥ ايلول سنة ١٩٣٥ ، بالاحتجاج على السماسرة الذين يغررون بالناس وينقلونهم الى ايطاليا لخدمة الاستعمار

انتشر السماسرة والدعاة المأجورون في طول البلاد وعرضها ، يخدعون الاهلين ويغررون بهم ويحملونهم على عقد اتفاقات للقيام باعمال في اريتره والصومال لقاء اجور معينة مغرية .

ان الكتلة الوطنية التي تأسف لمحاولات الطليان في الاعتداء على استقلال دولة شرقية ، عضوة في عصبة الامم ، حافظت على استقلالها منذ أقدم عصور التاريخ حتى اليوم ، تعلن اسفها واستنكارها الشديدين ، لسكوت السلطات المتسلطة على الامور في البلاد السورية عن اهمال هؤلاء السماسرة، واهمالها حماية الاهلين الذين يغرر بهم هؤلاء الدعاة ، ويسوقونهم الى مغامرة ، لا يعلم احد نتائجها السيئة ، بالنسبة لأرواحهم ومستقبلهم ، وبالنسبة لكرامة بلادهم القومية،

التي يوجب عليها نهوضها ، لتحقيق امانيها وسيادتها الوطنية ، العطف على كل امة تدافع عن استقلالها وكيانها .

والكتلة الوطنية ، ازاء هذا السكوت الذي تظهره السلطات ، المستولية على مقدّرات البلاد السورية ، وإهمالها واجباتها ، في وقف اعمال السماسرة المأجورين ، والحيلولة دون تغريرهم بالسذج من الاهلين . تسجل على هذه السلطات إهمالها وتقصيرها ، وتجد من واجبها ان تناشد ضمائر السوريين الاباة ليقوموا بواجب تذكير هؤلاء الذين يغرر بهم دعاة ايطاليا ، بالاخطار التي يتعرضون لها ، في عقد اتفاقات مع نكرات لا قيمة قانونية ولا حقوقية لها ، وليس ما يمنع ان يعودوا عنها ، وترجو ان يقدر الجميع مسئوليتهم الادبية والوطنية ، من معاونة الاطماع الاستعمارية في محاولاتها تهديد استقلال امة شرقية ، يجدر بجميع الامم المغلوبة على امرها ، الاخذ بناصرها والعطف عليها .

وعلى اثره ، اصدرت الحكومة امراً الى موظفي الأمن بمنع السماسرة وإبعادهم ، ومنع دائرة الجوازات من إعطاء أي واحد منهم جوازاً للذهاب الى طرابلس الغرب .

١١٨ - عودة الشيخ تاج من باريس في ٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٥

وفي ٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ، عاد الشيخ تاج الدين الى سوريا ، بعد ان قضى في باريس اربعة اشهر وثلاثة عشر يوماً ، انفق في خلالها ، كما تقول الجرائد ، ما يقرب من الستين الف ليرة سورية ، عدا قيمة الوسامات العالية التي اهداها الى رئيس الجمهورية والى وزراء الحكومة الفرنسية في سبيل استجلابهم وأخذ رضاهم عن بقائه وبقاء صديقه الحميم .

ولما عاد لم يذع شيئاً عن اعماله ومساعيه ، ولا عن المهام التي قضاها ، ولعله لم ينجح بواحدة منها ، ففضّل السكوت ، وكذب سكوته دعواه انه « خدم الوطن » كبقية العاملين .

١١٩ ـ عودة المعيد دي مارتيل من باريس للمرة الخامسة في ١١ تشرين الاول سنة ١٩٣٥

وفي ١١ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ، عاد دي مارتيل للمرة الخامسة من فرنسا ، فوصل الى سوريا مساء يوم الجمعة . وقبل وصوله صرح الى الصحافة الفرنسية بانه يعود لاتمام مشاريعه الاقتصادية ، التي اشرنا اليها وشرحنا نتائجها، وبينا مقاصدها ومراميها . وأما الحالة السياسية فانه سيدرسها هنالك ، لنشوء حالة جديدة اثناء غيابه . وعلى كل حال فان المجلس النيابي كما قال ، هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية الجديد .

وبعد وصوله بقليل ، جمع الصحفيين وسلمهم البيان الآتي ، الذي كان مكتوباً على الآلة الكاتبة ، ومهيئاً من قبل ، حسب المعتاد ، فأخذوه وراحوا يتهامسون سراً « لا جديد تحت الشمس » .

« اني لسعيد جداً ، بعد غيبة ثلاثة اشهر ، ان اعود الى الشرق في المهمة الموكولة اليَّ .

لم اتأخر عن الاستفادة من اقامتي في فرنسا ، لاتصل بالشخصيات ، التي تهتم بنوع خاص بالمسائل اللبنانية والسورية ، ولا تزال المخابرات حتى الآن تتتابع بشأن التدابير المعدَّة لتسهيل المبادلات بين فرنسا والشرق ، رغم الصعوبات المختلفة الناجمة عن التعهدات الدولية .

ان مسائل هامة تشغل الآن الرجال المسؤولين في الحكومة ، ولكن هذه المسائل لا تمنعهم من الاهتمام بدول الشرق ، وأظهر دليل على ذلك ، الحفاوة التي لاقاها الشيخ تاج الدين بصفته رئيس الحكومة السورية ، وكذلك المأسوف عليه كثيراً الرئيس دباس .

ان فرنسا تقدّر حق القدر ، الهدوء والاعتدال اللذين اظهرهما في الظروف الحاضرة اهالي سوريا ولبنان .

وهناك بعض دلائل ، لا تزال خفية ، على عودة الحياة الاقتصادية ، فان

التقدم في الحياة الاقتصادية ، كما في الحياة السياسية ، لا يتأتى دفعة واحدة ، بفعل صولجان سحري ، بل بالمثابرة الدائمة . واني سأعمل ما في وسعي في هذا السبيل ، وادعو الى ذلك ، كل ذوي النيات والمقاصد الحسنة ، اهـ .

١٢٠ ـ اكتشاف الاسلحة في فلسطين ، وهي مهربة لليهود ، واحتجاج الكتلة الوطنية على الانكليز

وفي اواخر تشرين الاول عام ١٩٣٥ اكتشفت السلطات الانكليزية في فلسطين ، صناديق مملوءة بالسلاح ، هرّبها الصهيونيون ، وأدخلوها الى تل ابيب ، فثارت ثائرة العرب واحزابهم ، واحتجوا على تساهل السلطة المحتلة ، واهمالها واجبها الذي يقضي عليها بمنع التسلح ، لأن اليهود يذخرون السلاح ويستكملون إدخال الذخائر ، للقيام بهجوم خاطف مسلح على الحرم النبوي واخذه بالقوة ، أو لاحداث ثورة عارمة ، يعكرون بها صفو الأمن ، ويجعلون وجود العرب مهدداً بوجودهم ، ومنذراً بالخطر لفقدانهم هم من السلاح .

وبناء على ما شاع وذاع ، ثم ثبت وجوده ، وظهر خطره ، أذاعت الكتلة بياناً نشرته الصحف ، وفيه تحتج الكتلة على تهريب السلاح بهذه الصورة الفاضحة ، وتشارك فلسطين تخوّفها من عواقبه واستنكارها لغفلة السلطة عن وجوده .

يقول البيان :

« لم يكف الصهيونية اجتياحها اعز بقعة في الوطن العربي ، لتأسيس الوطن القومي الصهيوني ، الذي تتحقق فيه احلام المملكة الصهيونية في ارض الميعاد ، حتى اخذت تستورد انواع السلاح ، تحت ستار الاسمنت الابيض ، لتسدده الى صدور العرب ، الذين لا يروقها بقاؤهم في القسم الجنوبي من ارض هذا الوطن السوري .

فالكتلة الوطنية ، التي تباهي بجهاد اخواننا في فلسطين اللامع ، ويسرها هذا التضامن الرائع ، يظهرون به في هذه المحنة الجائحة ، لا يسعها الا ان تستنكر بشدة المؤامرات الصهيونية على العرب ، وان تحتج على موقف السلطة

البريطانية الذي شجع الصهيونية على سلوك هذا المسلك ، وان تلفت الانظار من جديد الى الاخطار المنذرة بافدح الخطوب ، اذا ما ظلت سياسة تشجيع الوطن القومي الصهيوني قائمة ، ومحاربة العرب في ارضهم وحرياتهم ، فالعرب لا يستطيعون ان يقفوا مكتوفي الايدي أمام هذه المؤامرات على حياتهم وبلادهم ، وامام هذه السياسة الشاذة الرامية الى القضاء عليهم ، وهم يستصرخون ضمير الشعب البريطاني وروح العدل والانصاف ، للأخذ بسياسة تحقق آمال الشعب العربي المجاهد ، مذكرين بريطانيا ، شعباً وحكومة ، بالخطاب الذي القاه وزير الخارجية البريطانية السير صموئيل هور على منبر عصبة الامم ، وبالروح التي املت ذلك الخطاب ، وبالمبادىء التي اوحت به للأخذ بيد الشعوب الضعيفة ومساعدتها ، لان الضعف ليس بالذنب الذي يقضي بحرمان الامم من حقوقها في الحرية والاستقلال .

واذا كانت اليقظة التي ظهر بها اخواننا في فلسطين ، مما يوجب الغبطة والسرور ، فان مما يقر عيون العرب ويدنيهم من آمالهم، ان يتحدوا ويتضامنوا للوقوف في وجه الكوارث والنوازل يداً واحدة ورأياً جامعاً وقوة متضامنة، فذلك ادعى الى قوتهم في مكافحة الخصم ، واجدى على قضيتهم في جهادهم النبيل لأشرف الغايات وأنبل الاهداف .

جميل مردم بك

واحتجت مثلها ديرالزور ، وبيروت ، وانطاكية .

١٢١ ـ ذهاب دي مارتيل الى زيارة فلسطين مع عائلته

وفي ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ، غادر دي مارتيل بيروت مع ولده وزوجته قاصداً فلسطين وشرقي الاردن للزيارة والنزهة ، كما قالت المطبوعات ، ولعلها للوداع والتبرك بالاماكن المقدسة ، إذ العادة ان المفوضين ، قبل انتهاء مدتهم في الحكم ، يزورون الاماكن المذكورة . ومن ثم يغادرون سوريا ولبنان .

وبعد أن بقي اربعة ايام ، عاد يوم الاربعاء الى دمشق ، ومنها سافر الى بيروت الى مقره في « قصر الصنوبر » . ولم يمض وقت طويل حتى دعا المجلس اللبناني الى الاجتماع وانتخاب رئيس له ، وبدأت التهيئة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية لاستكمال مظاهر الاستقلال ، الذي قالت عنه جريدة صوت الاحرار في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ما يأتي :

« انتهت اول من امس « معركة » الانتخاب لرئاسة مجلس النواب واسدل الستار على فصول مضحكة ومؤسفة معاً ، مثلت في الايام الأخيرة على مسرح البلاد العام .

ومهما حاولوا ان يلبسوا هذه « المعركة » ثوباً حيادياً بالمعنى المقصود من كلمة حياد ، فلا يستطيعون الى ذلك سبيلاً ، لأن هذا الحياد الذي نشده فخامة الكونت دي مارتيل ، واعلن عنه بعيد رجوعه من فرنسا ، سبقته مناورات وحركات « قاموا » بها بمعزل عنه في أثناء غيابه في باريس ، وجعلت الفريق الاكبر من النواب يقتنعون بان السلطة تميل الى هذا دون ذاك ، فكانت العهود والوعود ، وكان الارتباط الذي لا يستدعي سوى قليل من الرضى والاشارات الخفيـــة ...

والشعب لا يعلق كبير اهمية على هذه المناورات وهذه الحركات ، ورأيه في المجلس امسى معروفاً . فقد عينوا ثلثي اعضائه بالانتخاب وعينوا الثلث الباقي بمرسوم ، فاذا اكثر المنتخبين يمثلون رأي المستشارين لا رأي الشعب ، واذا بالمعينين يمثلون رأي الحاكم الموقت ، لا رأي الامة والبلاد . فكل عمل يقدم عليه المجلس ، لا يمكن اعتباره صادراً عن ارادة امة لم تكن لها مشيئة في الانتخاب والاختيار .

ولو ان هذا المجلس يرضى بقسمته ، فلا يدّعي تمثيل البلاد ، والدفاع عن الكرامات الوطنية والمصالح العامة ، لانحصرت الشكوى في النظام دون الهيئات. أما وهو يسمعنا كل عام بعد « انتخاب » الرئيس ـ او تعيينه على الاصح ـ خطباً تنطوي على اعمال جليلة ، يزعم انه قام بها ، وعلى عهود يقطعها مجدداً للشعب

وهو يعلم اكثر مما يعلم غيره ، انه لا يستطيع ان يقدم او يؤخر في الشؤون العامة ، فلا بدع والحالة هذه، ان يوجه اليه النقد العنيف ، وان تسود البلاد موجة الاستياء والامتعاض .

لقد قيل ان السر ليس في اتساع الحقوق والواجبات، وانما في الاستعداد للعمل باعتبار ان الشخصيات تخلق الصلاحيات . فهذه النظرية ، وان تكن غير صحيحة ، فالمجلس لم يسعَ الى تحقيقها ليعطي برهاناً على ان الشخصيات تخلق الصلاحيات . فقد حرموه حق المناقشة في المشاريع الحيوية الخطيرة ، ونسبوا الى اعضائه في مناسبات مختلفة الحزبية الشخصية وعدم النضوج السياسي ، ونقضوا قوانين صدقها بالاتفاق مع ممثلي السلطة ، وحصروا ابحاثه في مشاريع التنوير ، وتحديد المناطق والقرى ، وجر المياه الى المنازل ، وفي كل مشروع تافه قد تتردد حتى المجالس البلدية بان تشغل وقتها في معالجته، فما ارتفع صوت بالاعتراض والاحتجاج ، ولا طالب نائب بحق السلطة التشريعية في الحياة .

فوجود هذا المجلس وعدمه سيان ، ما دام مقيداً بارادة المستشارين الذين حملوا النواب الى الندوة حملاً ليمثلوا الدور المؤسف الذي تشهده البلاد وتدفع ثمنه غالياً من اموال هذا الشعب البائس » .

أما في سوريا ، فتسعى حكومة الشيخ تاج بعد عودة رئيسها، لبيع اوراق يانصيب بواسطة عمالها ودوائرها بصورة إرغامية يخجل الانسان منها .

١٢٢ - جمع قيمة ١٠٠ ٠٠٠ سهم ، وما قاله السيد فخري البارودي بكتابه المفتوح الى دي مارتيل

ولماذا هذا الارغام ؟ لان المبلغ المخصص للبيع ١٠٠ ٠٠٠ ليرة سورية ، يجب ان تجمع حتى ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، لتسديد النفقات ، ومنها ٦٠ ٠٠٠ ليرة سورية نفقات الشيخ تاج الدين في باريس، ويجب ان يُرغم الشعب على شرائها ، لان الاهالي لا يقبلون بها ، ولا يثقون بفائدتها . ويجب ان تعرض الورقة على كل مراجع « صاحب مصلحة » ، فان اشتراها قضيت مصلحته، وإلا رفضت !

أليس هذا ظلماً ورشوة علنية لا يبيحها القانون ؟ ولكن تلك اخلاق الحكومة والقائمين عليها ، لا تهمهم الوسيلة اذا ضمنت مصلحتهم !

ولذا ابرق السيد فخري البارودي بكتاب مفتوح وجهه الى المفوض السامي ليطلعه على مهازل الحكومة ، ويفهمه انه المسؤول عنها ، فان لم يعمل على ازالتها يكن شريك الشيخ تاج في الظلم والنهب .

يا صاحب الفخامة

ان البلاد لم تعد تتحمل اكثر مما حملت، فجميع شكاوينا من هذه الاوضاع غير الطبيعية ، التي لا تلتئم مع هـذا العصر ، ذهبت ادراج الرياح . وبصفتي احد نواب الامة ، فمن الواجب عليَّ ان ادافع عن حقوقها عندما تمس هـذه الحقـــوق .

يا فخامة المفوض

ان الحكومة السورية ، غير الدستورية ، اصدرت قراراً بطرح يانصيب لمعرض الصناعي المنوي تأسيسه في دمشق ، بمائة الف ليرة سورية ، وبدأت بجمع الاموال .

فأنا اترك البحث عن المعرض وما يتعلق به الآن . والذي اريد البحث عنه في هذا الكتاب ، هو اصول جباية اموال اليانصيب بالطرق التي تسير عليها الحكومة ، فقطع اثمان الاوراق من رجال الحكومة بالطريقة التي اتبعوها ، لا يعنيني ، بل يعني الموظفين انفسهم، وهم اجدر مني بالدفاع عن انفسهم ، للروابط التي تربطهم بالحكومة .

على انه لا بأس من ان اذكر لكم هنا مثالاً صغيراً ، لم يجرؤ احد منهم على الجهر به ، وهو ان هذه الحكومة كانت جمعت من هؤلاء المأمورين المساكين بعض الاعانات باسم الفقراء ، والى الآن لم يصدر بالمبالغ التي جمعت ، والطرق التي انفقت بها ، بيان يطمئن النفوس عن صرف هذه المبالغ ، في الطرق التي جمعت لاجلها ، مما ادى الى كثرة الشكوك والتقولات .

واما الاهلون فهم قسمان : قسم بامكانه الاشتراك بهذا العمل وهو ميسور فهذا لا دخل لي في شأنه . أما القسم الآخر ، وهو الذي اريد ان ابحث عنه في هذا الكتاب ، هو الفلاح المسكين ، الذي وصل الى حالة مؤسفة من الفقر في هذه السنين الاخيرة ، والذي اصبح يختار الموت عليها ، وهذا الفلاح البائس لا يحق لأحد ان يجبي منه غير الاموال الاميرية المتحققة عليه ، مع انها زائدة زيادة فاحشة لا يقبلها عقل .

وقد اتبعت الحكومة في جباية ضريبة اليانصيب ، الطرق التي تتبعها في جباية الاموال الاميرية . وزيادة على ذلك ، فانها جعلت توقف بعض الاهلين ارهاباً للبقية ، فقد اوقفوا في دوما السادة : مصطفى طه ، حمزة الحنفي ، محمد حسين الفوال ، حمدو المكوكي ، مصطفى سلام ، محي الدين حمو ، وغيرهم كثيرين ثم أخلوا سبيلهم بعد بضع ساعات » ، مع انه ليس في قانون من قوانين العالم مادة تخول مأموري الحكومة توقيف المتمنعين عن دفع الاموال الاميرية ، فضلاً عن ضريبة اليانصيب . هذه الطرق التي لم تتبعها حكومة من حكومات الدنيا ، مهما كان شأنها من قبل .

يا نخامة المفوض

بأي حق يفرض على الفلاح دفع مبلغ ثلاثين او اربعين قرشاً الى معرض منوي انشاؤه ، له اوراق يانصيب ثمن كل ورقة مائة قرش ولكل ورقة نمرة ، فكيف تطرح هذه الاموال وتجبى ، ولا يوجد وصل بثلاثين او اربعين قرشاً.

وهل بلغتكم الاعمال التي يقومون بها لتحصيل هذه المبالغ من القرى ، فانا اعلمكم عنها . فرضوا على كل قضاء من الاقضية مبلغاً عينوه حسبما ارتأت المالية او القضاء ، ثم اخذوا يوزعون هذا المبلغ على القصبات والقرى الملحقة بالقضاء على حسب ما املاه عليهم وجدانهم .

ان جباية تلك الاموال ، واضطرار الناس الى دفعها بهذه الصورة ، يجعل في النفس شكاً لصحة مقدارها ، حيث لا يعرف المقدار المطلوب من القرى ،

لانه لم يعلن لا في الجرائد، ولا بواسطة غيرها، مقدار المبلغ المطروح على كل قرية من قرى سوريا . وهذا ما الفت اليه نظركم بصورة خاصة .

فهل هذا العمل هو يانصيب أم هو ضريبة فوق الضرائب المتعددة التي ينوء تحتها الفلاح ؟ وهل تدري يا صاحب الفخامة ، ان بين الفلاحين الذين حصلوا منهم مبلغ ثلاثين او اربعين قرشاً، من لا يحصل على هذا المبلغ من موسمه في هذا العام . ولا اكون مغالياً اذا قلت لك ان هؤلاء كثيرون ، واذا اردت ان تبحث فاني مستعد ان اذهب معك الى القرى ، واريك بعينيك الاعمال التي يقوم بها زبانية الحكومة لتحصيل هذه المبالغ .

وفي الختام ارجوك ان تصغي لندائي ، وتبحث بحثاً جدياً عن جميع ما ذكرته لك ، وتطمئن الامة على اموالها . واني ارجو إصدار امركم العالي بعدم لزوم ارهاق الفلاحين ، وان يتركوا الناس وحريتهم ، فمن شاء الاشتراك باليانصيب فله شأنه ، ومن لم يشأ فليردوا له ما اخذوه منه ، لانه أحق بماله من هذه الاعمال التي لا يقرها العقل ولا المنطق .

وفي الختام اقبلوا يا صاحب الفخامة اعتباري الفائق .

فخري البارودي

١٢٣ ـ ما كتبه مراسل الايام عن كيفية بيع الاسهم

ودليلاً على صدق ما ادعاه السيد البارودي وبياناً للطريقة التي جمعت بها اسهم اليانصيب ، ننشر الكتاب الآتي الذي ارسله مراسل الايام في حلب بتاريخ ٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ الى الجريدة المذكورة وقد حصل عليه بصورة صحفيـــة :

الى مختار قرية ..

« بالرغم من الامر القطعي بالحضور الى مركز الناحية يوم ٢٥ من الشهر الجاري لم تحضر ، فآخر انذار لك الآن لتحضر بلا ادنى تأخير الى مركز

الناحية ومبلغ ثمن تذكرتين ، اي «ليرتين سوريتين» لشراء ما عليكم ، وعلى عموم اهل قريتكم ، وان تأخرت عن الحضور ، وعن احضار ما على اهل القرية ثمن اوراق اليانصيب ، الذي امرت الحكومة بتوزيعها على الاهالي، ولو بالصورة الجبرية ، تجري بحقك الاجراءات الشديدة والسلام » .

الامضاء : مدير ناحية دير حافر ـ تاج الدين

والسيد « تاج الدين » هو مدير الناحية المذكورة لا رئيس الحكومة !

١٢٤ ـ مجيء البارون « فان » خلفاً للموسيو لافاستر ممثل الدولة الفرنسية لدى حكومة سوريا

وفي ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، حضر الى دمشق المندوب الجديد البارون « فان » وحل محل سلفه المسيو « لافاستر » ، وجرى له استقبال رسمي في دار الحكومة ، حضره بموكبه الرسمي يصحبه رجال البعثة الفرنسية . وتلقاه وزراء الجمهورية ، ورئيس الجمهورية بذاته « ويا للأسف » مع رجال الدولة ، واركان الحكومة بألبستهم الرسمية . وبعد اداء المراسم ، عاد بموكبه الى دار المندوبية ، وجاء الى زيارته وتهنئته من كان في دار الحكومة . وحضر بعدهم قناصل الدول وامراء الجيش والضباط وغيرهم وأدوا له التحية كالمعتاد، كأن المندوب سيد البلاد ، واسدل الستار .

وأشيع بعدها بايام ، ان العميد سيأتي يوم الاثنين الى دمشق لحضور العرض العسكري الذي سيقام بحلول عيد الهدنة ، وسيعلن الحدث المنتظر . ولكنه جاء وعاد في اليوم الثاني وتناول العشاء على مائدة رئيس الجمهورية السورية، ولم يحدث شيء .

١٢٥ ـ بيان الكتلة الوطنية يوم الهدنة

ولما كان عيد الهدنة يُعدُّ رمزاً للسلام ، وكان الفرنسيون يحتفلون به كأمة تدعي السلام ، فقد رأى مكتب الكتلة الوطنية ان يصدر بياناً يعبر فيه عن شعور الامة في هذا اليوم فقال :

في اليوم الذي يعيد فيه الحلفاء عيد الهدنة ، مبتهجين بخروجهم من حرب افاضت الدموع ، وفجرت الدماء ، وخربت الديار ، في هذا اليوم الاليم ترجع هذه البلاد الى الماضي القريب ، فتذكر ان لها دماء فاضت الى جنب دماء الحلفاء ، وان لها شباباً درجوا الى جنب شبابهم ، فقد نصرتهم في احرج مواقفهم ، واشد مواطنهم ، فثارت ثورتها الكبرى في الحرب ، بعد ان اخذت عليهم العهود والمواثيق ان يمنعوها بسيادتها وحريتها ووحدتها .

في هذا اليوم الذي يعرب فيه الحلفاء عن فرحهم بخروجهم من حرب شنيعة ، تعرب هذه البلاد عن آلامها من نقض الحلفاء للعهود التي اخذوها على انفسهم . حتى تجمعوا البلاد بسيادتها وحريتها واستقلالها ووحدتها مكافأة لها على نصرتها اياهم ، فذاقت في هذه السنين الاخيرة امرّ ما تذوقه امة تريد الحياة ، فقد اذلوها في كل مذهب من مذاهبها ، فليس لها تصرف في اي وضع من اوضاعها ، وليس لها حرية في اي امر من امورها ، وليس لها سيادة في اي شكل من اشكالها ، ولم يكتفوا بهذا كله ، بل صدعوا شمل وحدتها فمزقوها تمزيقاً غير مبالين بوحدة لغتها وتاريخها وتقاليدها وشعورها .

في هذا اليوم الاليم ، تعرب هذه البلاد عن آلامها من سياسة الانتداب التي جرّت عليها المصائب في كل ناحية من نواحيها !

ان الكتلة الوطنية ، التي عاهدت الامة الكريمة ان تمضي في الدفاع عن قضيتها ، مهما يكلفها هذا الامر ، معتمدة على قوة الله عز وجل ، وعلى قوة حقها ، تغتنم هذه الفرصة المحزنة ، فرصة عيد الهدنة ، للتنديد بسياسة الانتداب القاضية على سيادتها وحريتها واستقلالها ووحدتها ، وتتخذ لها من نكث الحلفاء لعهودهم في الماضي ، عبرة لها في هذا الحاضر الملآن من المخاوف ، فلا تقع البلاد في المستقبل الراعب في المغالط التي وقعت فيها في الماضي ، فقد عرفت كيف تتعظ وكيف تعتبر !

ولما كان بقاء الحال على ما ذكرنا تفصيلاته سالفاً ، مما لا يتفق ومصلحة

الامة ، ولا يعجل في الخلاص من هـذه الادوار الاستعمارية التي تمر بنـا ، اجتمعت الاحزاب السورية في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ في دمشق في بيت صبحي بركات ، وقررت اصدار البيان الآتي الى العميد السامي ، والى لجنـة الانتدابات كاحتجاج على الحالة التي تعانيها الامة من جراء سياسة « دي مارتيل » وفي ذلك دليل على ان الذين عملت السلطة على اخراجهم نواباً بقوة المـال والاضطهاد غدوا لا يرضون عن سياستها .

١٢٦ ـ بيان الاحزاب السورية احتجاجاً على الحالة الحاضرة في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥

« ان الحالة السيئة التي وصل اليها القطر السوري من حرمانه جميع حقوقه ووحدته التامة وامانيه القومية ، قد حملت الاحزاب العـاملة في الحقل الوطني على التضامن في دفع الخطر المحيق به في هذا الظرف العصيب ، الذي اخذت فيه جمعية الامم تدافع عن استقلال الامم الضعيفة ، وتدفع عنها غارة الامم القوية .

ولا يسعنا نحن الذين نتابع باهتمام زائد مناقشات جمعية الامم الموقرة ، وما يظهره ممثلو الدول العظيمة من عناية فائقة في صيانة حقوق الدولة الحبشية وحمايتها من الاخطار التي تهدد استقلالهـا ، الا ان نلتمس من جمعيتكم ان تلتفت الى هذا الشعب السوري ، الذي كان له كل ذلك الاثر في سير الحضارة العالمية ، بالاضافة الى ذلك الموقف الذي وقفه خلال الحرب العامة ، وكان له شأن مذكور في سير تلك الحرب ، حرصاً على اغراضه القومية .

لذلك وفي الوقت الذي وصل فيه فخامة ممثل الحكومة الفرنسية المعظمة الى هذه البلاد ، رأينا من واجبنا ان نطالب هيئتكم العالمية بان تعطي للانسانية برهاناً آخر على تمسكها بفكرة تحرير الامم المظلومة ، بحمل الحكومة الفرنسية على إنهاء هذا الوضع الشاذ ، باعادة جميع حريات البلاد وحقوقها السيـاسية في الاستقلال والسيادة والوحدة التامة وتسليمها جميع مرافقها الحيوية والاقتصـادية « كالاوقاف الاسلامية بما فيها الخط الحجازي والجمارك وغير ذلك » .

وقد اثار استغراب جمهور الامة ، الايضاحات المعطاة امام لجنتكم الموقرة من قبل المسيو روبير ده كه ممثل الحكومة الفرنسية ، بان الاوقاف الاسلامية بيد المسلمين ، مع انها تحت التصرف المطلق من قبل مستشار الاوقاف الفرنسي، مما ادى الى ضياع اوقاف عظيمة بسبب هذا التصرف المطلق تقدر بملايين الليرات الذهبية . وقد كان من نتيجة تعطيل الحياة النيابية التصرف المطلق في منح الامتيازات العديدة الى الشركات بصفة كيفية كحصر الدخان الذي فرض على البلاد دون ان تلتفت السلطة في ذلك الى رأي احد من ذوي الاختصاص ، حتى ولا رأي غرف الزراعة والتجارة ونفذته بالفعل برغم الاحتجاجات المتكررة التي تقدمت من قبل الهيئات الشعبية .

فاحتجاجاً على هذه التصرفات ، اجتمع ممثلو الاحزاب والهيئات العاملة ، في دار فخامة صبحي بك بركات رئيس المجلس النيابي ، وقرروا الادلاء الى جمعيتكم ، والى ممثلي الحكومة الفرنسية بهذه الرغائب التي اجمعت الامة باسرها على تأييدها ، وعلى ان تكون صفاً واحداً في الدفاع عنها ، ملتمسين من لجنتكم الموقرة ان تعالج القضية السورية بما تستحقه من جد واهتمام ، وان تضع حداً لهذه التجارب التي استغرقت خمسة عشر عاماً كاملة قضت على كل شيء في البلاد من عناصر الحياة ، آملين انكم سوف تقومون بنصرة هذه المطالب العادلة وتتخذون التدابير الفعالة لتحقيقها بصورة عاجلة .

ممثلو الاحزاب السورية الوطنية

١٢٧ - بيان صبحي بركات بمناسبة الهدنة سنة ١٩٣٥

وخلافاً للمأمول ، رفع السيد صبحي بركات ، باسم الاحزاب بياناً ثانياً ، ارسله الى عصبة الامم بتوقيعه ، واليك نصه :

عقد ممثلو الاحزاب السورية في قصر فخامة صبحي بك بركات رئيس المجلس النيابي اجتماعاً ووضعوا البيان الآتي :

في هذا اليوم الذي يرفع فيه الحلفاء اعلامهم عالية وينصبون اقواس النصر

ابتهاجاً بعيد الهدنة واشارة الى ما احرزوه من نصر بعيد . يسوءنا نحن العرب الذين كنا في عداد الامم المتحالفة في اثناء الحرب العامة ، ولم ندخر وسعاً في التمهيد للثمرات اليانعات ، ان نستقبل هذا اليوم على انه يوم حداد دائم لامتنا وابنائنا وذرارينا ، حزناً على هذا المصير السيء الذي آلت اليه حالتنا العامة . فبينما كنا ننتظر ان تسفر الحرب العامة عن يوم جديد تصل فيه هذه الامة ، التي تشعر بعظمة ميراثها التاريخي الى حقوقها الطبيعية للتمتع بمبادىء الحياة الحديثة ، ولكي تصل الى المستوى الذي يليق بمكانتها التاريخية من المساهمة في الانتاج العالمي العام ، والاشتراك في خدمة الحضارة كدولة ناشئة متحفزة ، يحدونا الأمل الكبير بنمو ويلسون الـ ١٤ الخالدة، اذا نحن قد رجعنا القهقرى ، ويصار بنا الى منزلة هي ادنى كثيراً مما كان يقدر لأمة جردت السيف ضد الحلفاء وحاربتهم وجهاً لوجه ، واذ نجد انفسنا قد نزلنا الى منزلة المستعمرات المجردة من عناصر التفوق التاريخي والثقافي والادبي والعرقي .

ثم بينما كنا ننتظر اعلان وحدة الوطن كمكافأة لتلك التضحيات العظيمة التي بذلناها بسخاء في صفوف الحلفاء ، وان تعاد الينا سيادتنا وحريتنا ، اذا ببلادنا تجزّأ الى اقطار عدة ، محرومة من حقوقها في السيادة والحرية والاستقلال واذا بهذه الدويلات الصغيرة المجزأة على اساس فرّق تسد ، قد انزلت منزلة المقاطعات الحقيرة ، وجردت الامة من مرافقها ومصالحها السياسية والشعبية والاقتصادية ، واعطيت الى الاشخاص والمؤسسات الاجنبية ، واغرقت البلاد بالقوانين والقرارات الاستثنائية الكيفية الصارمة كقانون قمع الجرائم ، والمحاكم العسكرية الاجنبية والمختلطة ، وجردت من حق التشريع والحياة النيابية ، حتى اصبحت امة غريبة في داخل وطنها وفي مدارج آبائها واجدادها . ففي هذه الساعة التي يبتهج فيها الحلفاء جميعاً باقتطاف ثمرات الهدنة، وبعد انقضاء ١٧ عاماً كاملة على الحرب العالمية ، نرى ان حالتنا تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، واننا نمضي في التقهقر الى الوراء ، وفي التجرد من حقوقنا الطبيعية والاساسية ، ونرى ان الوقت قد حان لان نلفت نظر جمعيتكم الموقرة الى حالة سوريا البائسة لسياسة تحديد البحث عن حقوق الامم المهضومة وترديد الاندية السياسية ذكرى

بنود ويلسون الاربعة عشر الخالدة ، ولمناسبة تلك التصريحات المتكررة التي ما زال يدلي بها رجال السياسة الاوروبية ، نذكر منها تصريحات السير صموئيل هور في عصبة الامم ، من استعداد الدول لاعادة النظر في حالة الامم الضعيفة ونرفع الى جمعية الامم الموقرة ، والى ممثلي الدول هذا النداء الصارخ، نستصرخ به ضمير العصبة العادل ، للنظر في حالة سوريا المسكينة ، التي وصلت الى هذا المصير السيء ، لكي تعير القضية السورية ما تستحقه من اهتمام ، ولكي ترجع الى هذا الشعب المجاهد حقوقه في الوحدة والسيادة والاستقلال لكي يتسنى له ان يساهم بموجة الفرح الشاملة هذه ، وبزداد يقيناً بان الحرب العامة قد انتهت في هذه البقعة بصفة قطعية .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامنا .

عن ممثلي الاحزاب السورية
صبحي بركات الخالدي

ثم تعددت الاحتجاجات والبيانات ، ولكن لم يظهر في افق السياسة اي بارقة من الأمل ، إذ أنّ العميد في مقره يشتغل ، والحكومات المحلية في مناصبها لاهية ، وعمال فرنسا المستعمرين يديرون شؤون الرعية دون مبالاة ، لا يهمهم ما وصلت اليه حالة البلاد من الضيق والتعاسة . شكا الزراع ، وشكا التجار ، وشكا الملاكون ، وشكا ارباب الاوقاف ولم تسمع لهم شكاية ، كأن الدنيا اقفرت من ارباب الدولة ذوي الحس والادراك الحريصين على انصاف الشعب وعلى سلامته ورفاهيته ، وكأن الشكوى وان وصلت الى آذان من له اذنان ولكن صاحبها اغلق باب ضميره ، وباب فهمه دون السماع لانه مشغول في جمع الضرائب ومعاقبة المقصّرين ، ومطاردة المعترضين والمتألمين والاحرار الصارخين ، وكمّ الافواه ، وتنفيذ ما يؤمر به ، وما سواها ، فلا يهتم له ولا يهمه .

وهل هذا صحيح ؟ ان كنت في ريب فاليك البرهان :

اولاً : بعثت وزارة المالية في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٣٥ ، الى كافة

رؤساء دوائرها ، تأمرهم ان يشددوا ويهتموا بتحصيل الضرائب بدون تهادن ، وبلا هوادة ، لان خزينة الدولة في عجز فادح .

وذكرت جريدة « القبس » بان المندوبية في دمشق اقترحت تنزيل ٦ في المائة من النفقات لسد عجز الموازنة ، وقدمت اقتراحها الى مجلس الوزراء السوري لدرسه وإقراره .

واشارت الجرائد ايضاً ، الى ان الدرك ورؤساء التسجيل العقاري ، ومحاسبي البلديات ، ومديري المال ، لا يُبرمون معاملة ، ما لم يشترك صاحبها بدفع ليرة سورية قيمة السند لمشروع المعرض . وذكروا ان الدرك في الباب يوقفون السيارات في الطريق ليأخذوا من ركابها قيمة السندات المعروضة وإلا حبسوهم .

فتأمل ! كيف تستنزف الحكومة الاموال من الناس اكراهاً وظلماً .

ثانياً : وورد في صحف بيروت في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، ان السلطة الفرنسية اوقفت احد عشر شخصاً من الشباب المثقف ، بتهمة المؤامرة على قلب الحكومة ودعوتهم للوحدة السورية . وهم : « مفوض الشرطة اسعد الايوبي ، والمحامي السيد عبدالله اديب ، والمحامي عبدالله قبرصي ، والاستاذ تقي الدين الصلح ، والاستاذ ذكي النقاش ، والاستاذ انطون شحاده ، والسادة فيكتور اسعد ، وسليم طباره ، واسعد حكيم ، ورامز بدران ويوسف العيتاني ». وما ذنبهم اذا اعربوا عن عاطفتهم ؟ وأين الحرية في ظل الاستقلال والجمهورية السعيدة ؟!!.

ثالثاً : قالت « الايام » في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، إن مندوبي الزراع ابلغوا الحكومة مقرراتهم ، وقالوا انهم سوف يعقدون مؤتمراً وفيه يتداولون البحث عن الحالة الزراعية وما وصلت اليه ، ويبينون كيف ان الحكومة تهمل الزراعة ، ولا تسمع شكاويهم ، وان الحالة اصبحت لا تطاق .

رابعاً : قالت جريدة الاتحاد اللبناني في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ،

في عددها « ٦٧٩ » نقلاً عن البطريرك الماروني : ان المومأ اليه يقول : « ان كلمة صلح بيني وبين المفوض السامي ليست في محلها ، بل هناك مطاليب حقة ، نريد من المنتدبين تحقيقها ، وعندها اقوم الى المفوضية واطلب صداقتها . نحن لنا طلبات عادلة ، وهي تقتصر بكلمتين : الشعب اللبناني جائع ، والعاطلون فيه عن العمل يعدّون بالألوف ، والمزارعون لا يحصدون ، والصانع لا يحيك ، والعامل لا يشتغل ، والاطفال لا يشبعون .

فعلى الانتداب ان ينقذ هؤلاء ، وعندئذ يرانا خاضعين » . «وشهد شاهد من اهله».

١٢٨ - وفاة الزعيم ابراهيم هنانو

وفي ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، أجاب الزعيم ابراهيم هنانو دعوة ربه فتوفي بقريته ، بعدما عانى مرارة المرض وهو « سل الرئة » عدة سنين ، أعيت الاطباء مداواته ، لانه رحمه الله كان يعمل ويكدّ ، ولا يبالي بالمرض ، والمرض يستفحل حتى استحكم وخارت قواه ، وألزمه الفراش ، ولم يعد بالامكان انتشاله من براثنه ، فذهب الى خالقه ، والبلاد في أشد الحاجة اليه .

ولما بلغنا الخبر المحزن ، ذهبنا الى القرية ونقلناه الى حلب ، ونعيناه للبلاد العربية . وفي اليوم الثالث حملنا نعشه بموكب عظيم وترتيب فخم لم يجر نظيره لأحد في سوريا .

وكأنّ حلب خرجت بشيبها وشبانها ، رجالها وكهولها ، اطفالها ونسائها فكان في التشييع ما ينوف عن المائة الف من اهلين ووفود حضرت من سائر المدن العربية لتشارك حلب بدفنه . وأبّنه على القبر عشرة من الخطباء الوطنيين وكنتُ أحدهم بالنيابة عن الشهباء .

اما ترتيب المشيعين فكان على الوجه الآتي : الكشافة ، والشبيبة الوطنية ، وتلامذة المدارس الاهلية والحكومية ، ورجال الثورة الذين شاركوا الزعيم في جهاده ايام ثورته في جبل الزاوية ، ثم تبعهم طلاب مدرسة الايتام الاسلامية ، والعلماء ، ورجال الاكليروس ، ثم كشافة بيروت ، وكشافة النادي الرياضي ،

ثم حملة الاكاليل ومن ورائهم كان النعش محمولاً على الايدي ، ومن بعده اسرة الفقيد ، واعضاء الكتلة الوطنية ، يرأسهم السيد هاشم الاتاسي . ثم سار من ورائهم وفود المدن والاقضية ، والوجهاء ، والاطباء ، وقناصل الدول، والتجار والصيادلة ، والمهندسون ، والمحامون ، ومن بعدهم زعماء الاحياء والشعب . وكان الجميع في سيرهم خشعاً صامتين كأن الطير على رؤوسهم ، وظل الموكب سائراً بجلاله وتنظيمه وروعته من جامع بني امية « الجامع الكبير » الى مقبرة « الشيخ الثعلبي » الكائنة غربي حلب ، حتى وصل النعش الى المرقد المعدّ له ، فدفن فيه والدموع تبكيه ، والألسن تدعو له بالرحمة والرضوان .

لماذا خرجت الشهباء لوداع زعيمها ؟

ان الوفود العربية ، والشعب الحلبي بكافة طبقاته ، لم يكن ليشترك بهذا الاحتفال بهذه الصورة الفريدة في ابهتها وترتيبها وعظمتها وهيبتها ، رغم وجود الاجنبي الا تقديراً وإعجاباً بما كان عليه رحمه الله من عقيدة وطنية ، وثبات في المبدإ ، وجرأة وشجاعة في النضال ، وقوة في الارادة والعزيمة ، وصدق في القول ، وإقدام على مكافحة الاجنبي حتى يجلو عن البلاد . فأحبه الناسُ وحزنوا على فقده ، وخرجوا ليؤدوا واجبهم نحوه ، نحو رجل قادهم الى النضال ووقف بجانبهم حتى الموت .

واذا كان في هذه الظاهرة الوطنية والشعبية ما يستحق التدوين انصافاً له وخدمة للتاريخ ، فهو إجماع كلمة الناس على تقدير الوطنية بشخصيته ، واحترامهم لجهاده ، والطاعة لما ينادي به ، والايمان بمبادئه ، والثقة بحسن قيادته ، والوقوف تحت لوائه ، وذلك برهان على ان من يخدم الشعب ، ويخدم وطنه ، تنقاد اليه القلوبُ طوعاً لا طمعاً ولا جبراً ، وان تأييد الناس لا يكون بالمال والدعاية والتهويل ، ولكن بالصدق ، والتجرد ، والصراحة ، والتضحية ، وهذا ما كان من اخص صفاته ، وسبب محبتهم له حياً وميتاً .

١٢٩ ـ قضية مصر وتظاهرات الشعب في القطر الشقيق

وبينما كانت سوريا في نضالها ، تذوق الصعاب وتقاسي الأمرّين ، وتعمل

للخلاص من الانتداب ، ومن استعمار فرنسا ، قامت مصر بتظاهراتها الدامية ، اشترك فيها افراد الشعب المصري على اختلاف طبقاته وميول احزابه ، معلناً سخطه على الاحتلال الانكليزي ، ومحتجاً على تصريحات وزير خارجية انكلترا المستر « هور » بما يتعلق بدستور مصر ، والمعاهدة المصرية ، والحشد العسكري الذي عبأته انكلترا لتتقي خطر ايطاليا .

وكان المصريون يأملون قبل ان تتم انكلترا تحشيداتها ، وقبل ان تطلب من الحكومة المصرية المساعدة العسكرية والمعونة الفعلية للاشتراك مع جيشها ، ان تتساهل في موقفها ، وتتقدم منهم بمشروع المعاهدة ، بعد ان تمكن نسيم باشا من اعادة الحياة النيابية ، واجراء الانتخابات . ولكن انكلترا لم تفعل وتجاهلت امانيهم وصراخهم وهم يطلبون تحقيق امانيهم ، وتظاهرت في الاول بمساعدتهم وعزمها على تنفيذ وعدها لهم ، فسكت المصريون ، ثم نكلت ، واعلن الوزير الموماً اليه ما اعلن عن نكول حكومته ، فاضطرب الرأي العام وهاج ، وأعلن الوفديون بان لا ثقة لهم بوزارة نسيم باشا . وصرح مصطفى النحاس باشا بانه يأبى التعاون مع الانكليز ما لم يجب طلبه .

وعلى اثرها ثار الطلاب وخرجوا بتظاهراتهم ، ورافقهم الشعب ، واصطدموا بالقوى العسكرية ، ولما قاوموها طاردتهم وصبت النار عليهم ، فقتلت منهم سبعة وجرحت مائتين ثم هدئت الحالة ولكنها عادت ثاني يوم مراراً . وبدأ التخريب والتدمير في خطوط السكك الحديدية والهجوم على مراكز الشرطة ، وأعلن الأزهر ، والجامعة المصرية ، والمدارس ، والمحامون الاضراب ، وارسلوا احتجاجاتهم ، واضطرب حبل الأمن .

ولما تفاقمت الحالة تراجعت انكلترا عن موقفها . واعلن وزير خارجيتها في المجلس العمومي البريطاني انه لم يقصد بخطابه اي سوء لمصر ، ولا اوصى حكومته بعدم اعادة الدستور « دستور عام ١٩٣٣ » ، وهو يرغب باحلال الوفاق والاتفاق . وانتهاز الفرصة لانهاء القضايا المعلقة بين حكومته ومصر ، وتسويتها بعقد معاهدة تضمن تعاون الطرفين ، وغير ذلك مما دل على التراجع .

وبعد ايام قلائل اعلن الملك ارادته السنية باعادة الدستور ، واجراء الانتخابات . وايد ذلك ممثل انكلترا في مصر المستر « لامبسون ». فانتهت الازمة وفازت مصر باعادة دستورها والتقدم نحو استقلالها .

اما سوريا فبقيت ترسف بالقيود وتناضل لفكها ، ولم تهتم الحكومة القائمة بمساعدة الشعب على التحرر والتخلص ، لانها حكومة الانتداب المأجورة ، وليست حكومة الشعب الموثوقة .

١٣٠ ـ بيان الكتلة الوطنية بتهنئة مصر في فوزها الاخير سنة ١٩٣٥

ومشاركة لما نالته مصر من الفوز ارسل مكتب الكتلة الوطنية للتهنئة وتقدير الجهود ، بياناً في ١٦ كانون الاول قال فيه :

« الكتلة الوطنية في بلاد الشام وقد هزتها نصرة الحق على الباطل في مصر ، وملأتها غبطة دحرجة هذا الباطل في مهاويه ، لا تكاد تجد عبارة للافصاح عن ابتهاجها بظفر شقيقتها بامانيها ، وبرجوع الحق في ربوعها الى نصابه ، فان في نصر الله عز وجل لمصر الصابرة على محنتها من غير جزع ، المجاهدة في سبيل سيادتها من غير ملل ، المدافعة عن حوضها من غير ضعف ، المضحية بشبابها من غير شكوى ، الباذلة لاموالها من غير تقليل ـ ان في هذه المفاخر كلها عبرة بالغة يعتبرها الشرق ، عظة ناطقة يتعظ بها !

لقد ادركت مصر ان الاجنبي يستنبط من فرقة كلمتها في هذا اليوم الشديد قوة يثلم بها حريتها ، فائتلفت احزابهم ، فكانت مصر كلها في وجه عدوها المبين كالبنيان المرصوص ، وكان من وحدة مصر في هذا الوقت الحرج آية من آياتها البينات يستضاء بضيائها ، ويهتدى بهداها .

ان ما يفرح مصر يفرح الشام ، ولم تستطع صحراوات مديدة ان تفصل بين بلاد ضمتها لغة واحدة ، وماضٍ متقارب ، وتقاليد متشابهة . ولئن كانت هذه الوحدة في اللغة والماضي والتقاليد قوية فانها في الشعور اقوى وخاصة في

الشعور الوطني ، فالآمال في مصر والشام واحدة ، والآلام واحدة ، انهما متشابهتان في الذي تقاسيانه من هول الاجنبي ، ومن شدة سلطانه ، ومن ثقل وطأته ، ان هذا الاجنبي يستفرغ مجهوده في سلبهما حق الحياة في كل ناحية من نواحيها ، وبينما نراه يدافع عن امة ضعيفة في بقعة من بقاع الارض حرصاً على نفعه الخاص ، إذ نراه في بقعة ثانية يقهر الامم الضعيفة ، وهي سليلة الحضارة والثقافة والآداب، ويظلم هذه الامم في كل وضع من اوضاعها ، وينتزع منها كل حق من حقوقها ، ويقطع عليها سبيل سيادتها وحريتها واستقلالها .

بيد ان مصر في تعلقها برجال الوفد المخلصين ، قد جاءت ببرهان صادق على ان مدافع المستعمرين وطياراتهم وحصونهم واساطيلهم ، أضعف من ان تقف في سبيل امم ، ضعيفة بعتادها ، قوية بايمان قلوبها ويقينها ، نهضت للمطالبة بسيادتها واستقلالها . فان اختمار الشعور في مصر خاصة ، وفي الشرق عامة ، اقوى من ان تبلغ اليه طيارات هاوية وحصون زائلة !...

فسلام على مصر في نصرها المبين ، سلام على جهادها الناضج ، سلام على نضالها المختمر » .

مكتب الكتلة الوطنية العام

ومما يجب تدوينه ، ان مصائب مصر في هذه التظاهرات ، وموقف الامة من تصريحات وزير خارجية انكلترا ، ازال ما كان بين الاحزاب من احقاد وتباينات ، ووحّدهم جميعاً وآخاهم ، وجعلهم صفاً واحداً ، ويداً واحدة ، يطالبون مليكهم باعادة دستورهم ، فكان لهم ما ارادوا ، بفضل وحدة كلمتهم واخلاصهم لبلادهم ومليكهم ، وحبهم للاستقلال والحرية .

١٣١ ـ انتخاب النقابات العمالية

وفي كانون الاول سنة ١٩٣٥ ، اصدرت الحكومة التاجية مرسوماً تشريعياً رقم ١٥٢ بتأليف نقابات للعمال ، وامرت الشرطة بتنفيذ الأمر . فأقبل العمال

عليها خوفاً ان يؤخذوا على غرة ، لأن الشائعات كانت تشير الى غاية اخرى غير غاية النقابات وخدمة العمال .

كان يقال بان السلطة الفرنسية تريد تأليف مجلس نيابي تشترك النقابات في انتخاب اعضائه فقط ، ولكي يأتي الى المجلس من تريده السلطة ، يجب ان تكون الحكومة مسيطرة على النقابات ، وتخرج النواب الذين يروقون لها .

ولذا أقبل الناس على النقابات ، وأملهم ان لا يقف حائل امام ارادتهم في انتخاب من يريدونه للنقابة . ولكن لسوء حظهم تدخلت الشرطة ودوائر الاستخبارات الفرنسية في عمليات الانتخاب ، وعملت على التفرقة بين المسلمين والمسيحيين بالدس والكذب ، وترشيح من تريدهم المراجع العليا ، وهيأت اوراق انتخابية مزيفة لترميها باسم من تريدهم ، فان وافقت النتيجة هواها ، وظفر اتباعها ، اقرّت الانتخابات ، وإلا ابطلتها واعتذرت عن اعادتها .

اذاً لماذا هذه النقابات ؟ وهذا الاهتمام من قبل الشرطة ، التي يرأسها ويدير امورها مدير الأمن العام الفرنسي ؟ ولماذا يتدخل رجال التحري ورجال الاستخبارات في عملية الانتخاب ، والانتخاب حق اعطي لصاحب المهنة وصاحب الحرفة ، لا للشرطي ، ولا للتحري ؟ ولماذا يعطى الاذن لجماعة من العمال اذا طلبوا تأليف نقابة منهم ، ولا يعطى الاذن لآخرين اذا طلبوه ؟ وهل تخشى السلطة الخيبة اذا لم تتدخل ؟ وما هو المقصود من تكوين النقابات .

لا شك ان المقصود ليس العمال ، ولا الصناع ، ولا اصحاب المهن ، ولا ارباب العمل ، وليست عمليات الانتخابات في كل ما يجري سواء للنقابات ، او للبلديات ، او للمجالس النيابية خالية من تدخّل الحكومة والسلطة ، ولا من الدس والتزوير والتهديد ، والاضطهاد . وما قرار الحكومة بتشكيل النقابات يحمل في طياته نية حسنة موجهة لمساعدة العمال وتنظيم امورهم وحماية حقوقهم . ولو كان الامر كذلك لوجدنا قانوناً مدروساً ، جامعاً لشروط التعاون ، ورفع مستوى العامل ومهنته ، واسباب التنشيط والحماية ، حتى يرتقي حال العمال ،

وترتي النقابة ، وترتي العمل ، وترتي الصناعة . ولكن لا شيء من هذا . والذي وجدناه ، ووجدوه هم ، اكراهاً ، وضغطاً ، ومداخلة ، ودساً لاخراج هيئات نقابية تأتمر بأمر السلطة لتعيين نواب في المجالس العامة ، او في المجالس النيابيـــة .

ان السلطة والحكومة معاً امرتا بما كان واخرجتا من خرج فهل توفقت لما تريد ؟ كلا ! لم يتوفق الفرنسيون ، ولن تتوفق الحكومة ما دامت الاوامر والمقررات والمساعي ليست لمصلحة الشعب ولا صادرة عنه ...

١٣٢ - عريضة حماه الى عصبة الامم والمفوض السامي في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

وفي ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، ارسلت حماه العريضة الآتية الى عصبة الامم ، والى المفوض السامي ، وفيها يعترض الموقعون على طريقة الانتخاب الذي جرى ، ويشكون وضع الحكومة واعمالها ، وسياسة الانتداب .

« كنا يوم كانت بلادنا السورية قطعة من الدولة العثمانية نتمتع بحقوق الانتخاب لاكثر المجالس والهيئات المحليـــة . فمن المختار وهيئة الاختيارية الى المجلس النيابي ، ما كان يدخل احد الا الذين حازوا ثقة الامة ونالوا شرف تمثيلها بالانتخاب الجاري طبق القوانين المرعية بدون مداخلة وبكل حرية . ولم يذكر ان احداً دخل مجالسنا البلدية او الادارية، او الغرف الزراعية والتجارية الا بالاقتراع، اللهم الا بعض رؤساء البلديات الذين عينوا تعييناً ايام الحرب العامة وهذا كان في ظروف خاصة استثنائية تعطلت فيهـا القوانين وعطلت النظم في جميع اقطار المعمور ، لا في سوريا والدولة العثمانية وحدها .

وقد جاءت الحكومة الفيصلية ابان الاحتلال الانكليزي وبعده فحذت حذوها ولم تغير شيئاً من الاوضاع القائمة ، حتى ان المؤتمر السوري الذي قام مقـام المجلس النيابي في ذلك العهد ، لم يعين تعييناً ، بل اختير اعضاؤه بواسطـــة الناخبين الثانويين الذين كانوا منتخبين ، ايام الحكم العثماني ، لتعذر القيام بعملية الانتخاب بصورة سريعة في ذلك الظرف ، ومع هذا فقد كان انتخاب المجالس

البلدية وخلافها من الهيئات يجري طبق النظم المرعية . وهذا مما يؤيد ان البلاد السورية تعودت حرية الانتخابات وألفت طرقها وكانت متمتعة بها كأرقى الامم ، ولم يكن ثمة فرق بينها وبين اية بقعة من البقاع العثمانية . وها هم رجالها الذين كانوا يشاركون الاتراك بالحكم بدون فرق ولا تمييز بينهما ، وما رجال النهضة التركية الحديثة الا رفاق للرجالات الذين هم نتاج ذلك العهد ، وعن اطلاق الحرية والمساواة بين الجميع في الانتخابات وخلافها .

ولا يصح ان يقال عن بلادنا انها قليلة النضوج لا تحسن الانتقاء ، ولذا يجب ان يفرض عليها الموظفون والحكام من صغيرهم الى كبيرهم فرضاً ، وان تلغى طرق الانتخاب ، وان تعطل نظمها .

وقد حُرمنا من اختيار الاكفاء لمجالسنا البلدية والادارية والوقفية ، ولغرفنا الزراعية والتجارية ، واصبح الامر تعييناً يختار فيه من قبل الحكام من يثبت استسلامه للسلطة الحاكمة ولو كان جاهلاً ، ويقضي اصحاب الرأي على الحازم ، مهما كان عالماً . فنشأ عن ذلك تأخر في العمران ، وتدهور في الرقي والتقدم الذي تتطلبه مقتضيات الزمن .

وها هي مدينة حماه اذا قسناها بما كانت عليه ايام الحكم العثماني ، وما صارت اليه اليوم من تأخر وانحطاط ملموسين في كافة مرافقها البلدية والتجارية والزراعية والعمرانية ، لا يسعنا المكابرة بانكارها . وما ذلك الا أثر من آثار اقصاء العاملين الذين يأتون عن طريق الانتخاب الحر النزيه، وترجيح الموجودين الذين هم آلة صماء ، فكانوا العامل الهدام في كيان الامة ، والدليل القاسي على عقم الطرق المتبعة ، والوسائل المتخذة في سياسة البلاد وادارتها .

لقد اصبح المجلس النيابي الذي اختارته الامة بانتخاباتها الدامية آلة مفلوجة ولم يكن له ميزة اكثر من جريدة تعطل بقرار وتفتح بقرار ، وهذا ما سموه دستور الامة الذي لم يبقَ من اوضاعه واحكامه الا اسمه ، وها هي موازنة البلاد التي هي قيام في حياة الامم متروكة بين ايدي حكومة غير دستورية ، وهي تفرض الدوائر وتجبي وتصرف ، دون ان يكون للامة رأي .

اللهم اشهد باننا غير راضين عن ذلك ، واننا محتجون على هذه الاوضاع والتصرفات ، هذه هي امهات المسائل . واما ما يمكن ان يعتبر تافهاً في نظر اولي الامر ، ونعده نحن مهماً في نظرنا لو كان من اصغريات الامر وبعلاقته الدقيقة في مرافق حياتنا السياسية والاجتماعية والعمرانية والشخصية فهو ما قامت به الحكومة في هذه الظروف لامور نجهلها ، وارادت تطبيقه في حماه طبق رغائبها ، نريد شرحه على الوجه الآتي :

اولاً : لقد سنت الحكومة المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٢ لاجل تنظيم نقابات المهن والحرف ، وجعلت فيه اختيار النقيب وبقية الهيئة على طريق الانتخاب ولكن هل جرى شيء من ذلك ؟ كلا ، ابداً ... انها جنحت الى طريق التعيين باسم الانتخاب ، وبعثت بعض مريديها ، ممن لا صلة لهم بهذا العمل ، لايجاد من ترضى عنهم من الاشخاص المستسلمين الخانعين العاجزين ، فيجلبونهم الى دائرة البلدية بدون علم اهل الحرفة حيث يكون الاستدعاء والطلب مهيئاً وعليه الطوابع التي دفعت اثمانها من البلدية فيوقعونها ، ويلقون كل رعاية واكرام وتتم معاملة تعيينهم بكل سرعة . اما احتجاج المؤسسين بمحضر من موظف حكومي واجراء الانتخاب لهيئة النقابة طبق المرسوم فيسطر في محضر مهيأ ، دون ان يتم الاجتماع ، اي بطريق وضع الحبر على الورق فقط لا غير ، وعند مراجعة اهل الحرفة الحقيقيين يُرد طلبهم ولا تقبل لهم شكاية ، ونحن على استعداد لاثبات كل ذلك ، بما حدث في نقابات الخياطين العربي ، ونجاري النواعير ، والمنجدين ، والقصابين ، والبنائين وخلافهم منها .

ثانياً : لقد سنت الحكومة نظاماً خاصاً لانتخاب المختارين وهيئة الاختيارية وطبقته منذ عامين في جميع البلاد السورية ، وبينما الامور تجري في طريقها العادية من هذه الجهة ، فوجئت بعزل مختاري محلة المشارقة والفراية والمحالية وبيت الحوراني ودار الغنم وسوق الشجرة والشيخ عنبر والخوارنة والبارودية والزنبقي وبين الحارتين وباب الجسر ، بدون سبب ، وتعيين مختارين جدد مكانهم بعضهم اميون ، وبعضهم مطرودون من سلك الشرطة لسوء اخلاقهم ، مثل راشد ورده ومصطفى الزيروني .

على ان جميع من عينتهم الحكومة ليسوا من ذوي السيرة الحسنة ، ولا يرضى احد بان يطلعوا على احواله الشخصية التي للمختار علاقة دقيقة بهـا . ويزيد في غرامتنا التحزب بتدخل موظفين لا صفة رسمية لهم في هذا الباب ، وسعيهم بصورة اصبحت مفضوحة في حماه بانتخابات النقابات المزعومة ، وتعيين المختارين الجدد واكثرهم موظفون يؤمرون فيطيعون .

ولا ندري كيف يبيح الموظف لنفسه ان يرضى عن مداخلة غيره في صلاحياته اللهم الا اذا كان هناك اتفاق وتواطؤ ، وهذا اقرب ما يمكن الاقتناع به.

وعليه اتينا بعريضتنا هذه مسترحمين التبصر بما صارت اليه البلاد السورية في هذا العهد . واننا نرجو ان يعود الحق الى نصابه .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا .

١٣٣ ـ المشكلة الاقتصادية في دمشق ، وما قاله المجتمعون للمفوض السامي في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

وفي ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، اجتمع تجار دمشق ووجوهها واعيانها ومثقفوها ، في منزل التـاجر المحترم السيد هاني الجلاد ، ووقعوا عريضة الى المفوض السامي ، يشكون فيها المشكلة الاقتصادية التي قامت بين المشتركين للمجرى الكهربائي من ناحية ، وشركة الجر والتنوير من ناحية اخرى ، وهي مشكلة من مشاكل كثيرة تقوم بين الاهلين والشركات الاجنبية ، والحل بيد المفوضية التي وضعت يدها على مراقبة الشركات ذوات الامتياز صيانة لها وحفظاً لحقوقها ، وخدمة لمقاصدها ، ولو تضرر الاهلون . قالت العريضة :

لفخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية المعظم

يتشرف سكان مدينة دمشق ، الممثلون في جميع هيئاتهم وطبقاتهم في اجتماع حافل ، بان يعربوا لفخامتكم عن المشكلة الاقتصادية التي قامت بين المشتركين

للمجرى الكهربائي من ناحية ، وشركة الجر والتنوير من ناحية ثانية ، والتي تقدمت بمطالب الاهلين المشروعة المؤيدة بالحجج الراهنة ، لجنة انتخبها الاهلون في جميع احياء المدينة .

وبدلاً من ان تعالج الحكومة المحلية وممثلو المندوبية بدمشق هذه القضية بروح الانصاف والحق القائم على المنطق ، اخذت الحكومة المحلية ومن ورائها السلطة بمعالجة هذه المشكلة لمصلحة الشركة فقط ، وبالتالي دعت الهيئة الحكومية بواسطة القائم برئاسة بلدية دمشق بالوكالة الى اجتماع في بهو القصر البلدي ، واوهمت المجتمعين ان لديها حلولاً لهذه المشكلة قائمة على اساس التخفيض في اسعار النور الكهربائي ، وتلا رئيس البلدية بالوكالة جانباً من مشروع الحل ، واغفل الجميع بالجانب الآخر . ولما نشرت هذه الحلول تبين منها انها لا تحقق لا كثيراً ولا قليلاً من مطالب الاهلين وانما هي عبارة عن حل اسمي ، لا نصيب له من المنفعة العامة .

لذلك جئنا نطلب من فخامتكم بصفتكم المرجع الاول ، ان تمنعوا هذه الهيئة الحكومية ، التي وجدت في غفلة من الدستور السوري المرعي الاجراء ، بان تكف عن الضغط والاكراه ، وان تترك هذه المشكلة تحل بطريق الانصاف بصورة تكون حقوق الشركة مضمونة اسوة بالشركات في البلدان المجاورة ، وان يكون الاهلون قد انصفوا في مطالبهم المشروعة .

وبما ان الرأي العام لا بد من افراغه في هيئة لأجل الاعراب عن الرأي السائد ، فنحن الموقعين في هذه اللائحة الممثلين لسائر طبقات الشعب الدمشقي ، نعلن لدى فخامتكم اعتمادنا وتوكيلنا المطلق الى اللجنة المنتخبة من الشعب ، والقائمة على معالجة هذه القضية بشخص رئيسها الشيخ سعدي القنابي ، وامين سرها المحامي وحيد الحكيم واعضائها المثابرين على معالجة هذه القضية . وفي الوقت نفسه نلفت نظر فخامتكم الى ان الاوضاع الشاذة القائمة في البلاد هي التي كانت ولا تزال سبباً بعدم انتظام الامور العامة بسائر نواحيها ووضعها في مجراها القانوني . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التواقيـــع : رئيس المجلس النيابي صبحي بركات ، نائب دمشق فخري البارودي ، المجاهد الشيخ محمد الاشمر ، هاني الجلاد ، هاشم الحكيم، عبدالقادر سكر ، صبحي القضماني ، عارف التوام ، سليمان القصار ، الشيخ عبدالرحيم الخطيب ، مصطفى تقي الدين ، شفيق دياب ، نصوح قباني ، ابراهيم معتوق ، حسن ابو الهوى ، حسن ابو جيب ، نوري الحكيم ، حسني الحورانية ، ديب شموط ، المجاهد الشيخ محمد حجاز ، راغب تقي الدين ، حمد الصفدي ، حسن السادات ، عبدالله القباني ، فرحان سكر ، عبدالله الخياط ، ابو الخير البزره، مصطفى العش ، حمدي القزاز ، شفيق البزره ، عارف الحلاق ، حمدي عابدين، المحامي عزة امين السعدي ، عبدالرؤوف امين ، المحامي شفيق سليمان ، مسلم الحافظ ، يحيى الطباخ ، ابراهيم النعيمي ، سعدالدين النعيمي ، الدكتور سعيد السيوطي ، الشيخ سليم الطيبي ، شفيق كحالة ، ضياء الدردري ، نوري العاقل، احمد حلمي الفرض ، هاشم القباني ، الدكتور عبدالوهاب خليل ، محمد شريف الرجله ، عبدالعزيز كريم ، سليم الطباع، المحامي عزة الساطي، توفيق الكحالة ، عبدالرزاق الرز ، عبدالحميد الباب ، حمدي الفيومي، محمد القلعجي، عادل القلعجي، المحامي نقولا نفش ، احمد البلطجي ، محمد البواب ، محمد النحلاوي ، المحامي ناظم المؤيد العظم ، حمدان ابوالخير الدايخ ، ممدوح الحكيم ، الشيخ جميل الحافظ الحكيم ، سعيد الحافظ الحكيم، غالب الحكيم ، صالح المحامي، محمد امين، محمد سليم صافي ، عبدالقادر شيخ الارض ، بدوي التونو ، محمد البوشي ، محمد عبدالقادر العط ، محمد سليم الشلاح ، محي الدين احمد الهدائي ، عبد الرزاق المزين ، حسام الدين السيروان ، امين دمشقي، راغب الجوخدار ، محمد قدور ، عيد كريم ، مصطفى مفتاح ، سليم قدور ، سعيد الكعيكاتي ، خليل جمعه ، عبدالكريم الصباغ ، ظافر السيروان ، محمد التونسي ، عبد الماجد الخطيب ، منير الصعيدي ، هائل عيد ، عبدالغني كبب ، عارف السبع ، بشير كبب ، ظافر ابو الشامات ، زكي بكداش ، امين جمعه ، كامل سيروان ، ابو عادل خدام الجامع ، خالد عيد ، مسلم محلجي ، بديع عرابي ، امين زهوراتي ، توفيق القيس ، محمد نصري ، تيسير تقي الدين ، عزة نصري، محمد ياسين القنابي،

مسلم القتابي ، نسيب تقي الدين ، محمد صالح الحفار ، الصيدلي خيري القتابي ، سامي جبري ، فخري عفيف ، انور الآوي .

١٣٤ ـ تصريح البطريرك الماروني عن احوال البلاد

وفي ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، كتبت جريدة الاتحاد اللبناني ما قاله البطريرك الماروني عن حالة لبنان ، وما وصل اليه من التدهور . ومما جاء في مقالها :

مما يدل على شدة تأثر غبطة البطريرك الماروني وانفعاله من الاحوال الحاضرة، ان غبطته لا يفتأ يشفع التصريح بالآخر عن رأيه في الحكومة والنواب والموظفين وينتقد ما يرى انتقاده لازماً من الاحوال الحاضرة .

وقلما يذهب وجيه ، او ذو مقام ، او وفد الى المقر البطريركي للتبرك بمقابلة غبطته ، إلا ويشرع غبطته في التحدث عن الاحوال بمرارة وتأثر .

وبمناسبة الاعياد الاخيرة ، توجه وفد من الاعيان واصحاب المكانة الى بكركي لتهنئة غبطته . وفي هذه المرة ايضاً تحدث غبطته عن الاحوال بلهجة حادة فقال :

بماذا تريدون ان احدثكم في هذه الاعياد ، وليس في البلاد ما يسر ، فحكومتنا التي يسمونها وطنية ، هي صنيعة الانتداب ورهينة اوامره .

ورئيس الجمهورية ، كما قلت قبلاً ، سكرتير عند المستشار الاجنبي .

والنواب يدّعون انهم يمثلون الامة ، وهم في الحقيقة لا يمثلون غير ارادة المستشارين الفرنسيين ، حتى اصبحوا في نظر الامة صفراً على الشمال .

والذي يدهش ان الحكومة كلما وجدت ان الخزانة العامة في عجز ، توعز بخلق ضرائب جديدة ، حتى ناء هذا الشعب بحمله ، بدلاً من ان يأخذ حصته من اموال الجمارك وواردات المصالح المشتركة ، او قسماً منها، وهذا منتهى الجور.

ثم تطرق الى ذكر الرواتب فقال : وأهم ما يكدّرني ، انه عند كل مناسبة ، او ازمة ، يوعزون الى الحكومة اللبنانيـــة بالاقتصاد في الوظائف والرواتب ، في حين انه لو وُجد الانصاف لوجب ان يبدأ الاقتصاد في دوائر المصالح المشتركة ، وفيها جيش كبير لا حاجة الى ربع عدده ، ورواتبهم فادحة ، وفي هذه الدوائر مجال واسع للاقتصاد الذي يوفر كثيراً عن الخزينة ، ولكن ما من مراقب ، ولا محاسب ، ولا من يحزنون .

ثم تكلم عن الرئاسة القادمة فقال : ان امر هذه الرئاسة لا يهمني ، كما قلت قبلاً ، بل يهمني الشعب ورغيفه ، اننا نريد الدفاع عن حقوق الشعب ، او نريد في كل مناسبة ، تذكير رجال الانتداب بمصالح هذا الشعب المسكين ، فانهم يعدوننا ثم لا يلبثون أنْ يتناسوا وعودهم .

وتطرق في الحديث فقال : لقد عزمت على مقاطعة كل موظف لا يقوم بوظيفته ، ولا يمثل دولته تمثيلاً نبيلاً ، كما عزمت ان اخاطب الفرنسيين الاصليين بكل ما يتعلق بشؤون لبنان وشعبه ، لاني لا ازال واثقاً بعدالة فرنسا وعطفها على لبنان وشعبه ، مما يجهله الآخرون .

١٣٥ ـ ما كان لوفاة الزعيم ابراهيم هنانو من تأثير في الحركة الوطنية

ولما كانت وفاة الزعيم ابراهيم هنانو لا بد من ان تؤثر في سياسة الكتلة الوطنية وحركتها ، رأينا ضرورة بيان ما اعقبها من حوادث ، وما كان لوفاته من تأثير في سير تلك الحوادث .

ولنبدأ اولاً بالحفلة التي اقيمت في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ في دمشق تخليداً لذكراه ، وبمناسبة مرور اربعين يوماً على وفاته .

اقيمت الحفلة في بهو الجامعة السورية ودعي اليها الرجالات الاحرار من كل البلاد العربية فحضرتها الوفود من كل قطر وبلدة ، وقام بترتيبها والمحافظة على نظامها مكتب الكتلة الوطنية . وفي الوقت المعين بعد الظهر احتشد الناس

من جميع الطبقات واخذت مواقعها ، ثم افتتحت الحفلة بآي الذكر الحكيم ، واعقبها الخطباء . فتكلم الرئيس السيد هاشم الاتاسي ، ثم السيد نجيب الريس، ثم الدكتور عبدالرحمن الكيالي ، ثم السيد اسعاف النشاشيبي ، ثم السيد شفيق جبري الذي القى قصيدة عامرة ، وتليت بعدها البرقيات الواردة من المدن العربية والرسائل الشاملة على التعزية . وكانت العيون تسيل دمعاً من التأثر والحزن ، والقلوب تتحرّق لوعة على فراق هذا الرجل الذي قضى شيخوخته مجاهداً وثائراً وزعيماً ، وخدم وطنه بعقيدته ، ومبادئه ، ونضاله .

وقد قدّر عدد من وُجد في الحفلة وشهدها، بما لا يقل عن الفي شخص. وكانت بينهم الوفود التي أتت من حلب ، وحمص ، وحماه ، وطرابلس ، وبيروت واللاذقية ، والاسكندرونة ، وجبل الدروز . وبعدها خرج القوم وانصرفوا بتظاهرة عظيمة ، ولم يحدث ما كانت تخشاه السلطة ، واتخذت له التدابير الدالة على هلعها وفزعها هي والحكومة المحلية معاً .

وقبل تعداد النتائج ، لا بد من القول ان الفرنسيين كانوا يعدون الزعيم ابراهيم هنانو حجرة عثرة في سبيل انتدابهم ، وسداً قوياً مانعاً لتنفيذ مراميهم.

ولما توفيَ ، ظنوا ان كيان الكتلة سيتداعى ، وانهم يستطيعون الاجهاز على ما بقي من قوتها بطول الزمن ، واهمال امر الاهتمام بالوطنيين واجتماعاتهم ، وبياناتهم . وكان اول علامة على تفكيرهم بما وصفنا، وضعهم الجواسيس والتحري على مكاتب الكتلة الوطنية ، ثم نشرهم شتى الشائعات وألوان الدعايات بواسطة جواسيسهم وانصارهم بين الناس يخوفونهم ويخدرونهم ويدسون على رجالات الكتلة بأنهم منقسمون على بعضهم ، وان فلاناً يطلب الزعامة والآخر يقاومه ، ليوقعوا بينهم وبين المنتمين اليهم ، والمحبين لوحدتهم .

ثم ان المفوضية اوعزت الى الكتّاب وارباب الصحف بالحملة على سياسة البطريرك الماروني حملة شديدة لتأييده الوطنيين وضم صوته الى صوتهم ، والنداء معهم بمقاومة الانتداب ، وإظهار سوءاته ، ولتضعف سلطته ، وتبعد الناس

عن مقامه ، هيّجت عليه الصحف البذيئة المأجورة للطعن في سنه ، وسياسته ، وحملت « روما » على منح « البطريرك السرياني » المونسنيور « تيوني » رتبة « كردينال » ليقف امام نفوذ البطريرك الماروني . فكان لها ما ارادت .

واسبغ « البابا » على المونسنيور « تيوني » الرتبة المذكورة ، ودعاه الى روما لرسمه كردينالاً ، فذهب وزار فرنسا . ولما عاد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ استقبلته السلطة والحكومة اللبنانية والجيش استقبالاً رسمياً فخماً . واهملت عادتها بان تستقبل « البطريرك الماروني » في حفلة عيده الذي صادف في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ .

على ان الكتلة الوطنية لم تعبأ بما زعمه الفرنسيون ، ولم تهتم بما دبرته السلطة ، بل ثابرت على سعيها ، وقيادتها ، ونشاطها ، وتنظيم اعمالها ، واتصال رجالاتها بالشعب . وفتحت ابواب مكاتبها للمراجعين والمشتكين . ووسعت نطاق حركتها الى الاقضية والمدن والقرى ، ووحدت صفوفها ، واسست لها في دمشق مركزاً هاماً ، وفي كل من حماه وحمص ، وباشرت العمل فيها بهمة ونشاط . وفي حلب توسع نطاق عملها على اتم وجه واكمل تنظيم .

وحيث ان اظهار قوتها وقوة تمسك الشعب بها وتماسكه معها كان ضرورياً لتعلم السلطة ان الكتلة لن تموت بموت زعمائها ، ولا تضعف بمرور الزمن ولا يؤثر في انبعاثها الموانع ولا الصعاب . فقد قررت ان تجعل يوم اربعين الفقيد مظهراً رائعاً ، وقد صح ما قررته .

وفي حلب اقامت الكتلة في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٦ حفلة تأبينية ، وُجد فيها خمسة عشر الف شخص . وفي يوم العيد ذهب اكثر من عشرة آلاف شخص الى مقبرة الزعيم وزاروه وأبّنوه . وحدث مثل ذلك في جميع المدن السورية ، وفي مراكز الاقضية ، وحضر الحفلات اخواننا المسيحيون بالرغم من تهديد السلطة الفرنسية لمن يحضر ، او لمن يخطب ، فان الحاضرين لم يبالوا بتهديداتهم ولم يخشوا وعيدهم . وكما ظنت ان الوفاة سوف

تفت في عضد الكتلة ، ظنت ان تهديداتها ستنجح ، وان منع الوفود من الذهاب الى الحفلة الكبرى في دمشق سيقلل من عدد الذاهبين عن حلب وغيرها فخاب ظنها ، وضل سعيها ، ولم يفدها طلبها الوثائق من كل من وجدته على الطريق ، ولا تحريها السيارات ، ولا تدقيقها في الهويات، ولا تحصيلها ضرائب البلدية ورسومها من البعض ، ولا منعها لوفد دير الزور من الحضور ، وإرغامها اياه على العودة ، فقد كثر العدد كما قلنا .

وكانت الحفلة آية في الروعة ، والابهة ، والجلال ، وكان الذين وصلوا الى دمشق اكثر من مائة وخمسين زائراً .

وبعدما انتهت الحفلات ، اعلنت الكتلة يوم الاربعين من ميثاقها الوطني ، وقالت : ان عهد التفاهم انقضى ، وقررت الدوام على سياسة المقاومة ، وتنفيذ الخطط بلا هوادة ، وتغذية الشعب ببث روح الحماس ، وتقوية مقوماته القومية، وتعويده النظـــام والتضحية ، وتشجيعه على المطالبة بحقه بأي صورة كانت . وايدت اقوال البطريرك الماروني ، وافتتحت لها مراكز في بيروت ، واللاذقية، وطرابلس ، وبعلبك . وارسلت وفداً عظيماً من المدن السورية في اليوم الثاني عشر من كانون الثاني سنة ١٩٣٦ « وكان يوم عيد البطريرك » الى مقره في بكركي لتحيته وتهنئته ، فكان لعملها اثر عظيم زاد في حماس الشعب، ودل على التعاون بين سوريا ولبنان ، ووحدة الكلمة .

ولما كنا قد اشرنا الى الخطباء الذين تكلموا في حفلة التأبين ، وفي حفلة عيد البطريرك الماروني ، فاننا ننشر قسماً منها مع بيـان الكتلة الوطنية ، ثم ننشر الاحتجاج المرسل من دير الزور تبعاً للحوادث وبيان الوقائع .

١٣٦ ـ كلمة الرئيس الاتاسي في حفـلة الاربعين

ليس في حياة الفقيد العزيز فترة خالية من الجهاد في سبيل الامة ، ولم يتقاعس عن نوع من انواع التضحية لاجلهـا ، فقد حمل السلاح باذلاً روحه لانقاذ بلاده من الذل والاستعباد ، ثم جاهد في اللسان والقلم، وناضل في ميدان

السياسة بهمة لا تكلّ وايمان لا يتسرب اليه الوهن ، حتى مكن هذا الجهد المتواصل الداء من جسمه فغالبه بضع سنوات ، ولم يكن ذلك ليفت في صلابة عزمه او يقعده عن العمل . فقد كان شبح المصائب التي تنتاب بلاده المنكوبة ماثلاً امام عينيه يقض عليه المضاجع ويدفعه للعمل . ثم اغمض الردى عينيه ، قبل ان ترى وطنه العزيز يتبوأ مكانه بين الامم السعيدة بحريتها .

قضى ابراهيم قبل ان تتحقق الغاية التي سعى اليها طول حياته وضحى في سبيلها بكل عزيز ولكنه قضى وقلبه الكبير مؤمن بمستقبل هذه الامة ، موقن بان روح الوطنية فيها لن تخمد جذوتها بعد اليوم ، وانها واصلة حتماً الى ما تبتغيه رغم محاولة الاجنبي القضاء على هذه الروح .

وانه ليحزننا ان نراه مثابراً على اساليبه في الاستعمار ، بينما رأى غيره ان الامم ذات التاريخ المجيد لا تحمل على انكار ذاتها والعدول عن مثلها الاعلى بفعل القوة فاعترفت لها بحق الحياة واصبحت حليفة صادقة له . فها هو العراق القطر العربي الشقيق، لم يكد ينفض عنه غبار العهد الماضي ، ويخلت من عقاله حتى خطا في بضع سنوات خطوات جبارة الى الامام سعيداً بحريته واستقلاله ، بينما نسير القهقرى في جميع مرافق الحياة في السياسة والاقتصاد والاجتماع . فالامم لا تنمو نموها الطبيعي الا في جو الاستقلال والوحدة الوطنية .

فاذا نظرنا الى عشرين عاماً خلت ، رأينا القطر السوري اكثر اقطار الامبراطورية العثمانية تقدماً ورقياً . وكان يؤمل له مستقبل زاهر بعد الحرب لوقوفه مع سائر الاقطار العربية بجانب الحلفاء ، وتضحيته بزهرة شبانه وشيبه في سبيل الاستقلال . ولكن حظه العاثر جعله اليوم اتعس شعوب الامبراطورية العثمانية ، بينما تتمتع تركيا والعراق والحجاز واليمن باستقلالها ووحدتها ، وتسير اشواطاً في طريق التقدم العادي والمعنوي ، نرى سوريا مجزأة الاوصال ، مهانة الكرامة ، مهضومة الحقوق .

اتيح للفقيد قبل ان يرقد رقاده الاخير، ان يرى ظاهرة جديدة في العالم

الدولي تؤيد انتصار الحق على القوة ، وهي استنكار دول العالم اجمع رسمياً ، للمرة الاولى في التاريخ ، اعتداء قوي على ضعيف بحجة تمدينه، وبادرت لمقاومة المعتدي بشتى الاساليب لمنعه من استباحة حمى شعب مسالم ، معترفة بذلك بان التمدين اصبح في عرف السياسة المرائية مرادفاً للتعدي والاغتصاب ، حتى ان وزيراً مسئولاً لدولة متمدنة صاح في خطاب له : الويل لمن يحاول تمديننا .

لقد انهار بهذه الظاهرة الجديدة البنيان الفاسد من اساسه ، الذي بنيت عليـــه المأساة السورية ، فلم يعد باستطاعة جمعيـة الامم التي تشجب اليوم اعمال دولة تدّعي تمدين شعب افريقي ، ان تبرر تسلط دولة اخرى على شعب عريق في المدنية كالشعب السوري والقضاء على وحدته واستقلاله بالقوة .

وانه وان كانت بعض الدول التي تقف اليوم في وجه المعتدي، انما تسير بما تمليه عليها منافعها الخاصة ، الا ان صوت الحق الذي دوى في جنيف تردد صداه في انحاء العالم فأثار عند جميع الشعوب رغبة اكيدة في الدخول في عهد جديد من العلاقات الدولية يسود فيها الحق والعدل ، ويمنع اعتداء القوي على الضعيف .

ان الاساليب التي اخترعتها بعض الدول لتبرير استباحتها لحريات الشعوب اصبحت بالية لا تتفق مع الروح الجديدة في العالم الدولي . فعسى ان لا تصر على انكار الحقائق المحسوسة ، وتعمد الى اقامة علاقاتها مع هذه الشعوب على اسس الصراحة والعدل . واذا كانت العاطفة الانسانية وشعور العدل اوحيا للجامعة الدولية ان تهب لمساعدة الحبشة، فعليها ان تذكر ان هنالك شعباً آخر اعرق في المدنية ، واكثر تقدماً في ميدان الثقافة والعلم ، ما زال استقلاله مغتصباً وحقوقه مهضومة .

على ان الشعوب الجديرة بالحياة ، لا تعتمد الا على نفسها، في الحصول على استقلالها وبناء مجدها . وقد كان فقيدنا العظيم مؤمناً بذلك ، فكرّس حياته لايصال امته الى تحقيق امانيها .

ان في كل صفحة من صفحات حياة ابراهيم هنانو مثالاً يدل على نفس وثابة ، وروح كبيرة ، واخلاص غير متناه ، يجدر بكل سوري ان يقتدي به . فخسارة الوطن به اكبر من ان تقدَّر ، ولكن ان مات ابراهيم فالوطن حي لا يموت .

سيبقى هذا الوطن مخلداً ذكرى ابراهيم وذكرى الشهداء الابرار ، الذين سقطوا في سبيله ، وبنوا صرح استقلاله العتيد بارواحهم ، وستهنأ نفوسهم في جنة النعيم لدى مشاهدتهم في مستقبل قريب ان شاء الله وطنهم حراً من كل قيد شاقاً طريقه للمجد .

١٣٧ ـ القسم الأخير من خطاب الدكتور عبد الرحمن الكيالي

الا في سبيل الله والوطن ما جاهدت البلاد وجاهدت ، وما قاست الأمة وقاسيت يا ابراهيم !

أزمات ومعارك ومواقف كلها خطرة ، وكلها مضنية ، فلأيها يقدم الشعب ماله ، وبدنه ، ولأيها يقدم راحته وحياته !

اتعب ابراهيم تقلبُ الاحوال وحراجة الظروف « والرياح تجري بما لا تشتهي الأنفس » ، لأن من بيدهم القوة لا للحق ولا للمنطق يذعنون ، ولا المسئولون عن الازدراء والنكاية يترفعون ، ولا هم عن فرض المغارم واخذ المغانم يتنزهون ، ولا الامور يسهل حلها بمجرد المقاومة والمخاصمة والتضحية !

لماذا الانتقاص من حقوق الامة وتجاهل وجودها ؟ وما هو سبب النفور والتباعد اذا كان الارشاد والمعونة هما المقصودان ؟

بالأمس اعتراف بكفاءة الامة واهليتها وارادتها ، بتصريح ردده العالم . واليوم تجريدها من كل مكرمة ، ومن كل حق ، وتحميلها كل وزر ، وارغامها على ما تكره ؟

هل في شرع السياسة الحكيمة ومصلحة الوطن التجزئة وتقطيع الاوصال ! وهل في دستور العدل والحرية قانون كقانون قمع الجرائم ، واحكام كأحكام حكامه ؟ وفي أي مدينة للحرية معنيان ؟ وللاستقلال والحق مقياسان ؟ وكيف تتفق ذهنيتان احداهما تنشد الحياة والنهوض في ظل الاستقلال والوحدة والسيادة والدستور ، والاخرى تنشد الاستعمار ، والطاعة لما يؤمر ، والحكم المطلق ، والاقرار بما كان ويكون ، وهكذا اريد فيجب ان تريد ، وبكم وبدونكم سوف اتمم عملي ؟

أليس هذا تمزيقاً للعهود والوعود والتصريحات ؟ وتأييداً للاستعمار والاستعباد والانانية والاطماع ، التي يجب ان تبتعد عنها امة العلم والحرية ؟

أجل ! ان من يجهل نفسية الشعوب لا قيمة لقوانينه ، ومن يمشي في حكمه على دوام الاخطاء يسرع الزوال الى سلطانه .

وسوريا قضيتها ليست نزاعاً بين فرنسا وسوريا ، ولكن تبايناً بين ممثليها المستعمرين وبين السوريين واختلافاً بين ذهنيات طلاب الاستعمار ، وطلاب الاستقلال .

فلنجاهد ولنرخص البذل في ارواحنا ودمائنا ، ولنبقَ في ميادين الكفاح وان كلفنا ما فوق الطاقة ، ولكن لا بد لهذا اليوم من غده !

١٣٨ - بيان الكتلة الوطنية بمناسبة الاربعين من وفاة الزعيم

لقد ودعنا في هذا اليوم الحزن والبكاء على الزعيم الخالد ابراهيم هنانو ، واننا لنشرح عهد النضال ، وخطة الكفاح في سبيل الوطن منذ الساعة .

لقد كان كفاحنا في الماضي من غير نظام . ومع هذا فقد ضاقوا ذرعاً بما اتيناه ، وبما قامت به البلاد من اعمال . أما اليوم فكفاحنا سيكون بأهبة ونظام ، وغايتنا ان نقاوم جميع الاساليب البالية ، وان يروا مصير السياسة الحاضرة .

عندما التحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى ، ارتد فريق من العرب عن الاسلام ، ومنعوا الزكاة ، فعول الخليفة الاول ابوبكر الصديق على ان يقاتلهم ، فقيل له في ذلك فقال :

والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحاربتهم عليه .

ونحن نقول اليوم ، ونعاهد الله ونعاهدكم ، بانهم لو منعوا البلاد ـ عقالاً ـ من حقوقها لما سكتنا عليه « تصفيق شديد وهتاف حاد » .

ليست الكتلة الوطنية حزباً ولا فرقة ، انما هي الامة ممثلة في امانيها وآمالها ، مستعدة في يقظتها ورجائها ، لذلك فهي تفتح صدرها لكل مخلص !

فعلى من يود ان يشترك في الجهاد الوطني ، وان يقوم بواجبه نحو البلاد ولا يقعد مع الخوالف ، ان يتقدم للانتظام في سلكها والانضاء اليها ، وان ما شاهدناه من اقبال الامة على التنظيم خير برهان على مبلغ ما سندركه من قسط في النجاح وافر .

وها انكم تسمعون الآن البيان الذي تذيعه الكتلة الوطنية ، متضمناً ميثاقها ، شارحاً موقف البلاد بالتفصيل من هذه السلطة القائمة ، وهذا البيان هو الذي أعددناه في مؤتمر حلب ، يتلوه عليكم الاخ فائز بك الخوري :

عندما انفصلت الاقطار العربية عن الدولة العثمانية ، قررت جمعية الامم اعتبار هذه الاقطار صالحة للاستقلال ، وفرضت على بعضها الانتداب ، لأجل تهيئتها للاستقلال التام في اقصر مهلة مستطاعة ، فاعترفت الدول باستقلال اليمن والحجاز ناجزاً ، وتأجل الاعتراف بذلك لدولتي العراق وسوريا .

ولم تمض عشر سنوات على هذا الانتداب ، حتى اعلنت بريطانيا الغاء انتدابها عن العراق ، وعقدت معها معاهدة تحالف ، اعترفت لها بالاستقلال ، ووافقت جمعية الامم على هذا التدبير العادل ، واصبحت العراق عضواً مستقلاً

في تلك الجمعية ، وبقيت سوريا وحدها من بين هذه الاقطار العربية محرومة من حق الحياة الحرة ، ومنكوبة بالتجزئة المهلكة ، التي فرضتها عليها مطامع الاستعمار الدولي والصهيوني ، بتفكيك اوصالها وتفريق ديارها الى دويلات ، لا حول لها ولا طول ، في حين ان هذا القطر السوري المظلوم أولى هـذه الاقطار بالاستقلال ، واقواها استعداداً للنهوض والارتقاء .

عندما رأت فرنسا ان الاقاليم الاخرى العربيـة سبقت سوريا ، الموضوع شطرها الاكبر تحت انتدابها الى الاستقلال ، حسبت ان تأخر الاقليم السوري بهذا السير ، لا يأتلف مع مكانتها الدولية ، ولا يماشي دعواها في انشاء الحريات ونصرة الشعوب الضعيفة ، ولا يؤمن معه ما قد ينجم من عواقب الاستيـاء العام المرة الاولى بلسان ممثلها المسيو هنري دي جوفنيل في سنة ١٩٢٦ ، وبتصريحات خلفه المسيو بونسو ، حين دعا الامة لانتخـاب مجلس يتولى وضع الدستور واغلق هذا المجلس وبلسان وزير خارجيتها سنة ١٩٣١ ، ان السوري اكتسب بتدريبها درجة من الرقي تخوله حق الاستقلال ، فهي عازمة على الغاء الانتداب الذي اعترفت بلسان ممثلها ان البـلاد السورية لم تقبل به ، وعقد معاهدة تحالف مع سوريا على مثال ما جرى بين بريطانيا والعراق .

ثم تقدمت الى البرلمان السوري بمشروع معاهدة لم تسمح له المصلحـة الوطنية بقبولها حين وجدها غلاً ثقيلاً يراد به ارهاق البلاد ، وتوثيق حبائل الاستعمار والاستعباد ، وليس من العدل بشيء ان تكون الحقوق التي تنالها سوريا في معاهدتها مع فرنسا اقل من الحقوق التي نالتها البلاد في معاهدتها مع بريطانيا .

وعلى اثر رد مشروع المعاهدة في البرلمان السوري ، غضب المفوض السامي وحمل حكومة باريس على الاشتراك معه بالغضب ، فاطلقت يده باعمال العنف والشدة ، فعطل الحيـاة النيابية ، وشل احكام ذلك الدستور الذي اصدرته وخذلان اساليبه في جميع الساحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فقـد اصبح ما منيت به الامة من الفقر ، والهجرة ، وفوضى التشريع ، وانتشـار

الاستياء بين جميع طبقات الشعب دليلاً صارخاً على وجوب العدول عن هـذا النظام ، واختيار طريق آخر يأتلف مع اماني الامة ويضمن حاجاتهـا الحيوية وحقوقها الصريحة .

صبرنا طويلاً على هذه الاوضاع الشاذة، واغدقنا الاحتجاجات والاعتراضات واسدينا النصائح ، واقترحنا الاساليب الناجحة للخروج من هذه المآزق المهلكة ، فانقضت الايام والشهور والسنون بدون ان نلق آذاناً صاغية ، او قلوباً واعية ، لا في باريس ، ولا في جنيف ، وما زالت بلادنا تسير من سيء الى اسوأ ، حتى عيل الصبر ، وضاع التجلد ، وخابت الآمال ، واستولى اليأس القاتل على النفوس البريئة ، والضيق الخانق على الصدور الرحبة .

أمام هذه الازمة الرازحة ، وأمام هذا المأزق المخيف الذي زجت به البلاد . ترى الكتلة الوطنية من واجبها ان تضاعف جهودها الرامية لتحقيق اهدافهـا النبيلة المدمجة في ميثاقها الوطني وهو :

اولاً — تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة اجنبية ، وايصالها الى الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، وجمع اراضيها المجزأة في دولة واحدة ذات حكومة واحدة .

ثانياً — رفض وعد بلفور ، ومقاومة الوطن القومي الصهيوني .

ثالثاً — تأليف المساعي مع العمل القائم في الاقطـار العربية الاخرى ، لتأمين الاتحاد بين هذه الاقطار ، على ان لا يحول هذا السعي دون الاهداف الواجب بلوغها في كل قطر .

رابعاً — تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين افراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه ، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ونشر الثقافة ، وتنمية الاخلاق القومية بين جميع الطبقات .

خامساً — اعتبار الامة جمعاء بكل ما لديها من قوى مادية ومعنوية وقفاً على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ اهدافها .

سادساً — يتحتم جمع قوى الامة ، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال القومية ، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الاحزاب السياسية في هذه الآونة مخالفاً لوحدة الجهود .

سابعاً — اعتبار هذه المبادىء جوهرية في حياة الامة وكيانها ، وكل مخالفة لها تسقط صاحبها من حق الانتساب اليها .

وازاء هذه السياسة المنذرة بالويل المستطير ، ترى الكتلة الوطنية ، انه قد حان الوقت لتعلن للملأ انه قد فشلت نهائياً جميع الذرائع التي بذلتها باخلاص في السبع عشرة سنة الماضية ، عملاً بتوصيات جمعية الامم ، في سبيل التفاهم النزيه والتعاون العادل ، وكما أبت في الماضي تأبى في الآني الاشتراك بأية مفاوضة سياسية لا تكون قاعدتها تحقيق هذا الميثاق الذي تصونه بالحزم والاخلاص بدون هوادة ولا وهن .

وهي تدعو الامة السورية جمعاء ، بغير تفريق في النزعات ، الى الاتحاد والانضمام حول هذه المبادىء ، ومؤازرة الساعين اليها مؤازرة صريحة للوصول الى هذه الاهداف الحقة ، وتعتمد في تلبية هذه الدعوة على ما عهدته بالشعب السوري النبيل من اباء النفس ، وصلابة العقيدة ، وصحة الايمان ، والاسراع الى النجدة في المواقف الحرجة والمآزق الضيقة .

وهذه الكتلة ، التي تستمد القوة من ثقة الامة ودماء شهدائها ، وروح فقيدها الغالي الزعيم هنانو ، وفي الحق الصريح في دعواها ، هي باقية على عزمها في الثبات والتضامن في هذا المضمار الى نهايته ، فلا تتخلى عن الكفاح الشريف في ساحة الجهاد الوطني ، الى ان تتكلل جهودها بالنجاح ، وتبلغ غايتها الحقة ، وهي راسخة الأمل بان الامة تلبي نداءها ، وتسرع الى توحيد القوى ، والالتفاف حول هذه الغاية المثلى ، وتلبية الدعوة الى نصرة الحق .

١٣٩ - البرقية التي ارسلها المجتمعون في الحفلة الى عصبة الامم

ان المؤتمر الوطني السوري ، المنعقد اليوم في دمشق ، يرفع احتجاجه

الصارخ الى جمعية الامم ، على الحالة السيئة التي يقاسيها القطر السوري ، تحت نظام الانتداب المفروض عليه ، ويعتبر ان التدابير العظيمة التي تتخذهـا هذه الجمعية للمحافظة على استقلال الحبشة ، يحق لسوريا ان تكون مثلها واكثر منها ، فالشعب السوري اجدر بالاستقلال من الحبش ومن غيره من الشعوب الاخرى التي نالت استقلالها ، خصوصاً بعـــد ان نالت جميع المقاطعـات الاخرى في الامبراطورية العثمانية استقلالاً كاملاً ، وبقيت سوريا وحدها تعاني عذاب الاستعمار الانكليزي والفرنسي والصهيوني .

١٤٠ ـ اسماء العظماء الذين شاركوا الامة في مصابها ، وارسلوا تعزياتهم برقياً للجنة الاحتفال

وايفاءً لحق الزعيم ، وبياناً لما كان لوفاته من عميق الاثر في قلوب العاملين واظهاراً لمدى التطور الذي بلغته البـلاد العربية من وحدة الشعور ، وتقدير المجاهدين المخلصين من ابنائها اينما كانوا ، وللدلالة على ما كان للكتلة الوطنيـة من المقام في نظر ملوك العرب ورجالاتهم ، نذكر اسماء من ابرقوا الى اللجنة التي تولت امر الاحتفال وهم :

صاحب السمو امير شرقي الاردن عبدالله الهاشمي ، ورئيس الوفد المصري السيد مصطفى النحاس باشا ، والامير الكبير شكيب ارسلان ، ورئيس الوزارة العراقية السيد ياسين الهاشمي ، ووزير خارجية العراق السيد نوري السعيد ، ووزير الاوقاف السابق محمد علي علوبة باشا ، وقائد الثورة الاعلى سلطان باشا الاطرش ، والزعيم الدكتور عبدالرحمن الشهبندر ، ورئيس نظار حكومة شرقي الاردن السيد ابراهيم باشـا هاشم ، ورئيس مجلس الشيوخ في العراق السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب السيد محمد زكي ، ووزير الداخلية السيد رشيد عالي الكيلاني ، ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى في فلسطين السيد الحاج امين الحسيني ، وغبطة بطريرك الموارنة السيد عريضة ، وغيرهم ممن يضيق الكتاب عن ذكرهم ، وعن ذكر ما جاء في اقوالهم من عبارات التعزية والاكبار ليقظة الامة ، والتقدير لسمو مبادئها وجهادها .

١٤١ ـ صدور اوامر السلطة الفرنسية باغلاق مكاتب الكتلة جميعها ، واغلاق المدن السورية احتجاجاً عليه في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦ ، ونفي السيد البارودي

وبعد مرور بضعة ايام على حفلة التأبين ، اصدرت السلطة الفرنسية اوامرها الى دوائر الأمن العام الفرنسي ، ودوائر الاستنطاق الاجنبي بلزوم اغلاق بيت الامة في دمشق ، وحماه ، وحلب ، وحمص . وقامت الدوائر المذكورة بتحري مكاتبها وقفلتها ، ولم تقل السبب .

ولما كان التحدي مثيراً للنفوس ، فان الشعب لم يطق احتماله ولا اهماله ، فاغلقت المدن السورية يوم السبت في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦ ، معلنة احتجاجها الصامت على ما فعلته السلطة ، وعلى الاوضاع الحاضرة ، وعلى ازدرائها كرامة الامة ، وتحديها للكتلة الوطنية .

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٣٦ ، اختطفت السلطة السيد فخري البارودي من دمشق وهو خارج من بيته ، وتحرّت مقره ، ثم وضعته في سيارة ، ونفته مع المحامي السيد سيف الدين مأمون الى الحسيجة . وفي اليوم نفسه ، بينما كان الناس مجتمعين في دار آل ابراهيم باشا في حلب ، جاءت قوة من الشرطة والتحري وعلى رأسها مدير الأمن العام الفرنسي ، والمفتش الفرنسي ، ودخلوا البيت عنوة ، وضربوا الموجودين داخله ، واطلقوا الرصاص عليهم ، فرماهم الناس بالحجارة ، واشتدت المعركة ، ثم جاءت قوة اخرى من الشرطة وتغلبوا على الموجودين العزل من كل سلاح ، واقتادوا مائة وخمسين شخصاً اوثقوهم وساقوهم الى السجن . وكان معهم السيد جميل ابراهيم باشا . وبعد محاكمتهم حكموا عليه بالسجن سنة والنفي سنتين ، وعلى رفقائه باحكام مختلفة . ولماذا ؟ هل في الجو سياسة جديدة اقتضتها هذه الخطة الارهابية ؟

لا شك ان السلطة بعد ان رأت اشتداد ساعد الحركة الوطنية ، ونموّ قوة الكتلة ، وهالها اقبال الشعب عليها ، والانتساب اليها ، قررت اللجوء الى الارهاب والتنكيل لايقاع الرهبة في قلوب الناس وتخويفهم ، وابعادهم عن الكتلة ، وقتل الحركة على زعمهم قبل استفحالها . اذاً هنالك مرحلة جديدة سوف تمر بنا ، وهي مرحلة التنكيل والارهاب .

المرحلة العاشرة « مرحلة التنكيل والارهاب »

١٤٢ ـ سياسة الارهاب والتنكيل

وعوضاً عن ان تلجأ السلطة الى تلطيف الجو، والعطف على اماني الشعب واحترام حقوقه وشعوره مراعية ألم الناس وحزنهم على فقد زعيمهم ، عمدت الى إغلاق مكاتب الكتلة التي يعدونها مرجعهم وبيتهم ، ورمز ارتباطهم وتأييدهم لرجالاتها ، واخذت بسياسة الارهاب والتنكيل . فكلما تظاهر الاولاد كانت ترميهم بالرصاص ، وكلما خرج التلامذة من مدارسهم ليحتجوا ضربتهم وتعقبتهم وحكمت عليهم بالطرد والسجن ، وكلما راجعها التجار مستنكرين الحالة قابلتهم بالعنف ، واذا اطلعوها على ما يريدون ، ردتهم رد المحتقر الأهوَج الذي ينفر من سماع الشكوى ، فزادت نار النفرة والكراهية منها ومن اعمالها وعمالها ، وتأججت في الصدور والنفوس .

١٤٣ ـ التظاهرات ووقوع القتلى والجرحى

وحدث ان اضربت البلاد اضراباً شاملاً عمَّ جميع المدن السورية ، احتجاجاً على الاعمال الجائرة التي يأتيها المفوض السامي والحكومة السورية ، وعلى الاحوال القلقة التي اضرَّت بمصالح العباد، واخَّرت ايصال الامة الى حقوقها واستقلالها .

وقامت التظاهرات الصاخبة في كل مكان ، ولم تنقطع المناوشات بين المتظاهرين وقوى الأمن والجيش ، فوقع الجرحى والقتلى ، ولم يعلم عددهم بالضبط .

ففي دمشق قتل اكثر من سبعة ، وفي حلب اربعة وامرأة ، وفي حماه قتل ثلاثة وعشرون ، وفي حمص سبعة ، وفي دير الزور سبعة . وبلغ عدد الجرحى ما ينوف على الثلاثمائة . اما المسجونون فربما بلغوا الألف او اكثر ، لأن الذين سجنوا في دمشق وحدها، كانوا اكثر من مائتين وخمسين ، وفي حلب

بلغ العدد مائتين وثمانية عشر . اما بقية المدن فلا اعلم بالضبط عدد من سجن منها حتى كتابة هذه السطور .

وكان المتظاهرون يبغون اعلان شكواهم ، فتقابلهم الشرطة ، والدرك ، والمتطوعة في الجيش الفرنسي بالسيوف والرصاص . وكان اكثر من اصيب ، من الشبان والأولاد ، لأن ليس لديهم ما يدافعون به عن انفسهم سوى الحجارة التي يلتقطونها من الشارع ويرمون بها هؤلاء الذئاب ، فلم تقهم الشر ولا دفعت عنهم العدوان . وبدلاً من ان تفرق قوى الأمن المتظاهرين بالحسنى ، كانوا يتصيدون الافراد بالرصاص ، كما يصطاد الصيادون العصافير ، مستعملين الرشاشات ، ومن ورائهم جنود الجيش الفرنسي يحاصرون المتجمهرين ، ثم يسوقونهم طعمة للرصاص .

ومما يذكر بالتقدير والاعجاب ، ان « الثورة » كانت اجماعية لم تترك صنفاً من الناس الا وانضم الى صفوفها ، وترك مرافقه وكسبه ، واشترك في تظاهراتها ومقاومتها . واحتمل الجميع المكاره والحرمان وآلام الصبر ، وحمدوا الله على انهم يدافعون عن كرامتهم ، ويطالبون باستقلالهم ، ويصابون في سبيل وطنهم وحريتهم وقضيتهم .

مرحى لك سوريا ! تذودين عن حياض استقلالك ، وتذبين عن كرامة وطنك بالدم والنار ، وتقدمين على التضحية بكل اباء وشجاعة ، ولا يهاب بنوك رصاص هؤلاء الظلمة البرابرة ، الذين سلطوا نيران جنودهم على ارواحهم وقتلوهم وهم عزّل من السلاح .

يا ويل الفرنسيين ، يوم تتمكن من مقابلتهم بالسلاح ذاته ! ويا ويلهم يوم تقذف بهم خارج بلادنا ! سنعلمهم ان نيرانهم لا قيمة لها امام كبريائنا وعزة انفسنا ، وأمام حقنا المقدس في الحياة .

وكما خرج دي مارتيل وممثلوه واعوانه عن حدود الحق وطريق الحكمة والعطف ، فنحن ايضاً خرجنا عن طريق الخوف والرهبة ، ولن نحجم عن

الموت في سبيل وطننا ، واننا سنركب هذا المركب الخشن ، ونقاتل في ميادين النضال بشرف وشهامة ، لنبرهن على جدارتنا بالاستقلال ، وعلى اننا من نسل اولئك الابطال ، ابطال القادسية ، واليرموك ، وحطين ، وسنستمر في الاضراب والاغلاق حتى ننال حقنا ، وحتى يذعن المستعمر لهذا الحق ، ويقبل بعجزه عن ارغامنا لما نكره .

ما هذه البيانات التي يصدرها ؟ وما هذه الاوامر التي يعطيها وفيها القول الجارح ، والظلم الفادح ؟ وما هذه القرارات التي ينفذها ليقيد حريتنا ويكبلنا بالقيود . أيظن انها تدوم ؟ أيظن اننا لا نحطمها ؟ ولماذا يأمر بقتل الاولاد واملاء السجون بالشبان الابرياء ؟

هل هذا طريق التفاهم !

انه باتباع سياسة التنكيل والارغام ، واعتقاده باستطاعته مقاومة الكتلة الوطنية ، يدل على جهله مبادئنا ، وعلى سوء نيته ، ونية الذين رسموا له خطط الارهاب والتنكيل لمقاومة الوطنيين .

ان عمله وما رسموه ، خطة البرابرة من القرون الوسطى لن تجدي نفعاً « وسيعلم الظالمون اي منقلب ينقلبون » .

١٤٤ ـ وفد دمشق لمقابلة العميد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٦

وفي ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، تألف وفد من وجوه دمشق واعيانها وتجارها وهم السادة :

سامي باشا مردم بك ، بديع المؤيد ، نصوح البخاري ، فوزي البكري ، عارف الحلبوني ، فائز الخوري ، عبدالوهاب المالكي ، الدكتور عبدالقادر الزهراء ، سعيد البحرة ، خير دياب ، صادق الفراري ، صبري العسلي ، شريف الحجار ، محمد علي ظبيان ، تاج الدين التاجي ، حبيب كحالة ، وذهبوا الى مقابلة المفوض السامي « دي مارتيل » في دمشق ، ودخلوا عليه في الساعة ١١ قبل الظهر ، فاستقبلهم .

وتكلم فائز الخوري باسم الوفد ، ذاكراً له مطالب البلاد ، فلم تكن مقابلته لهم ودية ، ولا هادئة ، بل كانت ذات طابع عدائي ، ولون ازدرائي ، مما دعا السيد نصوح البخاري ، وهو قائد عسكري الى ان يحتج على اقواله وردوده ، وخرجوا من عنده غاضبين ساخطين .

ولما كانت مطالبهم تحوي قضايا هامة ، فقد ذكرتها الجرائد ، وذكرت ما جرى مع الوفد اثناء المقابلة . ونحن نورد ما قالته تلك الجرائد :

في الساعة ١١ ارسل هذا الوفد الى فخامة المفوض يطلب مقابلته ، فاجاب فخامته فوراً مظهراً استعداده لاستقبال الوفد .

ولما دخل الوفد استقبلهم وصافحهم واحداً بعد آخر ، وتكلم باسم الوفد الاستاذ فائز الخوري . ويظهر ان هذه المقابلة لم تسفر عن نتيجة ، فغادر الوفد دار المفوضية ، بعد ان سلم المفوض السامي اللائحة التي تقرر تقديمها وهذا نصها :

١٤٥ ـ مطالب الوفد واحتجاجه

فخامة المفوض السامي

بما ان الحالة في البلاد قد وصلت الى درجة لا يصح السكوت عنها ، وقد تؤدي الى نتائج غير محمودة ، فقد رأينا من الواجب علينا ان نحتج ، وان نقرر ما يأتي :

اولاً ـ الاحتجاج على اقفال مكتبي الكتلة الوطنية وانتهاك حرمة المنازل .

ثانياً ـ الاحتجاج على ابعاد النائب فخري البارودي والدكتور سيف الدين المأمون ، واعتقال المئات من مختلف الشباب .

ثالثاً ـ الاحتجاج على الاستمرار على سياسة العنف والترويع التي تقوم بها السلطات ، ونشر القوى المسلحة في جميع الميادين والشوارع للارهاب واستفزاز الاهلين .

رابعاً -- الاحتجاج على السياسة الكيفية ، التي ادت بالبلاد الى اسوأ الحالات من جميع النواحي السياسية والاقتصادية ، ومنع حرية النشر ، والتضييق على الصحافة ، وتهديد الصحف بالاغلاق والتغريم ، وتشويه الوقائع ، مما ادى الى تعريض الأمن للخلل ، وسحب القوى للمحافظة على الاسواق التجارية في الليل . وها نحن نعلن بان اضراب المدن السورية عامة منذ اسبوع من اقصاها الى اقصاها ، وقيام المظاهرات فيها ، ووقوع عشرات القتلى والجرحى ، لم تكن الا لاجل ان تنال البلاد حقوقها المعترف لها بها ، والملخصة بما يأتي :

١ -- اعادة دستور الجمعية التأسيسية طليقاً من كل قيد يقيده .

٢ -- الغاء نظام الانتداب بعد ثبوت فشله بالتجارب المكررة واعلان استقلال سوريا .

٣ - اعلان وحدة الوطن المجزأ لتتمكن الامة من جمع قواها وتوجيهها في سبيل الانعاش العام ، وتخفيف النفقات الباهظة التي اوجدتها التجزئة ، والتي كادت تقضي على البقية الباقية من ثروة البلاد .

٤ -- اعادة المبعدين السياسيين ، حتى يشاركوا امتهم بمجهودها نحو الاستقلال ، ومعاقبة المسؤولين الحقيقيين على الحوادث الاخيرة الدامية ، واطلاق سراح المسجونين والمعتقلين بسببها .

التواقيع

١٤٦ - بلاغ المفوض السامي عن المقابلة

وفي الساعة ١٢،٣٠ دعا القومندان كوله اصحاب الصحف اليومية ، الى دار المندوبية ، وابلغهم ان فخامة المفوض السامي الكونت دي مارتيل ، على اثر مقابلة هذا الوفد ، كتب بنفسه بلاغاً رسمياً هذا نصه :

ان المفوض السامي ، في الوقت الذي كان يستعد فيه الى مغادرة دمشق ، التي يسودها الهدوء ، للعودة الى بيروت ، تقدم اليه طلب لمقابلته من قبل وفد مؤلف من السادة :

بديع المؤيد العظم ، سامي مردم بك ، نصوحي البخاري ، عارف القوتلي ، فوزي البكري ، فائز الخوري ، عبدالوهاب المالكي ، خير دياب ، عبدالقادر زهراء ، سعيد البحره ، صبري العسلي ، شريف الحجار ، صادق الغراوي ، حبيب كحالة .

فاجاب الكونت دي مارتيل هذا الطلب ، وتكلم فائز بك الخوري باسم الوفد ، وشكا من المعاملات القاسية التي عومل بها الاولاد في اثناء المظاهرات ، فرفض المفوض السامي سماع هـذا الادعاء ، واستنكر موقف المتزعمين الذين يختبئون وراء صفوف الاولاد غير المسؤولين .

ولما سئل الوفد عن الغاية من هذه المقابلة ، قدم لائحة تنطوي على مطالب متطرفة ، وضعت نصوصها قبل فترة صغيرة ، في منزل جميل مردم بك . فاجاب المفوض السامي انه يرفض البحث في اية مسألة سياسية تحت تأثير عناصر الشغب ، واوعز الى اعضاء هذا الوفد بان يعملوا في الاوساط التي يدّعون تمثيلها ، ليفهموا من حولهم ضرورة الاقلاع عن اثارة الاضطرابات وزيادتها ، والكف عن كل حملة تقوم على الزعم بان السلطات كانت قاسية في معاملة الشباب ، وعدم الاصغاء الى ما ينسب الى هذه السلطات من انها ترمي من وراء قرار التنظيمات الجديدة الى مقاصد غير التي نص عليها القرار نفسه » .

١٤٧ – عريضة التجار بدمشق واحتجاجهم على المقابلة التي جرت مع الوفد

وفي ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، اجتمع التجار ووضعوا العريضة الآتية ، ورفعوها مع احتجاجهم على المقابلة الى المفوض السامي ، بواسطة مندوبه البارون « فان » :

اولاً – اعتبار سوريا امة اشتركت مع الحلفاء في الحرب العامة للوصول الى بغيتها ، التي بذلت في سبيلها كل غال ورخيص وهي الاستقلال والسيادة والوحدة .

ثانياً – الاستياء العام من الاوضاع الحاضرة . وهذا التبلبل الناشىء

بسببها منذ ١٧ عاماً حتى الآن ، دون ان يستقر على وضع ثابت دستوري مشروع ، والذي لا يتوافق وحالة الاقطار المجاورة ، التي انسلخت كما انسلخت هذه البلاد عن جسم الامبراطورية العثمانية في وقت واحد ، كالعراق الذي بات يتمتع بسيادته ووحدته واستقلاله .

ثالثاً — المحافظة على البقية الباقية من الثروة القومية العامة ، التي نضبت، ولم يبقَ منها الا اليسير ، الذي لا يمكن للبلاد ان تعيش بدونه ، مع هذه التجزئة والتضييق الواقع في المرافق الحيوية ، ذلك لأن ذهاب هذه الثروة يعرّض الرأسمال الاجنبي الى الاخطار والاندثار .

رابعاً — اعتبار الحوادث الطارئة في البلاد كأن لم تكن ، من حيث التبعات والذيول ، واعلان العفو العام عنها .

وختم التجار بيانهم بقولهم :

« ان الفئة التجارية التي اجتمعت واقرت هذه المطالب ، ترجو ان يعيرها المسؤولون اهتماماً تمهيدياً لاعادة الحياة الى مجراها الطبيعي ، وترك الجو مساعداً لاتمام هذه المطالب . »

١٤٨ — منع اللاذقية من اقامة حفلة هنانو

وفي ٣ كانون الثاني ١٩٣٦ ، اقامت اللاذقية حفلة تأبين الزعيم هنانو ، بمناسبة مرور اربعين يوماً على وفاته .

وبينما كانت تتوارد الى الجامع الكبير لحضور الحفلة ، دهمتهم قوى السلطة الفرنسية بجيشها وشرطيها وفرقتهم بخشونة ونذالة . وقد وصفت الحادث جريدة القبس نرويه عنها كما جاء :

بينما كانت اللاذقية تقوم بالاستعدادات الكبرى للاحتفال بذكرى اليوم الاربعين لوفاة الزعيم الخالد هنانو ، حشدت الحكومة رجال الشرطة والدرك فرساناً ومشاة وراكبي دراجات ، وقد اصطدمت بطلاب المدرسة الخيرية الاسلامية ، ففرقتهم بقوة وعنف .

ولقد اهتاجت الخواطر لهذه التدابير ، وقدمت لجنة الاحتفال احتجاجاً لمدير الأمن العام على التعرض للطلاب فاجابها بانه مكلف بتفريق كل موكب بالقوة.

ثم تسربت الجماهير الى الجامع الجديد حيث القيت الخطب النارية ، وقررت اللجنة تعطيل الحفلة احتجاجاً على التدخل .

وفي الحال اضربت المدينة ، ورابطت قوى الشرطة في مفارق الطرق ، كما اقام رجال الدرك في الشوارع وهم على تمام الاهبة والعدة .

وتألفت عدة مواكب للقيام بمظاهرات ، وكادت تحدث اصطدامات عدة بين قوى الأمن والاهلين .

وقام الزعماء عبدالواحد بك هارون ، وعبدالقادر بك شريتح ، والنائب الاستاذ مجدالدين افندي الازهري بتهدئة الخواطر .

وقد ابرقت اللاذقية الى نخامة العميد السامي برقية احتجاج هذا نصها :

بيروت : نخامة المفوض السامي

فرقت القوة بعنف اليوم الجمهور اللاذقي الهادىء السائر صامتاً الى الجامع الجديد مع تلاميذ المدرسة الخيرية الاسلامية لاقامة الصلاة وتلاوة القرآن الكريم عن روح فقيد العرب الغالي ابراهيم هنانو .

المدينة التي اضربت فوراً احتجاجاً على تحدي الشعور ، وعدم احترام جلال الموت تلقي على السلطة مسؤولية اثارة الشعور وتستنكر هذا التصرف الشاذ.

التواقيع : عبدالقادر شريتح ، عبدالواحد هرون ، مجدالدين الازهري ، الدكتور نديم شومان ، حسني شريتح ، رشاد رويحه ، اسعد هرون ، محمد الريس ، ماجد صفية ، الشريف فضل ، ثابت خواج .

١٤٩ ـ احتجاج مكتب الكتلة في دمشق على منع اقامة الحفلة للزعيم هنانو في اللاذقيـــة

وعلى اثر ذلك ، احتج مكتب الكتلة الوطنية في دمشق وارسل البيان الآتي :

في الوقت الذي تستعد فيه سوريا باجمعها ، لتأبين الزعيم الخالد المرحوم ابراهيم هنانو ، في مأتم وطني كبير ، تبين فيه جهاده الشريف ، وتوضح فيه مبادئه السامية ، وتعرب فيه عن استمرار البلاد في السير على هذه المبادىء ، حتى تظفر بامانيها ، فتنال حريتها وسيادتها واستقلالها ، وليستقر الحق في نصابه.

في هذا الوقت الذي تشارك سوريا في مصابها الجلل ، بلادُ العرب كلها التي تضمها لغة واحدة ، وتقاليد واحدة ، وتاريخ واحد ، وامانٍ واحدة ، تقدم السلطة في جزء من سوريا لا ينفصل عنها ، وهو « اللاذقية » ، على منع الشباب المثقف عن تصوير شعوره في تأبين الزعيم الخالد ، غير مبالية بعاطفة البلاد وارادتها .

فالكتلة الوطنية ، التي تعتبر اللاذقية جزءاً من هذا الوطن ، تحتج على خنق السلطة لحرية الرأي فيها ، فقد ضربت البلاد بشعورها وعاطفتها ، في يوم تأهبت فيه سوريا كلها لبيان مشاعرها .

ان اجزاء سوريا بحذافيرها كالبنيان المرصوص ، فلا يستطيع جزء منها ان يسكت عن ضغط يقع في جزء آخر . وهذه السياسة التي يتبعونها بعيدة عن ان تستأصل الشعور القومي المستحكم في كل نفس من النفوس ، وستجتهد البلاد في القضاء على هذه الاساليب بكل قوتها .

تحتج الكتلة الوطنية بشدة على تصرفات السلطات الشاذة ، وتحذرها من النتائج الوخيمة التي تفضي اليها هذه التدخلات غير المشروعة ، وترسل تحيتها الخالصة الى الوطنيين العاملين ، الذين اظهروا شعورهم في هذا اليوم العظيم .

جميل مردم بك

١٥٠ ـ احتجاج مكتب الكتلة الوطنية على اقفال مكاتبها في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

وعندما اقفلت السلطة مكاتب الوطنيين ، اصدرت اللجنة المركزية في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦ احتجاجها الآتي :

تلقت الامة نبأ الاعتداء على حرمة مكتب الكتلة الوطنية في دمشق وحلب

الذي أقدمت عليه السلطة الفرنسية في هذه الآونة ، دون اي مبرر ، بدهشة عظمى . ورأت الكتلة الوطنية في هذا العمل ، مقدمة لما تعلمه عن السياسة الجديدة التي يراد توريط البلاد بها ، والسير في طريق العنف ، والالتجاء الى سياسة الاعتقال والابعاد ، بعد ان ملكوا على الامة كل حق من حقوقها ، وانتزعوا منها كل نوع من انواع الحرية المقدسة . وما كان العنف مهما طغى والاعتداء على الحقوق مهما كان شديداً ، يعدل بالشعوب في مسراها ، ويجعلها تؤمن بان الحكم الاجنبي افضل من السيادة الوطنية ، وان الوطن المجزأ خير من الوطن الموحد ، وان هذه السياسة لا تزيد الصدور الا حرجاً وضيقاً بنظام الانتداب المفروض ، وبهذه الخطة العنيفة التي تشهد الكتلة الوطنية العالم وكل ضمير انساني عليها ، ليرى ما هي اساليب الارشاد والتدريب على الاستقلال التي تنفذها في هذه البلاد ، الدولة التي تقول ان تاريخها شاهد على انها حامية حريات الشعوب الضعيفة .

واذا ظنوا انهم باقفالهم بيتاً من بيوت الكتلة الوطنية ، يستطيعون استئصال الروح الوطني المستفيض في كل البلاد ، او يقضي على الفكرة التي تعمل الكتلة بها فقد ظنوا خطأ ، لأن كل بيت من بيوت السوريين هو مكتب للكتلة الوطنية ودار لها . وما كانت الكتلة ، وهي ممثلة الامة وصورة امانيها ، لتأبه بمثل هذه الامور التي يشغلون بها انفسهم .

فالبلاد وعلى رأسها الكتلة الوطنية ، تعلن احتجاجها الشديد على هذه السياسة ، وعلى كل ما ينشأ عنها ، وهي تشهد العالم اجمع ، على ما يعانيه هذا الشعب المجاهد في سبيل حريته ووحدته وسيادته من الآلام ، وتعطيل الحريات ، كما تعلن ايضاً مواصلة العمل لتحقيق اماني البلاد في كل ساحة وميدان ، لا تهد لها عزيمة ، ولا تتزلزل فيها عقيدة ، وليكن بعد ذلك ما يريده الله .

١٥١ ـ احتجاج نقابة المحامين في دمشق على اعتقال سيف الدين المأمون في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

واحتجت نقابة المحامين بدمشق بالبيان الآتي على اعتقال الدكتور سيف الدين

المأمون ، واستفزاز شعور الشعب بمثل هذا العمل الخليق بالقرون الوسطى .

لما كان المحامي في جميع البلاد المتمدنة ، يتمتع بنوع من المناعة القانونية حفظاً لمكانته ، وصوناً لمصالح الناس المودعة اليه ، وكان احترام هذه المناعة واجباً ابتدائياً من واجبات الحكومات القانونية ، حتى ان ذلك منصوص عنه بصراحة في جميع قوانين نقابات المحامين ، وهي تفرض على الدوائر القضائية واجب اعلام النقيب عن كل تدبير جزائي يتخذ ضد المحامي قبل تنفيذه ، وفوق هذا يشترط حضور النقيب او من ينتدبه ، لمرافقة السلطات اثناء اجراء هذه التدابير في مكاتب المحامين . ولم يخطر في بال احد المشرعين ، احتمال خطف المحامي في قارعة الطريق وسوقه الى جهة مجهولة ، وهو لو خطر له ذلك لوضع دون ريب نصاً يحول به دون هذا الخطر يفاجيء المحامي ، فيسلب حريته المقدسة ، وينزل افدح الضرر بموكليه .

لذلك ولما كان اختطاف المحامي السيدسيف الدين المأمون على هذا الوجه ، عملاً لا يقره تشريع ، ولا يجيزه عدل ، وكان يجدر بمن اتخذ بحقه هذا التدبير ، ان يحاكمه ، ويفسح له مجال الدفاع عن نفسه ، جرياً مع مبادىء القانون الاولية ، وحرمة لحقوق الانسان الطبيعية .

فان مجلس النقابة يعلن استنكاره لمثل هذه التدابير ، ويحتج على هتك حرمة المحاماة ، وسلب حرية المحامين ، ويطلب بشدة وضع حد لهذه الاساليب التي اثبتت تجارب خمس عشرة سنة ، فشلها وعقمها ، وقد سبق للدوائر القضائية الاجنبية بدمشق ان استشارت نقابة المحامين ، بشأن توقيف احد المحامين ، بسبب جرم عادي ، واذا كانت الدوائر القضائية ترى هذه الاستشارة واجبة ، فهي على السلطات الادارية اوجب .

صدر في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

١٥٢ - برقية الاعيان والتجار الى المفوض السامي

وبعد ان احتجت الكتلة الوطنية على تصرفات السلطة باقفال المكاتب ،

رأى التجار ، والشباب المثقف ، واعيان البلدة ، ان السلطة سوف تتمادى بارهاقها ، وعليه ارسلوا الى المفوض السامي البرقية الآتية ، وطلبوا من المندوب مقابلتهم بناءً على ما قرأوه في الصحف عن استعداده لقبول من يريد ان يحادثه عن وضع البلاد .

الى فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا

يا صاحب الفخامة

ان ما حل بالبلاد السورية عامة ، بسبب الاوضاع الشاذة وعدم الاكتراث بمطالب الامة ، والالتجاء الى وسائل العنف والاكراه ، التي ادت الى القلق واضطراب حبل الامن ، وسفك الدماء البريئة ، وترويع السكان الآمنين ، والقاء المئات في قرارات السجون ، كان باعثاً لارسال وفد كبير يوجه نظر فخامتكم الى هذه الحال ، ويطلب ان يوضع حد لاسباب الشكوى التي تتصاعد وتتجدد تباعاً ، ما دامت البلاد لم تدرك حقوقها ولم تطمئن الى مستقبلها .

فبدلاً من ان تقدّر فخامتكم حسن النية التي قادت هذا الفريق النبيل لتمثيل وجهاء البلاد ونوابها وشيوخها وتجارها والقيام بهذه المهمة في سبيل المصلحة العامة والحرص على بلوغ الاستقرار والطمأنينة ، استقبلتموهم استقبالاً لم يكن ينتظر ، وخاطبتموهم بكلام لم يألفوه ، ولم يكن يتوقع ان يخاطبوا بمثله فخرجوا من لدن فخامتكم قبل ان يجدوا وسيلة لاتمام الحديث ، آسفين لاستعمال هذه الاساليب التي ليس من شأنها ان تقرب الحلف بين فرنسا وسوريا ، بل تزيد في الجفاء والتباعد .

فنحن نحتج احتجاجاً شديداً على المعاملة الغريبة التي عومل بها . وقد اضربت المدن السورية عامة احتجاجاً على السياسة الكيفية التي تدار بها البلاد . وتأييداً للمطالب الوطنية التي قدمها الوفد ، فاننا نؤيدها بكل قوانا ، ونرجو ابلاغ احتجاجنا وتأييدنا هذين الى وزارة الخارجية والى عصبة الامم .

أما المقابلة فجرت على الصورة الآتية :

تولى السيد حسني الهبل الكلام فقال :

قرأنا في الصحف ان جناب المندوب على استعداد لسماع اقوال من يقصده، وانه يصغي الى الطلبات التي تقدّم اليه ، ويوليها العناية والاهتمام ، وعلى ذلك فقد اتينا نحن التجار ، مستندين الى هذه الرغبة ، ومعتقدين بان المقابلة الحسنة، التي قوبلنا بها الآن ، ستنتج مثل هذه البادرة الطيبة ، وحينئذ نشكر له هذا الموقف ، كما نشكره الآن على ما نراه فيه من الاهتمام والاصغاء .

ولما كنا نحن التجار ، ذوي علاقة وثيقة بالاوضاع السياسية والادارية القائمة في البلاد ، لا نجد بداً من تأييد الوفد الاول في مطالبه التي قدمها الى المفوض السامي ، ذلك لان الحياة التجارية ترتكز على حياة الاستقرار .

وقد اتصل بنا ان الوفد المذكور قد قوبل مقابلة غير لائقة ، ونرجو ألا يكون هذا قد وقع . على اننا نحمل معنا عريضة تضم تأييده من جهة ، والاحتجاج على ما اتصل بنا بشأن الوفد من جهة اخرى ، ولكننا كتجار ندخل في الموضوع الذي اتينا من اجله ونقول :

ان حياتنا ومصالحنا قد باتت مهددة بسبب التضييق الاقتصادي الخاص بسوريا التي جزئت الى اقسام ، بينما كانت كل هذه الاقسام من قبل قطعة واحدة ، بل بقعة صغيرة من تلك البقعة ، وزاد في ارهاق البلاد هذه الاشكال والادارات الضخمة دول ووزارات وحدود . فلجبل الدروز حكومة ذات كيان خاص ، وللعلويين مثل ذلك ، وان للواء اسكندرون شأناً آخر ، وبعد هذا وذاك ... لبنان !

هذه الحال التي يزيد في اضرارها امتداد اجلها ، وما نزال نرى السلطة المهيمنة في البلاد تضيف من القرارات والقوانين ما يفكك من اوصال البلاد

والمدن ، ويجعلها لا تستطيع ان تبذل الاموال التي تجبى من المكلفين في سبيلها من المشروعات العمرانية والانسانية .

ويسوءنا ان نجد البلاد المجاورة ، وقد انفصلنا جميعنا عن جسم السلطنة العثمانية في وقت واحد ، قد تقدمت ، وملكت العراق استقلالها ، ودار دولاب العمل في فلسطين بصورة شعر معها الناس بالبحبوحة والرغد .

١٥٤ ـ جواب المندوب « فان »

وقد اجابهم المندوب البارون « فان » بما يأتي :

اذن فانتم قد اتيتم لمقصدين :

الاول سياسي والثاني تجاري ، وقد اعلموني بان الراغبين في مقابلتي هم تجار ، ومع هذا فان المفوض السامي ، عندما قابل الوفد الاول لم يأنس منهم هذا اللطف وحسن ادارة الكلام في حكمة ، ولكنهم جاءوه في وضع انذار ، وانهم لو احسنوا التصرف ، لكان المفوض السامي تبادل وايام حديثاً مشبعاً بالتوسع والتبسط .

لقد جاءت فرنسا الى هذه البلاد ، بناء على القاء مهمة الانتداب على عاتقها ، وهي تقوم بما تقوم به في نطاق صك الانتداب ، وهي ساعية لانعاش الحياة الاقتصادية والزراعية والتجارية والصناعية في هذه البلاد . وللمرة الاولى طالع الناس موازنة المصالح المشتركة ، وقد كانت هذه الموازنة لا يعرفها احد من الناس ، وان السلطة اخذت بعين الاعتبار شكاوى التجار ووضعت بعض القرارات التي تخفف من هذه الشكاوى ، وما تزال مجتهدة في تدقيق الشكاوي الاخرى ، وقد خفضت بعض الضرائب عن عاتق المزارعين والمكلفين .

اما العراق ، فانه يملك ثروات طبيعية تدر عليه من الخير ما يساعده . وفي طليعة هذه الثروات : البترول .

واما فلسطين ، فان ما هو فيها ، ناشىء عن اموال الصهيونيين .

اما سوريا فليست فيها ثروات طبيعية ، ولا اموال صهيونية ، وما اظنكم تريدون ان يكون لكم العنصر الثاني ، اي اموال صهيونية ، وان السلطة جادة في التحري عن الثروة الطبيعية .

وان هذه الازمة الاقتصادية التي تعانيها سوريا ، هي من نتائج الازمة العالمية الشاملة لكل المدن والامصار والحكومات .

وهنا اراد المحامي الاستاذ عادل بدير ان يتكلم . ولما همّ بالكلام ، سأله المندوب عن اسمه ومهنته ، فاجاب انه يتعاطى المحاماة فقال المندوب :

ولكنني اخبرت انني سأستقبل وفداً من التجار فقط .

فاجاب السيد بدير :

والمحاماة علاقة بالتجارة .

وهنا طلب منه المندوب بلطف، ان يرجىء كلامه الى ما بعد انتهائه من التحدث الى التجار .

وقال السيد حسني الهبل : اننا نريد ان نكون في يوم من الايام حلفاء اشرافاً لفرنسا ، نقف الى جانبها عند الملمات والازمات العالمية ، لا ان يُنظر الينا كمستعمرات ، ونريد ان نتمتع بالحرية التي يتمتع بها الفرنسي في بلاده .

وتطرق البحث الى شؤون تجارية كثيرة ، وكان المندوب يجيب عليها اجوبة صريحة طال معها البحث ، وطلب الى اعضاء الوفد ان يتقدموا اليه ببيانات ليدرسها ويعطي نتائج لها .

وانتقل البحث الى الرغبة بانهاء الاضراب ، اذا كان المندوب يعد بالتوسط للافراج عن المعتقلين ، والعفو عن الطلاب ، وما حدث خلال الاضراب من حوادث نجمت عن شعور عام اشتركت فيها المدينة اشتراكاً تاماً .

فقال المندوب :

انني اعد بالسعي مع المفوض السامي في هذا السبيل عندما تنصرف المدينة

عن الاضراب الى حياة الهدوء والسكون ، ليكون في سعيه وطلبه مستنداً الى ان الرغبة التي يرغب المفوض السامي بها قد تمت .

فاذا وعد وفدكم بتنفيذ هذا المسعى من قبله ، فان المفوض السامي ، لا يتوقف البتة عن تحقيق ما تطلبون في حدود القانون . على ان هذا لا يتم قبل ان تكمل اسبابه وواجباته ، وخاصة ان قضايا الموقوفين هي بين يدي القضاء في الوقت الحاضر .

واراد بعض اعضاء الوفد ان يصور لجنابه حوادث الاعتقالات التي رافقت ايام الاضراب ، فقال المندوب :

انا مستعد لتلقي كل موضوع في هذا الصدد في شكل عريضة او كتاب لأقوم بدرس الشكوى من الناحية التي يشار اليها ، ولقد زرت السجن ، واطلقت سراح بعض الصبية الصغار الذين وجدتهم مع المعتقلين ، ودققت في طعام المعتقلين وشرابهم وحالتهم ، فلم اجد في ذلك كله ، ما يمكن ان يكون موضع شكوى من هذه الناحية .

ثم تكلم السيد حسني الهبل ، فتناول القوانين الاستثنائية التي اصدرتها السلطات ، كقانون قمع الجرائم وملاحقه فقال :

ان بلاداً يشهد نقامة المسيو بونسو ، المفوض السامي السابق امام لجنة الانتدابات في جنيف، انها اصبحت اهلاً لادارة شؤونها بنفسها ، ولها من ثقافتها ما يساعدها على التمتع بحريتها كأمة مستقلة ، ان هذه البلاد تجد من الغضاضة ان تعامل بمثل هذه القوانين ، التي تسن عادة للشعوب المتأخرة .

فاجاب المندوب :

ان هذه القوانين ، قضت الحوادث والظروف باصدارها ، وهو يؤمل ان تزول الظروف التي أوجدتها .

وبعد هذه المقابلة ارادت دمشق ان تبرهن على استعدادها للهدوء واجابة

مطلب المندوب اذا صحت الوعود . ثم اجتمع رجال الكتلة الوطنية في دمشق مع التجار وقرروا افتتاح المدينة التي كانت مضربة منذ ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦ ونشر السيد هاشم الاتاسي رئيس الكتلة بياناً على الشعب ، كما ان التجار نشروا قرارهم بهذا الخصوص تأييداً له . وكانت حلب قد سبقتهم بيوم واحد وقررت نهار السبت انهاء الاضراب ، واذاعوا بيانهم على الشعب ، فامتثل لهم وفتح متاجره واستمر ثمانية ايام .

وهذا ما جاء في بيان هاشم الاتاسي الذي اذاعه في ٢ شباط سنة ١٩٣٦ :

١٥٥ ـ بيان رئيس الكتلة الوطنية عن الاضرابات ودعوة الشعب الى فتح المتاجر في ٢ شباط سنة ١٩٣٦

ابلغنا مكتب الكتلة الوطنية البيان الآتي :

في هذه الظروف العنيفة والدماء المسفوكة ما تزال فائرة على تربة الوطن ، والسجون ما تزال ملأى بمئات الأبرياء من الطلاب والشباب ، تبدي الكتلة الوطنية شديد أسفها لأساليب العنف التي استعملت في الآونة الاخيرة ، وتحيي الامة التي قامت بواجبها من تلقاء نفسها بدافع الشعور الوطني فأضربت احتجاجاً ، وما كان احتجاجها إلا مظهراً من مظاهر الشكوى التي تتصاعد وتتجدد تباعاً ، ما دامت البلاد لم تبلغ امانيها ولم تطمئن الى مستقبلها .

وترى الكتلة الوطنية ، ان غضبة دمشق وسائر المدن السورية ، نمت عن العواطف الوطنية الشريفة التي تكنها الصدور ، وعن تمسك الأمة بالمبادىء القويمة ودفاعها عن الحقوق المغصوبة والحرمات المنتهكة ، واستنكارها اغلاق مكاتب الكتلة واعتقال النواب والشباب ، فحسبها ذلك البلاء الحسن الذي ابلته ، وآن لها ان تعود الى تعاطي أعمالها وممارسة شؤونها ، تاركة لرجالها الذين تجردوا لخدمتها وتزودوا بثقتها الغالية ، متابعة العمل الوطني العام .

والكتلة الوطنية تعلن انها سوف تمضي في طريق الجهاد ، مهما كانت العقبات والحوائل ، حتى تنال الأمة حقوقها وتبلغ أمانيها ، وتذكر الكتلة بلاء الطلاب

الحسن وجهادهم النبيل ، وتحييهم وتشكر لهم مواقفهم ، وتستنكر اضطهادهم وتشريدهم وتعلن شكرها للبلاد العربية عامة ، والهيئات السياسية في انحاء الجزيرة ، على ما أبدته من عطف وتأييد ، وتولي البلاد السورية عظيم شكرها ، على ما أبدته من رباطة الجأش وجميل الصبر في المكاره والشدائد ، وتطلب للشهداء الرحمـــة ، وللجرحى الشفاء ، وللمعتقلين الصبر ، وللوطن الحرية والاستقلال .

هاشم الاتاسي

١٥٦ ـ بيان التجار واحتجاجهم على ما تعانيه البلاد

وجاء في بيان التجار ما يأتي :

أضربت مدينة دمشق اضراباً عاماً شاملاً ، منذ بضعة عشر يوماً ، احتجاجاً على ما تعانيه البلاد من الاوضاع الشاذة ، وعلى وسائل العنف والاكراه التي التجىء اليها اخيراً في مقاومة الفكرة الوطنية ، وبعد ان بلغ هذا الاضراب غايته من اظهار تضامن الامة واتحاد كلمتها ، في سبيل تحقيق مطالبها والدفاع عن كرامتهـا ، انصرفت النية الى استئناف الاعمال . غير ان السلطة ما برحت سائرة في طريقها ، فاضطرت المدينة الى الاستمرار على اقفالهـــا ، وفيما هي تهم مرة اخرى بمزاولة الاعمال ، بعد أن ابلت البلاء الحسن ، فوجئت ببيان اصدره فخامة المفوض السامي يذكر فيه ان التجار قد منعوا عن فتح متاجرهم تحت تأثير وضغط عناصر مختلفة ، ويهدد باتخاذ تدابير مشددة الى غير ذلك مما لا يعين على تهدئة الخواطر ، ولا يتفق مع حقيقة الواقع ، من ان التجار لم ينقادوا لتأثير أحد ، ولم يسيروا في عملهم إلا بحسب ما توحي لهم ضمائرهم وتقتضيه مصلحة بلادهم ، كما فصلوه في بيانات سابقة ، لذلك قررنا الاستمرار على تعطيل هذا اليوم ــ الاثنين ــ على ان تفتح المدينة غداً الثلاثاء ، راجين ان يوفق الله هذه الأمة لادراك آمالها وتحقيق رغائبها .

ويظهر ان المفوض دي مارتيل لم يدرك الحقائق على وجهها الصحيح ، فأصدر بياناً في ٣ شباط وفيه التهديد والوعيد الذي لا يأتلف وحسن السياسة ، فكان له الاثر السيء ، وستلمس نتائجه في الآتي القريب .

١٥٧ ـ بيان المفوض السامي وفيه التهديد والوعيد

قال المفوض السامي في بيانه الذي لم يساير فيه سياسة مندوبه التي بدأها وبيناها في مقابلته للتجار .

بلاغ من المفوض السامي الكونت دي مارتيل

تلقينا ظهر اليوم من قلم المطبوعات ، بلاغاً موقعاً من فخامة المفوض السامي الكونت دي مارتيل هذا نصه :

« ان تجار دمشق ، الذين كانوا اعربوا لمندوب المفوض السامي عن رغبتهم في فتح متاجرهم ، قد منعوا بعد ذلك عن اتمام مقاصدهم تحت ضغط عناصر الشغب التي انضم اليها بعض الطلاب ، يشجعهم بضعة اشخاص يحاولون ان يستعيدوا مركزاً متزعزعاً ، وذلك بترويجهم اشاعات يزعمون فيها ان المفوض السامي يوشك ان يخضع لتهديداتهم .

وعليه ، فان ما أبدته السلطات الى الآن من الحلم لم يعد هنالك ما يبرره ، وان المحاولات الأخيرة التي استؤنفت لاثارة الشغب ، تجعل من الضرورة تطبيق عقوبات تذاع في بلاغ آخر .

وسيشرع في التحقيق لتعيين المسؤوليات ، التي استهدف لها بعض رجال التعليم .

التوقيع : « دي مارتيل »

١٥٨ ـ بيان الكتلة في حلب لفتح الأسواق

اما حلب فلم يبلغها بيان المفوض الا بعد ان اصدرت بيانها الآتي تناصراً مع دمشق وفيه ذكرت ما يأتي :

« ان الكتلة الوطنية ، تجد في شعور الشعب النبيل الذي اثاره التحدي من غير سبب ، وكان دافعاً للاحتجاج الصامت واغلاق البلدة مدة ستة ايام متوالية ، دليلاً جديداً على إباء النفوس وعزتها ، واستعداد الامة واهليتها للحرية والاستقلال

ولكن لما كانت الكتلة الوطنية في الوقت ذاته ، تضن بالنفوس البريئة ان تذهب وبالدماء الطاهرة ان تراق ، فهي ترى من واجبها ان تدعو الاهالي كافة الى الهدوء والسكينة ، وافتتاح حوانيتهم ومتاجرهم ، والعودة الى مزاولة اعمالهم الطبيعية ، لتتمكن من معالجة الامور بما يعود عليهم بالخير ، مستمطرة الرحمة على الشهداء الابرار » .

وكانت السلطة في ٢ شباط سنة ١٩٣٦ ، ارسلت قوة من الشرطة ، ففتحت الأختام التي وضعتها على باب مكتب الكتلة ، ثم عادت ثاني يوم فأقفلته ، وكان عملها سبباً جديداً في اضاعة ثقة الناس بحسن نيتها ، وباعثاً على رفض النصح من الذين نصحوهم بفتح مغالقهم ومتاجرهم .

وكأن البيانات لم تكف ، ففي ٢ شباط سنة ١٩٣٦ طردت الحكومة المحلية ستة وثمانين طالباً من المدارس العالية في دمشق ، وثمانية عشر طالباً من تجهيز حلب ، واخذت تتحرش الدور ، فتظاهر الطلاب وهاجموا الدكاكين المفتوحة ، فازداد الاضطراب وعم اكثر مرة ثانية ، بعدما عاد الأمر باغلاق مكاتب الكتلة ، ولما لم يكن في استطاعة أحد تسكين القلق واعادة الثقة ، ونظراً لندم من أحسنوا الظن بوعود المندوب وخاب أملهم بالتفاهم ، فقد تركت الامور على مجراها تسير من سيء الى أسوأ ، والسلطة بدلاً من تحقيق ما وعدت ، فانها نكثت بكل ما قالت ، وزادت بغطرستها ومحقها وتنكيلها ، فكثرت الحوادث الدامية وخرجت المظاهرات في حمص وحماه ، وسالت الدماء نتيجة الاصطدام الذي وقع ، واعتقل الدكتور محمد السراج في ٦ شباط سنة ١٩٣٦ في حلب ونفي الى جهة مجهولة ، ثم اعتقل الدكتور توفيق الشيشكلي وسجن في مستشفى الشرفة لمرضه ، واعتقل آخرون وارسلوا الى جهات مجهولة .

١٥٩ ـ ما اذاعته الشركات الاجنبية بالراديو عن حوادث حماه

وعلى اثر ما وقع اذاعت شركة رويتر البرقية التالية :

قتل ٧ اشخاص في حماه ، ما عدا الخسائر في قوى الحكومة ، عندما اطلق

الجند والشرطة الرصاص على المتظاهرين ، لانهم كانوا يحطمون الابواب والنوافذ ، كما ان قسماً منهم هجم على الاحياء الغنية واعمل فيها النهب والسلب «؟» وقد امتدت المظاهرات الى حمص ، والاضراب مستمر في المدن السورية .

ثم اذاعت رويتر برقية هذا نصها :

تبين ان عشرة اشخاص قتلوا في مظاهرات الوطنيين الاخيرة ، ٧ في حماه و ٣ في حمص عدا الجرحى من رجال الامن .

وجرت امس مظاهرات في دمشق ، ولكن البوليس فرقها . وقد قبض على الزعماء المسؤولين عن المظاهرات وبينهم الدكتور شيشكلي .

واذاعت رويتر برقية ثالثة هذا نصها :

انتشرت القلاقل في سوريا منذ مدة . وقد تظاهر الطلاب امس في الشوارع وحطموا النوافذ ، فاضطر الجنود لاطلاق الرصاص عليهم وقتل ١٠ اشخاص .

واذاعت محطة برلين صباح امس البرقية التالية :

جاء في جريدة « التيمس » ان عصبة الامم تلقت مذكرة من ١٠ نواب عراقيين ، يحتجون فيها على اعمال الحكومة الفرنسية في سوريا ، ويتهمونها بأنها قامت بأعمال غير شرعية ، اذ قبضت على عدة اشخاص لانهم طالبوا بالاستقلال .

واذاع راديو جنيف ليلة امس البرقية التالية :

تلقت عصبة الامم احتجاجات شديدة اللهجة من الوطنيين العرب . وتفيد الانباء الواردة من سوريا ان الاضراب مستمر والمظاهرات الوطنية على قدم وساق ، وقد اعتقلت السلطات احد الزعماء السوريين ، اثر المظاهرات الدامية التي وقعت في المدن الداخلية .

وأذاع راديو ناسيون البرقية الوجيزة التالية :

الحالة قلقة في سوريا ، أما السلطة فما زالت قابضة على زمام الامر .

وأذاعت محطة ميلانو الايطالية امس ، نقلاً عن روما الخبر التالي :

تظاهر الوطنيون العرب في دمشق وحماه وحمص احتجاجاً على اعتقال الاحداث الذين حرضوا طلبة المدارس على الاضراب ، ووقع عدد من القتلى .

وما زال الاضراب مستمراً منذ عشرين يوماً ، وتسير حافلات الترام في دمشق مخفورة برجال البوليس ، ولا يركبها إلا العدد اليسير من الاهلين .

وأذاعت محطة استوكهلم البرقية التالية ، نقلاً عن المورننغ بوست :

أعلن الاضراب العام في سوريا ، وتعاهد الوطنيون على ان يستمروا في اضرابهم الى ان تتحقق اقصى مطالبهم الوطنية .

١٦٠ ـ أسماء الذين اعتقلوا او قتلوا في حماه

واما الذين اعتقلوا في حماه فهم : خضر الشيشكلي ، محمد البارودي ، سعيد الترمانيني ، عبدالحسيب الشيخ سعيد ، مصطفى الحوراني ، محمد الحافظ ، الشيخ عبدالرحمن الخليل وهو رجل ضرير . واعتقل آخرون لم تتصل بنا اسماؤهم ، وقد حملوا جميعاً في سيارات اتجهت بهم الى المحطة ، ولم يعلم مصيرهم حتى الساعة .

واما من استشهد فهم : « ادهم قصاب باش ، سعيد جبارة وجراحه خطيرة جداً ، سعيد جمران احد ابناء العرواني ، ورجل يدعى الطبج وولده ، وشاب مسيحي لم يعرف اسمه . وكان بين الضحايا ثلاث نسوة ، شقيقة مصطفى الحلاق وامرأة مصطفى الشامي ، وامرأة قروية مجهولة » .

١٦١ ـ بيان الكتلة الوطنية عن الحوادث في ٩ شباط سنة ١٩٣٦

ونظراً لأهمية الحوادث التي وقعت ، اذاع مكتب الكتلة الوطنية في ٩ شباط سنة ١٩٣٦ :

ما برح الشعب السوري الاعزل يواصل الاحتجاج والاضراب بتعطيل المتاجر وسائر الاعمال منذ بضعة وعشرين يوماً ، ويقوم بالمظاهرات السلمية

لتحقيق مطالبه وادراك امانيه ، والسلطة تقابله باطلاق الرصاص وسفك الدماء ، فيقع الابرياء من الرجال والنساء والاطفال صرعى في هذه الحوادث المتوالية .

وقد سقط اخيراً عدد كبير من القتلى والجرحى في مدينتي حمص وحماه ، فاضيفت اسماؤهم الى اسماء اخوانهم الذين سبقوهم من قبل في دمشق وحلب وزادنا ذلك اسفاً على اسف .

وما زالت الامة صابرة صبر الكرام في هذه المحنة الشديدة التي انتابتها بازهاق ارواح ابنائها ، واعتقال فريق من رجالها والقاء المئات في قرارات السجون ، والحكم عليهم باحكام قاسية لم يسبق لها مثيل ، وهي مجمعة اجماعاً لا انفصام له على تأييد المطالب الوطنية بتحقيق وحدة البلاد واستقلالها ، حتى تصل الامة الى حالة الاستقرار وتعود الطمأنينة الى النفوس .

واذا كانت السلطة لم تفكر حتى الآن في مغزى هذه الحوادث ، ولم تكترث لرغائب امة لها تاريخ وتقاليد وكرامة ، ولم تحمل نفسها العناء في ازالة اسباب الشكوى العامة والقلق الشامل ، واستمرت على سياسة العنف والارهاق وانزال العقوبات الشديدة التي تحاول ان تخمد بها صوت الحق . فنحن نؤكد لها مرة اخرى ان هذه الاساليب تتجدد منذ سبعة عشر عاماً ولكنها لا تجدي نفعاً ولا تستطيع ان تتغلب على شعور امة باسرها ، وهي تزيد في تعقيد الامور واثارة الحفائظ .

والامة السورية تلفت نظر عصبة الامم الى الاعمال التي تجري في سوريا باسمها ، وتعلن مرة اخرى للملأ فشل نظام الانتداب ، الذي قاد البلاد الى هذه الحالة السيئة .

دمشق في ٩ شباط ١٩٣٦ هاشم الاتاسي

١٦٢ - وصف لما جرى في حوادث حماه وحمص

وهنا نذكر وصفاً لتظاهرات حماه وكيف قابلتها قوى الدرك والشرطة :

خرج قبيل ظهر الخميس طلاب النموذج من مدرستهم قرب حي المرابط متجمعين حسب عاداتهم ، فطلب منهم شرطيان ان يتفرقوا فأبوا فضرب الشرطيان احدهم فقابلهما الطلاب الصغار بالحجارة والجأوهما الى دكان لحام يدعى « رشيد حمامه » في سوق جلباب .

وعلى الاثر حضرت قوة من الشرطة يبلغ عددها ١٥ شرطياً وعلى رأسها مدير الأمن مسيو غرانجيه ومفتش الشرطة مسيو موست ، فدارت معركة بين الطلاب الذين انضم اليهم بعض طلاب التجهيز والمارة ، وبين الشرطة ، كان سلاح الاولين فيها الحجارة ، والآخرين الرصاص ، ثم كثرت جموع الاهلين ، الذين ساروا بمظاهرة في شارع الدباغة لجسر العاصي في الحاضر ، كما قامت فجأة مظاهرات كثيرة متفرقة مؤلفة من الاولاد في جميع احياء المدينة . ولما اشتدت المظاهرات نزل الجيش من المشاة والفرسان ورابط قسم منه على جسر العاصي وذهب قسم آخر الى حي الحاضر خلف المظاهرة حيث وقعت مصادمة شديدة بين الجند والاهلين في حي الحاضر لم تعلم نتيجتها .

وقامت مظاهرة من الاولاد في حي العليليات بالقرب من جسر العاصي اشتبكت مع القوة بمعركة حامية دامت نحو ساعتين ، سقط فيها بعض القتلى من المتظاهرين وعدد كبير من الجرحى .

واشتبكت مظاهرة حي الجسر بقوى الجند المختلط والشرطة ، استعمل فيها الرصاص ، ودامت المعركة نحو ساعتين ايضاً ، ثم انتهت بسقوط بعض القتلى والجرحى ايضاً .

ووقع صدام شديد بين المتظاهرين في حي الجمارة وقوى الأمن بقرب دائرة البرق والبريد دام الى المساء ، وانتهى بسقوط بعض القتلى والجرحى .

وقد عرف تسعة من القتلى بينهم امرأة وطفلان احدهما مسيحي .

واما الجرحى من الاهلين بالرصاص فيبلغ عددهم نحو الخمسين واكثر الاصابات خطرة .

وانصرف الناس يوم الجمعة الى تشييع الشهداء بكل هدوء وسكون .

ولما عادوا الى حي المدينة للاشتراك بجنازة الطفل المسيحي ، وجدوا ان اخوانهم المسيحيين دفنوه ، فعادوا من الحي الى موقع الحسنين حيث اصطدموا مع رجال الشرطة ، فسقط من الاهلين قتيل وعدة جرحى .

واثناء انصراف الاهلين الى تشييع الشهداء طوّق رجال الشرطة والجند دار النائب الدكتور الشيشكلي واخرجوه من فراشه لانه كان في حالة مرض شديد حسب تقارير الاطباء ، واعتقلوا معه بعض الاهلين الذين كانوا يعودونه في المنزل .

١٦٣ - صورة ثانية عن اذاعات المحطات عن حوادث سوريا

ولا تزال محطات الاذاعة تذيع انباء الاضطراب والاضرابات في دمشق وحماه وحمص بكثير من التفصيل ، بعد ان كانت تلجأ الى الاقتضاب ، مما يدل على اهتمام العالم بحوادث سوريا . وفيما يلي بعض ما اذاعته المحطات :

قالت محطة الاذاعة في روما :

لا يزال الاضراب مستمراً في دمشق ، ولا تزال المظاهرات قائمة في كل مكان ، على طريقة مصر تماماً .

على انه بالرغم من استمرار الاضراب ، فان السلطات المسؤولة ، لم تذع أي بيان عن موقفها من مطالب البلاد الوطنية .

ولم يعرف حتى الآن موقف وزارة الخارجية من هذه الحوادث ، وان كان من المنتظر ان تبدي الاهتمام الكافي لها بمناسبة الحالة الدولية .

واذاعت محطة برلين ما يلي :

اشتدت حركة الاضراب في دمشق في الايام الاخيرة ، وانتقلت الى حمص وحماه ، واصبح السكان عاجزين عن تأمين حاجاتهم اليومية من الطعام . وشلت

الحركة التجارية ، وافلس بعض التجار . ومع هذا فان المدينة لا تزال مصرة على الاضراب الى ان تتحقق مطالبها .

واذاعت محطة هولندا ما يلي :

تلقت سكرتارية العصبة برقيات احتجاج كثيرة بمناسبة الحوادث التي تقع في سوريا ، ومنها برقية احتجاج من عشرة نواب عراقيين يحملون فيها على السياسة المتبعة في سوريا ، ويحتجون على توقيف وإبعاد السوريين ، لمطالبتهم بالاستقلال ، ويطلبون من العصبة ان تتدخل لتحقيق اماني البلاد .

واذاعت محطة راديو « ب.ت.ت. » :

لا تزال مظاهرات الطلبة قائمة في دمشق . ولا يزال الاضراب مستمراً بالرغم من طول مدته ، وقد وقعت امس مصادمة في حماه اسفرت عن بعض الجرحى والقتلى .

وقد اعلنت الاحكام العرفية فيها .

واذاعت محطة راديو دافنتري « لندن » البرقية التالية :

لا تزال القلاقل مستمرة في سوريا ، وقد وقعت في حماه امس اضطرابات ، اذ اخذ الطلاب يرشقون الحجارة على نوافذ الابنية العامة ، فاستدعي الجند لتشتيتهم ، وبعد ان انذرهم الجيش ولم يذعنوا ، اضطر الى اطلاق النار ، فقتل ٧ من المتظاهرين .

وقد امتدت الاضطرابات الى حمص ، ولكن قوى الامن تمكنت من التغلب عليهم وملكت ناصية الحالة .

واذاعت محطة راديو بروكسل ما خلاصته :

مضى على اضراب دمشق عاصمة سوريا ، الواقعة تحت الانتداب الفرنسي عشرون يوماً ، ولا تزال الحوانيت مقفلة وكذلك المصارف ، حتى المطاعم ، والسكان يقبعون في بيوتهم ، ويهرب اطفالهم ليشكلوا مظاهرات في الشوارع .

والسكان يقومون بهذه الاحتجاجات الصامتة بصبر عجيب، دون ان يتذمر فقير او عامل او صانع رغم فقر بلادهم . ويقنعون بأكل الخبز الحاف تماماً كالبدوي ، واذا ارادوا امتنعوا عن الأكل : إذ ليس من السهل ان تصبر مدينة اوربية على هذه الحالة من الجمود وتوقيف الحركة العامة دون ان يقضى على الكثيرين جوعاً .

ويشبه اضراب هذه المدينة العصيان المدني الذي قام به غاندي ، والاحتجاج الصامت ، على طراز الزاهدين ، الناقمين على الحياة ، والصوفيين . ولعل العرب سيتأثرون كثيراً بحركة غاندي التي تلقاها الشرق وتدرب عليها .

ولما اتسعت الحوادث ، واذاعت محطات العالم اخبارها بالتفصيل ، اضطرت الحكومة والسلطة الى نشر بلاغات رسمية عن الوقوعات ، وفيما يلي بيانها :

١٦٤ ـ بلاغات الحكومة الرسمية عن حوادث حماه

وقد اذيع هذا البلاغ في الساعة السادسة بعد ظهر الخميس الماضي وهو :

حدثت في مدينة حماه مظاهرات على اثر اجتماع جرى في الجامع ، فقد هوجمت فرق القوة العمومية بالحجارة فجرح ١٢ من رجال الشرطة منهم اثنان جروحهما بليغة ، وجرح ايضاً ثمانية من افراد الدرك ، وما يقارب الخمسة عشر من الجنود، منهم ضابط وصف ضابط . وقد اضطر الجنود ليخلصوا من المتظاهرين الى اطلاق النار ، فذهب من المتظاهرين عدة ضحايا ، ولم يعرف الى الآن عـــددهم .

اما دمشق حيث لا تزال الاسواق الوسطى مقفلة فقد انقضى النهار فيها بالسكينة والهدوء .

وفي الساعة السابعة بعد ظهر الجمعة اذيع البلاغ الآتي :

بلغ عدد الضحايا الذين قتلوا في حوادث حماه الاخيرة نهار الخميس سبعة اشخاص ، وقد دفنوا يوم الجمعة ٧ الجاري بدون حادث .

وقامت في حمص اضطرابات ادت الى تدخل الجنود . ووردت الانباء بوفاة ثلاثة من المتظاهرين وجرح عدد من رجال القوة العمومية بجراح مختلفة .

وانقضى النهار في دمشق بهدوء ما خلا في آخره بعد الظهر ، حين قامت مظاهرة حول الساعة الخامسة قذف المتظاهرون فيها الحجارة في حي العمارة ففرقتها القوة .

وقد التي القبض على الدكتور الشيشكلي في حماه ، الذي اعتبرته السلطة مسؤولاً بصورة مباشرة عن الحوادث الممكن وقوعها في هذه المدينة ، نظراً للاجتماعات التي كانت تعقد في منزله .

١٦٥ ـ كتاب الدكتور توفيق شيشكلي الى المفوض السامي ارسله اليه قبل تركه حماه بثلاثة ايام

وقبل ان يغادر حماه بثلاثة ايام ارسل الدكتور شيشكلي هذا الكتاب الى المفوض السامي وهو آية بالوطنية وتاريخ وصفي يعبر به عما يشتكيه الشعب السوري . وهذا نص الكتاب :

فخامة المفوض السامي لسوريا ولبنان المعظم

ان اقفال مكاتب الكتلة الوطنية في دمشق وحلب ، واعتقال بعض الرجال وابعادهم يوم السبت في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، لم يكن في حد ذاته السبب الاصلي لما حدث في البلاد السورية من فوضى واضراب ، وما كان في الحقيقة الا النقطة الاخيرة التي افرغت في الاناء المملوء من الاستياء فطفح ما فيه وحصل ما حصل . ولكي يعلم موطن الداء ، وتسهل سبل المداواة ، اتيت بكتابي هذا في اليوم الذي اضربت فيه حماه عن الاعمال بكاملها احتجاجاً على طرد عدد كبير من الطلاب ، وعلى ما جاء في بلاغ المفوض السامي المنشور بصحف دمشق يوم امس ، من لهجة لا تأتلف مع حالة السوريين الذين يريد مخاطبتهم ، راجياً التبصر بما سأوضحه ، وتلافي الامور قبل استفحالها ، فصبر

الامة على الضيم لا يعني رضاءها لما يجري ، وسكوتها الموقت لا يعني استتباب الحال ، ومع معرفة البلاد وايمان الامة بقوى السلطة وتفوقها في كل شيء عليها، فان ضعف صاحب الحق لا يكون مبرراً لعدم مطالبته به ولو قضي عليه ، ولا سيما اذا كانت علاقته قوية في مستقبل أمة ، وحياة أمة ، حتى وشرف أمة ، لها من ماضيها ما يدفعها لاستعادة مجدها .

ان الشعب السوري الذي كان قسماً من الدولة العثمانية ، لا فرق بينه وبين التركي في جميع الحقوق والواجبات ، كان يتمتع بحقوقه الانتخابية كاملة لجميع المجالس والهيئات ، ويراقب الوارد والمصروف ، ويفرض الضرائب بواسطة نوابه في المجلس العثماني ، دستوره مصون ومرافقه محمية ، وحرياته محترمة، ولا توجد حواجز جمركية بينه وبين اية قطعة اخرى من البلاد العثمانية ، يتاجر ويربح ويسرح ويمرح ، وكانت الضرائب التي يكلف بها بسيطة ، ومصاريف الدولة بشكل أبسط ، دون ان يكون ثمة وظائف مضاعفة ومصاريف مكررة ، فهل هي حالته الآن كما ذكر ؟

لقد جعلت البلاد السورية الواحدة عدة دول ، وجعل لها عدة وزارات وحكومات ، وأضيف اليها مستشارون اصليون وفرعيون ، ولا توجد دائرة سورية الا وتكون أمامها دائرة فرنسية اخرى ، فعند كل وزارة موظف كبير ولدى كل لواء او قضاء او دائرة مركزية مستشار ، وأمام كل محكمة وطنية محكمة اجنبية ، وأمام كل دائرة شرطة وطنية، دائرة أمن عام فرنسية ، هذا بصرف النظر عن ضخامة الرواتب .

اما الانتخابات فقد الغيت حتى في اختيار المختارين . واما الدستور فقد مزق ، واما المجلس النيابي فقد عطل ، واصبح طرح الضرائب وصرف موارد الدولة منوط بحكومة طردت الامة بعض رجالها من ساحة الانتخاب بالدماء الطاهرة ، وهي علاوة على ذلك لم تحز ثقة الامة ، لانها لم تقف امام البرلمان . واما الحواجز الجمركية والتنظيم الجمركي ، فقد قضت على البقية الباقية من ثروة الامة ، وها هي حوادث العراق ، وزيادة الرسوم الجمركية على اصداراتها ، وفلسطين واحوالها شاهدة على ما نقول .

انني لا استطيع شرح جميع موجبات الاستياء الآن ، ولا اريد البحث بالقرارات الموضوعة ، المصادرة حريات القول ، وحريات الاجتماع ، وحريات النشر . ولذا اكتفي بسرد ما سردت من بواعث الاضراب ، انني كان بالاستطاعة تلافيها ، اذ بدأت باضراب المتاجر، وقيام المظاهرات السلمية، التي قوبلت بالقوى المسلحة من الدرك والشرطة والجيش ، فقتل من قتل ، وجرح من جرح ، وسجن من سجن ، وطرد من التلاميذ من طرد ، والله يشهد بان السلطة كانت بغنى عن ان توقع بالامة هذه الضربات التي لا يمكن التأليف بينها وبين روح الثورة الفرنسية التي كانت اول صيحة دوت في تحرير الامم . وما دام العراق يتمتع باستقلاله بجانبنا ، ومصر صائرة الى ذلك امامنا ، ومبادىء عصبة الامم دليلنا ، فالبلاد السورية لا ترضى بالحالة التي هي فيها ، مهما عوملت بشدة. ومن مصلحة فرنسا المادية والادبية ان تجنح الى المسالمة والتفاهم ولو كان في امكانها ان تسير السوريين بكاملهم، لانها جاءت للارشاد لا للابادة والهدم . ومن الجهل بالواقع الاعتقاد بفقدان الرأي العام الموحد في البلاد السورية ، والاستهتار به وبمطالبه ، وما الحوادث الاخيرة الا ظاهرة من الظواهر الكثيرة ، التي تؤيد ما اقول .

اقدم كتابي هذا ، بمناسبة اضراب حماه اليوم ، علاوة على الايام الخمسة الماضية ، التي اضربت بها تضامناً مع بقية البلاد واحتجاجاً على الاوضاع القائمة، وعلى وسائل الشدة الجارية ، راجياً النظر فيما جاء به ، لانه معبر عن آراء الجميع ورفعه لوزارة الخارجية ، ولعصبة الامم .

وتفضلوا بقبول مزيد احترامي .

نائب حماه

الدكتور توفيق الشيشكلي

١٦٦ - ذيل جديد لقانون قمع الجرائم ، ووصمة عار في جبين الانتداب

واصدر المفوض السامي تبريراً للتدابير الزجرية ذيلاً لقانون قمع الجرائم، لتستطيع السلطة تنفيذ اوامره ازاء المظاهرات والحركات السياسية ، وهو ولا شك يدل على سوء نية مبيتة .

وقد جاء في القرار الجديد تحت رقم ٢٠ الملحق الآتي :

مادة اولى — ان لوزير الداخلية في سوريا وللحكومات الرئيسية في الدول الاخرى الصلاحية التامة بان تأمر ، بناءً على قرار معلل ، بتعطيل اي اجتماع تعقده الجماعات في غير الاماكن الرسمية المخصصة لها ، واقفال هذه الاندية . يخول الوالي ، والمتصرفون ، والمحافظون هذه الصلاحية لتنفيذها في مناطقهم .

المادة الثانية — يعلق على الباب الذي عقد فيه هذا الاجتماع نسخة من القرار المعلل للأسباب التي أدت الى اقفال المحل ومنع الاجتماع . وينظم في الحادث تقرير مفصل يُرفع الى قاضي التحقيق .

المادة الثالثة — ان جميع الاشخاص الذين يدخلون ، او يحاولون الدخول الى البناية التي اقفلت اجبارياً في اثناء اقفالها ، يكونون معرّضين لقانون الاخلال بالأمن العام ، ويعرضون للعقوبات المنصوص عليها في القرار رقم ٤ الصادر في ١٢ شباط سنة ١٩٣٢ ، وفي القرار رقم ١١٨ الصادر في ١٢ ايلول سنة ١٩٣٢ ، والقرار رقم ٥٣ الصادر في ١٤ نيسان سنة ١٩٣٣ ، والقرار رقم ١٥٧ الصادر في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ .

المادة الرابعة — لا يجوز لاصحاب الملك ان يؤجروا احد الذين اجتمعوا في البناء ، او نظم بحقهم مذكرة ، او سجنوا ، وذلك لمدة عامين ، ومن يخالف ذلك يعتبر مخالفاً ويجازى بموجب العقوبات الوارد ذكرها في المادة الثالثة.

المادة الخامسة — لا يمكن ان يعاد فتح المنزل ، او النادي الذي جرى فيه الاجتماع وصار اقفاله .

المادة السادسة — ان المخالفات لأحكام هذا القرار تحال الى المحاكم المختلطة .

واصدر ذيلاً آخر يقول فيه :

اصدر المفوض السامي قراراً رقم ١٩ ل . س بتاريخ ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، يقضي باضافة ذيل الى قرار قمع الجرائم هذا نصه :

تتمم احكام المادة الاولى من القرار رقم ٤ المؤرخ في ١٢ شباط ١٩٣٢ كما يلي :

اما المحرضون على الاقفال المذكورة والمنظمون لها ، فيجوز ان يحكم عليهم باقصى العقوبات الجنحوية ، ويمنعوا من الاقامة مدة لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ انتهاء العقوبة .

وتتمم احكام المادة التاسعة من القرار المار ذكره بما يلي :

ان جميع الدفاعات الفرعية وخصوصاً الاعتراض على الصلاحية، يؤجل البت بها حتماً لحين الحكم بالاساس » .

١٦٧ ـ انتقال صلاحيته الادارية الى القضاء

واتماماً لخطتها اصدرت المفوضية العليا قراراً ذا مادة واحدة جاء فيه :

« يمكن تقرير الاقامة تحت المراقبة في مكان يعينه المفوض السامي، عندما يقتضي ذلك وجوب وضع حد لاعمال من شأنها الاخلال بالراحة العامة » .

ومعنى هذا ان السلطة تمنح نفسها صلاحية الابعاد التي اعطاها قانون قمع الجرائم للمحاكم المختلطة ، فلا لزوم بعد اليوم لمحاكمة شخص من اجل تقرير ابعاده ، بل يكفي ان تعتقد السلطة بان شخصاً ما يخل بالأمن العام ، لتبعده الى المكان الذي تريد .

وبئس ما فعلت .

١٦٨ ـ احتجاج نقابات المحامين بحلب على ما وصلت اليه الحالة السورية، من التحرج الناشىء عن عدم الاستقرار السياسي

وفي ١٢ شباط سنة ١٩٣٦ ، قدمت نقابة المحامين بحلب الى المفوض السامي العريضة الآتية :

« ان المحامين في حلب ، نظراً لما وصلت اليه الحالة السورية من التحرج الناشىء عن عدم الاستقرار السياسي ، وحرمان البلاد من دستورها ، ونكران حقوقها في الوحدة والاستقلال ، وفرض الاحكام الاستثنائية عليها مما يطعن في كفاءتها للحياة الحرة ، واهليتها المعترف بها في صك جمعية الامم ، ونظراً لاعمال القمع التي استعملت فيها قساوة لا مبرر لها ، فاستثارت العواطف ، واستفزت الشعور ، ونظراً للاضراب العام المعلن في كل بلدة ، المنفذ فعلياً في جميع الانحاء السورية ساحلاً وداخلاً ، وللتأييد المعنوي الذي لقيته هذه البلاد من البلدان العربية بأسرها بشتى وسائل الاحتجاج .

ولما كان من واجب المحامين ، وهم يمثلون ارقى فئة راقية في هذه البلاد مشهود لها بالعلم والفضل واتزان الاعمال ، ان تعلن موقفها من هذه الاحوال ومن اسبابها البعيدة والحاضرة ، لذلك قرروا :

اولاً : اعلان سخطهم على الاساليب التي تدار بها البلاد السورية من حيث حرمانها من استقلالها ووحدتها ، وتعطيل دستورها الذي سنته جمعيتها التأسيسية ، وفرض القوانين الجائرة عليها فرضاً ، لا يتناسب مع رقيها الاجتماعي وحالتها الدولية ، ويزيد امتهاناً لكرامتها اسلوب تطبيق هذه القوانين بحقها ، وهي أمة حية ذات ماضٍ مجيد ، وحاضر يفوق ما هو متوفر لدى بعض الامم الجالسة في عصبة الامم نفسها .

ثانياً : إظهار سخطهم بالاضراب عن اعمالهم يوماً واحداً ، بالنظر لعدم امكانهم الاضراب بصورة متوالية لتعلق الموكلين بهذا القرار .

ثالثاً : اختيار يوم السبت القادم في ١٥ شباط سنة ١٩٣٦ موعداً لتنفيذ هذا الاضراب .

رابعاً : رفع هذا الاحتجاج الى مقام المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في بيروت لايصاله الى وزارة الخارجية الفرنسية ومنها الى عصبة الامم .

حرر في حلب في ١٢ شباط سنة ١٩٣٦

١٦٩ ـ احتجاج المحامين في دمشق وحوران وحمص وحماه وديرالزور والجزيرة المرفوع الى عصبة الامم واضرابهم في ١٥ شباط سنة ١٩٣٦

وفي ١٥ شباط سنة ١٩٣٦ ، اجتمع محامو دمشق وحوران وحمص وحماه وديرالزور والجزيرة ، وارسلوا الاحتجاج الآتي مرفوعاً الى عصبة الامم . ثم اعلنوا الاضراب .

الى نقيب المحامين بدمشق

ليرفع الى جمعية الامم ووزارة الخارجيـــة الفرنسية

عن طريق مخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

المحامون السوريون في دمشق وحوران وحمص وحماه وديرالزور والجزيرة العليا وما يتبع هذه المراكز من المناطق القضائية يؤلفون طبقة مثقفة ثقافة عالية في الامة السورية ، وهم بحكم المحاماة التي يفاخرون بالانضواء تحت لوائها اعلق الناس بالتشريع والحكم والادارة ، وأشد الطبقات شعوراً بسياسة الحكومة وادارتها ، وأعلم الشعب برغائب الامة وحاجاتها وآلامها وآمالها .

هؤلاء المحامون قد درسوا علم الحقوق في فرنسا ، أو في معاهد الحقوق التي اقتبست البرامج الفرنسية ، يعيشون في سوريا عيشة كلها قلق وتذمر وألم. فدمشق وسائر المدن السورية وهي ساحات المحامين في مزاولة اعمالهم ما زالت مضربة عن اعمالها ومقفلة متاجرها منذ شهر تقريباً ، يسودهـا الاضطراب ، ويكتنفها الترويع ، وقد انسدت ابواب الرزق في وجوه النـاس على اختلاف الطبقات ، والمحاكم الاجنبية في دمشق وهي تقبض على خناق التجارة السورية واكثر القضايا فيها مشغولة منذ هذا الشهر بقضايا الأمن العام المحولة اليها من دوائر الشرطة والدرك ، بحيث اصبح عندهـا نحو خمسمائة متهم موقوف تحت المحاكمة ، ولا يزال الوارد اليهـا في تزايد وتفاقم ، فهي منصرفة الى محاكمة هؤلاء البائسين المظلومين باسرع ما تستطيع ، عملاً بقوانين المفوض السامي ،

كل هذا واصحاب القضايا ينتظرون انجاز قضاياهم ، وهي تؤجل من يوم الى يوم، ومن اسبوع الى اسبوع .

ونحن نذكر ان هذه المحاكم انما اسست في سوريا لصيانة الحقوق الاجنبية ولم يخطر في بال احد انهم سوف يقلبونها الى محاكم عسكرية ، ويكلفونها بالقضاء في دعاوي الأمن العام ، لتأييد سياسة انكرها الناس في الشرق والغرب.

الحالة في سوريا بلغت من السوء مبلغاً لم تعرفه البلاد ، حتى في عهد استبداد الاتراك العثمانيين . والامر في يد نفر من السوريين، ليس لهم منه الا التوقيع على ما يراد منهم توقيعه ، وهم في الحقيقة والواقع موظفون صغار وكتبة عاديون لم يكن للبلاد رأي في تولهم هذه الاعمال ، يستخدمهم المفوض السامي الفرنسي ومندوبوه في المراكز الرئيسية ، ويخضعون في الاقضية والنواحي لمشيئة ضباط عسكريين برتب صغيرة ، اختارهم المفوض السامي ، ووزعهم في طول البلاد وعرضها ، يحكمون الناس مباشرة ، وان كانوا يستترون في بعض الاعمال بهؤلاء الموظفين السوريين المساكين .

هل سمع احد في البلاد الديمقراطية الحرة ان التشريع يجري في الخفاء ؟ أم هل خطر في بال احد ان يفاجأ الشعب بالقوانين مفاجأة ، فلا يشعر الا وسيفها مشهر فوق رأسه .

اننا في سوريا لا نعرف عن تشريعنا شيئاً الا بعد صدوره . وفخامة المفوض السامي الفرنسي يتكتم في القوانين التي يضعها ، ولا يطلع عليها احداً من السوريين قبل نشرها ووضعها موضع التنفيذ .

الميزانية وهي قانون جباية الاموال وانفاقها توضع في الزوايا والخفاء فتجبى من الشعب الضرائب ، وتنفق بمعرفة المفوض السامي وعماله من الفرنسيين والسوريين ، وليس للشعب المكلف اي رأي او علم في كل ذلك. فخامة المفوض السامي الفرنسي يتولى وحده السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فهو يضع القانون وهو ينفذه .

يوضع القانون باللغة الفرنسية، ثم يأمر التراجمة بنقله للعربية ، وكثيراً ما يخطىء التراجمة في النقل ، فيرجعون الى الاصل الفرنسي ، وعليه المعول وهو النافذ . وقد وقع هذا الخطأ في المادة الخامسة والاربعين من الدستور ، فأدّى الاختلاف بين النص الفرنسي والنص العربي الى مناقشة حادة بين منـــدوب المفوض السامي وبين احد النواب في المجلس النيابي السوري ، راجع جلسة هذا المجلس بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣٢ ، كما ان اخطاء كثيرة من هـذا القبيل تقع كل يوم في كل قانون صدر او يصدر على عهد الانتداب الفرنسي .

وهذا موجز عن الحالة في سوريا ، ليعلم الناس كافة اسلوب السيـاسة الانتدابية فيها .

الحرية الشخصيـــة

الحرية الشخصية مصونة ، ولا يجوز توقيف احد او حبسه الا في الاحوال المحددة في القانون ووفاقاً للشكل الذي نص عليه : هذه هي المادة السابعة من الدستور السوري وهي تؤيد حقاً مقدساً من حقوق الانسان . ولكن المفوض السامي في سوريا لا يقر هذا الحق ولا يحترمه ، فقد اصدر قراراً بتـاريخ ١-١-١٩٣٦ اجاز به لنفسه حق اعتقال الناس وتوقيفهم وإبعادهم عن مواطنهم والزامهم بالاقامة في اماكن يعينها هو ، مخالفاً بذلك المادة السابعة والمادة الحادية عشرة من الدستور ، ومبادىء الحرية في العالم اجمع ، وهو لا يفرق في ذلك بين النائب والمحامي والتاجر او غيرهم ، فهذا نائب دمشق السيد فخري البارودي اعتقل في ليلة ٢١-١-١٩٣٦ وحمل الى الحسكة ولا يزال مجبراً على الاقامة فيها ومثله المحامي سيف الدين المأمون ، الذي اعتقل في ليلة ٢٢ - ١ - ١٩٣٦ وسيق الى القامشلي ، ولا يزال فيهـا . ومثله المحامي حسني باقي ، الذي اعتقل ثلاثة ايام افرج القضاء عنه في آخرها ، ثم اعتقل واجبر على الاقامة في الاسكندرونة. ومثله التاجر السيد محمود البيروتي المعتقل في بكفيا لبنان . واخيراً اعتقل بتاريخ ٦-٢-١٩٣٦ النائب الدكتور توفيق الشيشكلي ، واجبر على الاقامة في مكان مجهول مع عدد من شبان حماه . واخيراً اعتقل رئيس هيئة المحامين في حماه وسيق الى دمشق .

هذا علاوة على عشرات الاشخاص المعتقلين في دوائر الشرطة بحلب وحماه وحمص ودمشق ودير الزور ، ولا يعلم الا المفوض السامي وعماله اسباب اعتقالهم وحجز حريتهم الشخصية .

التعذيب الجسدي

التعذيب الجسدي ممنوع بحكم المادة الحادية عشرة من الدستور السوري ، ولكنه مباح في دائرة الأمن العام المرتبطة رأساً بالمفوض السامي . ويكاد لا يمثل متهم امام المحاكم قبل ان يمثّل به ويعذّب افظع التعذيب ، ولكن اثبات هذا متعذر قانوناً ، بسبب وقوعه سراً في سراديب دوائر الأمن العام . واذا ادعى المصابون به قيل لهم انهم قاوموا هذه القوى المسلحة فدافعت عن نفسها. وقد سبق لأحد المعذبين السيد فريز الملك ان اراد اقامة الدعوى فاجيب ان المفوضية العليا لا ترى مجالاً لسماع هذه الدعوى ، على الرغم من وجود تقرير طبي يثبت التعذيب . «راجع الوثيقة رقم ١ ».

حرية المساكن

للمنازل حرمة مصونة ، فلا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون وبالشرائط المذكورة فيه « المادة ١٢ من الدستور السوري » ولكن فخامة المفوض السامي ينتهك حرمة هذه المنازل ويدخلها عماله متى شاءوا وكيف شاءوا ، ويقبضون على الناس في بيوتهم ويسوقونهم امام القضاء الاجنبي. وهذه ضبوط رجال الأمن العام التي يساق الناس بموجبها امام هذا القضاء محفوظة في دواوين المحاكم تثبت ما قلنا . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان المفوض السامي اصدر بتاريخ ٢٢-١-١٩٣٦ رقم ٢٠ قراراً انتهك به حرمة المنازل بصورة صارخة .

حرية الفكر

حرية الفكر مكفولة ، فلكل شخص حق الاعراب عن فكره بالقول والكتابة والخطابة والتصوير ضمن حدود القانون « المادة ١٦ من الدستور السوري»

اما فخامة المفوض السامي فقد سلب هذه الحرية ، وخالف هذه المادة ، بقرار اصدره تحت رقم ٤ تاريخ ١٢ شباط ١٩٣٢ ، والبلاد تعيش في ظل هذا القرار منذ اربع سنين ، وهو قرار فيه الادارة العرفية على أشد اوصافها ، فاذا قال قائل ليحيَ الاستقلال ، أو لتحيَ الحرية ، اعتبروه مخلاً بالأمن العام، وحكموا عليه بالسجن من ستة اشهر الى ثلاث سنين ، واذا قال احدهم ليسقط فلان وكان هذا الساقط مرضياً عنـــه لدى المفوض السامي ، عوقب القائل بنفس العقوبة . ونظرة سريعة على هذا القانون وذيوله ، الصادرة في شهر كانون الثاني ١٩٣٦ تكفي لتكوين فكرة عن حالة سوريا على عهد الانتداب .

وكيف تكون في البلاد حرية فكر ، وقد اغلق المجلس النيـابي بقرار المفوض السامي ، ليس الا لانه رد معاهدة اعتبرهـا غير كافية لضمان حقوق سوريا . واغلقت مكاتب الكتلة الوطنية بقرار اداري ، بعد ان اجاز القضـاء الفرنسي نفسه فتح هذا المكتب ، وقد سبق للمفوض السامي ان فاوضها واجتمع برجالها مرات عديدة منذ سنين .

وكيف يكون في البلاد حرية فكر ، وقد منع تشكيل الهيئات والجمعيات السياسية كلها في جميع انحاء الدولة السورية بقرار صدر في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٥ تحت رقم ٤٢٣ .

حرية الصحافة

الصحافة والطبـاعة مضمونتان في المادة ١٧ من الدستور السوري ، ولكن فخامة المفوض السامي وعماله ، اصدروا قانوناً رقم ٦٩ بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٣١ وخنقوا فيه الصحافة واخفتوا صوتها ، وهم يطبقون اقصى العقوبات على الصحافيين فيعطلون صحفهم الى آجال طويلة ويهددونهم بانواع التهديد .

حرية الاجتماع والتجمع

في المادة ٢٥ صيانة لهذه الحرية ، ولكن القرار ٤ تاريخ ١٢ شبـاط ١٩٣٢ هدم هذه الحرية وقوض اركانها .

حرية الشكوى

يحق للسوريين مجتمعين او منفردين، ان يقدموا للسلطات والمجلس النيابي العرائض والاستدعاءات في الامور المتعلقة باشخاصهم ، أو بالشؤون العامة وفقاً للقانون « المادة ٢٧ من الدستور السوري » .

لقد بلغت الحالة في سوريا ، بعد هذه القوانين الدكتاتورية مبلغاً لم يطق الناس احتماله ، فاضرب الشعب استنكاراً لهذه الاساليب الادارية العجيبة ، على اثر اغلاق مكاتب الكتلة الوطنية ، واعتقال احد النواب وإبعاده ، وكان ذلك في ٢٠-١-١٩٣٦ ، وفي يوم الاحد ٢٦-١-١٩٣٦ زار المفوض السامي دمشق وهي مضربة عن اعمالها ومقفلة متاجرها ، وقائمة بمظاهراتها السلمية ، ماشية وراء جنائز شهدائها وقتلاها برصاص عمال الانتداب من اجانب وسوريين .

في ذلك اليوم التاريخي الأسود ، اجتمعت نخبة من رجال دمشق بلغوا نحو الستين ، وقرروا ايفاد وفد يقابل فخامة المفوض ، ويدرس معه موقف البلاد الرهيب ، ويتعاون واياه على ايجاد مخرج لها من هذا المأزق ، فاستقبلهم استقبالاً اقل ما يقال فيه انه لم يكن ينتظر من ممثل فرنسا ، بل ممثل انتداب جمعية الامم المتمدنة ، وأهانهم اهانة قبيحة ، وردهم على اعقابهم ، كأنه لا يزال في القرون الوسطى يستقبل عبيده الذين يملك ارواحهم واموالهم . وقد كان الاستاذ نقيب المحامين من اعضاء هذا الوفد والمتكلم باسمه . فاستنكر الناس قاطبة هذا العمل ، لا سيما المحامون الذين اعتبروا هذه الاهانة الموجهة الى الاستاذ النقيب اهانة للمحاماة ، فهم يحتجون عليها اشد الاحتجاج ، وسوف يطول احتجاج الامة على هذه السياسة المتبعة في سوريا .

ونحن نعتقد ان العالم الاوربي كله يشاطرنا هذا الاستنكار ، فالمفوض السامي الفرنسي في سوريا لا يمثل فرنسا ، وانما يمثل جمعية الامم ، واعماله هذه تسيء الى هذه الجمعية اعظم الاساءة ، وتشوه سمعة المدنية الاوربية في نظر الشرقيين .

ان سوريا هذه المرة مصممة على متابعة الجهاد ، حتى تنال حقها في الحرية

والاستقلال اسوة بالاقطار العربية المجاورة ، ولعلها تلقى في اوربا عطفاً قريباً من العطف الظاهر في العالم الغربي على الحبشة .

ان العالم الديمقراطي في الغرب يشكو من ديكتاتورية هتلر في المانيا ، وموسوليني في ايطاليا ، ولو علم ان في سوريا الموضوعة في ذمة جمعية الامم دكتاتوراً اعرق في الدكتاتورية من هؤلاء جميعاً ، وأبعد نفوذاً وأوسع سلطاناً لعذروا اولئك ، أو لنظروا في امر سوريا نظرة عدل وانصاف ، وانقذوها من هذه الآلام قبل ان يدفعها الانتداب الى اليأس .

من اجل هذا كله يرى المحامون السوريون من واجبهم نحو انفسهم ووطنهم ان يرفعوا الى مقامكم السامي هذا البيان ، محتجين على السياسة المتبعة في سوريا وطالبين اصلاح الادارة وارجاعها الى الاصول الديمقراطية النيابية ، ومؤيدين مطاليب الامة التي قدمها الوفد الدمشقي الى فخامتكم يوم الاحد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٦ وهي :

١ ـ اعادة دستور الجمعية التأسيسية طليقاً من كل قيد يقيده .

٢ ـ الغاء نظام الانتداب بعد ثبوت فشله بالتجارب المكررة ، وإعلان استقلال سوريا ، وعقد معاهدة مع فرنسا تحدد علائق البلدين اسوة بمعاهدة العراق وبريطانيا الاخيرة .

٣ ـ اعلان وحدة الوطن الجزأ ، حتى تتمكن الامة من جمع قواها وتوجيهها في سبيل الانعاش العام ، وتخفيف النفقات الباهظة التي اوجدتها التجزئة ، والتي كادت تقضي على البقية الباقية من ثروة البلاد .

٤ ـ اعادة المبعدين السياسيين ، حتى يشاركوا امتهم بجهودها نحو الاستقلال ، ومعاقبة المسؤولين الحقيقيين على الحوادث الاخيرة الدامية ، واطلاق سراح المسجونين والمعتقلين بسببها .

راجين رفع بيانهم هذا الى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس وجمعية الامم في جنيف . وقد قررنا الاضراب عن اعمالنا يوم السبت الواقع في الخامس عشر من شهر شباط ١٩٣٦ اثباتاً لاستنكارنا للاوضاع الحاضرة والسياسة المتبعة.

وتفضلوا بقبول احترامنا الفائق .

فهرس الكتاب

الجزء الثالث من « المراحل »

صفحة

٣ المقدمـــة
٩ المرحلة التاسعة « سياسة الخبز والعيش »
٩ قرار المفوض السامي بفرض نظام البندرول والتعليق عليه
١٢ تقرير اللجنة الخاصة على مشروع الحصر
١٥ مقال لجريدة « الاحرار » بصدد الموتوبول
١٦ بيان الكتلة الوطنية عن الاحتكار واحتجاجها
١٧ بيان لجنة النواب واحتجاجها على المشروع
١٨ برقية نخري البارودي الى المفوض السامي
١٨ ذهاب لجنة برلمانية عن المجلس النيابي لمقابلة العميد
١٩ الاحتكار امر مقرر نهائياً وما كان من وراء اجتماع اللجنة
٢٣ ما قاله المفوض السامي للنائب اللبناني السيد « زكور »
٢٤ ما قالته جريدة « لا ريفو دي ليبان »
٢٦ ما قاله لويس « جالابير » عن الشرق وعن سوريا ولبنان
٣٠ ما قالته جريدة الاتحاد اللبناني في ٢١ كانون الاول ١٩٣٤ عن يهود الالزاس وشرائهم الاراضي في لبنان
٣٠ جريدة « الهدى » وتأييدها الخبر
٣١ تصريحات خطيرة لدي مارتيل عن شروط الهجرة الصهيونية الى سوريا ولبنان
٣٤ اعطاء الصلاحيات التشريعية لرئيس الجمهورية السورية
٣٤ صدور مرسوم من المفوضية له قوة القانون لتنظيم موازنة سوريا
٣٥ مرض محمد علي العابد واصابته بالشلل وتوكيل مجلس الوزراء باصدار المراسيم
٣٥ بيان المطبوعات عن شروط احتكار التبغ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥

صفحة

٣٨ ما قاله هنري ليمري عن سياسة فرنسا في سوريا
٣٩ ما قاله « بول بونكور » عن المعاهدة
٤٠ ما قاله « مولتيه » عن موافقة فرنسا على المعاهدة
٤١ ما قاله « جورج بيكو » عن المعاهدة
٤٣ ما قاله رئيس لجنة الشئون الخارجية « المسيو باستيد » في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٥
٤٣ عدد العاطلين عن العمل في سوريا ولبنان سنة ١٩٣٥
٤٦ قرار العميد بنظام حصر التبغ في ٤ شباط ١٩٣٥
٤٦ تقرير اللجنة الاقتصادية في دمشق
٥١ تقرير الكتلة الوطنية بحلب الى وزارة الخارجية الفرنسية عن الازمة الاقتصادية وهجرة الآشوريين ، وقبول الصهيونيين ، واحتجاجها على مشاريع دي مارتيل
٥٧ حديث البطريرك الماروني عن فشل الانتداب واحتجاجه على مشاريع دي مارتيل
٦١ برقية جمعية التجار الى وزارة الخارجية الفرنسية
٦٢ برقيات الاقضية احتجاجاً على نظام حصر التبغ
٦٤ حديث البارون « فان » مع البطريرك عريضة
٦٦ المذكرة التي ارسلها بطريرك الموارنة الى دي مارتيل
٦٧ برقية دمشق الى الملك سعود بخصوص احتكار سفر الحج
٦٨ مندوب دي مارتيل الى بطريرك الموارنة
٦٩ اضراب بيروت ، وصيدا ، وبكفيا ، وجبيل ، والبترون ، ومدن سوريا ووصف الاضرابات
٧٠ احتجاج الدكتور عبدالرحمن الكيالي باسم الوطنيين على بقاء الاوضاع الشاذة
٧٢ ما نشرته جريدة الاتحاد عن الاضرابات في حلب . وبرقية الكتلة الوطنية
٧٣ اضراب دمشق وملاحظاتنا على هذه الاضرابات
٧٥ مقالة باستيد عن سوء التفاهم بين سوريا وفرنسا

صفحة

٧٨ المقالة الثانية للمسيو « باستيد » في ٢٧ شباط ١٩٣٥

٨٣ بلاغ علم بشأن الكتاتيب التي تعلم القرآن ، وما كان من قضيتها ، وما اذاعته وزارة المعارف بعدما احتج العلماء على اقفال الكتاتيب المذكورة

٨٦ احتجاج اولياء الطلاب ، وما كتبته الجرائد عن حسني البرازي وقضية الحشيش

٨٨ قرار وزير المعارف السيد حسني البرازي بطرد الطلاب من مدرسة التجهيز بحلب

٩٠ اصحاب شركة التبغ الذين اعطي لهم حق امتياز الحصر

٩٠ برقية رئيس بلدية دمشق غالب الزالق بتأييد مشروع الحصر

٩١ برقية فارس الزغبي بتأييد مشروع الحصر

٩٢ جواب عضو بلدية دمشق زكي السكر على برقية غالب الزالق ، وبرقية السيد فخري البارودي

٩٣ بلاغ المفوضية بشرح المواد المعدلة من المشروع

٩٥ ترضية العميد الى البطريرك الماروني

٩٧ بلاغ العميد عن الحسابات العائدة للدول المشمولة بالانتداب

١٠٣ ما كتبته « الاحرار » عن توسيع مرفأ بيروت

١٠٥ اعتراض لجنة الدفاع عن الاوقاف الاسلامية الى المفوض السامي

١٠٩ عريضة مؤتمر اهل الساحل بالانضمام الى الوحدة السورية ، وتسليم الاوقاف الاسلامية

١١٤ سفر دي مارتيل الى باريس في ٢٧ شباط ١٩٣٥

١١٥ ما قالته « الاحرار » عن ضياع المسؤولية

١١٦ مقال لجريدة الاتحاد اللبناني في ٢٨ شباط سنة ١٩٣٥

١١٨ احاديث دي مارتيل في فرنسا في ١١ آذار سنة ١٩٣٥ . وما قالته « الايام » نقلاً عن جرائد فرنسا

صفحة

١٢٠ شفاء رئيس الجمهورية «محمد علي العابد» من مرضه ، وإبطال مفعول قرار ١٢ كانون الاول ١٩٣٤

١٢٢ ما كتبته «الايام» عن ظلم الفرنسيين في الجزائر ومراكش وتونس

١٢٣ ما قاله وزير داخلية فرنسا عن رحلته في الجزائر

١٢٥ تصريح العميد عن سياسته الجديدة ، وبرنامج لبنان لتحقيق المطالب اللبنانية

١٢٧ تصريح البطريرك الماروني عن مطالب لبنان

١٢٨ بلاغ الحكومة السورية عن تنفيذ البرنامج الاقتصادي

١٣٠ ما قاله السيد الشعباني في «الاهالي» عن الحكومة التاجية

١٣٢ حضور دي مارتيل الى دمشق في ١٠ نيسان ١٩٣٥ وتعليقنا على مجيئه

١٣٣ مجيء دي مارتيل الى حلب في ٢٩ آذار ١٩٣٥ وبيانه عن رحلته الى تركيا

١٣٤ اضراب المحامين في لبنان وسببه

١٣٥ مقال المسيو «باستيد» في جريدة «كري دوجور»

١٣٦ كتاب السيد انطوان الحاج الشيوعي الى دي مارتيل

١٣٨ افتتاح الخط الحديدي في «تل زيوان» في ١ ايار ١٩٣٥

١٣٨ بيان جمعية التجار في ٢٠ ايار سنة ١٩٣٥

١٣٩ اعلان الاضراب في ٢٣ ايار سنة ١٩٣٥

١٤٨ احتجاج اهل الفرات على إسكان الآشوريين في الجزيرة

١٤٩ سفر العميد دي مارتيل الى باريس في ١٠ ايار ١٩٣٥ ، وتصريحاته عن البلاد السورية

١٥١ انتقاد بطريرك الموارنة على كتابة «لا ديبش نوفيل» في ٢٥ ايار ١٩٣٥

١٥٢ برقية اهل اللاذقية يطالبون بتحرير الاوقاف الاسلامية

١٥٤ برقية دير الزور الى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٩ آذار سنة ١٩٣٥ احتجاجاً على إدخال سوريا فى ابحاث المؤتمر الاستعماري

١٥٥ ما كتبته «الاحرار» عن حالة لبنان

١٥٨ عودة دي مارتيل الى سوريا ولبنان في ٤ حزيران ١٩٣٥

صفحة

١٥٩ خطاب « دي مارتيل » في مؤتمر الاطباء سنة ١٩٣٥
١٦١ ما قاله دي مارتيل للصحفيين
١٦٣ سفر دي مارتيل في ١٣ تموز سنة ١٩٣٥
١٦٥ صوت الاحرار في لبنان تنتقد سياسة دي مارتيل
١٦٦ برقية اللجنة البرلمانية احتجاجاً على الشيخ تاج الدين ومدعياته في باريس
١٦٧ تصريحات العميد لجريدة الاوريان قبل ذهابه الى فرنسا
١٦٩ كتاب شريفة عابد الى جريدة صوت الاحرار ، واحتجاجها على اعطاء وسام أمية بدون مرسوم جمهوري من ابيها في ١٥ آب سنة ١٩٣٥
١٧٠ عريضة اللجنة الاقتصادية الى دي مارتيل قبيل سفره
١٧٢ عريضة المزارعين بحلب الى رئيس الجمهورية السورية
١٧٥ رد البطريرك الماروني على مدعيات « ماركير دوريان »
١٧٧ تصريحات البطريرك للوفد اللاذقي
١٨٠ خطاب « رشاد رويحه » امام بطريرك الموارنة مع الوفد اللاذقي
١٨٢ تصريحات دي مارتيل في الاسكندرية في ٢٠ تموز ١٩٣٥
١٨٥ ما قالته جريدة الاتحاد اللبناني عن نفقات الشيخ تاج في رحلته ونتائجها .
١٨٦ ما قالته جريدة « الايام » عن نفقات الشيخ تاج في باريس ، ومن اين تناولها .
١٨٨ ما نشرته جريدة « الاكسيون فرانسيز » عن الشيخ تاج وهو في باريس .
١٩٢ احتجاجات المدن السورية على ادعاءات الشيخ تاج ، وعلى بقاء الانتداب في سوريا ، والسياسة التي يتبعها في ٢٥ تموز سنة ١٩٣٥ ، وعريضة حماه الى السلطة الفرنسية .
١٩٥ احتجاج دمشق الى السلطة الفرنسية .
١٩٨ عريضة اللجنة الاقتصادية تناقش فيها القرار الجمركي وأثره في التجارة .
٢٠٩ ما قالته الكتلة في بيانها عن القرار المذكور .

صفحة

٢١٠ ما نشرته جريدة « الايام » عن تأثير القرار الجركي في معمل كبير للسكر.
٢١٣ شكاية الشباب المسلم العلوي عن الحالة الادارية ، والمالية ، والزراعية ، والاجتماعية .
٢١٨ مقال لصوت الاحرار في ٧ آب سنة ١٩٣٥ عن المعرض في دمشق .
٢٢٢ تقرير غرفة التجارة بحلب في ١٠ آب ١٩٣٥ عن التدهور الاقتصادي .
٢٢٥ تقرير اللجنة التنفيذية للدفاع عن الاوقاف في ١٣ آب ١٩٣٥ .
٢٣٩ قضية المسلمين العلويين المرفوعة الى فخامة المفوض السامي .
٢٤٣ بيان الكتلة الوطنية في ٢٥ ايلول ١٩٣٥ بالاحتجاج على السماسرة الذين يغررون الناس وينقلونهم الى ايطاليا لخدمة الاستعمار .
٢٤٤ عودة الشيخ تاج من باريس في ٤ تشرين الاول ١٩٣٥ .
٢٤٥ عودة دي مارتيل من باريس للمرة الخامسة في ١١ تشرين الاول ١٩٣٥.
٢٤٦ اكتشاف الاسلحة المهربة الى اليهود في فلسطين واحتجاج الكتلة الوطنية على الانكليز .
٢٤٧ ذهاب دي مارتيل وعائلته الى زيارة فلسطين في ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٥
٢٤٩ كتاب مفتوح من السيد فخري البارودي الى دي مارتيل .
٢٥٢ ما كتبه مراسل « الايام » عن كيفية بيع الاسهم .
٢٥٣ مجيء البارون « فان » الى دمشق بدلاً عن المسيو « لافاستر » ممثلاً لفرنسا .
٢٥٣ بيان الكتلة الوطنية يوم الهدنة .
٢٥٥ بيان الاحزاب السورية احتجاجاً على الحالة الحاضرة في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ .
٢٥٦ بيان صبحي بركات بمناسبة الهدنة سنة ١٩٣٥ .
٢٦٠ وفاة الزعيم ابراهيم هنانو في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥ .
٢٦١ قضية مصر وتظاهرات الشعب في القطر الشقيق .
٢٦٣ بيان الكتلة الوطنية بتهنئة مصر في فوزها الاخير سنة ١٩٣٥ .
٢٦٤ انتخاب نقابات العمال في كانون الاول ١٩٣٥

صفحة

٢٦٦ عريضة حماه الى عصبة الامم في ٩ كانون الثاني ١٩٣٦ .
٢٦٩ المشكلة الاقتصادية في دمشق ، وما قاله المجتمعون لدى مارتيل في ٨ كانون الثاني ١٩٣٦ .
٢٧٣ ما كان لوفاة الزعيم ابراهيم بك هنانو من تأثير في الحركة الوطنية ، وحفلة تأبينه في دمشق في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦ .
٢٧٦ كلمة الرئيس هاشم الاتاسي في حفلة التأبين .
٢٧٩ القسم الاخير من خطاب الدكتور عبدالرحمن الكيالي .
٢٨٠ بيان الكتلة الوطنية بمناسبة الاربعين من وفاة الزعيم ابراهيم هنانو .
٢٨٤ البرقية التي ارسلها المجتمعون في حفلة التأبين الى عصبة الامم .
٢٨٥ اسماء العظماء الذين شاركوا الامة في مصابها وارسلوا تعزياتهم برقياً الى لجنة الاحتفال .

المرحلة العاشرة « مرحلة التنكيل والارهاب »

٢٨٧ سياسة الارهاب والتنكيل .
٢٨٧ التظاهرات ووقوع القتلى والجرحى .
٢٨٩ وفد دمشق لمقابلة العميد في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ومطاليبه .
٢٩١ بلاغ المفوض السامي عن المقابلة .
٢٩٢ عريضة التجار بدمشق واحتجاجهم على المقابلة التي جرت مع الوفد .
٢٩٣ منع الاذقية من اقامة حفلة هنانو في ٣ كانون الثاني ١٩٣٦ .
٢٩٤ احتجاج مكتب الكتلة في دمشق على المنع المذكور .
٢٩٥ احتجاج مكتب الكتلة على اقفال مكاتبها في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٦ .
٢٩٦ احتجاج نقابة المحامين في دمشق على اعتقال سيف الدين المأمون في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ .
٢٩٧ برقية الاعيان والتجار الى المفوض السامي .
٢٩٩ مقابلة التجار المندوب « بارون فان » وجوابهم له .

صفحة

٣٠٠ جواب المندوب « بارون فان » .

٣٠٣ بيان رئيس الكتلة الوطنية عن الاضرابات ، ودعوة الشعب الى المتاجر في ٢ شباط ١٩٣٦ .

٣٠٤ بيان التجار واحتجاجهم على ما تعانيه البلاد .

٣٠٥ بيان الكتلة الوطنية في حلب لفتح الاسواق ، وما اعقب ذلك

٣٠٦ ما اذاعته الشركات الاجنبية بالراديو عن حوادث حماه وطرد المطران

٣٠٧ اسماء الذين قتلوا او اعتقلوا في حماه ، وبيان الكتلة الوطنية عن في ٩ شباط ١٩٣٦ .

٣٠٩ وصف لما جرى في حوادث حمص وحماه .

٣١١ صورة ثانية عن اذاعة المحطات عن حوادث سوريا .

٣١٣ بلاغات الحكومة الرسمية عن حوادث حماه .

٣١٤ كتاب الدكتور توفيق شيشكلي الى المفوض السامي ق المنفى بثلاثة ايام .

٣١٦ ذيل جديد لقمع الجرائم ووصمة عار في جبين الانتد

٣١٨ انتقال الصلاحية الادارية الى القضاء .

٣١٨ احتجاج نقابات المحامين بحلب ، ودمشق ، وحمص ودير الزور ، والجزيرة ، على ما وصلت اليه الحال

انتهى الجزء الثالث من « المراحل »

ويليه الجزء الرابع

وهو الختام

*PB-35271-SP
5-08T
CC
5676